







V A



خَلَقَ

خَلَقَ

هو، ز . كَلَّمَ الرَّحْمَنَ  
وَأَمَّنَ بِرَحْمَتِهِ  
فَقُولِي يَا رَحْمَنُ

هَذَا

مَقْشُورٌ عَلَى بَرِيٍّ أَمْرًا



سکر موزک  
۱۴

صاحب ومالك بوندي



و لا اقوم و کور در ده است



۷۸



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العباد مفتح السعادة ومطمح السيادة و  
وملح الحسنى والزيادة وجعل الصلوة عمود قيامها وزدوة  
سنامها وعمدة احكامها والصلوة والسلام على افضل خلقه سيدنا  
محمد الذي جعلت في الصلوة قرة عينه وعلى اله واصحابه الذي  
فازوا من معدن الدين بلجنة <sup>اي خالص</sup> وعينه **وبعد** فيقول المفتقر الى رحمة  
ربه الغني ابراهيم الحلبي قد كنت شرحت كتاب منية المصلي شرحا  
وستمية بغير التتملي لكن رايت فيه بعض الاطالة التي ربما اوجبت  
للبتدئين والقاصرين الملالة فاجبت ان اختصر من فوائده لانه  
وازيد في فوائده مسائل تهيئ للطالبين وتنويعا للراغبين والله  
سبحانه هو المستعان على كل مراد منه المبدأ واليه المعاد وهو حسي  
ونعم الوكيل قال المصنف رحمة الله عليه بسم الله الرحمن الرحيم  
تيمنا وبركا واقتداء بالقرآن وكذا قوله الحمد لله رب العالمين  
واتبع ذكر الله تعالى بذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
والصلوة والسلام على رسول الله محمد واله اي اهله اجمعين عليه  
خطاب عام لمن يطلب الاستفادة وفقهم الله اي جعلكم موفقين  
لطاوعه وايمانا ان انواع العلوم كثيرة واهم الانواع بالتحصيل  
متعلق باهم مسائل الصلوة لانها واجبة على الغني والفقير  
بخلاف الزكاة والحج ومكررة في كل يوم وليد بخلاف الصوم

فلما رايت رغبة المقتبيين جمع مقتبس اسم فاعل من اقتبس  
اي اخذ القبر وهو شعلة نار توخذ من معظمتها شبه العلم بالنور  
العظيم وطالبه بالمقتبيين من ذلك النور في تحصيلها متعلق  
برغبة والضمير للسائل التقطت جواب لما اي انتفيت ما كثرو  
قوعه للمصلين وما لا بد لهم منه من مصنفات المتقدمين  
متعلق بالتقطت ومن مختارات المتأخرين نحو الهداية والمجيب  
وشرح الاسجاني على مختصر الطحاوي والغنية بالغين الفهم  
في اكثر السبع وفي بعضها بالقاف المكسورة والمتقط والخيرة  
وفتاوى قاضي خان وجامعية الكبير والصغير وسمية اي تسمى  
الكتاب الذي التقطته منية المصلي اي ما ينمناه وغنية البتدي  
اي ما يستغنى به عن غيره واسأل الله اي وانا اسأل الله قالوا والحمد لله  
ان يجعل ما اعتمدته اي قصده خالصا لوجهه اي لذاته وسكف  
اي سبب التكفير ذنوبه اي سترها بدم المواقفة بها بفضله ورحمته  
اي بتفضله لا باستحقاق وان يغفر له ولوالديه ولا استنادي  
بتشديد الياء مفتوحة جمع استاد وهو الموفق للاستاد بفتح السين  
اي الصوب وعدم الخطأ ومنه الهداية اي خلق الاهتداء والرشاد  
اي الاستقامة على طريق الحق كتاب الصلوة علم الخطاب عام  
لكل من يطلب معرفة احكام الصلوة بان الصلوة فريضة اي  
مفروضة مقطوعة بالحكم بالثابتة صفة الفريضة بالكتاب اي

هذا كتاب في شرح الحديث



بالقرآن والسنة واجماع الامة اى طريقة المنقولة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم سوى القرآن اما الكتاب فبقوله تعالى اقيموا  
 الصلوة فانه امر وهو يقتضى الوجوب والمراد باقامتها اداؤها  
 في اوقاتها وقوله تعالى وقوموا لله قانتين اى صلوا لله قائمين و  
 قيل قوموا في الصلوة خاشعين اى مطولين القيام وقوله تعالى  
 حافظوا اى داوموا على الصلوة والصلوة الوسطى وهى صلوة  
 العصر وقيل غير ذلك وخصها بعد التعميم لزيادة شرفها او  
 للاهتمام بها اذ هى مظنة التكاسل عنها لكونها في وقت كثيرة الا  
 وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد  
 في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون اى سبحوا الله في  
 هذه الاوقات والمراد صلوة الخمس على ما روى عن ابن عباس رضي  
 الله عنه انه قيل له هل تجد ذكر الصلوة الخمس في القرآن قال نعم  
 وتلا هذه الاية تمسون صلوة المغرب والعشاء وتصبحون  
 صلوة الفجر وعشيا صلوة العصر وحين تظهرون صلوة الظهر  
 وقوله عشيا متصل بقوله حين تمسون وله الحمد في السموات  
 والارض اعتراض بينهما وسفاه ان على المميزين كلهم من اهل  
 السموات والارض ان يحمدوه كذا في الكشف وقوله تعالى ان  
 الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا اى فرضا موقعا محددا  
 باوقاتها لا يجوز اخراجها عنها واما السنة فما روى عن النبي

صلى الله عليه وسلم في الصحيحين انه قال بنى الاسلام اى الايمان  
 فانها شئ واحد عند اهل السنة على خمس اى خمس خصال  
 شهادة ان لا اله الا الله بحر شهادة بدلا من خمس ورفعهما  
 خبر مبتدأ محذوف وكذا ما عطف عليها وان محمد اعده  
 عطف على ان لا اله الا الله فهذه الشهادة واحدة من خمس اقام  
 الصلوة اى اقامتها ثمانية وايتا الزكاة ثالثة وصوم شهر رمضان  
 رابعة وحج البيت خامسة من استطاع اليه سبيلا محله الرفع  
 على انه فاعل المصدر المضاف الى مفعوله والاستطاعة عند الجمهور  
 القدرة على الزاد والواحدة فاضلين عن المواجج الاصلية واللوازم  
 الشرعية وقوله صلى الله عليه وسلم لكل شئ علم اى علامة دالة  
 على تحققه وعلم الايمان الصلوة اى علامة لوجوده في القلب باعتبار  
 الظاهر وقوله عدم الصلوة عماد الدين فمن اقامها فقد اقام الدين  
 ومن تركها فقد هدم الدين كما ان الخيمة تقوم باقامة عمودها  
 وتسقط بسقوطها وقوله صلى الله عليه وسلم وخمس صلوة مبتدأ  
 افترضهن الله تعالى على العباد خبره من احسن وضوهن باسباغ  
 والاتيان بسنة وادابه وصليتهن لوقتهن واتم ركوعهن وسجودهن  
 بالطهانية فيه وخشوعهن اى خضوعهن باحضار القلب وجمع الهمة  
 وصرف الشواغل الدنيوية عن الفكر كان له على الله عهد اى وعده  
 ان يغفر له نوبه وقوله صلى الله عليه وسلم الفرق بين ايمان العبد



ان يصل الى الكفر ترك الصلوة اي ان يترك الصلوة وهذا كما يقابل بينك وبينكم

اي بين العبد وبين مرادك الاجتهاد اي بينك وبين بلوغ مرادك  
ان تجتهد فاذا اجتهدت بلغت واما لفظ الفرق فليس من  
الحديث وهو غير صحيح من حيث المعنى لان ترك الصلوة ليس  
فرقا بين العبد وبين الكفر بل وصل كما تقدم ثم المراد بهذا  
الحديث وامثاله الترك اعتقادا وهو انكار وجوبها واما  
اجماع الامة فان الامة قد اجتمعت من لدن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم على فرضية الصلوة من غير تكبر ومكرو ولا منازعة منا  
الى يومنا هذا وكان ذلك اجماعا واجماع المسلمين حجة لنا لقول النبي  
عليه السلام لا تجمع امة على الضلالة **كتاب الطهارة**  
ثم اعلم بعد ما علمت ثبوت فرضية الصلوة بان للصلوة شرايط  
قبلها جمع شريطة بمعنى الشرط والمراد به ههنا ما لا تصح الصلوة  
الا بتقديمه عليها فقوله قبلها صفة موضحة وسنية بمعنى الشرط  
وفرايض جمع فريضة بمعنى الفرض والمراد به ههنا ما لا يصح بدو  
سوى الشرايط واركانا جمع ركن والمراد به ههنا ما يكون جزء من  
الصلوة وواجبات جمع واجب والمراد به ههنا ما لا تفسد الصلوة  
بتركه ان تركه سهوا يجب سجود السهو وان تركه عمدا تصح الصلوة  
مع النقصا فتجب اعادتها وان لم يعدها يكون فاسقا انما  
وسننا جمع سنة والمراد بها ههنا ما يثاب بفعله في الصلوة وان  
تركه تكون الصلوة مكروهة كراهية تنزيه ولا يجب سجود السهو

بتركه

بتركه سهوا وادابا جمع ادب وهو دون رتبة السنة فلا كراهية  
في تركه وكراهية بتحقيق الياء والمراد بها ما يتضمن تركه سنة و  
هو كراهية التزهية او ترك واجب وهو كراهية التحريم ومنها  
جمع منه وهو محل النهي والمراد بها ما يفسد الصلوة اما الشرط  
المجمع عليه فاستة الطهارة من الحدث اي ما يوجب الغسل  
والوضوء ويسمى النجاسة الحكيمة والطهارة من النجاسة الحقيقية  
والستر العورية واستقبال القبلة والوقت والنية اما الشرط  
الا وهو الطهارة من الحدث فلا غتسال ويسمى الطهارة الكبرى  
وموجب الحدث الاصفر عند وجود الماء والقدرية اي مع القدرة  
اي على استعماله لا غتسال او الوضوء وعند عدمها اي عدم الجود  
والقدرة او عدم احدهما فالطهارة الواجبة هي التيمم وكل  
منها اي لكل واحد من الاغتسال والوضوء فريض وسنن وادابا  
ومناه وليس للغسل ولا للوضوء واجب فلهذا لم يذكره اما  
فرايض الوضوء قد تم لكثرة تكرره وهو ثلثة انواع فرض وهو  
وضوء المحدث عند اعادة الصلوة ولو جئنا مرة او سجدة الصلاة  
او ستر المصحف وواجب وهو الوضوء للطواف ومنسوب وهو  
الوضوء للنوم اذا اراده والوضوء على الوضوء والوضوء طحا الحدث  
والوضوء بعد القيبة والكذب وبعد انشأ الشعر وبعد القرقرة  
وفي غير الصلوة والوضوء لغسل الميت كذا في فتاوى قاضي خان

وواجبة المحدث الاكبر والوضوء في الطهارة الصغرى على



والمخالصة فاربعة كافرهم مما قال الله تعالى يا ايها الذين  
 امنوا اذا قمتم الى الصلوة واغسلوا وجوهكم الفصل الاسالة وحدها عندهما ان يتقا  
 الماء ولو قطرة وعند ابي يوسف يجرى ان يسيل على العضو ولو  
 لم يقطر كذا في شرح الهداية لابن الهمام وحده الوجه ما بين قصا  
 الشعر واسفل الذقن وشحمتي الاذنين وايديكم الى المرافق جمع  
 مرفق بكسر الميم وفتح الفاء وبالعكس وهو مفصل الذراع والعضد  
 وامسحوا برؤوسكم المسح في اللغة امر ار الشئ على الشئ وهو المراد  
 في التيمم واريد به في الوضوء اصابة اليد المبستة ما امر بمسح و  
 ارجلكم الى الكعبين فرئ بالنصب بالجرف قيل النصب بالعطف  
 على وجوهكم والجر على الجوار والصحيح ما ذكرناه في الشرح وجوز  
 الشيعة المسح على الارجل بلا خف ويرده ما في الصحيحين ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لم رأى قوما يتوضؤوا وعقابهم تلو  
 لم يمتها الماء فقال صلى الله عليه وسلم لم يدل الا عقاب من النار  
 والمرفقان والكعبان وهما العظمان النابتان في جانبي القدمين  
 يدخلان في فرض خلا في الزفر وكذا ما بين العذار بكسر العين وهو  
 ما سالا على الخد من اللحية ساخوذ من عذار الفرس والاذن يجب  
 غسله لما ذكرناه من خوله في حدة الوجه خلا فالابي يوسف واما  
 اللحية فعن ابي حنيفة يفرض مسح ربعها قيا سا على مسح الرأس

وهي رواية الحسن وعنه يفرض مسح ما يلا في بشرة الوجه <sup>خاتمة</sup>  
 قاضي خان وصحيحه وظهر الرواية عنه فرض غسل ما يلا في <sup>البشرة</sup>  
 واختاره في المحيط والبدائع وقال في معراج الدررانية وهو الاصح  
 وفي الفتاوى الظهرية وبه يفتي وجبه انه لما سقط غسل ما  
 تحته انتقل فرض الغسل اليه كالشارب والحاجب <sup>فلا</sup> ينتقل فرضه  
 غسل ما تحته اليهما واما استرسل منها فلا يجب غسله  
 ولا مسح لانه ليس من الوجه وعن ابي يوسف يفرض استيعابها  
 بالمسح وعنه سقوطه اصلا وهو ايضا رواية عن ابي حنيفة و  
 لو امر الماء على شعر الذقن او الرأس او الشارب او الحاجب  
 ثم حلقه لا يجب غسل ما تحته وفي الباقي لو قصر الشارب  
 لا يجب تخليده <sup>رؤس</sup> ووجهه ان قطعه مسنون فلا يعتبر قيامه  
 في سقوط غسل ما تحته بخلاف اللحية فان اعفاهها هو  
 مسنون والمفروض في مسح الرأس ربع الرأس عندنا وقال  
 مالك واحمد مسح الكل فرض وقال الشافعي الفرض مسح ارض  
 جزء منه ولو بعض شعره وقد حققنا الدليل في الشرح ومن  
 جملة قوله لما روى المغير بن شعبه رضي الله عنه ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم اتى سباطة قوم وبال وتوضاء ومسح على  
 ناصيته وخفيه السباطة بضم السين الكناية ثم فرضيته مسح  
 مقدار الربع هي الرواية الظاهرة وفي بعض الروايات قد نزلت

وان طال يجب تخليده صح



اصابع وصحبه بعض اصحابنا وفيه نظر لما ذكرنا في الشرح انه  
 مسح باصبع او اصبعين وامرهما لم يخرج حتى يعيدهما الى الماء  
 ويستوي في مقدار مربع الرأس او ثلث اصابع خلافا لرف  
 وكذا في مسح الخف ولو كان له ذابيتان مربوطتان حول راسه  
 كما تفعله النساء فمسح عليهما لم يخرج سواء ارسل او لم  
 يرسل هو الصحيح وقيل يجوز ان يرسل كذا في الحدادي  
 ولو بقي لمعة في بعض اعضاء الوضوء قبلها من بلة عضو آخر  
 لان البدن في الغسل كعضو واحد بخلاف الوضوء وهذا اذا  
 كانت البلة التي اخذها تسيل <sup>بمقاطعة</sup> والا فلا يجوز واما سنة اي  
 سن الوضوء فغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء الى الرسغ  
 ثلثا كما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال اذا نيقظ  
 احدكم من نومه فلا يغسل يده في الاناء حتى يغسلها ثلثا  
 فانه لا يدري اين بات يده والرسغ بالضم مفصل ما بين  
 الذراع والكف ثم غسلها ابتداء سنة ينوب عن الفرض  
 وموضعه اول الوضوء لانهما آلة التطهر وكيفية الغسل ان  
 ياخذ الاناء بشماله ويصب على يمينه ثلثا ثم ياخذه بيمينه  
 ويصب على شماله كذلك وكذا ان كان الاناء كبيرا ومعه اناء  
 صغير والاول يدخل اصابع يده اليسرى مضمومة في الاناء ويصب  
 على كفه اليمين ويدلك اصابع بعضها ببعض حتى تظهر ثم

لا يجوز وان بلبها من بلة عضوها جار وفي الجناية يجوز بلبها من بلة عضو آخر

يدخل اليمنى

يدخل اليمنى في الاناء ويغسل اليسرى وهذا اذا لم يكن على يده نجاسة  
 وتسمية الله تعالى ابتداء الوضوء لقوله عدم لا وضوء لم يذكر اسم  
 الله تعالى عليه والمراد في الكمال لقوله عليه السلام ان انظر تر احدكم  
 فذكر اسم الله عليه فانه يطهر جسده كله فان لم يذكر اسم الله على طهروا  
 لم يطهر الا ما مر عليه الماء ولفظ التسمية ان يقول بسم الله العظيم  
 والحمد لله على دين الاسلام وقيل لا فضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد  
 التعوذ وفي المجتبى جمع بينهما وفي المحيط لو قال لا اله الا الله والحمد  
 لله او شهد ان لا اله الا الله يصير مقيما للسنة والاصح انه يستمي مرتين  
 مرة قبل كشف العورة للاستنجاء ومرة بعد سترها عند ابتداء غسل  
 سائر الاعضاء احتياطاً للخلاف الواقع فيها حيث قال بعضهم يستمي  
 قبل الاستنجاء فقط وقال بعضهم يستمي بعده فحسب وكذا الخلاف  
 في وقت غسل اليدين والاصح انه يغسلها مرتين قبل وبعد وكذا في التيمم  
 ولو نسي التسمية فذكرها في خلال الوضوء فيسحق لا تحصيل السنة بخلاف  
 الاكل والتسوك والمضمضة والاستنشاق لانه صلى الله عليه وسلم فعلها  
 على الواظبة بما بين جديدين لما روي <sup>اصحاب</sup> السنة من حديث عبد الله بن زيد  
 حكاية وضوءه صلى الله عليه وسلم وفيه مضمض واستنشق وثلثا  
 بثلاث غرفات وروى الطبراني بسنده انه عليه السلام نوءا فمضمض  
 ثلثا ياخذ لكل واحدة ماء جديدا ويصل الماء الى ما تحت الشارب  
 والحاجين سنة ايضا تكبيرا للفرض لان غسلها فرض فكان كتحليل اللحية

ثلثا واستنشق



والاصابع وعده في التجسس من الاداب ومسح ما استرسل اي نزل  
من المحبة تكيله للفرض ايضا وتحليلها اي المحبة لما روى انه صلى الله  
عليه وسلم كان يخلل الحية وهذا قول ابو سرور عند ابي حنيفة ومحمد بن  
مسحوب وفي رواية جابر ورجح في المسبوط قول ابو سرور وهذا اذا كانت  
كثيفة لا ترى البشرة تحتها فان كانت خفيفة بان ترى بشرتها لم  
غسل ما تحتها كذا في الظهيرة واستيعاب جميع الراس في المسح لموطئة  
صلى الله عليه وسلم عليه مع الترك في بعض الاوقات بماء واحد ما روى  
اصحاب السنن عن علي بن ابي حمزة عن ابي حنيفة في حكاية وضوءه صلى الله عليه وسلم  
انه مسح مرة واحدة والادلة على عدم تثليث المسح كثيرة ذكرناها في  
الشرح وكيفية الاستيعاب ان ياخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يلمس  
الاصابع اي يضمها ويضع على مقدمه راسه من كل يد ثلث اصابع الخصر  
والنصر والوسطى ويمسك ابراهيميه وسبابتيه مرفوعات ويجافي  
اي يباعد بطن كفيه عن راسه ويمدها اي يديه الى القفا ثم يضع كفيه  
على جانبي الراس ويمسحها اي جانبي الراس بكفيه ويمسح ظاهر اذنيه  
باطن ابراهيميه وباطن اذنيه بباطن مسحيتيه وهذا المراد بالبتانين  
فيما تقدم يقال للاصبع التي تلي الابهام مسحة بكسر الباء لانها تسمى  
الى التوحيد عند التشهد ويقال لهما السبابة لانهم كانوا يشربون  
بها الى السبت الخاصة ونحوها ومسح الاذنين ايضا سنة كذا ذكره  
اي المسح بهذه الكيفية في المحبة وغيره وليست هذه الكيفية امرا

لانها والمقصود الاستيعاب باي وجه كان وقد استوفينا الكلام  
عليه في الشرح وما ذكره من مسح الاذنين مع الرأس بما انه مسح  
العمامة بان كانت العمامة موضوعة واما ان مستها فلا بد ان ياخذها  
بماء جديد او يمسح الرقبة بظهور الاصابع الثلث المقدم ذكرها و  
قوله بماء جديد لا حاجة اليه لان البلة التي على ظهور الاصابع باقية  
ولا حاجة الى التجديد وقال بعضهم هو مسح الرقبة ارب يس  
بسنة وقال في فتاوى قاضي خان ليس بادب ولا سنة وقال بعضهم  
هو سنة وعند اختلاف الاقوال يكون فعلا او لم يتركه واقتصر في  
الكافي على انه مستحب وهو الاصح لانه روى فعلة عنه عليه السلام في بعض  
الاحاديث دون غالبها وتحليل الاصابع ايضا سنة في اليدين و  
الرجلين لقوله عليه السلام للقيط بن صبرة اذا توضأت فابع  
لونؤ واخلل بين الاصابع وان ما يكون التحليل سنة بعد وضوء  
الماء وكيفية الرجلين ان يخلل بخنصر يده اليسرى مبتديا من خنصر  
رجله اليمنى من اسفل ويختم بخنصر رجله اليسرى وتكرار الفيل  
الى الثلث سنة ايضا ما روى انه عليه السلام توضأ مرة وقال  
هذا وضوء من لا يقبل الله تعالى الصلوة لا بد وان عليه السلام توضأ  
مرتين وثلاثين وقال هذا وضوء من يضاعف الله له الاجر مرتين وان  
عليه السلام توضأ ثلاثا وثلاثين في غالب احواله فكان سنة لا فرضا  
ويكره الزيادة على ثلث الا لضرورة طائفة القلب عند حصول



الشكر ثم المرة الأولى فرض والثانية سنة والثالثة دونها في  
 الفضيلة وقيل الثانية سنة والثالثة أكمال السنة كذا ذكره في  
 الاختيار والأولى أن يكون الثانية والثالثة كلناهما سنة لأن  
 الثلاث الذي هو سنة إنما يحصل بهما والنية سنة أيضا وهو  
 الصحيح وقيل مستحبة ومحملها القلب يستحب أن يضيف التلقظ  
 بالثلاث إليه فيقول نويت رفع الحدث أو نويت الوضوء وقتها  
 عند غسل الوجه والترتيب المذكور في لفظ آية الوضوء سنة  
 وليس بفرض لأن العطف فيها بالواو وهي لمطلق الجمع من غير تعرض  
 للترتيب والدلالة أيضا سنة لأنه أكمال الفرض في محله والموا لا وهي أن  
 يغسل كل عضو على أثر الذي قبله ولا يفصل بينهما شيء يحق التتابع  
 عند اعتدال الهواء سنة أيضا لمواظبة عليه السلام عليها وأما أدب  
 أي أدب الوضوء فهو أن ينأى للصلوة بالوضوء قبل دخول الوقت  
 أي إذا لم يكن صاحب عذر في وقت غير مهمل لأن فيه قطع طمع الشيطان  
 من تشييطه عنها وأن يجلس للاستنجاء وهو إزالة النجس وهو ما يخرج  
 من البطن من النجاسة متوجها إلى يمين القبلة أو إلى يسارها ولا يتقبل  
 القبلة ولا يستدير بها فاستقبلها واستدبرها حالة الاستنجاء  
 ترك أدب وسكروه كراهة تنزيه كما في سد الرجل إليها وأما حالة البول  
 أو التغوط فكروه كراهة تحريم ثم إذا جلس للاستنجاء فلا أدب  
 أن يجلس متفجرا أي متوسعا بين رجلين ويرخي مقعد ما أمكنه

مبالغة للتنظيف إلا أن يكون صائما فلا يتفرج ولا يرخي كيلا ينفذ  
 البلية إلى الداخل <sup>فيغيره</sup> صومه حتى قالوا ينبغي أن لا يتنفس حالة الاستنجاء  
 لذلك وفيه نظرفاته لا يصل بالتنفس شيء إلى الداخل فيفد صومه  
 ما فيه من الخرج على أنهم قالوا إنما يفد الصوم إذا وصل الماء <sup>بوضع</sup>  
 المحققة وقيل ما يكون ذكره في الخلاصة وإن يغسل مخرج النجاسة بعد  
 الأجارا ودونها مبالغة في التنظيف والغسل بالماء وإن كان أدبا لكن  
 قد أدبت به سنة الاستنجاء وإنما يكون أدبا إذا لم يتجاوز النجاسة  
 مخبرها أما إذا جاوزت فخرجها ولم يكن المجاوز قد ردهم ففد  
 سنة وإن كان قد ردهم ففد واجب والدليل فترناه في الفرج  
 وإن زادت النجاسة المجاوزة للمخرج على قدر درهم ففد أي  
 النجس والمخرج فرض أجماعا والأدب في الغسل المذكور أن يغسل  
 مخرج النجاسة حتى يبقية ويتنفضه لأن المقعد هو الانقاء وليس فيه أي  
 في الغسل عدد مستون من ثلث أو سبع أو غير ذلك ومنهم من شرط الثلث  
 ومن شرط السبع ومنهم من شرط العشر ومنهم من عين الثلث في الإحليل  
 وفي المقعد الخسر والصحيح أنه مقوض إلى رؤية فيفد حتى يقع في قلبه  
 أنه قد صهر إلا أن يكون موسوسا فيفد في حق بالثالث كما في كل نجاسة  
 غير مريئة وقيل بسبع وفي النوازل حتى يعود من اللبنة إلى الخشونة ويغسل  
 بطن أصبع أو أصبعين أو ثلث لأبرؤسها تحزرا عن الاستمتاع و  
 المرأة كالرجل في ذلك وكذا في الاستنجاء بالأجارا ليس فيه عدد مستون



عند نابيل يمسح حتى ينقيه وعند الشافعي لا بد في اقامة السنن من ثلث  
مسحات وفي فتاوى قاضيه في كيفية الاستنجاء بالاجحاس يدبر بالجر  
الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث ان كان في الصيف وفي الشتاء يقبل بالجر  
بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث لان الصيف خصيتان متدليتان فلو  
اقبل بالاول يتلظخان وكذلك في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء  
في الاجتنان كما قال في الخلاصة وهذا ليس بشرط بل يفعل على وجه يحصل  
المقصود يعني الانقاء وينبغي ان يستنجي بعد ما خطا خطوات وهو الذي  
يستی استبراء ويبالغ في الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف  
كذا في فتاوى قاضيه وفيها وان استنجي في الشتاء بما يخرج كان بمنزلة  
من استنجي في الصيف اي في المبالغة الا ان ثوابه لا يبلغ ثواب المستنجي  
بالماء البارد ومن الاداب ان يمسح موضع الاستنجاء بالخرقة بعد الغسل  
قبل ان يقوم ليزول اثر الماء المستعمل بالكلية وان لم يكن معه خرقة  
اي موضع الاستنجاء بيده مرة بعد اخرى لتقليل الماء المستعمل بحسب  
ومن الاداب ان يستر عورته حين فرغ اي من الاستنجاء والتجفيف  
لان الكثف كان لضرورة وقد زالت وكشف العورة في الخلوة لغير  
ضرورة خلاف الادب لقوله عليه السلام اتقوا ان يستنجي منه ومن  
الادب ان يتوضأ اي يباشر امر الوضوء بنفسه ولا يامر غيره بان يترقى له  
وضوء او يصيب عليه لما روي انه عليه السلام انا لا استعين في وضوء  
باحد وعن الوبري لا بأس بصب الخادم وهو لا بأس في ترك الادب  
بقدر عذر

مقصود

از كان بطيب نفس ومحبة بدون امر وتكليف كما روي انه عليه السلام  
كان يصب عليه الوضوء ويرقى له ومن الآن يجلس المتوضي مستقبل  
القبلة عند غسل سائر الاعضاء سوى موضع الاستنجاء اي باق الاعضاء  
لانه عبادة او مقدمة لها فيختار له خير المجالس وهو ما استقباله القبلة  
ومن الادب ان يكون جلوسه على مكان مرتفع وان يفصل عروة اللبريق  
ثلثا وان يضعه على يساره وان كان شيء يغترف منه فعن يمينه وان يضع  
يده حالة الفل على عروته لا على رأسه ومن الادب ان لا يتكلم في أثناء  
الوضوء بكلام الدنيا سوى الدعوات الماثورة وان يشهد عند غسل  
كل عضو قال في فتاوى قاضيه خاتمي عند غسل كل عضو وان يقول  
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وان يدعو عند غسل  
كل عضو بما جاء في الآثار عن السلف الصالحين فيقول بعد التسمية  
الحمد لله الذي جعل الماء طهورا وعند مضمضة اللهم سقني من حوض  
نبينا كاسا لا اظلم بعده ابدا اللهم اعني على ذكرك وشكرك وتلاوة  
كتابك وعند استنشاق اللحم لا تحرمني رايحة نعيمك وحنانك اللهم  
ارحمني رايحة الجنة وارزقني من نعيمها ولا ترحمني رايحة النار وعند  
غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه اوليائك وانبيائك  
ولا تسود وجهي يوم تسود وجوه اعدائك اللهم بيض وجهي بنورك  
يوم تبيض وجوه اوليائك ولا تسود وجهي بنورك يوم تسود وجوه  
اعدائك وعند غسل يديه اليمنى اللهم اعطني كتابي يميني وحابسني







صدر الشريعة هي تكثير الماء حتى يملاء الفم وقال في الخلاصة حد المضمض  
 استيعاب جميع الفم والمبالغة فيها ان يصل الماء الى رأس حلقه و  
 المبالغة في الاستنشاق جذب الماء بالنفس حتى يصعد الى منخره  
 بفتح الميم والخاء وبكسرهما وبضمهما وكجلبس والمراد به ههنا <sup>الجبش</sup>  
 قال في الخلاصة وحد الاستنشاق ان يصل الماء الى المارن والمبالغة  
 فيه ان يجاوز المارن ومن الاداب ان يدخل اصبعه المخصرين في صفة  
 الاذنين اي ثقبهما عند المسح قال في فتاوى قاضي خان لم ينقل عن اصحابنا  
 ادخال الاصبع في صاخ الاذنين وعن ابى يوسف انه كان يفعل ذلك ان شئى  
 وهو الماخوذ لما روى انه عليه السلام ادخل اصبعه في جحرى اذنيه في  
 الوضوء المخصر ابلغ في الدخول نصفها ومن الاداب ان يخلل اصابعه  
 اي اصابع رجليه بمخصره اليسرى على اقرضاه ومن الاداب ان يحرك  
 خاتمه ان كان واسعاً بالمبالغة في الاسباغ وان كان ضيقاً لا يدخل الماء  
 تحت بابه كلفه فف ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة لا بد من تحريكه او  
 ليحصل الاستيعاب وبلوغ الماء الى كل جزء من اليدين بيقين هكذا ذكر  
 في المحيط فاحترز بظاهر الرواية عما روى الحسن عن ابى جابر وابو سليمان  
 عن ابى سريته انه يجوز وان لم يكن ومن الاداب ان لا يسرف في الماء  
 كان ينبغي ان يعذر في المناهي لان ترك الادب لا يلبس به والاسراف  
 مكروه بل حرام وان كان اي ولو كان المتوضي على شط اي جانب  
 جدار لقول <sup>ولا يترك</sup>

روي في نسخة  
 روي في نسخة

من قوله  
 في قوله  
 في قوله

انه سئل او في الوضوء سرف عن عبدالله بن عمر قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف يا سعد قال او في الوضوء سرف قال نعم  
 ولو كنت على نصف نهر جارضة النهر بالسناد المجعة مفتوحة ومكسوة  
 وبالسناد جانب ومن الاداب ان لا يقتصر في الماء بان يقرب الى حد رغو يكو  
 التقاسير غير ظاهرة بل ينبغي ان يكون التقاطط ظاهراً ليكون غسلاً يقين  
 في كل مرة من الثالث ومن الاداب ان يملأ اياه بعد وضوءه ثانياً ليكون  
 اسفل عليه اذا اراد الوضوء بعد ذلك وينقطع طمع الشيطان عن تثبيط  
 عنه ومن الاداب ان يقول عند تمام الوضوء او في خارجه اي في ثنا  
 اللهم اجعلني من التوابين اي الكثيرين التوبة واجعلني من المتطهرين عن  
 تقارورات المعاصي واوساخها واجعلني من عبادك الصالحين الذين انعمت  
 عليهم بكرماتك واجعلني من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون اذا حزن الناس وان يقول بعد فراغه من الوضوء سبحانك اللهم  
 وبحمدك اي يستحكما مدين لكر على التوفيق فتسبحك اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك  
 استغفر الله اطلب منك المغفرة واتوب اليك واقرأ  
 في ما عتكر عن معصيتك ومن الاداب ان يقرأ بعد الفراغ من الوضوء سورة  
 التين او ثلثا نارا روى ان من قرأها في اثر الوضوء غفر الله له ثوب  
 خمسين سنة ومن الاداب ان يشرب فضل وضوءه بفتح الواو وبضمه قائماً  
 وقاعد استقبال القبلة كذا في الخلاصة لما روى عن ابي رضى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل  
 ويقول عني رب الله ثم شقني بشفاك ودأوني بدواك واعصني اي احفظني

قال قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من يتوضأ  
 فقال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 لا شريك له وشهد ان محمداً عبده ورسوله  
 في كل صلاة فحسبه بواب الجنة  
 الثانية بدخول من ايها الشاهد  
 في كل صلاة فحسبه بواب الجنة



من الوهل يفتح الواو والهاء مصدر وهل يكسر الهاء اذا ضعف الامراض  
عطف خاص على عام والواجب كذلك لان كل مرض ضعف وكل وجع مرض  
ولا عكس فيها وبكره الشرب قائما لانه اى شرب فضل الوضوء وشرب  
ماء زمزم لان النبي سلم شرب ماء زمزم قائما وانما كراهية قائما  
فيما بعد اهذين فلقوله عليه السلام لا يشربن احدكم قائما قرني  
فليست في وجع العلماء على ان هذه الكراهية كراهية تنزيه لا تحريم لانها  
لا مرطبة لا لا مردني وفي الفناوى العنابية ولا يلبس بالشرب قائما  
ولا يشرب مكثيا ورخص للمافر ان شرب وقد سمع عنه عدم الشرب  
قائما في غير ما تقدم وكذا الاكل عن امه ثابت قالت دخل على رسوله  
صلم فشرب من في قربة معلقة قائما فمقت الى فيها فقطعته رواه  
الترمذي وقال حديث حسن صحيح وانما قطعت فم القربة ليكون عندها  
متمرك وعن علي رضي الله عنه انه اتى باب الرحمة فشرب قائما وقال اريت  
رسولا الله صلم فعلم كما رايتوني فعلت رواه البخاري وعز ابن عمر  
رضي الله عنه قال كنا ناكل على عهد رسول الله صلم ونحن نمشي ونشرب  
ونحن قيام رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح ومن الاداب  
ان يجلس في الوضوء بسجدة بضم السين اي تاذلة اي يسجد عقيب  
الاقامة وان كان كعبتين لقوله عدم ما من سام يتوضا فيحسن وضوءه ثم  
يقوم فيسجد ركعتين مقبلا عليهما بقاياه ووجهه الا وجبت له الجئة  
لان يكون الوضوء في وقت مكروه فانه لا يصح لان ترك المكروه اولى من

• نوضاء يافتة ان كنت ترجو • لقاء الله في دار البقاء •  
• واثر بعد باع الوضوء • بالمكان يبقى في الانا •  
• فان انزب من ياق الوضوء • بالمكان يبقى في الانا •  
• فان انزب من ياق الوضوء • بالمكان يبقى في الانا •  
• فان انزب من ياق الوضوء • بالمكان يبقى في الانا •  
• فان انزب من ياق الوضوء • بالمكان يبقى في الانا •  
• فان انزب من ياق الوضوء • بالمكان يبقى في الانا •  
• فان انزب من ياق الوضوء • بالمكان يبقى في الانا •

فان انزب من ياق الوضوء بالمكان يبقى في الانا

فعل المندوب ومن الاداب ان يتوضا على الوضوء لواطبة عيم على  
الوضوء لكل صلوة ومعلوم من حاله انه لم يكن يحدث في كل وقت  
ومن الاداب ايضا استحباب النية الى اخر الوضوء وتعاقد شاف  
العين وفي الخلاصة يجب اتصال الماء اليه ونجا وزحدور وجهه  
ليدين والجلين يستيقظ غسلها ويطلب الغيرة وحفظ ثيابه من  
التقاطر وما بيان المناهي مما يحرم او يكره وقوله وهو راجع الى بيان  
ان لا بد من تقدير ليصح قوله ان لا يستقبل القبلة وما عطف عليه  
وقوله وقت الاستنجاء وقع سهوا والصواب وقت قضاء الحاجة  
لانه قد قدم ان ترك استقبال القبلة وقت الاستنجاء ارب وانما  
النهي استقبالها وقت البول او الخلاء فانه مكروه كراهية تحريم سواء  
كان في الصحراء او في البناء لا تطلق النهي في قوله عدم اذا التيمم الغايض  
فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ويكره ايضا ان يمكس بصغير لقضا  
الحاجة نحوها وقالوا يكره ان يمد رجله في النوم وغيره الى القبلة او  
المصحف وكتب الفقه الا ان يكون على مكان مرتفع عن المحارقات وكذا  
يكره ان يستقبل بالبول او ان يطي عين الشمس او القمر لكونها يمين  
عقبين من آيات الله تعالى وان لا يستقبل الرجح بالبول لانه لا يرجع عليه  
لانه شمس ولا يكتف عورته عند احد في الاستنجاء فان كفرها حرام  
ولا استنجاء بالياء افضل ان امكنه الاستنجاء به من غير كشف عند احد  
فان لم يمكنه ذلك يكفي الاستنجاء بالانجاء اى يجب عليه ان يكتفى

ولونسي فليس يستقبلوا القبلة ان يحذف  
فقد ما يمكنه قال قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
جلس يقول فباله القبلة فاستقبلها  
انما لا اله الا الله يقيم من محاسن خلقه  
نعم كبر وحماء من عباده

فان لم يمكنه ذلك يكفي الاستنجاء بالانجاء اى يجب عليه ان يكتفى



بالاحجار ولا يرتكب المحرم والتقيد بقوله اذ لم يكن النجاسة اكثر  
 من قدر الدرهم لا ينبغي ان يعلم بمفهومه وهو انها ان كانت اكثر من قدر  
 الدرهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند احد اصلا لانه حرام <sup>بغير</sup> <sup>تغير</sup>  
 في ترك طهارة النجاسة اذ لم يمكنه اذ انها من غير كشف قال البرزاني وت  
 لا يجدر تركه يعني الاستنجاء ولو على شط نهر لان النهر راجح على  
 الا مخرج استوعب النهر لارسان ولم يقتض <sup>قوله</sup> التكرار وقال قاضي  
 قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا وان لا يستنجى بنده  
 المعنى لقوله عامة اذا شرب احدكم فلا يتنفس في الاناء واذا الى الخلا  
 فلا يمش ذكره بيمينه ولا يمشح ولا يستنجى بطعام ولا بروت ولا <sup>بغير</sup>  
 لقوله عدم لا يستنجوا بالروث ولا بالعظم فانها اذا راها خواتكم من الجن  
 واذا نهى عن الاستنجاء بزاد الجن <sup>فقد</sup> زاد الانس اوله بالنهي ولا يعلف  
 الدواب قياسا على زاد الجن ولا يحق العير كونه واية وجوه لان  
 التعرض له بغير رضا حرام ولا ينجس <sup>لانه ملوث</sup> وزاد في خزائنه الفقه  
 الخرف ولا حرج لانه ربما جرح كالزجاج فانه يكره الاستنجاء به <sup>ان ذكر</sup>  
 وفي جامع الخوامع ولا يستنجى بالقصبة لانه يورث الباسورة وفي  
 الفهرينة ولا يوافق الاشجار ثم لو استنجى بهذه الاشياء يكره  
 وكثر تجزيه لان المقبر الانقاء وقد حصل ويستنجى بالخر والماء والروث  
 والرمال والرياح والخشب والخسفة والقتل والميتة وفي الصيرفة  
 يكره بالخشب وفي نظم الزندوسية لا يستنجى بالخرقة والقتل وغيره

من فضل العوام شرح في حمله  
 من فضل العوام شرح في حمله  
 من فضل العوام شرح في حمله

لانه روى انه يورث الفقر وان لا يستنجى اي لا يلقى النجاسة وهي ما يدفع  
 من انفه او صدره الى حلقه وكذلك البراق ولا يمسح خط اي لا يلقى خطا  
 في الماء لان النجاسة والمخاط يستقر قبوري المنع الانتفاع بالماء  
 الذي القى فيه وان لا يتعدى اي يتجاوز الحد المسنون في الزيارة عليه  
 والنقصان منه في المرات الثلث بان يجعلها اربعا او ثنتين بغير  
 ضرورة وفي الموضع بان يغسل اليد الى الابطو والرجل الى الركبة او يمسح  
 عن المرفق والكعب فالاول مكره اذ لم يكن مقدار حصول الطائفة  
 او بنية اطالة الغرة والتأخير جائز وان لا يمسح اعضاءه  
 وضوءه بالخرقة التي مسح بها موضع الاستنجاء تشريفا لمواضع  
 الوضوء وان لا يضرب وجهه بالماء عند الغسل بل يرسل الماء من اعلى  
 جبهته ارسالا وان لا ينفخ في الماء عند غسل وجهه ولا يعرض فاه  
 ولا عينيه تعريضا شديدا بان تنكس حمرة الشفتين ومخارج العينين  
 اي اطراف الاجفان ومنابت الهدب حتى لو بقيت على شفته او على  
 جفنيه لمعة اي بقعة ولو قلت لا يجوز وضوءه وجوب استيقاظ  
 الوجه وهي منه ويكره ايضا الا يتخاط باليمين وتلايت المسح بماء  
 جديد **فروع** وفي فوايد ابي حفص الكبير لو شلت يده اليسرى  
 فلا يقدر ان يستنجى بها ان لم يجد من يصوب عليه الماء لا يستنجى  
 بالماء الا ان يقدر على الماء الجاري وان شلت كفا اليدين يمسح زراعيه  
 على الارض وجهه على الحائط ولا يدع الصلوة وكذا الربيع اذا كان

من فضل العوام شرح في حمله



له ابن واخ وليس له امرأة او جارية وعجن على الوضوء يوضئه الابن  
 والاخ الا انه لا يمس فرجه الا من يحمله وطهرها ويسقط عنه الاستنجاء  
 وكذا المريضة اذا لم يكن لها زوج ولها ابنة او اخت تؤضيها ويسقط  
 عنها الاستنجاء ويقطوع الرجل ان بقي منها شيء وان اقل من ذلك اصاب  
 بمثله وان قطعت الرجلان واليدان اختلف المشايخ فيه قال بعضهم  
 يسقط الصلوة وفي مجموع النوازل ان لم يمكنه الوضوء واليتم لا يصلح  
 عندها وعند ابى يوسف يصلح بائنا كافي المحبوس والمتوضي ان استنجى  
 ان كان على وجه السنة بان ارخى انتفض وضوءه والاستنجاء بالايجاء  
 ونحوها انما ينوب عن الماء اذ كان الخارج مقدارا اما اذا خرج ريم  
 او قريح فلاما اذا اراد دخول الخلاء يستحب ان يدخل بثوب غير ثوب  
 الذي يصلح فيه ان يسبر ولا يفجته في حفظ من النجاسة والماء  
 المستعمل يدخل مستورا للرأس ويقول عند دخوله بسم الله الرحمن  
 الرحيم اعود بك من الخبث والحبايث ولا يصحب معه ما فيه اسم الله او شيء  
 من القرآن لا ان يكون مستورا ويبدأ في الدخول برجدة اليسر وفي الخروج  
 باليسر ولا يكشف عورته وهو قائم ويوسع بين رجله ويميل على اليسر  
 ولا يمس ولا يذكر اسم الله ولا يركب السلام ولا يثمت عاصيا فان عظم  
 عورته لا يركب السلام ولا يركب السكينة ولا يركب عورته الحاجة ولا الى ما يخرج  
 منه ولا يمس اللثام ولا يبرز ولا يمتدح ولا يستخرج الحاجة ولا يمس  
 بيده ولا يرفع طرفه الى السماء ولا يسبل القهود الا للضرورة وانما

فرغ

فرغ وخرج من الخلاء يقول غفر الله له الذي اذهب عني ما يؤذي  
 واسكر على ما ينفعني ويكره البول والتغوط في الماء سواء كان ذلكا  
 او جارية او على شطنه او حوض او عين او بئر او تحت شجرة او في نزع  
 او ظل او جنب مسجد او مصلع عيد او بين المقابر او بين الدواب والطريق  
 كذا في الحدادي وكل ذلك عند عدم الضرورة فان الضرورة تبيح  
 المحظورات والمرادة الاستنجاء كالرجل وتقدم ذلك هذه الطهارة  
 التي ذكرت هي الطهارة الصغرى المخصوصة ببعض الاعضاء واما  
 الطهارة الكبرى الشاملة لجميع الاعضاء فهي الاغتسال وسببه اربعة  
 وجوبه عند اربعة ميلا يحل الابر عدة اشياء منها خروج المني من الذكر  
 او الفرج الداخل حال كون المني حاصلا بشهوة فانه يوجب الغسل  
 حينئذ بلا جماع اما انفصاله عن موضعه من الذكر او الفرج بشهوة  
 فمختلف فيه اعلم ان الغسل انما يجب بالمني اجماعا من ائمتنا بقيد  
 احدهما ان يكون قد انبعثت عن شهوة فلو سال من خرج او حل شيء  
 ثقب او سقط من عل لا يجب الغسل عندنا خلافا للشافعي الذي  
 ان يخرج عن العضو الخارج البدن او ماله حكمه كالفرج الخارج وتنفذ  
 على قول فادام في الفرج الداخل وفي قصبة الذكر لا يجب غسل عندنا  
 خلافا لما ذكره واما اشتراط وجود الشهوة عند انفصال من الذكر  
 ايضا فمختلف فيه قال ابو يوسف وجودها عند شرط وقال ابو حنيفة  
 حتى ان المحتمل اذا اخذ ذكر ما مسكه حتى سكنت شهوته وخرج من

فرغ

الفرج الخارج

او حل شيء من اربعة  
 الغسل عند اربعة  
 ان كان صائما ولا ينقض وضوءه  
 توجد به صبيحة عند الخروج







عدم وجوب الغسل وان احتلم ولم يخرج منه شيء اي تذكر  
 الاحتلام ولم يجده بل لا يغسل عليه اجماعا وكذا المرأة اي ان احتلمت  
 ولم يخرج منها شيء فلا يغسل عليها الحديث الصحيح ان ام سلمة  
 قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يستحي من الحق فهل على المرأة  
 من غسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء وقال محمد يجب عليها  
 الغسل احتياطا لاحتمال انه خرج ثم عاد وبه يفرض بعض الشايع  
 وقيل اذا كانت مستلقية يجب والا فلا والا والصح للحديث المذكور  
 وبه افق الفقيه ابو جعفر انه ما لم يخرج منها من الفرج الداخل لا يلزم  
 الغسل في الاحوال كلها وبه اخذ شمس البهجة المخلوفاً والحاكم الشهيد  
 ويو جامع او احتلم واغتسل قبل ان يبوء او ينام ثم خرج منه بقيته  
 حتى وجب عليه الغسل ثانيا عند ابي جعفر ومحمد رحمهما الله خلافاً لما  
 يوسف ولو غسلت ثم خرج منها مني الزوج لا يغسل عليها بالاجماع  
 ولو افاق السكران فوجد منياً فعليه الغسل كما في النائم وان وجد  
 مذياً فلا يغسل عليه بالاتفاق وكذا المغمى عليه لان السكر والاعاء ليسا  
 من جنس الاحتلام بخلاف النوم وان استيقظ الرجل والمرأة فوجد  
 بينهما منياً على الفريش وكل واحد منهما يترك الاحتلام اي لا يتركه  
 وجب عليها الغسل احتياطا لاحتمال وجوده من كل منهما قال  
 بعضهم ان كان المني طويلاً فعلى الرجل لان منية يد فوق فيقع طويلاً  
 وان كان مذكوناً فعلى المرأة لان منيتها يسيل فيقع في بقعة واحدة

وقال

وقال بعضهم ان كان ابيض غليظاً فمن الرجل وان كان اصفر  
 رقيقاً فمن المرأة والاحتياط اولاً **فرج** قالت معي حتى يأتي في  
 النوم مراراً واجد لذة الوقاع اتفقوا انه لا يغسل عليها وهذا اذا  
 لم تنزل فان انزلت وجب الغسل جوسعت فيما دون الفرج و  
 صل المني الى برجمها لا يغسل عليها لفقد الابلوج والانزال فان  
 حبست منه وجب الغسل لانه دليل الانزال فتعبد ما سلت  
 بعد ذلك اجماع قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان الخروج من  
 الفرج الداخل شرط الوجوب الغسل ولم يوجد احتلم او عالج  
 كفه فلما انفصل المني عن الصلب يشترط ذكره وسلي من غير غسل  
 لتعلق وجوب الغسل بالخروج ايضاً صبي ابن عشر جامع امرأته بالفرج  
 عليها الغسل لوجود مواسرة الخشفة بعد توجه الخطاب ولا يغسل  
 على الغلام لانعدام الخطاب الا انه يؤمر به تحقاً كما يؤمر بالوضوء  
 والصلوة ولو كان الزوج بالغاً والزوجة صغيرة مشبهة بالغوب  
 على العكس وذكر صبي لا يشترى بمنزلة الاصبع وفي وجوب الغسل  
 بادخال الاصبع في القبل والدبر خلاف وكذا ذكره غير الادعي وذكر  
 الميت وما يضع من خشب او غيره بالفرج منه مني ان كان في ذكره  
 منتشراً فعليه الغسل لوجود الشهوة والا فلا لفقدها سراً في نومه  
 انه يجامع فانته ولم ير بل لا ثم خرج منه مني لا يجب الغسل وان  
 خرج مني وجب احتلم الصبي او الصبية الاحتلام الذي به البلوغ

مني  
 مني  
 مني



وانزل على وجهه الآفق والشهوة لا يجب الغسل لان الخطاب  
اثر ايقع عقيب الانزال فهو سابق على الخطاب وكذا اذا حاضت  
حضر الذي به البلوغ وقال بعضهم يجب في الحيض قال فافض  
والاحوط وجوب الغسل في الكحل واما فريض الغسل فالمضمضة  
الاستنشاق وغسل سائر البدن اى باقية فاما فرضت المضمضة والاستنشاق  
في الغسل دون الوضوء لان الواجب في الغسل غسل سائر البدن ولا  
الغسل والغسل منه وفي الوضوء غسل الوجه وليا منه لانه من الوجبة وليس  
فيه ما مواجهة وايصال الماء الى ملت الشفر عرض وان كشف اى ولو كان الشعر  
كثيفا بالاجماع وكذا يفرض ايصال الماء الى اثناء التبية واثناء الشعر من  
الرأس والبدن حتى لو كان الشعر متلبدا ولم يصل الماء الى اثناء لا يجوز  
الغسل لما في قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا من المبالغة والمرأة في  
الغسل كالرجل في وجوب تعميم جميع الشعر ولو كان الشعر  
منسرا الى النازل من زواياها جمع دابة وهي الخصلة من الشعر غسل  
موسوع اى ساقط عنها في الغسل اذا بلغ الماء اصول شعره واخذت  
انه سلة انها قالت قلت يا رسول الله انى امرأة ايند صغير رأسها  
في غسل الجنابة فقال لا تأميكفيل ان تحشي على رأسك ذلك حشيات  
ثم تقضين عليك الماء فظهرين وفي رواية فانقضضه للحيضة والجنابة  
قال لا الى اخره ولا يجب بلزوايتها وفي السلو البقالي الصبيح  
يجب غسله وارب وارجا وزنت القدمين وفي مبسوط بكر و

سقطت  
من الماء  
انما هو حق  
المراة  
سرخ

في وجوب

وفي وجوب ايصال الماء الى شعب عظامها اختلاف المتأول في  
المداية وليس عليها بلزوايتها هو الصحيح وكذا صبيح غيره وهو  
الوجه للمحصن المذكور في الحديث والخرج وهذا اذا كانت مضمضة  
فان كانت منقوضة يفترض عليها ايصال الماء الى اثنائها اتفاقا  
الخرج بخلاف الرجل فانه يجب عليه ايصال الماء الى اثناء الشعر وان  
كان مضممورا لانه لا ضرورة في حقه لاسكان الخلق كذا ذكره اى  
الفريق بين الرجل والمرأة في غنيتها فقها وذكر في المحيط ان الرجل  
اذا اضفر شعره كما يفعل العلويون اى المنسوب الى علي ابن ابي طالب  
رضي الله عنه وبعضهم يخصهم بمن كان من غير فاطمة رضي الله  
عنها والاراك جمع ترك بضم التاء اسم جنس كل عرب وزنا هل  
يجب ايصال الماء الى اثناء الشعر اى الى خلل شعره ام لا عن ابي  
رحمة الله روايتان نظرا الى العادة والى عدم الضرورة وذكر  
الصدر الشريف انه الشان يجب ايصال الماء الى اثناء الشعر في  
حقه لعدم الضرورة والاحتياط قال في الخلاصة وفي شعر  
الرجل يجب ايصال الماء الى المنسرسل وله بذكر غير ذلك وهو  
الصحيح امرأة اغتسلت هل تتكف في ايصال الماء الى ثقب القرط  
ام لا والقرط بضم القاف وسكان الراء ما يعلق في شحمة الاذن  
قال اى محرم في الاصل وهذا عادة صاحب المحيط يذكر قال  
ومراده ذلك تتكف فيه اى في ايصال الماء الى ثقب القرط كما تتكف

نعم



في تحريك الخاتم ان كان ضيقا والمعتبر فيه غلبة الظن بالوصول  
 ان غلب على ظنها ان الماء لا يدخله لا يتكلف <sup>تتكلف</sup> وان غلب على ظنها ان  
 قد وصل فلا سواء كان القوط فيه ام لا وان انضم الثقب بعد نزح  
 الماء وصار بحال ان امر الماء عليه يدخله وان غفل لا فلا بد من  
 امره ولا يتكلف لغير الامرار من اذ خال عود ونحوه فان اخرج  
 مدفوع وانما المسئلة في راءة باعتبار الغالب والافلا في  
 بينها وبين الرجل وكذا في قوله امرأة اغتسلت وقد كان الشان بقي في  
 اظفارها عجين قد جف لم يجز غسلها وكذا الوضوء لا فرق  
 بين المرأة والرجل لان في العجين صلابة تمنع نفوذ الماء وقال بعضهم  
 يجوز والا فظهر ولو بقي الدرن بالتحريك الى الوسخ في الاظفار  
 الغسل والوضوء لتولاه من البدن يستوي فيه اي في الحكم المذكور  
 الماء في اي ساكن المدينة والقرى اي ساكن القرية لما قلنا  
 في بعضهم يجوز الغسل للقرى لان درنة من التراب الطين  
 فينفذ الماء ولا يجوز للمدينة لانه من البركة ولا ينفذ  
 الماء والاول هو الصحيح قل الدبر مسمى وقال الصغار  
 يجب الاتصال بما تحته اذ طال ان يغفر وهو حرم والاولف الذي  
 لم يجز اذا اغتسل ولم يغسل الماء داخل الجلد والى به من  
 يجوز غسله لانه خلقي وقيل بعضهم لا يجز وهو الاسح لان  
 حكم الظاهر ان البول اذا انزل اليه ان يقضي الربود والمنى

اذا خرج

اذا اخرج اليه وجب الغسل بالاجماع وكذا صحته الزيلعي في شرح  
 الكنز واخنا سار في التوازل بوله حتى صار في القلفة فعليه الوضوء  
 بالاجماع وان لم ياي ولو لم يظهر الى خارج القلفة رجل غسل وبقي  
 اسنانه طعام من خبز او غيره جاز قال بعضهم ان كان زائدا على قدر  
 المحضة لا يجوز غسله وان كان قدر المحضة او اقل يجوز اعتبارا  
 بفساد الصوم والصلوة بابتلاع ما فوق المحضة بابتلاع مقد  
 على قول والصحيح ان مقدارها غير معفو هناك تمام الفوساد  
 فانه قليل وفي الفتاوى ان كابين اسنانه طعام ولم يصل الماء تحته  
 في الغسل جاز لان الماء شئ لطيف يصل تحته غالبا قال في  
 الخلاصة وبه يفتي وقال بعضهم ان كان صليبا يضم الصاد اي  
 قويا ممضونا نفاسا كذا اي شديدا بحيث نداخلت اجزاء  
 وصار كالعين الصلب لا يجوز غسله زل او كثر وهو الاصح لا  
 مبتناع نفوذ الماء مع عدم الضرورة والخرج وذكر في المحيط  
 اذا كان على ظاهره بدنه جلد سمك او خبز ممضوع قد جف وغسل  
 او توضع ولم يصل الماء الى ما تحته لم يجز وكذا الدرن اليابس  
 في النقرة لان هذه الاشياء تمنع نفوذ الماء لصلابتها وقال  
 في الذخيرة في مسئلة الخنا هذه بان بقي من جرمه على بدنها والظاهر  
 والدرن اذا بقيا على البدن يجزى وضوئهم للضرورة لان هذه  
 الاشياء لصلابتها فينفذها الماء وعليه الفتوى على ما في

وان خرج مع



لتخريفه <sup>سنة</sup> اذا قصر في جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله الى البدن  
 واذا كان رجلا شقاق فجعل فيه <sup>البحر</sup> البحر والمرهم ان كان لا يضر ايضا  
 الماء لا يجوز غسل ووضوءه وان كان يضره يجوز ان امر الماء على  
 ظهره ذلك وايصال الماء الى داخل البسمة فرض لكونه مرضاه بالبدن  
 وكذا الاستنجاء بالماء عند الفسل فرض وان لم يكن اي ولو لم يكن  
 عليه اي على موضع الاستنجاء نجاسة حقيقية لان فيه نجاسة حكيمة  
 هي الجنابة وكذا تحليل الاصاب في الاغتسال والوضوء فرض ان كانت  
 الاصابة نجسة بحيث لا يدخلها الماء بلا تحليل غير مفتوحة وان  
 قازية الاصاب مفتوحة فهو اي التحليل سنة وكذا انقاذ البشرة  
 اي من الجملد باسالة الماء عليها وبل الثمر فرض لقوله صلى الله عليه وسلم  
 لا قبلو الثمر وانقلوا البشرة <sup>اي باليد</sup> ولقوله صلى الله عليه وسلم ان تحت  
 كل عرجانة وفي رواية نجاسة ولو بقي شيء قليل من بدنه لم يجب  
 الماء منه يخرج من الجنابة وان قل اي ولو كان ذلك الشيء قليلا بقدر  
 رأس ربة لا يضر استيعاب جميع البدن وشرب الماء يقوم مقام  
 المضمضة <sup>ان كان</sup> ان كان شاذ وجه السنة او بلغ الماء الفهم كله والافلاوي  
 واقعات الناطق ان لا يجزئ ولو كان لا لي وجه السنة ما لم يجزئ قال  
 في الخلاصة وهذا الحوط ولو تركها اي المضمضة وكذا الاستنشاق  
 باسباب في سنة ثم تذكر ذلك بتمهض او يستشق ويبدى ما صلا ان  
 كثر في الماء صحت وان كان نفلا فلا لعدم صحت شروعه وكذا

حكم

الحكم في كل جزء من البدن اذا نسي غسله وسنة الفسل ان يقدم الوضوء  
 عليه كوضوء للصلاة من غير استثناء مسح الرأس هو الصحيح في ظاهر  
 الرواية وروى الحسن انه لا يسمح <sup>رأسه</sup> رأسه الا عمل الرجلين فانه يؤخره  
 اذا كان قائما في مستنقع الماء او على تراب بحيث يحتاج الى غسلها  
 بعد ذلك اما لو قام على حجر او لوح بحيث لا يحتاج الى غسلها  
 ثانيا فلا يؤخر غسلها وان يزيل النجاسة الحقيقية كالمني ونحوه عن  
 بدنه ان كانت اي ان وجدت على بدنه نجاسة ثم يصب الماء على  
 رأسه وسائر بدنه ثلثا وكيفية ان يصب على منكبيه <sup>من يديه</sup> الايمن ثلثا ثم  
 ثلثا ثم باليسر ثلثا ثم على رأسه وسائر جسده وقيل بيده <sup>بالايمن</sup> بالايمن  
 ثم بالراس ثم باليسر وقيل بيده بالراس ثم بالايمن ثم باليسر  
 وهو الاصح ولو انفسر في ماء جار ان مكث قدرا لوضوء والفسل  
 فقد اكمل السنة والا فلا ثم يتنحى عن ذلك المكان الذي اغتسل فيه  
 فيفسل رجله ان كان قياما <sup>في مكان</sup> مستنقعا الماء وان لا يسرف في الماء  
 في الماء وان لا يقتر لما تقدم في الوضوء وان لا يستقبل القبلة وقت  
 الفسل ان كانت عورته مكشوفة وان كانت مستورة فلا بأس  
 وان يدلك كل اعضائه بماء في المرة الاولى كيلا يبقى بعد ليعم  
 الماء البدن في المرتين الاخيرين فالدلك في الفسل سنة وليس بواجب  
 الا في رواية عن ابي يوسف وان يفسل في موضع لا يراه احد لاحتمال  
 انكتشاف العورة حال الاغتسال او اللبس وذكر في الفينة غسل الفسل

لقوله عدم من لم يقدم  
 الوضوء على الاغتسال فليس  
 منه صدق رسولاته

وبفيض الماء عليه ثلثا بمكبه  
 الايمن ثم باليسر ثم رأسه الاصح  
 دهر من عيذ وكذا سكين من عيذ

على حجره وخشب  
 اود



از حرم

داخرج منه اى من الاحتلام او المحنم المتى او المذخ وقد تقدم الكلام  
 على ذلك كله واربعة منها سنة غسل يوم الجمعة والاصح <sup>طائفة</sup> عندنا من ذلك  
 وعند مالك هو واجب وهو للصلوة عند ابى يوسف ولليوم عند الحسن  
 حتى لو لم يصل به ينال ثواب الغسل اذا وجد في اليوم عند الحسن لا  
 عند ابى يوسف ومن لاجمعة عليه يندوب له الغسل عند الحسن لا عند  
 لا عند ابى يوسف وغسل العيدين والاصح انه مستحب ايضا لانه يوم  
 اجتماع الجمعة وغسل عرفة <sup>بجاء</sup> مستحب ايضا للاجتماع وكذا الغسل عند  
 الاحرام مستحب ومن الاغتسال المندوبة الغسل لدخول مكة وقفا  
 مزدلفة ودخول المدينة ومن غسل الميت والحجامة ولليلة القدر  
 اذا رأها والنجون اذا افاق وللصبي اذا بلغ بالسر والكافر اذا اسلم  
 ولم يكن جنباً ويكفي غسل واحد للجمعة والعيدين اذا اجتمعا كما يكفي  
 لفرض جماع وحيفض وواحد منها اى من احد عشر واجب على الكفاة  
 وغسل الميت حتى لا يجوز الصلوة عليه قبل الغسل او قبل التيمم  
 عند عدم الماء هكذا ذكره والظاهر من الادلة انه فرض كفاية ذكره  
 ابن الهمام والسروجي في الشرح الهداية وغيرها وواحد منها  
 مستحب وهو غسل الكافر اذا اسلم فقد تقدم هكذا ذكره  
 مطلقا شمس الاثمة التبرخي في شرح البيهقي وذكر في المحيط  
 ان الكافر اذا جنب ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل لان الاجنة  
 باقية بعد اسلام بخلاف ما اسلمت بعد انقطاع الحيض حيث



لا يجب عليها الغسل لان الاتصاف بالحض ليس باقيا وقال  
 قاض خان الاحوط وجوب الغسل في الفصول كلها <sup>منها</sup>  
 اذ اجنب المرأة ثم ادرى كها الحيض فاشاءت اغتسلت وان شاءت  
 اخرت حتى تطهرت وكذا الحائض اذا احتلمت او جوسعت  
 فهي بالخيار والجنب اذا اخرت لا اغتسل الى وقت الصلوة لا ياتم  
 ولا يكره للجنب ان ينام ويعاود اهله قبل ان يغتسل او يتوضأ  
 ولكن يستحب الوضوء ان اراد المعاوذة ولا يكره ان يغتسل الزجل  
 والمرأة من اناء واحد ويكره للجنب الاكل والشرب سالم بغسل يديه و  
 فاه وقال قاض خان يستحب ان يغتسل يديه وفاه اذا اراد ان ياكل  
 ويشرب وان تركه فلا يكره وقيل ان شربك على وجه السنة لا يكره  
 والاكره ولا يجوز للجنب والحائض والغافل قراءة القرآن لقوله  
 لا يقرأ الحائض والجنب شيئا من القرآن يعني لا يجوز ان يقرأ آية  
 تامة وان قرأ ما دون الآية بقصد القرآن او قرأ الفاتحة لا يقصد  
 القرآن بل على قصد الدعاء او قرأ الآيات التي تشبه الدعاء مثل  
 ربنا انت في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار  
 ونحوها على نية الدعاء وكذا الوسمع خبرا سارا فقال المحدثون  
 وخبر اسود فقال ان الله وانما اب راجعون او قرأه لیس من الترخيم  
 على وجه الشاء لا على قصد القرآن يجوز اما دون الآية فلا تلبس  
 بقرانه قايما وهذا اختيار الطحاوي وذكر الترمذي انه عليه السلام

اختار ما جاء في كتابه من

واما على قول الكرخي فلا يجوز قراءة ما دون الآية ايضا وهو  
 اختاره صاحب الهداية وجماعة وقيل يكره قراءة ما دون الآية  
 على وجه الدعاء والثناء وقيل لا يكره وهو الصحيح قاله في الخلاصة  
 واما قراءة دعاء القوة فلا يكره في ظاهر مذهب صاحب الالة  
 ليس بيقين وعن محمد رواية شاذة انه يكره لما روى عن ابي بن كعب  
 رضي الله عنه كنه في تحف والصحيح الاول ولا يكره النهي للجنب  
 والحائض والنفساء بالقران لانه لا يعيد به قارئا وكذا لا يكره لهم  
 التعليم للصبيان وغيرهم من غير قارئ كلمة مع القطع بين كل  
 كلمتين وعلى قول الطحاوي اذا علم نصف آية وقطع ثم نصفها  
 نصفها هكذا يجوز والمصنف اختار قوله في الاول وهناك  
 على قول الكرخي وكذا لا يجوز له كتابة القرآن لان في ستمه يفسد  
 القرآن وذكر في الجامع الصغير المنسوب الى قاض خان لا يكره للجنب  
 ان يكتب القرآن والصحيحة او اللوح على الارض او الوسادة وخوفا  
 عند ابي يوسف خلافا للمحدث لان ليس فيه مس القرآن وكذا قيل لم يكره  
 مس المكتوب لا موضع البياض ذكره الامام الترمذي وينبغي  
 ان يفضل فان كان لا يمس الصحيفة بان وضع عليها ما يحول  
 بينها وبين يده يؤخذ بقول ابي يوسف لانه لم يمس المكتوب ولا الكتاب  
 والا فبقول محمد لانه لم يمس المكتوب فقد مس الكتاب ولا يجوز لهم  
 ان يكتبوا الحائض والنفساء من المصحف الا بغيره وانما على

ولا يظهر له وجه







لما فيه من ترك التعظيم وقيل لا يكره ان جعل فضة الى باطن الكف ولو كان  
ما فيه شيء من القرآن او من اسماء الله تعالى او في جيبه لا يابس به وكذا لو كان  
مكتوبا في شيء والتحرز اولى وكذا اي وكما لا يجوز للجنب والحائض  
والنفساء قراءة القرآن ولا مسه لا يجوز لهم دخول المسجد لغير ضرورة  
سواء دخلوا للجلوس فيه او للعبور اى المرور لقول صلى الله عليه وسلم  
ان لا احل المسجد لحائض ولا جنب وقال الشافعي يجوز لهم العبور <sup>وخلوا</sup>  
قد حققنا الدليل في الشرح واذا احتلم في المسجد يتيمم للمخرج اذا لم يجد  
الماء او غيره لعدم الضرورة وان خاف يجلس مع التيمم للضرورة <sup>فان الضرورة</sup>  
لكن لا يصلح ولا يقر لعدم ما فيه <sup>نفسه</sup> تركه قراءة القرآن والذكر والدعاء  
في المخرج والمقتل والحمام وعند مسجد لا يكره في الحمام ثلث الماء المستعمل طاهر  
عنده وفي الخلاصة لا يقرأ في المخرج والمقتل والحمام الا حرفا حرفا وفي  
الحمام انما تكرر اذا قرأ جهر فان قراء في نفسه لا يابس به هو المختار وكذا  
<sup>يكره</sup> التيمم والتسبيح وكذا لا يقرأ اذا كانت عورته مكشوفة او ان  
هناك تقتل او في الحمام احد مكشوف وفناوى قاض خان جاز ان لم  
يكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا لا يابس بان يرفع صوته  
بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قراء في نفسه ولا يرفع صوته فلا يابس به و  
لا يابس بالتسبيح والتحليل وان رفع صوته بذلك وسيلة تمام ذلك  
عند الكلام على القراءة ان شاء الله تعالى <sup>في</sup> ~~في~~ وهو في المنفرد  
القصود وفي الشرع القصود الى الصعبد ونظيره على وجه مخصوص

في المخرج والمقتل والحمام

والنسيئة

دلتيمم ركن وشرط لا بد من معرفتها للوقوف تحققة عليها اشارة  
فصربان ضربة للوجه وضربة للذراعين يعني اليدين الى المرفقين لقوله  
صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين الى  
المرفقين وصورة اى صفة التيمم على الوجه المشهور ان يضرب يديه  
على الارض او على ما هو من جنس الارض ضربة مفرجا اصابعه ويقبل بها  
ويدير ثم يرفعهما فينفضهما بان يضرب جانب يديه مما يلي الاقدام  
احدهما بالاعلى مرة او مرتين وقيل الاول عن محمد والثاني عن ابي  
يوسف ليتناثر التراب ولا يجب عليه ان يلمس عضود التيمم بالتراب  
ويمسح بهما وجهه ثم يضرب ضربة اخرى فينفضهما ويمسح اليمنى  
باليسرى واليسرى باليمنى من راس الاصابع الى المرفقين بان يمسح  
بباطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من راس الاصابع  
الى المرفق ثم يمسح بباطن كفة اليسرى باطن ذراعيه اليمنى الى الرسغ  
ويمر بباطن ابهام اليسرى على ظاهر اترام يده اليمنى ثم يفعل بيده  
اليسرى كذلك هذا هو احوط ولو مسح بكل الكف والاصابع جاز  
ولو مسح باصبع او اصبعين لا يجوز كما في مسح الخف والرأس  
واقبل ما يجزئ تلك اصابع ثم الضربة من جملة التيمم حتى لو ضرب  
يديه فحدث قبل ان يمسح بهما بعيد الضرب وقيل لا والاول احوط  
واستيعاب العضوين بالمسح واجب اى فرض عند الكرخي في ظاهر  
الرواية اى الرواية الظاهرة عن اصحابنا في الكتب المشهورة والجامعين



والبسوط حتى لو ترك شيئا قليلا لم يمسه يده من مواضع التيمم لا يجزئ  
 التيمم كما في الوضوء وروى الحسن بن زياد عن اصحابنا المذكور في عامة  
 الكتب ان رواية الحسن عن ابي جعفر فقط ان الاستيعاب ليس بواجب  
 حتى لو ترك اقل من الربع من الوجها ومن اليدين يجزئ التيمم وروى  
 الزندوسى قدس الله روحه عفو وان زاد لم يجز وعلى هذه الرواية فترج  
 الخاتم التوار وتخليل الاصابع لا يجب وعلى تلك الرواية يجب  
 وينبغي ان يحتاط بان يؤخذ بالرواية الاولى ويستوعب فانها هي  
 الصحيحة وقال في الكفاية ومسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا  
 والناس عنه غافلون وفي الخلاصة لو لم يمسح تحت الحاجبين فوق  
 العينين لا يجزئ وروى عن محمد بن ترك طهر كفيه بلا مسح لا يجزئ  
 ومن هو مقطوع اليدين من المرفقين اذا تيمم يمسح موضع القطع  
 لانه من جملة المرفق واما شرطه اي شرط التيمم فالنية ولا يجوز  
 بدونها عندنا خلافا لفرقة اعتبار المعناه اللغوي وهو القصد  
 والقصد هو النية فلو اصاب التراب وجهه ويديه او قصد تعليم  
 احدهم يكن متيمما ما لم ينو التطهير مطلقا او القرية مقصورة  
 تقع منه حالا ولا تقع لها بدون الظهارة ولا يشترط نية كونه  
 لمحدث او للجنابة ونحوهما في الصحيح وكذا مذهب الماء شرط اذا  
 غاب على فانه اي فانه المحتاج الى الظهارة ان هناك اي في المكان الذي  
 هو فيه ماء وان ذلك الشخص في العزائم ان وجوبه فيها

ان يجب

غالب

غالب وان لم يغلب على ظنه او اخبر به اي بوجود الماء في ذلك المكان وجب  
 الطلب للماء بالاجماع فيطلب يمينا ويسارا قدر غلوة من كل جانب  
 وهي ثلثمائة خطوة الى اربعة مائة وقيل قدر رمية سهم ويشترط  
 في الخبر ان يكون مكثفا عدلا والافلا بد معه من غلبة الظن حتى يلزم  
 الطلب لانه من البيانات وانما الخلاف في وجوب الطلب وعدمه فيما  
 اذا لم يغلب على ظنه لم يجز من خبره ملزوم وكان في الغلوة لا في  
 العزائم هكذا وقع في النسخ باو والواجب ان يكون بالروو وعندنا لا  
 يجب الطلب خارج الشافعي فان عنده يجب لطلب ولا يجوز التيمم  
 قبل لقوله تعالى فلم تجدوا ماء ولا يقال ما وجدنا بعد ما طلب ونحو  
 نقول قد استعمل ما وجد في حق الله سبحانه ويؤيده عن يقال في حق  
 الطلب ولو اخبر استعمل الماء عند غلبة ظن ونحوها جاز التيمم  
 بلا خلاف لان خبر الواحد العدل حجة في البيانات وكذا من شرطه عجز  
 عن استعمال الماء فالحاصل ان شرط التيمم خمسة النية والسعي والصعوبة  
 وكونه مائرا والعجز عن استعمال حقيقة او حكما حتى ان المريض اذا اصابه زيادة  
 مرض بسبب الوضوء او بالتحرك او باستعمال الماء او خاف ابطاء البرد من  
 المرض بسبب ذلك جاز له التيمم ويعرف ذلك بما يغلبه الظن عن امارة  
 وتجربة او بقول طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدالة شرط  
 وذكر الاسجاني في شرحه فقال جنب على جميع جسد جراحته او على  
 اكثر جسده او به جدرى بنم الجيم وفتحها مع فتح كذا فانه يتيمة

ويجوز

الكثرة اي



غسل الموضع الذي لا جراحة به لانه لا يجمع بين الفصل والتيمع عندنا و  
 كذلك ان كان على اعضاء الوضوء كلها او على اكثرها جراحة تيمع ولا  
 غسل الصحيح والتيمع لا يخرج عندنا والشافعي وان كان الجراحة على  
 اقله اى اقل بدنه او اعضاء وضوئه واكثره اى واكثره البدن وعضا الوضوء  
 صحيح فانه يغسل الصحيح ويمسح على المخرج ان لم يضره المسح وان  
 بان يضره المسح على الجراحة مكثوفة يشدها بشئ ويمسح فوقه ثم  
 اكثره اى اعضاء الوضوء قليل تغيب بالعدد حتى لو كان الجراحة في راسه  
 ريد به روجه ولم يكن فرجليه يباح له التيمع سواء كان الاكثر من الا  
 بخ يجه صححا او جريحا او في عكسه لا يباح وقيل تغيب اكثره في الا  
 حتى لا يباح التيمع باله يكن الاكثر من كل عضو جريحا ولو كان الصحيح و  
 المخرج متساوين والا حوط وجوب غسل الصحيح والمسح على  
 المخرج والجانب الصحيح في المصرا اذا خاف بغلبة الظن عن التيمع الصحيح  
 ان غسل ان يغسله لبرد او يمرضه ليتمع عند ابي حنيفة خلافا لهما والفقهاء  
 على قول الامام ان لم تكن له اجرة الحمام على ما حققنا في الشرح وان كان  
 الجانب المذكور خارج لمصر ييمع بالاتفاق لعدم تيسر الماء الحار غالبا  
 وان خرج من مصر ونحوه مسافرا او محتضا اى غير مره للفساد خرج  
 مرفوعة متوجها الى قرية اخرى يجوز له التيمع ان كان له يدب وبين الماء  
 نحو ميل اى مقداره تقريبا او اكثر من ميل هذا هو المختار وعن اكثر  
 فان كان يسمع صوت هذا الماء لا ييمع لانه قريب ولا ييمع وقال

فربما شئنا ان يكون  
 الحزن

الحزن ان كان الماء اما بالمقبر ميلان والا فيل والاصح عدم الفرق  
 وعن ابي اسر لو كان بحيث لو ذهب الى الماء وتوضأ بالقافلة وتقيب  
 عن بصره فهو بعيد يجوز له التيمع والميل اربعة الاف خطوة وقوله  
 ابن شجاع بثلاثة الاف زراع وخمسة وزراع الى اربعة الاف و  
 الذراع اربع عشرون اصبع معا مترضات والاصبع شعيرات لا  
 مترضات وهو اى الميل ثلث الف فرسخ على جميع الاموال سواء خرج من  
 المصر والقرية جبا واجب بعد الخروج لانه السبب هو ارادة ما لا  
 يحمل الا بالطهارة ولا فرق ذلك بين تقدم الحدث وناخه وان كان  
 معه اى معه الميسافر ماء من محله اى في اثنائه واستغفرت به وييمع وصلى  
 ثم تذكر الماء في الوقت لم يعد اى لا يلزم اعادة تلك الصلوة عند ابي حنيفة  
 رحمة الله ومحمد خلافا لابي يوسف فان غلبه نازم اعادةها والخلاف  
 فيما اذا كان وضعه ينقسه او وضعه غيره بامر فلو وضعه غير بغير امر  
 وجوه يعلم جازي ييمع اتفاقا وعن محمد بن علي الخلاف ايضا ولو كان  
 الماء في اثناء على ظهره او معلقا على عنقه وموضوعا بين يديه او مقدم  
 اكاف مركوبا او موخرة وهو سابق له يجزئ ييمع اجماعا بخلاف ما  
 لو كان في مقدم وهو سابق او في مؤخرة وهو راكب او في احديهما و  
 هو قائد فانه على خلاف ولو ظن ان الماء فتر لم يجز ييمع بالاجماع  
 كذا في الخلاصة وان تذكر بعد خروج الوقت لم يعيد في قولهم جميعا  
 هذا يخالف ما ذكره في الهداية وغيره ان تذكر في الوقت وبوده لا

بالانجيل  
 فربما  
 فوخذى



وان اتيمع المسافر وصلى الماء قريب منه وهو لا يعلم ولا يظن ان هناك  
ماء اجماعا ما فعل وكذلك لو كان على شط نهر او جنب بئر ولم يعلم به وعزاي  
يوسفي في هذا روايتان وان كان مع رفيق ساء لا يجوز له التيمع قبل  
ان يسأل اى يطلب من رفيقه الماء اذا كان على غالب ظنه ان يعطيه اذا  
سأله وان تيمع قبل ان يسأل فصلي ثم سأل فاعطى تلزمه الاعادة في  
الزفة وان خرج الوقت لم يعد وحاصل هذا انه اذا تيمع من غير ان  
يسأل في صلى ثم سأل بعد الصلوة واعطى فعليه الاعادة سواء كان  
له ظن قبل ذلك او لم يعط فلا اعادة سواء كان له ظن ام لا وان سأل قبل  
التيمع فنع ثم بعد الصلوة اعطى فلكذلك لا اعادة ان يتيمع وصلى من  
غير سؤال قبل الصلوة ولا بعد ما فعند اى حى يجوز في الوجوه كلها  
لانه لا يلزمه الطلب من ملك الغير وقال لا يجزى لانه الماء مبدول عادة  
وينبغي ان يفتى بقوله في مكان يعرف فيه الماء ويقولها في غيره وتام تحفة  
في الشرح وان كان لا يعطيه رفيقه الماء الا باليمن فان لم يكن له عن يمينه اى حى  
باجماع لعدم القدرة وان كان معه مال فزيادة على ما يحتاج اليه  
في الزاد ونحوه لنفسه ومن تازمه نفقة ديانه ولو كلبا فح ينظر اى حى  
في ذلك القيمة في ذلك الموضع او في اقرب الموضع اليه باعده بغير  
لا يجوز له التيمع لانه قادر وان باعده بغير فاحش بيمينه بالخرج لان تلف  
المال كالتلف النفس والعين الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المشغوبين  
وقد اورد في العروة من بالزيادة على نصف درهم في العشرة والماء على  
اليد مع الزنة

وقال بعضهم وعزاه قاضي خان الى ابي حنيفة رحمه الله العين الفاحش ضعيفه  
التمن بان يبيع ما يشاء ودرهما بدرهمين وقيل هو ان يبيع ما يشاء  
درهما بدرهم ونصف في الوضوء بدرهمين في الجنابة والاول اوفق  
لدفع الحرج وعزى ابو نصر الصغار ان المسافر اذا كان في موضع من الماء  
فيه فافضل له ان يسأل من رفيقه الماء لازالة الشبهة وان لم يسأل  
وبتيمع وصلى اجزاه لان الغالب المنع وان كان في موضع لا يعرف الماء  
فيه لا يجزى ذلك قبل الطلب كحاج العمرات لان الماء مبدول عادة  
وهذا هو المختار من رجل معه ماء من زمزم في قمه قد صرع من الماء  
وهو حمله للعطية او لاجل الهداء والاستقاء اى لطلب الشفاء به  
لقوله صلى الله عليه وسلم ما من زمزم ماء شرب له لا يجوز له التيمع <sup>لقد</sup>  
على استعمال الماء ولو وهب لآخر وسلم اليه لا يجوز له التيمع عند الحاجة  
لنشافع لبوة القدرة على استعماله بواسطة الرجوع عندنا لا عند غيره  
نكره في المحيط والحيانة فيه ان يخلط به ماء ورد او نحوه حتى يصير  
مغلوبا ويخرج عن كونه مطهرا او يهرس على يتقطع به الرجوع وان لم يكن  
معه دلو او نحوه من آلات الاستقاء او يرش الماء بكسر الراء مع المذاويل  
فكل يجب عليه ان يسأل عن رفيقه ذلك قالوا لا يجب ومع هذا لو كان  
فقال له انتظر حتى استقي او نحو ذلك فعند اى حى ينظر استجابا الى  
اخر الوقت فان خاف فوت الوقت يتيمع وصلى ولو لم ينتظر حتى غاب  
وعند اى يوسف ومحمد يستجروا وجوبا وان خاف فوت الوقت وكذا



الخلاف في العاري اذا اراد الصلوة ومع رقيقه ثوب فقال انظر  
 حتى اصاب واذهب اليك او نحو ذلك واجمعوا على انه في الماء ينظر  
 اي ولو قال له انتظر حتى توضع او نحوه ثم ادفع اليك الماء يجب  
 عليه ان ينتظر اجماع الثوب لقدرته بالبلحة المادون اباحة غير وان  
 فات اي لوفات الوقت ومن لم يجد ماء الا سور الحمار والبقا  
 اية ايان اي حمار يتوضا به ويتيمم لانه مشكوك في طهره ربة فلا يزول  
 به الحدث المتيقن فيضم اليه التيمم يزول هذا الشك بيقين وايها  
 قدم جاز لكن الافضل ان يبدأ بالوضوء خلا فالزفر فان عنده  
 لا بد من تقديم الوضوء ولو يتيمم وصلّى ثم توضا بالمشكوك وعاد  
 تلك الصلوة صحت وكذا لو عكس الخروج عن العهدة بيقين باحدا  
 ومن لم يجد الا سور القيس فعن ابي جعفر في حكمه روايتان بل اربع روايات  
 في رواية عنه هو مشكوك فيضم اليه التيمم كسور الحمار وفي رواية  
 وهي رواية الحسن عنه مكروه كما ان له عنده مكروه وفي رواية انبلي  
 عنه قال احب الي ان يتوضا بغيره وفي رواية كتاب الصلوة وهو  
 استحبابه عنه وهو قوله ما اية طاهر مطهر من غير كراهة لان حرمة  
 فيه كراهية فانه يؤثر في سور خيشا ومن لم يجد الا نبيذ التمر وهو  
 الباق فيه ثم فظهرت حلاوته ولونه فيه ولم تنل رقة ولا مشقة  
 فعنه ابي جعفر يتوضا به ولا يتيمم ومثله الغساية لحديث ابن  
 مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليلة الجحش ما في راتك

صرم  
 صرم

قال نبيذ التمر قال عنه تمر طيبة وماؤه طهور فوضا وعند ابي  
 يوسف يتيمم ولا يتوضا به وهي الرواية المرجوح اليها عن ابي جعفر  
 الفتوى لانه ماء مقبل فلا يجوز به الوضوء وعند محمد يجمع بينهما  
 ومن لم يجد الا عصير يغيب لا يتوضا به بالاجماع وما عدا نبيذ التمر  
 الا نبيذ ولا شربة الا خلا في عدم جواز الوضوء به وجد الماء في  
 المسجد ولم يجد في غيره وليس معه احد ياتيه يتيمم لاجل الدخول  
 ودخل وان لم يصل الماء بان لم يجد الماء الاستقاء او بائع اخر يتيمم  
 للصلوة تان اراد الصلوة لان نيت الصلوة شرط لصحة التيمم للصلوة  
 ولم ينو لها ولو كان قد نواه في هذه الصورة لم يصح ايضا لعدم تحقق  
 العجز عن الماء وقت التيمم بالنظر الى الصلوة وكذا لو تيمم المحدث  
 ونحوه لمس المصحف او يتيمم الجنب ونحوه لقراءة القرآن عند عدم الماء  
 يتيمم ثانيا للمصاوة حقيقة او حكما لا يجوز الصلوة به والحاصل ان الصلوة  
 لا يجوز الا بتيمم نوى لها وبقرينة مقصودة يعقل فيها معنى العبادة ولا  
 تصح بدون الطهارة فخرج التيمم لمس المصحف او دخول المسجد والقرآن  
 منه او زيادة القيد او الاذان او الاقامة لانها قريبة مقصودة بل  
 وسائر وخرج تيمم الجنب ونحوه لقراءة القرآن فانها قريبة مقصودة  
 لكن لا يراه في معنى العبادة وخرج تيمم المحدث لقراءة القرآن و  
 تيمم الكافر للاسلام فليس لصحته بدون الطهارة خلا فالابويوسف  
 في تيمم الاسلام فان عنده تجوز به الصلوة بخلاف سجدة التلاوة

وفي المحيط التيمم الخول  
 لسانه ومس المصحف في سجدة  
 مع وجوب الماء بامع نفوذ من كبره  
 في باب التيمم



وصلوة الجنائزة وصلوة النافلة اذا نيمت لاجلها فانه يصلح بذلك  
 التيمم المكتوبات ايضا لوجود الشرايط المذكورة وكذا لو لم يطل  
 الطهارة <sup>في</sup> نيمت لصلوة الجنائزة اجزائه ان يصلح به المكتوبة وقد  
 استدلوا لو نيمت لتعليم الغير لا يجوز به لصلوة وروى عن ابي حنيفة  
 رحمه الله انها يجوز والصحيح الاول وفي النوازل لو مسح وجهه و  
 راسه يريد به التيمم تجوز الصلوة به لانه بمنزلة نية الطهارة  
 رجاء في رجله ماء وهو لا يعلم به فتيمم وصلى ان كان وضع الماء  
 بنفسه او وضعه غيره امره فسيه فروع على الخلاف الذي ذكرنا وان  
 كان قد وضع الماء غيره بغير امره لا بعيد بالاتفاق وتامسئلة العامة  
 اذا نسي ثوبا في المتاع فمن المتابع من قال هو على الخلاف المذكور  
 انه يصح صلوة عند هالكه عند ابي يوسف ومنهم من قال لا يجوز بالا  
 تفارق وهو الصحيح لان نسيان الثوب وعدم طلبه اياه في متاعه  
 في غاية التورية بخلاف الماء وعنه انه قال يجوز ونوبعم وهو  
 على شرطه وهو لا يعلم بالماء فروع على الاختلاف الذي ذكرنا فندرها  
 يجوز وعند ابي يوسف في رواية لا يجوز وفي رواية يجوز لعدم تقا  
 على به بخلاف الماء الذي في رجله ولو كفر عن اليمين بالصوم ووجبه  
 رقبته يصلح للتكفير او ثياب كسرة عشرة المساكين او طعام لفقير  
 فسيه ونسي المذكور من الرقبة والنبيل والطعام ونصح انه يبر  
 عند ابي حنيفة وروى عنه انه قال يجوز لان الصوم انما يجز  
 عند

عند ابي حنيفة وعنه ابي يوسف  
 بعد

عند عدم كون احد هذه الاشياء في مكانه وقد وجد ويستحب ان يؤخر  
 الى اخر الوقت اذا كان يرجو وجود الماء فيه ليؤذيها باكل الطهارة من  
 له يؤخر وتيمم وصلى جازتم ينبغي ان لا يفرط في التأخير حتى لا تقع  
 في وقت مكروه ولو تيمم قبل دخول الوقت جاز عندنا خلافه للتأخير  
 وكذا يجوز عندنا الفرضين واكثر خلافا له ولو كان معه ما يكفي للوضوء  
 او الفسل ولكن يحاف على نفسه وادابته ولو كلبا لعطس ان استعماله  
 له التيمم لان المشقة الحاجة كالمعدوم بالنظر الى الطهارة المحبوس  
 في السجن او غيره اذا منع عن الطهارة بالماء يصلح بالتيمم وبعيد عما  
 وقال ابو يوسف لا بعيد هذا اذا كان في المصر اما لو كان مجوسا في موضع  
 في الصحراء فانه لا بعيد بالاتفاق كذا في المبوط وفي الخلاصة المجوز  
 في السجن اذا كان موضع نظيف ولا يجد الماء ان كان خارج المصر قال ابو  
 رحمه الله يصلح بالتيمم وان كان في المصر لا يصلح ثم رجع وقال يصلح ثم  
 بعيد وهو قولهما فيهم منه وفاق ابو يوسف على الاعادة والاسير في دار  
 الحرب اذا منع من الوضوء والصلوة يتيمم ويصلح بالايمان ثم بعيد بعد  
 الخروج الى دار الاسلام اذا قدر ولو منع المحبوس من التيمم ايضا فقد  
 اوجب رحمه الله يؤخر الصلوة ولا يصلح بالطهارة وقال لا يصلح ثم بعيد  
 واجهوا على ان الماشي لا يصلح بالايمان وهو عتيق وكذا السائح لا يصلح  
 وهو صحيح وكذا لا يصلح وهو يقاتل لان العمل الكثير منافق للصلوة و  
 عن ابي يوسف الجواز حال المشي بالايمان عند الخوف وهو قول مالك



و شافعي ولحمه بخلاف المهرزم وهو اى حال كونه يصلى ركباً بالامام  
 قفاى واقفا بآية غير سايرها وليس المراد انه واقف فوق الدبة  
 او شرايته او تقدر وقد بالنزيم اشارة الى ما ذكر في المحيط والخفا  
 انه يصلى وساير اذا كان مطلوباً وان كان طالباً لا يجوز له عدم  
 الضرورة ولو صلى بالامام <sup>او سبع</sup> او مرض اى لمض او  
 طين بان لم يجد مكاناً يابسا يصلى عليه لا يعيد بالاجماع لان هذه هو  
 سماوية والمقيد اذا صلى قاعدا لعدم قدرته على القيام يعيد عند اى  
 حج ومحمد رحمه الله وعند اى يوسف لا يعيد كما لمجوس ويجوز التيمم  
 عند اى حج ومحمد بكل ما كان من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر  
 بجميع انواعه حتى العقيق والزبرجد ونحوهما والريش والحصى والاعند  
 والمرديس هو حجر معروف في حبيب مراد اسكرو التورة اى الطيب  
 والمفرة بفتح وسكون الفين وفتحها وما اشبهها من انواع لا تربة كالكحل  
 المختوم والارمنه ونحو ذلك وعند اى يوسف لا يجوز الا بالضرورة  
 خاصة وعند الشافعي واحد لا يجوز بغير تراب وعند مالك يجوز  
 حتى بالعيش وبالشح ولا يجوز عند ناهى ليس من جنس الارض كالد  
 والفضة والحديد والارقياس والصيفر والخماس ونحوها مما  
 ينطبع ويلين بالنار وكالمخطة وساير الحبوب والاطعمة من الفوا  
 وغيرها وانواع النباتات مما يترى بالنار وان لم يكن عليها غبار  
 وان كان على هذه الاشياء غبار يجوز التيمم بغيرها عند اى حج

فر منى

يشرب اوت  
اداره

وقد

وقال احمد والروايتين عن محمد وفي رواية وهي المشهورة عنه لا يجوز  
 بالقبول اما عند اى يوسف فيجوز حال الضرورة لاحال الاختيار  
 ثم عندهما اى عند اى حج ومحمد رحمه الله الشرط في صحة التيمم  
 مجرد المبر اى الوضوء على الارض او على جنس الارض ولا يشترط ان يكون  
 شئ منها باليد وهذا على احمد والروايتين عن محمد حتى لو وضع يده  
 على صخرة ملساء لا غبار عليها او على ارض ندية لا يفصل منها  
 غبار ولم يعلق بيده شئ جاز عند اى حج وفى احدى الروايتين  
 عن محمد لا يجوز لانه لم يعلق بيده شئ بخلاف الاى يوسف اما  
 الفرق بين الصخرة وبين الذهب والفضة وهما اى والمال ان كلا  
 المذكورين من الصخرة ومن الذهب مع الفضة خلقا في الارض  
 هو ان الفضة والذهب يذوبان في النار ولا يذوب الصخرة فيها  
 كالتراب فلهما خلقا في الارض وليس من جنس الارض لانهما موطن  
 فيها فلم يكونا كالتراب بخلاف الصخرة فانها لا يذوب وكانت  
 كالتراب ولان الذهب والفضة ونحوهما لا يتناول لفظ الصعيد  
 الذى هو وجه الارض فانها لا يطلق عليها اسم الارض بخلاف  
 الصخرة حتى لو حلف لا يجلس على الارض فجلس على صخرة يحث  
 ولو جلس على فضة او نحوها لا يحث واما التيمم بالاجرة فعند  
 اى حج رحمه الله يجوز مطلقا سواء دق ولم يدق لانه من اجزاء  
 الارض وعند محمد يجوز التيمم به ان كان مدفوقا والا فلا وهذا

وكلمش



على الرواية المشهورة عنه في عدم جواز التيمم بالجهر الذي لا غبار  
 عليه فان الجهر بطبع صار كما الجهر في عطى حكمه فان كان مدقوقا  
 او كان عليه غبار يجوز والا فلا ولو تيمم بغبار ثوبه او غيره اى  
 بغبار غير ثوبه من الاعيان الطاهرة كالحصير والباط والمبدوخوها  
 او هبت الروح فانما الغبار فاصاب وجهه وذكره في اي العضو  
 الذي اصابه الغبار من الوجه او الذراعين بنى التيمم جاز تيمم عند  
 ابي حنيفة ومحمد وسواء وجد ترابا اخر ولم يجد وعند ابي يوسف لا يجوز  
 ان وجد ترابا اخر لان الغبار ليس ترابا من كل وجه فيما ز عند الضرورة  
 لا عند عدمها ولها ان تراب رقيق فجاز به مطلقا كما في المختار  
 ولو تيمم بالملح ان كان مائيا اى ان كان من اجزاء الارض فاستحال ملحا  
 يجوز لانه من جنس الارض وقال تميم الايئة السرخى الصحيح  
 عندى انه لا يجوز لانه صار كالماى ولهذا يذوب في الماء ويجعل باليد  
 ويشترط بالحق قرح من كونه من اجزاء الارض كذا ذكره في المحيط و  
 صحيح ما من الخلاصة وقاضى خان الجواز منظر الى اصله والتيمم  
 بفتح العين مع نون الباء وسكونها وهى ارض ذات نون وفتح ميم  
 فان غلب عليها النون لا يجوز التيمم بها كالماء فان غلب عليها  
 الغراب جاز كالماء الجبلى خلافا لابي يوسف وذكر الاسجبار في  
 شجرة يجوز التيمم بالبحر بناء على الغالب وهو غلب التراب سافر  
 اصابه مطر فابتل ثوبه وسرجه ولم يجد ترابا جافا ولا جارا ولا ماء

بغير صدق

كتاب التيمم  
 في التيمم  
 في التيمم  
 في التيمم

يتوضأ به

يتوضأ به وانه يلطخ ثوبه او بدنه او غير ذلك بالطين ويجففه بقلبه  
 بعد الجفاف ويسمى به وقد كان بعض المحتاطين يستحب مع التيمم  
 الطاهر في صفة اذا خرج الى السفر ولا يجوز التيمم بالطين لان الغالب  
 عليه الماء وفيه ثبوت الوجه قال التمس الايئة الخلو اى لا يسمم بالطين  
 اى لا ينبغي ان يفعل وان فعل بجوز وهو الظاهر حصول المقصود  
 وفيه خلاف اى يوسف وانا خاف ذهاب الوقت يتيمم بخلافا  
 له وكذا يجوز التيمم بالحصص والحصا والكبي والجياث والفضا  
 وهو الطين الحيار والمراد ما يعمل منه من سكارج ونحوها وهذا اذا لم  
 تطل بالانك والحيطان من المديرا او السين سواء كان عليه اى على كل  
 من المذكورات غبارا ولم يكن عند ابي حنيفة والروايتين عن محمد  
 كافى الجهر والاجر ولا يجوز التيمم بالفضارة المطل بالانك بمذاهب  
 ونتم البون وهو الرصاص المذاب لوقوعه على غير جنس الارض نعم  
 بطن الفصارة وظهرها على السواد فايهما كان مطليا بالانك لا يجوز  
 التيمم به وما ليس مطليا به جاز الا اذا كان عليه غلب اى على الفضارة  
 المطل غبارا فانه يجوز كما في المنطة ونحوها على المذاهب المتقدم و  
 لو تيمم بالخزواى انفق ان كان متخذ من التراب خالص ولم يخالط  
 فيه شئ من الادوية كالقشم والشعر ونحوها مما يجعل في الطين  
 الذى يتخذ منه البوارق جاز التيمم به وان لم يكن عليه غبار وان  
 كان فيه شئ منها فهو كالمطل بالانك وان تيمم بالرماد لا يجوز

ان لم يجد

قالب التيمم

اولا

او لا

او لا

او لا



وان اخططط الرما د بالتراب ان كان التراب غاليا يجوز وان كان الرما د  
غاليا لا يجوز لا يجوز لان الحكم للغالب وان اصاب الارض نجاسة  
كثيفة او رقيقة فحقت بالشمس او غيرها وقيد بها باعتبار الغالب  
وذهب انهما من اللون والرائحة جارحت الصلوة عليها بالحكم بطهارتها  
ولا يجوز التيمم منها في ظاهر الرواية لعدم ظهورها وتحقق في الشرع  
وروى عن اصحابنا انه يجوز ايضا وهي رواية شاذة مرواها ابن كاشم  
وان التيمم الرجل من موضع فتييمم آخر من ذلك الموضع بقية ايضا جاز  
لان المستعمل ما في يده بعد المسح دون غيره والتيمم في الجنابة والحدوث  
واليت سواء في صفة التيمم من عليه الفل ومن عليه المنى واحدة  
وهي الضربتان لمسح العضوين وهذا الجاع الاثمة ولو صلى بالتيمم  
ثم وجد الماء في الوقت لا يعيدها لانه اذاها بالقدرة الكافية له عند  
افتقار سببها رجل الصحيح في المصير ييمم لصلوة الجنابة اذا  
الفوت بسبب الوضوء عندنا خلافا للشافعية الا انهم في ذلك  
يجوز للوقت ان ييمم ايضا لانه ينظر فلا يخاف الفوت ولا ما ج  
الى استثنائه بعد تقييده بخوف الفوت لان الولى وغيره في ذلك  
سواء على ما حققناه في الشرح وكذا اذا احدث المتوضوء من شرع  
بالوضوء في صلوة العيد ييمم ويبا على قول جدى وقال لا يجوز التيمم  
لانه امن من الفوت اذا اللاحق كانه خلف الامام وان فرغ الامام  
ولما ان الخوف باق لانه يوم اذا حام في قلبه اعتراه عارض فقد

الوقت صلوة

صلوة قيد بالوضوء لانه لو شرع بالتيمم فاحدث مجزؤه البناء  
بالتيمم اتفاقا والخلاف انما هو فيما اذا اشكر في الادراك وعنده  
حتى لو كان يغلب على ظنه عدم عروض المفسد لا يتيمم اجماعا  
وكذا ان خاف خروج الوقت اى وقت صلوة العيد ييمم وبني  
بلا خلاف لانها تبطل بخروج الوقت ولا يقضى بعده بخلاف غيرها  
ولو خاف خروج الوقت بسبب الوضوء في سائر الصلوة اى ما عدا صلوة  
العيدين والجنابة لا يتيمم عندنا بل يتوضاء ويقضى ان خرج الوقت  
وقال زفر رحمه الله ييمم ولا يقوت الصلوة وقال الزاهدى وقال شيخنا  
انه يعتبر الوقت وذكر عن الجلو في ان السافر اذا لم يجد مكانا طاهرا  
بان كان على الارض نجاسات وابتل بالمطر واخلمط فان قدر على  
ان يسرع حتى يجد مكانا طاهرا قبل خروج الوقت فعل والايصل بالان  
ولا يعيد فقد اعتبر الجلو في خروج الوقت بموانع الائمة فاعتبار  
في جواز التيمم اولى وحج قال الاحتياط ان يصل بالتيمم في الوقت ثم  
يعيد يخرج عن العمدتين بيقيين ولد توخاف فوت الجمعة لا ييمم  
بل يتوضاء ويصلى الظهر ان لم يدرك الامام لان فوتها الى خلف  
وهو الظهر بخلاف العيد ولو ييمم من المحف او لدخول المسجد  
عند وجود الماء والقدرة على استعماله وذلك التيمم ليس بشئ  
معتبر في الشرع بل هو عدم لان التيمم انما يجوز ويعتبر عند  
العجز عن استعمال الماء حقيقة او حكما خوفا الفوت لا الى خلف

عند



ومتر المصحف ودخول المسجد ليس بعبادة يخاف فوترها **فروع**  
 لو يتيمم لجنازة وصلى ثم حضرت أخرى قبل ان يقدر على الوضوء  
 وهو يخاف فوترها لا يلزم اعادة التيمم خلاف الجهد المسافر يطأ  
 جارية يعني يجوز له ان يطأ جارية وكذا زوجته وان علم اي و  
 لو علم بعدم الماء ويجوز له التيمم لانه ظهور المسلم عند عدم الماء  
 فكما يجوز له ان يباشر سبب الحدث من التيمم وغيره فكذا بسبب  
 الجنابة اذها سواء في منع جواز الصلوة وارتقاعها بالتيمم عند عدم  
 الماء وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء ويبقى انشائه تعالى  
 وينقضه اي التيمم ايضا روية الماء الكافي لطهارة اذا قدر على  
 استعماله عند رويته وانما قيدنا بالكافي لطهارته لان من عليه الغسل  
 اذا تيمم ثم وجد ماء لا يكفي لغسل او المحدث اذا تيمم ثم وجد ماء  
 غير كافي لوضوئه لا ينقض تيمم ولو كان معه ذلك قبل التيمم جاز له  
 له التيمم بدون استعماله اذ المراد بقوله تعالى فلم تجدوا ماء اي ما اكا  
 فيا لطهارتكم لانه هو المعتبر ولا فائدة في استعماله مالا تحصل به  
 الطهارة بل هو اضاعة ماله اذا الطهارة لا تجزى وان رآه في  
 خاويل الصلوة فسدت صلوة لا تنقض طهارته قبل تمامه صلوة  
 وان رآه المصل بالتيمم سور الحمارا وبنيده التمر وقدر على استعماله  
 فسدت صلوته عند جرح هذه الرواية في سور الحمار غير موجودة و  
 لعل مراده ان تلك الصلوة لا تجزى له يتوضأ ويصليها به ليحصل

الجمع بين التيمم والتوضي في تلك الصلوة فان الجمع بين الوضوء بالشكوك  
 وبين التيمم يلزم ان يكون في صلوة واحدة ولو كان متفرقين بان يصليها  
 باحدة واحدة ثم بالآخر ففي المسئلة المذكورة يمضي على صلوته ثم  
 يتوضأ بالشكوك ويعيدها وانما نبهنا التمر بالذكر قول ابي حنيفة  
 يلزم التوضي بدون التيمم وعند محمد هو في الحكم سور الحمار فيمضي  
 ثم يتوضأ به ويعيدها وعند ابي يوسف يمضي ولا يعيده لان نبهنا التمر  
 لا يجوز الوضوء به وبه يفتي ولو رآه المصل بالتيمم سرا باقطن  
 انه ماء فبشي نحوه فاذا هو سرا بفسدت صلوة سواء جاز  
 موضع سجوده او لا لانه قصد <sup>يقدر</sup> يقطع بمشيه ويجزئه القطع ان غلب  
 على ظنه انه ماء وان شك انه ماء وسرا بفسدت الصلوة <sup>كشك</sup> الظان التردد  
 فانه لا يقطع بل يمضي على صلوته اذ لا يحل قطعها بالشك فاذا فرغ  
 منها ان كان الذي رآه ماء يتوضأ ويستقبل الصلوة اي يعيدها  
 والا فلا وكذا تجب الاعادة لو ظن ان المرفئ سرا ب ثم تبين انه ماء  
 والاصل ان اليقين لا يزول بالشك وانما لا معتبر بالظن المتيقن خطؤه  
 والمسافر اذا مر بماء موضع في الجب اي الزبر لا ينقض تيمم لان الظاهر  
 انه يوضع للوضوء الا اذا كان الماء كثيرا فسدت بكثرته على انه وضع  
 للوضوء والشرب جميعا والاولى ان يعتبر في ذلك العرف دون الكثرة  
 حتى لو تعورف وضع القليل لطلق الاخذ شربا او غيره يتنقض وان  
 تعورف تخصص اكثر بالشرب لا وان اشتبه العرف يستدل



بالكثرة وذكر الامام محمد بن الفضل ان الماء الموضوع للشرب يجوز منه  
 الوضوء والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب فعلى هذا ينتقض مطلقا  
 والاصح الاول ولو ان التيمم بماء وهو لا يعلم به او كان نائما حال الدوام  
 لا ينتقض تيمم وفي رواية عن ابي جح انه ينتقض والاول اصح وكذا  
 لا ينتقض تيمم لو علم بالماء ولكن لم يقدر على النزول ولا على الوضوء  
 من غير نزول اما الخوف عدوا والخوف سبع او نحو ذلك مما لا يمكن معه  
 الوضوء الا يلزم ضرر كما لو كان ان انزل لا يقدر ان يركب ولا يستطيع  
 المشي لمرض او ضعف او عدم معين يجب غسل وبقيت على بدنه لمعة  
 اي بقيت لم يصبها الماء وليس معه ماء يغسلها به يتيمم للمعة لان  
 الجنابة باقية لعدم التيمم وان وجد ما بعد ما تيمم وبعد ما حدث  
 فيفصل للمعة وتيمم للحدث اذ كان الماء يكفي للمعة ولا يكفي للوضوء  
 لانه كالمعدوم بالنظر الى الحدث وان كان الماء يكفي للوضوء ولا يكفي للمعة  
 يتوضا به وتيمم للمعة ولا ينتقض تيمم للجنابة لان الماء في حق للمعة  
 كالمعدوم وان كان يكفي لاحدهما اما للوضوء واما للمعة على سبيل  
 التفرد ولا يكفي لهما معا فانه يفصل للمعة لانها غلظت عندئذ وتيمم  
 لاجل الحدث ويجب عليه ان يبدأ بفصل للمعة ليصير عاد ما للماء في  
 حق الحدث ولا يجوز تيمم للحدث قبله وهذا عندئذ لا تصرف  
 ذلك الماء الى للمعة دون الحدث ليس بواجب عنده بل على الاولوية  
 وعند ابي يوسف يجوز ان يتيمم قبل صرف ذلك الماء الى للمعة لان

صرف

صرف اليها <sup>التي</sup> واجب عنده فيكون بمنزلة المعدوم في حق الحدث  
 ولو كان يتيمم للحدث ايضا في هذه المسئلة ثم وجد هذا الماء الذي يكفي  
 لاحدهما فقط ينتقض تيمم للحدث عندئذ فيعيد بعد غسل للمعة  
 ولا ينتقض عند ابي يوسف ولو كان مع اى مع الذي بقيت عليه اللعنة ومع  
 الذي وجب عليه الطهارة الحكيمة مطلقا ثوب يحسن وهو مضطر الى التيمم  
 والماء يكفي لاحد الطهارتين فقط فانه يغسل الثوب بذلك الماء وتيمم  
 لما عليه من الحدث لان نجاسة الثوب لا تزول بدون الماء بخلاف الحدث  
 فانه يزول بالتيمم سيمم ام قوما مؤمنين يجوز فعله عند ابي جح و  
 ابي يوسف خلاف لمجد فان عنده طهارة التيمم ضعيفة فلا يجوز  
 بناء القوى عليها وعندهما هو عدم القدرة على استعمال الماء كالوضوء  
 عندنا فلا تكون طهارته اضعف وكذا على هذا الخلاف القاعدان  
 اتم قوما فامين عندهما يجوز وعند مجد لا يجوز لان صلوة <sup>تيمم</sup> تقا  
 اقوى ولهما ان اخر صلوة صليها النبي صلى الله عليه وسلم صاها فاء  
 والصحابة خلفه قاثون واما الماسح على الخف او على الجبيرة فانه يؤتمر  
 الفاسلين بالاتفاق لا يجمع على ذلك وذكر في الحصر وهو شرح المنظور  
 وفي شرح الاسيحا وغيرها لا تصح امامته صاحب المرحع السائل  
 وكذا السائر اصحاب الاعذار للاصحا وكذا لا تصح امامته الا في وهو  
 الذي لا يحسن قراءة ما يجوز به الصلوة للقاري الذي يحسن ذلك و  
 القاري لا يسن ولو اما اي صاحب العذر والاحق من هو بمثل حالهما

ار جليل صالح بالبر

كراه



جائز لوجود العجز من الجميع وانما ذكر هذه المسائل استطراداً ومحلها  
مباحث الاقتداء وسنذكرها ان شاء الله **فصل في بيان احكام**  
المياه ويجوز الطهارة اي الوضوء والغسل وانزاله الخبث بماء مطلق  
وهو ماء يستقي في العرف ماء من غير حاجته الى ذكر قيد ما هو احتراز  
عن الحجر كما ان السماء المطر وساء الاودية اي الانهار وساء العيون اي  
الينابيع وساء الابار بماء الهمة وفتح الباء بعدها الف وبقصر الحنة  
واسكان الباء بعدها همة ممدودة بالفتح جمع سب وساء البحار و  
زول بها اي المياه المذكورة النجاسة مطلقاً حكيمة كانت وهي ما حكم  
به الشرع بوجوب الوضوء والغسل او خلفها عند ازالة الصلوة لاجل  
او حقيقتها وهي الاشياء النجسة ولا يجوز الطهارة بالحكمة بانه مفيد  
وهو ما يحتاج في ذائته الى قيد زائد على لفظ الماء كما ان اشجار كالرياس <sup>يا سرق</sup>  
ونحوه وساء الثمار مثل تفاح وشبهه وماء البصيص والخيار والنفث  
ونحو ذلك واختلاف الماء الذي يقتصر من الكرم فيلبيح الوضوء به <sup>دغم صر</sup>  
قل لا وهو الاحوط وماء البافلاء بالقصر مع تشديد اللام وبالماء  
مع تخفيفها وهو الماء الذي طبع فيه ومثل المرق اي ما ينطبع فيه اللحم <sup>صريح</sup>  
ونحوه وماء الردج وهو ما يخرج من العصفق النقوق فيطرح و  
لا يفتح به وهذا اذا كان نجساً واما اذا كان رقيقاً على صلبه  
فتجوز الطهارة به لانه بمنزلة ماء المذ ونحوه وماء الزعفران  
والمراد ايضاً الخشربه وخرج به عن الرقة او ما يخرج من رقة

وكان  
في حيزه

كأن صوبه

وكذا لا يجوز الطهارة بماء الموردة وسائر الانهار وكذا الخل والعصير  
اي سده الغلب ونحو ذلك كالبشرية ويجوز ازالة النجاسة الحقيقية عن  
الثوب والبدن بالماء المقيد بكل ما يعطى طاهر يمكن ازالته به وهو ما يفرضه شرع  
بعض حتى تزول جميع اجزائه به وبالجفاف واحتراز به نحو العسل والحنان  
فقوله كاللبن فيه نظر فانه لا يزال النجاسة لان فيه دسوقه لا يخرج  
بالعصير والخل فانه اقلع من الماء للنجاسة والعصير يتركها من الماء المقيد  
بشرط ان ينقص بالعصير ماء الاشجار والثمار والانهار بخلاف  
ما فيه دسوقه من المرق او خثورة وان عمل النجاسة <sup>أفعل</sup> او دبس <sup>يا كمر</sup>  
ونحوه من الرطوبة او بالسمين او بالدهن كالزيت والشرج ونحوها لا يزيلها  
اي ذلك العسل لانها اي الاشياء المذكورة لا تنقص بالعصير لانها  
اجزاء النجاسة تبعا لها وعند محمد وزفر والائمة الثلاثة لا يجوز ازالتهما  
الحقيقية بغير الماء المطلق كالحكمة ويجوز الطهارة بماء خالطه شيء <sup>قرشت</sup>  
ظاهر سواء كان مخالطاً للماء في جميع اوصافه او في بعضها فغير احد اوصافه  
اي لونه او طعمه او ريحه كما ان الماء الذي يغير لونه بالتراب والماء الذي  
يختلط به الاثنان او الصابون او الزعفران بشرط ان يكون الغلبة للماء  
من حيث الاجزاء بان يكون اجزاء الماء اكثر من اجزاء المخالطة هذا اذا لم يزل  
عنه اسم الماء بحيث لا يراه الراي بان يقول هو ماء وبشرط ان يبقا صابونه <sup>محقق</sup>  
بعد فانه مادام رقيقاً يسيل سريفاً كسيله عند عدم المخالطة كالماء  
لحكمه الماء المطلق يجوز الوضوء والا فلا وهذا فيما يكون المخالط من الماء



فان المعبر فيه الرقة ولا عبرة باللون والطعم والريح فان القليل من  
 الزعفران يغير هذه <sup>الصفة</sup> الاوصاف الثلاثة مع كونه رقيقا فيجوز الوضوء  
 ونقلب به وذكر في اجناس الناطع الوضوء بما السيل اذا لم يكن  
 رقة الماء غالبه لا يجوز وذكر في المنقطع اذا لم يراجم في الماء حتى  
 اسود الماء ولكن لم يذهب رفته جاز الوضوء به مع تغير لونه وطعمه  
 وريحه وكذا العقص اذا طرح في الماء فاسود يجوز الوضوء به مادامت  
 رفته باقية وكذا الحمص او الباقلاء <sup>او غيره</sup> ونحوهما اذا نفع في الماء ولم يزل  
 رفته يجوز الوضوء وان اى ولو تغير لونه وطعمه وريحه لان المعبر في  
 منه بقاء الرقة وذكر في الجامع الصغير القاضى خان ولو طبع <sup>في</sup> <sup>في</sup>  
 والباقي ان كان الماء لو برد لا يخن ولا يترول عنه رقة الماء  
 جاز الوضوء به والا فلا بناء على تقدمه على وذكر في المحيط لو توصل  
 بجماع على باستان او بلس اى مرسين او بشى مما يعالج اى يتراوى  
 الناس به جاز الوضوء به ما لم يقلب ذلك الشىء عليه اى على الماء  
 بان اخرج عن رفته وكذا الويل الخبز في الماء ان بقيت رفته كما كانت  
 جاز الوضوء به وان صار الماء خبيثا بالخبز لا يجوز الوضوء به وفي  
 شرح مختصر القدورى لا يغير الا قطع <sup>الشيء</sup> الى اختلط الطاهر بالماء  
 ولم يزل اسم لثامه ولم يجد له اسم اخر بان يسمى شرابا او نبيذا  
 او شورا باجته او نحو ذلك فهو طاهر وطهور ما لم يمتزج به غير  
 لونه او يغيره ولم يذكر عن اصحابنا خلافا في ذلك وعلى هذا

فان لم يزل

الذي ذكر في شرح القدورى اذا تغير لونه الماء او طعمه او ريحه بل تغير  
 الاوصاف الثلاثة بطول المكث او بوقوع الاوراق فيه يجوز الوضوء  
 الا اذا غلب لون الاوراق فيصير الماء <sup>شبه</sup> <sup>شبه</sup> <sup>شبه</sup> ذلك مقيدا هذا الا  
 مروي عن الميداني لكن الاصح ذكر ما في النهاية انه يجوز الوضوء به  
 بتغير لونه او طعمه وريحه بوقوع الاوراق فيه على ما تقدم مرارا لان  
 المعبر فيه ماء وكذا اذا اتفق بظهور بينه اى يكون الماء مطهرا او غير  
 على ظنه انه مطهر جاز به لان غالب الظن بمنزلة اليقين في العلمات  
 لو وجد ماء قليلا ولم يبق بوقوع الخبث فيه فانه يتوضا به اى  
 بذلك الماء القليل ويغسل ولا يتم لان اصل الطهارة وكان متيقنا  
 فلا يزول بالشك وكذا اذا دخل الحمام وفي حوض الحمام ماء قليل  
 ولم يبق بوقوع الخبث فيه فانه يتوضا به ويغسل ولا ينظر الى  
 الماء الجاري ولا يترك ذلك الماء لاجل التوهم وقوع الخبث لان اصل  
 الطهارة وكذا اذا اتفق في الماء الجاري الذي يذهب بتبعية شىء نجس  
 كالخيفة والخمر والبول والعذرة لا ينجس الماء ما لم يتغير لونه او طعمه  
 او ريحه لانها لا تستقر مع جريان الماء وروى عن محمد انه قال اذا صب  
 جبت اى دن من الخمر في العرات ورجل اسفل منه اى من مكان الصبي يتوضا  
 جاز وضوءه اذا لم يتغير احد اوصافه وكذا اذا جلس الشخص صفوا  
 على شط نهر اى جانب نهر يتوضا وان جاز وضوءهم وهذا هو الصحيح  
 خلافا لمن زعم انه لا يجوز وذكر الناطق ساقية صغيرة فيها جلب

بقا الرقة صح

والله اعلم



صفة فدية عرضها جرى الماء عليه لا بأس بالوصف لصلته إذا  
 لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه وهو أي هذا الحكم مروي عن أبي يوسف  
 لما مر أن الأصل الظهارة ولا يزول بالشك وذكره الفوائد إن كان  
 الماء الذي يلاقي الجيفة دون الماء الذي لا يلاقي الجيفة يعني إذا كانت الجيفة  
 الماء الذي لا يلاقي الجيفة جاز ولا فلا بأن جرى الماء عليها وعمرها لا يزيد  
 وتحت جاز الوضوء من أسفل والآبان كانت الجيفة تنبت تحت الماء  
 فلا يجوز وهذا اختيار الهندوانى وعلى هذا ماء المطر إذا جرى في ميزاب  
 السطح وكان على السطح عذرات أو غيرها من النجاسة وكان أكثر الماء لا  
 يجري عليها وله تكن عند الميزاب والماء طاهر إذا لم يظهر فيه أثر النجاسة  
 اعتباراً للغالب أما إذا كانت العذرة عند الميزاب أو كان الماء كله أو  
 نصفه أو أكثره يلاقي العذرة فهو أي الماء الذي يجري من الميزاب نجس  
 ولو لم يتغير ولا إى وإن لم يكن كذلك فهو طاهر اعتباراً للغالب وإن  
 سال المطر من السقف أن كان المطر دايماً أي مستمر ثم ينقطع بعد فهو  
 طاهر سواء <sup>أو غلب البيت</sup> تحت النجاسة أكثر السطح أو لا لعدم تحقق مخالطة النجاسة  
 لاحتمال أنه من السائل قبل أن يصب السطح وإن انقطع المطر بعد ذلك  
 سال من النقص إن كانت على جميع السطح أو على التزج نجاسة فهو وإن ذكر  
 السائل من النقص نجس لعدم بانه ترك بعد أصابة السطح وجريان  
 عليه مع أنه غالبه نجس والحكم للغالب والنصف له حكم الأقل لا الأخص  
 كنفقة وإن كان الماء الجارى يجري جرياً ضعيفاً ينبغي أن يتوضأ

۶۸۹  
سنو

الموضي على الوقول بالثاني حتى تمر عنه الماء المستعمل وقال بعضهم <sup>بهم</sup>   
الموضي يمسح الى اعلا الماء يعني مورد الماء اى الجهة التي ياتي منها ليكون   
اخذه من فوق مكان سقوط الماء المستعمل واذا سدل الماء الجاري من فوق <sup>من</sup>   
وبقريه اسفل المكان الذي سده منه كان جاريا كما كان يجوز الوضوء   
كسائر المياه الجاريه اما الحديث في جريان الماء اى كونه جاريا في الحكم فقال   
بعضهم ان ذهب به بن ابي اوفى فهو جار وقيل ما بعده الناس ج   
قال بعضهم ان كان بحيث ان رفع يدي ينكشف ما تحته ويبقى <sup>بجور الوضوء</sup>   
الجريان فليس بجار حكما وان كان بخلافه فهو جار والاول اشهر و   
الثاني اظهر وفي المتن اذ كان بطن النهر نجسا وجري الماء عليه ان كان   
الماء كثيرا بحيث لا يرى ما تحته لا يتنجس وان كان اى ولو كان جميع   
البطن نجسا ويفهم منه انه ان كان قليلا يرى ما تحته يتنجس   
والكلام فيه كالكلام في المرور على الجيفة ولو كان في النهر ماء <sup>من</sup>   
فتنجس ذلك الماء الراكد وتزل من اعلاه اى على النهر ماء طاهرا   
واجراه اى اجري الماء الراكد المتنجس <sup>طاهرا</sup>   
بقلة الماء الجاري عليه ولو نوضا انسان منه جاز ان لم يرها <sup>من</sup>   
اى للنجاسة اثر منه من الاوصاف الثلاثة كما هو حكم الماء الجاري   
فصل في بيان احكام الحياض والماء الراكد الاصل عندنا   
ان الماء الراكد اذا لم يكن عشرين يوما يتنجس بوقوع النجاسة فيه وان   
لم يظهر فيه اثرها خلافا لما لك مطلقا وللشافعي واحمد في القلتين

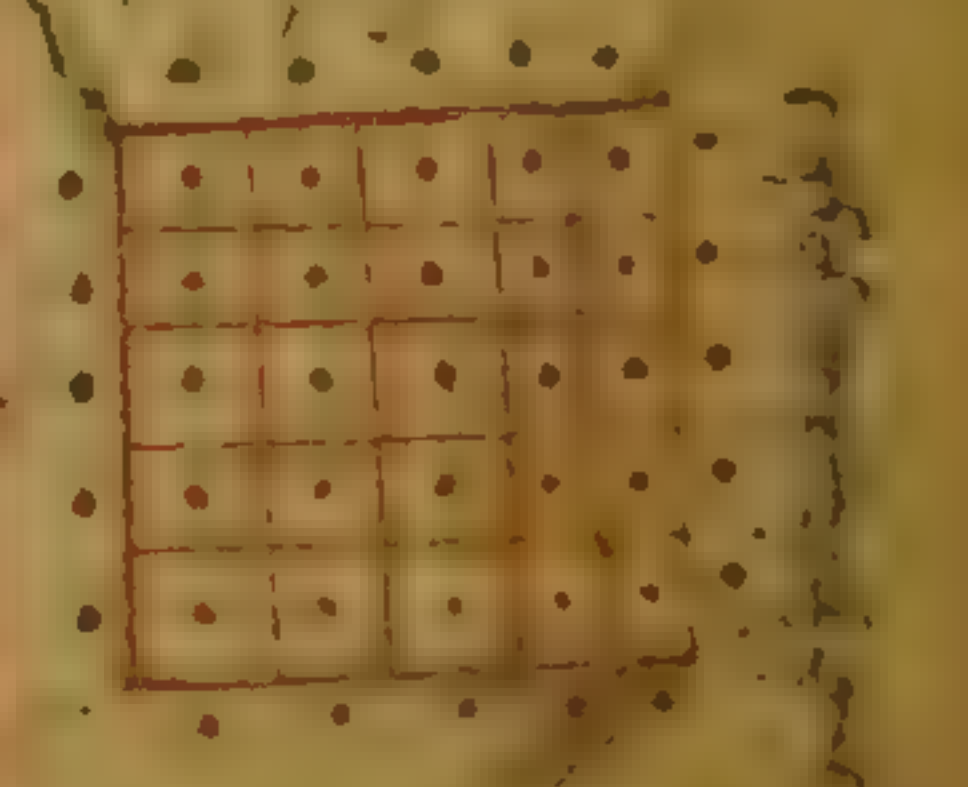
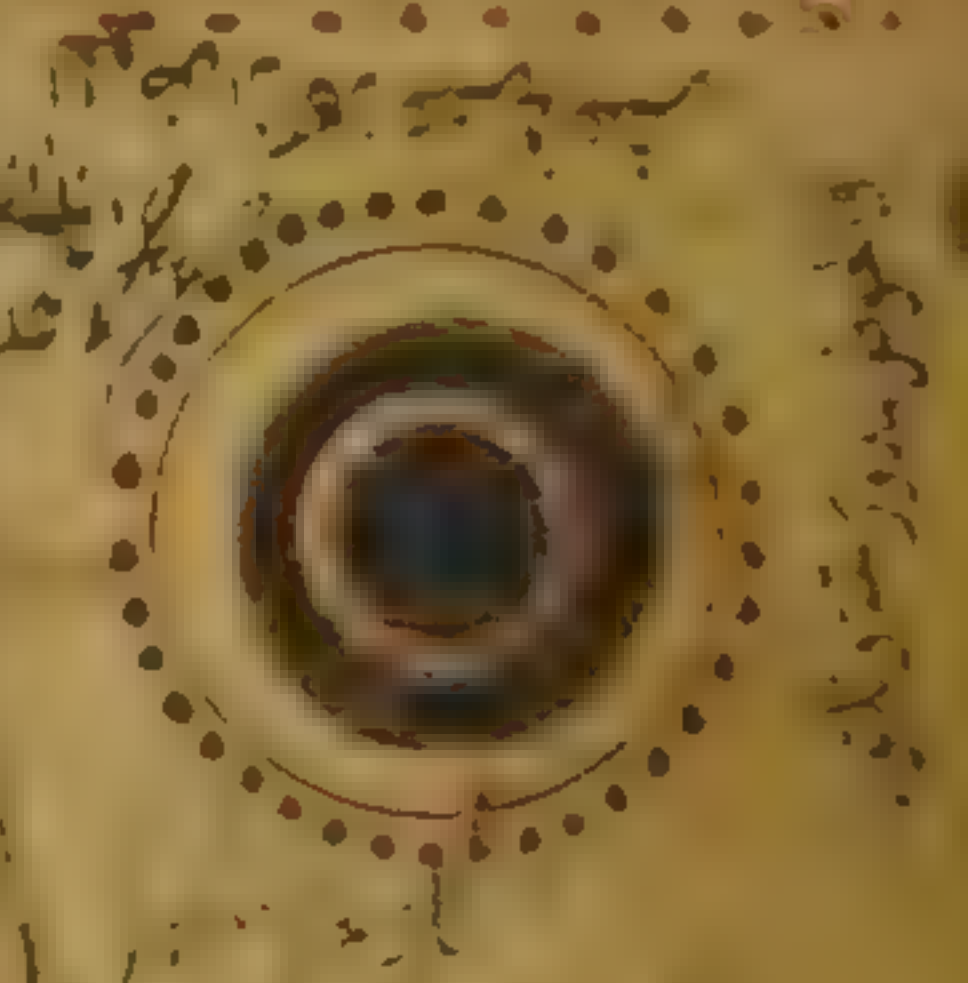
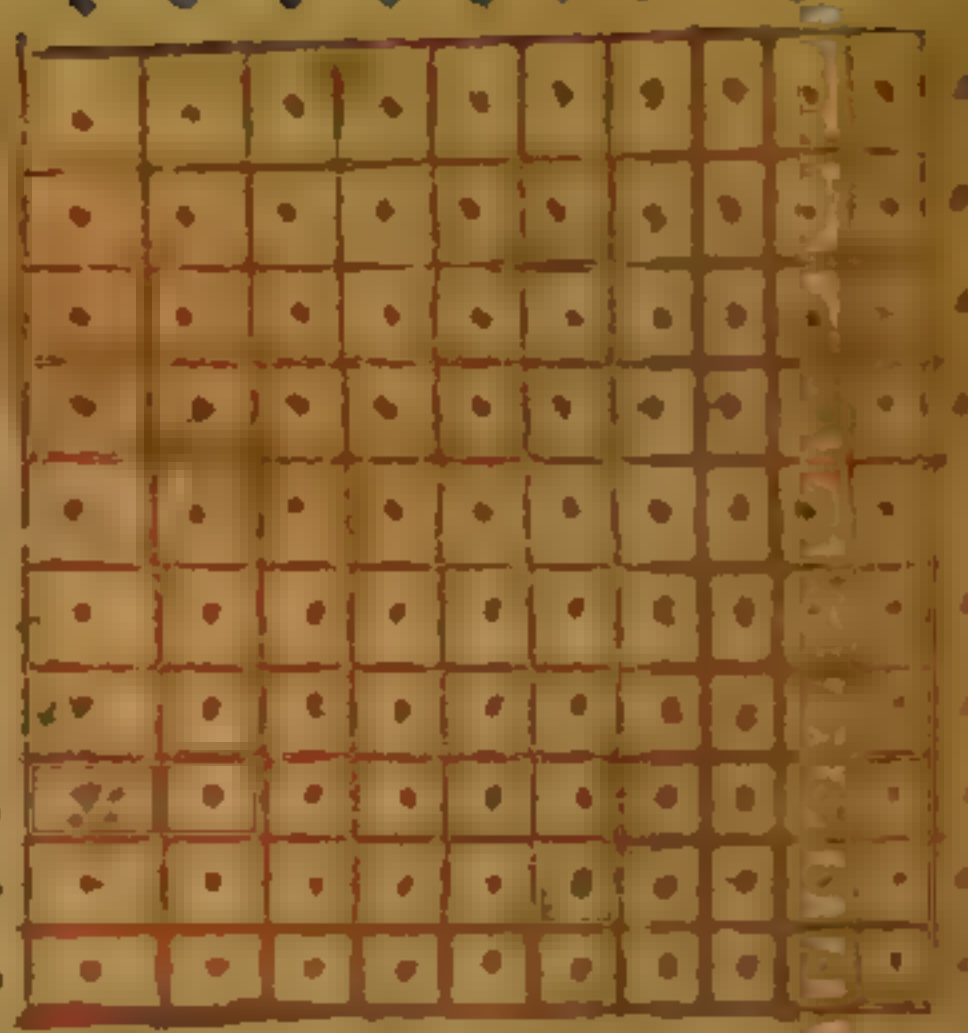
ادامی

فقد اصابني من هذا المرض  
وفقدت مني من هذا المرض



فأفوق والدلائل قترتها في الشرح الحوسب  
 طوله عشرة أذرع وعرضه كذلك يكون  
 أربعين أن كان مربعا واما إن كان مدوراً ف  
 وثلاثون واما عمقه فالمختار ما لا ينحسر أي لا ينكسر أرضه بالغرف و  
 قيل إن لا تنصب يد المفق في الأرض وقيل قدر ربع اصابع مفتوحة والرد  
 بالذراع الكبري وهو سبع قبضات فقط وقيل مع اصبع قائمة في القبضة  
 الأخيرة وقيل في كل قبضة وقيل بقية كل زمان وكان ذراعهم وفيه  
 نظر ببناءه في الشراكا وإذا كان الحوض بالصفة المذكورة فهو كبير لا  
 يتنجس بوقوع النجاسة إذ لم يرها اثر واذا كانت النجاسة مرئية  
 هكذا وقع في نسخ المتن والصلوب اذا كانت النجاسة غير مرئية فكان  
 لفظة غير سقطت من الكاتب وشاعت بها النسخ وقال بعضهم  
 وهو بعض شايع العراق قالوا في غير المربة يتنجس ما حول النجاسة  
 مقدار حوض صغير كما في المربة اذ لا فرق بينها الا في اللون والنجاسة  
 ليست اللون والحوض الصغير خمس في خمس فادونها وبعض شايع  
 بخاري تويعوا فيها وجعلوه كالماء لعموم البلوى وفرقوا بان المربة  
 بقاءها يتنجس بخلاف غير المربة لاحتمال انتقالها فلا يتنجس  
 من الماء شيء بالشك وينبغي على هذا ان على تأشير الواقع في الحوض  
 في موضع الوقوع او عدمه اذا لم يتوضى وجهه في حوض كبير ولو  
 حشر في القدر فصاعداً سقطت من غسالته في الماء فرفع ثناء ثانياً

من موانع



من موضع الوقوع قبل التحريك هل يجوز ام لا قالوا على قول أبي يوسف  
 لا يجوز استعماله لان عنده التحريك شرط ليصير الماء المستعمل شايعة  
 في الماء فيصير مغلوبا ومشايخ بخاري قالوا يجوز لعموم البلوى لكثرة  
 وقوع مثله لاكثر الناس وعلى هذا الحكم القيلس أي يقاس ما إذا كان  
 الرجال صفوفاً يتوضون من حوض كبير جاز على قول مشايخ بخاري  
 وعليه العمل في اجتناب الناطقي ان من اغتسل من حوض كبير فلا حرج  
 ان يتوضأ من ذلك المكان بناء على ان الحوض الكبير بمنزلة الجاري  
 في استهلاك الماء المستعمل فيه بمجرد الاختلاط وليس لرجل ان  
 يتوضأ او يغتسل في الحوض الكبير بناحية الجيفة والاصل فيه اي  
 في الجوان مع القرب من مكان النجاسة وعدم الجواز ما تقدم من انها  
 ان كانت مرئية لا يجوز ان يتوضأ الا بعيداً عنها بقدر حوض صغير  
 وإذا لم تكن النجاسة مرئية يجوز مطلقاً على اختيار علماء بخاري  
 وروى عن القصب جعفر لهندواي تووضأ المتوضون في اجنة بقصب  
 أي في المقصبة وكانت في الماء وان كان الماء لا يخلص بعضه الى  
 بعض لاشتباك اصول القصب لم يجز وضؤه لاستعمال الماء المستعمل  
 وان خلص بعض الماء الى بعض جاز ان وضؤه لاستهلاك الماء المستعمل  
 في الاكثر واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء وانما يمنع  
 اتساع الفراغ بعضها ببعض وكذا الحكم لو توضأ في ماء فيه زرع ان  
 خلص بعض الى بعض جاز وإذا فلا وكذا الحكم ايضا لو توضأ في غدير

نجاست

متصرف

من موانع



وعلى جميع وجه الماء جفرا واره <sup>بقية</sup> بجيم مفتوحة فغير مجمة ساكنة ثم نراه  
 مضمومة بعدها واولف واخر مرأ مفتوحة والماء التي تكتب بعد  
 اسامة فتحتها وهي كلمة فاعية معناها خمر الضفدع ويقال له الخجل  
 وهو شيء اخضر يكون على وجه الماء وقد قيل ان كان ذلك السطح <sup>يشد</sup> بحال  
 يتحرك <sup>بشيء</sup> يجوز الوضوء لان الماء يخلص بعضه الى بعض من تحت و  
 ان كان لا يتحرك فهو راسي في الارض فيكون سائغا خلوص بعض الماء  
 الى بعض فلا يجوز الوضوء وكذا الحكم ايضا اذا نوضا من حوض قد  
 رماه وجه الماء مرفوق ينكسر بالحريك يجوز الوضوء  
 اما اذا كان الجمد كثيرا قطعيا لا يتحرك بالحريك اي يتحرك الماء  
 لا يجوز الوضوء لانه يمنع اتصال الماء بمنزلة الصخرة ونحوه وان كان  
 قليلا يتحرك بالحريك الماء يجوز والحوض اذا الجمد مائه وفتق في  
 موضع من الماء متصلا به والثقب كخبرة في اسفلها ماء فوقت فيه  
 اي في الثقب نجاسة لانقاله فيها لا انزلها او وقع فيه الطيب او نوضا  
 به اي بالماء الذي في اسفلها الثقب انسان قال نصيرين يحيى ويوبكر  
 الاسكافي يتنجس ماء لكونه متصلا بالجمد فلا يخلص بعضه الى بعض  
 فيكون وقوع النجاسة او الماء المستعمل في ماء قليل فيفسده وقال  
 عبد الله بن المبارك وابو حفص الكبير البخاري لا يتنجس ان كان  
 الماء تحت الجمد عشرة ارجل وان كان اقل ولو كان الماء متصلا با  
 الجمد لكونه عشرة ارجل والفتوى على قول نصير وابي بكر لما قلنا

واما

واما ان كان الماء تحت الجمد منفصلا عنه فيجوز الوضوء ولا يفسد الماء  
 لكونه عشرة ارجل في غير ولم ينفصل بقية منه عن سايره بخلاف الصورة  
 الاولى فيجوز بلا خلاف وبين المشايخ المذكورين وعلى هذا التفصيل  
 اذا كان الحوض سقفا وفي السقف كوة فان كان الماء متصلا بالسقف  
 والكوة دون عشرة ارجل يفسد الماء بوقوع المفسد وان كان الماء  
 منفصلا لا يفسد وكذا قالوا هو اي الحوض المجرد كالحوض المقف  
 الخلاف والحكم والتفصيل وان ثقب الجمد فعلى الماء فلا يخلو ما ان  
 يعلو على وجه الجمد او يعلو في الثقب كالماء في القدر فان علا في الثقب ك  
 ماء في القدر فوقع فيه الطيب اصابته نجاسة اخرى يستحسن عند علمه  
 العلماء ولم يعتبر الماء الذي تحت الجمد فكان ماء الثقب كغيره من الماء  
 القليل وان اتجس فلم تنل نجاسة اي فلا تزول ماله يخرج ما في الثقب  
 اي مكان فيه وقت التجس من الماء على ما ياتي في حوض الحمام ونحوه  
 ولو نوضا انسان من ثقب الجمد المذكور ولم يقع غسالته في الماء جاز و  
 ضوؤه على كل حال كبير كان الثقب او صغيرا ون وقعت فيه فهو دون  
 عشرة ارجل لا يجوز الوضوء ولو وقع في الثقب المذكور شيئا او غيرها  
 فانت ان كان الماء تحت الجمد عشرة ارجل لا يتنجس كثيرا ولا  
 يتنجس ما في الثقب ايضا لان الموت يحصل غالبا بعد السفل حتى  
 لو علم ان الموت حصل في الثقب قبل السفل منه او كان الواقع متنجسا  
 وان ما في الثقب يتنجس وكذا ان كان الماء تحت الجمد اقل من عشرة



في عشر يتنجس جميع الماء وانما ان علا الماء وان يسط على وجه الجهد وكان  
 عشر في عشر ولا يتنجس بالعرف لا يتنجس ولا يتنجس ولو ان ماء الوضوء  
 كان عشر في عشر فتسفل اي ينزل فصار سبعة في سبع مثلاً فوقع  
 الحكمة فيه نجس لان المعبر وقت الوقوع فان مثلاً بعد ذلك صار  
 نجساً ايضاً كما كان لما قلنا وقيل لا يصير نجساً ولا يصح حوض كبير  
 جاف فيه نجاسات فامتلأه فيل هو نجس لتنجس الماء بشيء فشيئاً وقيل  
 ليس بنجس لكونه كبيراً وبه اي بعدم التنجس اخذ مشايخ بخاري وذكره  
 في الذخيرة فالمختار ان الماء ان دخل من مكان نجس او اتصل بالنجاسة  
 شيئاً فشيئاً فهو نجس وان دخل من مكان طاهر واجتمع قبل اتصاله  
 بالنجاسة حتى صار عشر في عشر ثم اتصل بالنجاسة لا يتنجس ذكره  
 قاضي خان وغيره فان دخل الماء من جانب حوض صغير قد تنجس  
 ساؤه وخرج من جانب قال ابو بكر الا عمش لا يظهر ما لم يخرج  
 ما كان فيه ثلث مرات فيكون ذلك غسلاً له كالفصية اذا تنجس  
 فانها تقل ثلث مرات وقال غيره لا يظهر ما لم يخرج مثل ما كان  
 فيه مرة واحدة وقال ابو جعفر الهندواني يظهر بمجرد الدخول  
 من جانب والمخرج من جنب وان لم يخرج مثل ما كان في الحوض  
 وهو قول ابو جعفر اختيار الصدوق الشريفة لانه يصير جارياً  
 والجاري لا يتنجس ما لم يتغير بالنجاسة حوض صغير يدخل  
 فيه الماء من جانب ويخرج من جانب لو توضع فيه انسا ووقعت

بالمثل

فيل

قال

غسالة

بالحق

غسالة فيه ان كان الحوض اربعاً اربع فادونه يجوز الوضوء لان  
 الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر في مثله بل يدور حوله ثم يخرج  
 فيكون كالجاري وان كان اكثر من ذلك اي من اربع في اربع لا يجوز  
 لان الماء المستعمل يستقر فيه فلا يكون كالجاري فيتكرر استعماله  
 فلا يجوز الا ان يتوضأ في موضع الدخول او في موضع الخروج  
 لانه جار وان كان خماف خم في موضع الدخول او في موضع الخروج  
 والخروج وكذا عين الماء اذا كان وسعها خماف خم وكان الماء  
 يخرج منها اي من ينبوعها ان كان بحرك الماء حركة ظاهرة من جانب  
 اي من جانب ينبوع فذكر العين باعتبارها وهو الماء يستعين بالماء  
 على الخروج من سفد العين يجوز الوضوء فيها لان الظاهر ان الماء  
 المستعمل لا يستقر لشدة اندفاع الماء في خروجه من ينبوع وان  
 لم يكن الماء بهذه المصفة لا يجوز الوضوء فيها وقال قاضي الامام  
 الحرالدين ان في هذه الصورة والتي قبلها الاصح ان هذا التقدير غير  
 لازم وإنما الاعتبار على المعنى فينظر فيه ان يخرج الماء المستعمل اي  
 ان علم خروجه من ساعة لكثرة اي كثرة الماء وقوته يجوز الوضوء  
 في الحوض والعين والافلا اي وان لم يعلم خروجه الماء المستعمل  
 فلا يجوز التوضي بالتلج اذا كان ذائبا بحيث يتقاطر على العضو  
 يجوز لانه ماء مطلق ولا يسيح اذا قدر على استعماله كذلك والآ  
 اي وان لم يكن ذائبا ولم يتقاطر على العضو عند ذلك يسيح

فان كان فوق ذلك لا يجوز

خمسة في خمس

معلق

معلق







Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, written diagonally across the page. The text is dense and appears to be a collection of names or titles, possibly related to the subjects mentioned in the adjacent text (e.g., "الشيخ", "المرجع", "المصنف").

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١



بان الجنازة حلت القدم والرجل والمرأة فيه أي مسح الخف سواء لان الامة  
 لم تخص والنساء تابعت للرجال في الحكم ما لم يقع تخصيص والمسح انما  
 هو على ظاهرهما أي على ما دون باطنهما أي أسفلهما لما روى عن علي رضي  
 عنه انه لو كان الذين بالري كان مسح باطن الخف أولى من ظاهره و  
 لكني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه دون  
 باطنها وفي رواية كان أسفل الخف أولى من اعلاه ويستحب ان يكون  
 المسح خطوطا بالاصابع لما روى عن عمر بن خطاب رضي الله عنه انه  
 مسح على خفيه حتى مرى اشارة اصابعه على خفيه خطوطا ولو وضع الكف  
 ومدها او وضع الاصابع مع الكف ومدها فكلها حسن والاحسن  
 ان يمسح بجميع اليد كما في الخلاصة وغيرها ويستحب ان يبدأ من  
 قبل الاصابع ويمد الى الساق اعتبارا بالغسل فان المستحب فيه ذلك  
 ويستحب ايضا ان يكون مرة واحدة وقدر ذلك المسح مقدار  
 ثلث اصابع طولاً وعرضاً من اصابع اليد كما قاله ابو بكر الرازي  
 هو المختار لا كما قاله الكرخي ان المعتبر اصابع الرجل ولو وضع يديه  
 من قبل الساق ومدها أي رؤس الاصابع جاز حصول الفرض وكذا  
 لو مسح عليها عرضاً جاز ايضا وكذا لو مسح بثلث اصابع موضوعة  
 وضعاً غير مندودة يجوز ايضا لما قلنا ولكنه يكون مخالفاً للسنة  
 في جميع ذلك وكيفية المسح المستون ان يضع يديه أي اصابع يديه  
 على مقدم خفيه ويجافي كفيه ويمدها الى الساق او يضع كفيه

في مسح الخف  
 مسح الخف باليد  
 مسح الخف باليد  
 مسح الخف باليد  
 مسح الخف باليد

مع الاصابع ويمدها جملة وهو حسن والاول هو السنة ومسح  
 برؤس الاصابع ويجافي اصول الاصابع والكف لا يجوز المسح الا  
 ان يكون الماء متقاصر الالبته نصير مستعملة بمجرد الاصابع وفي  
 التقاصر البلية الثانية غير الاولى وفي اقامة السنة جواز استعمال  
 بلة الفرض بالنص فلا يقاس عليه الفرض وكذا لو مسح باصبعين لا  
 يجوز الا ان يكون الا بهام والستابة مع ما بينهما والمستحب ان  
 يمسح بباطن الكف لانه المتوارث ولو مسح بظاهر كفيه يجوز  
 لحصول المقصود لكن خالف السنة ولو مسح على باطن خفيه او من  
 قبل العقبين او من جوانبهما أي جوانب الرجلين لا يجوز مسحه لانه لم  
 يمسح على محل المسح وهو على الخف لانه المعين بالنصوص وذكر في  
 المحيط لو توضأ ومسح بيلة بالاكسراى بل بقيت على كفيه بعد الغسل  
 يجوز مسحه لان البيلة الباقية بعد الغسل غير مستعملة اذا استعمل فيه  
 ما سأل على العضو وانفصل عنه ولو مسح رأسه ثم مسح خفيه  
 بيلة بقيت بعد المسح لا يجوز لان هذه بيلة مستعملة اذا استعملت  
 فيه ما اصاب الممسوح ولو توضأ ولم يمسح خفيه ولكن خاض في الماء  
 لا بنية المسح ولم تغسل احدى رجله واكثرها أو مشى في الخيش البتل  
 بالماء الجاري عليه او بطريق جريه ذلك الخوض أو المشي عن المسح ولو كان  
 الخيش مبيلاً لا يغسل الا ينوب عن المسح لانه من نفس رتبة و  
 الاصح انه ينوب لانه مطر خفيف وكذا اذا صاب أي صاب خفه



مريض يوب عن المسح وان لم يوجدها قال الشافعي في ذلك كانه فان النية  
 عنده شرط في الوضوء والمسح وفي بعض الروايات النادرة لا يجزئ  
 عندنا ايضا لانه اى لان المسح خلف عن الغسل فاحتاج الى النية كالتيمم  
 وهذا غير صحيح من مذهب علماءنا ومن ابتداء المسح اى مدته وهو  
 مقيم فصار قبل تمام يوم وليلة مسح تمام ثلثة ايام ويليها عندنا  
 خلافا لما في لان المعتبر اخر الوقت وهو فيه مسافر من ابتداء المسح  
 وهو مسافر ثم اقام ينظر ان كان قد مسح يوما وليلة او اكثر لم  
 نزعها وغسل رجله لانه صار كغيره من المقيمين لانه صار مقيما  
 فلا يمسح فوق مدة المقيم وان كان قد مسح اقل من يوم وليلة اتم مسح  
 يوم وليلة لانها مدة المقيم ومن لبس الجرموق فوق الخف قبل ان يمسح  
 على الخف مسح عليه الجرموق ما لبس فوق الخف وقاية له وقد يكون  
 من الجلود ومن الكبريت ومن غيرها فان كان من الكبريت لا يجوز المسح  
 عليه بالاتفاق الا ان علم ان البلة نفذت الى الخف مقدرا للفرق  
 او كان مجلدا يترأص اصابع والكعبين فيجوز المسح عليه سواء لبس حذاء  
 او فوق الخف كالذى من الاربعين او الصرغ وكذا الخف فوق الخف  
 وهو بدل عن الرجل لا عن الخف الذى فوقها فلو لبس او لبس الخف  
 فوق جورب رقيق من كبريت او نحوه جاز المسح عليه كما فاده  
 المولى خسرو في درر وصاحب استقبال ولا اعتبار بما نقله ابن  
 فرشته في شرح المجمع عن فتاوى الشاذلي من عدم الجواز لان الشافعي

رجل مجرول لا يجوز تقليده فيما يخاف الاصول فان اتصال  
 الملبوس من الخف وغيره بالرجل ليس بشرط اذ لو كان شرطا لما جاز  
 المسح على الجرموق وتمايم البحث في الشرح فاذا احدث بعد  
 لبس الخفين قبل لبس الجرموقين وان مسح على الخفين او لم يمسح  
 ثم لبس الجرموقين لا يمسح على الجرموقين لان الشرط جواز المسح  
 عليهما ان يلبس قبل المحدث كما في الخفين ولو نزع احد الجرموقين  
 بعد المسح عليهما اخرج احدهما بلا قصد فله ان ينزع الآخر  
 ويمسح على خفيه وان شاء اعاد المسح على الآخر وعلى الخف  
 الذى نزع جرموق ولا يجوز ان يقتصر على مسح المنزوع من غير  
 اعادة المسح على غير المنزوع ولا يجوز المسح على الجرموق المنزوع  
 وان كان اى ولو كان خفاه غير متخرفين قياسا على الخفين وكذا  
 لا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير يبين اى يظهر منه اى من الخرق  
 مقدار ثلث اصابع طول وعرضا من اصابع الرجل وفي رواية  
 الحسن من اصابع اليد والاول ظاهر الرواية وهو الاصح والمعتبر  
 اصفر الاصابع اذ لم يكن الخرق عند الاصابع وان كان عندها  
 يعتبر ظهور الثلثة التى عند الخرق فان كان الخرق في الخف اقل  
 من ذلك جاز المسح عليه خلافا للزفر والشافعي لان القليل عفو لا يفرج  
 الحرج ومادون ثلث اصابع قليل لان الاصابع هي الاصل وثلث  
 اكثرها وان كان الخرق في الخف الواحد قد رآه بعض في موضع منه



او في موضعين وفي الخف الاخر قدر اصبع او اصبعين كذلك جاز  
 المسح لان المانع كون قدر الاصابع الثلث في خف واحد فلا يجمع  
 لو كان في خفين بخلاف ما لو كان قدر نصف درهم نجاسة مغلظة  
 في حدى الرجلين وفوق النصف في الاخرى حيث يجمع ويمنع جواز  
 الصلوة وكذا لو انكشف ثمن كل عضو من عضوين كل منهما عورة يجمع  
 ايضا ويمنع والفرق مذکور في الشرح وان كان الخرق قدر اصبع  
 مع الخرق قدر اصبعين في خف واحد يجمع في الحكم بالمائة فلا يجوز  
 المسح لوجود مانع وهو قدر ثلث اصابع في خف واحد وبشرط  
 في المانع ظهور الاصابع بكمالها في الصحيح خلافا لما مال اليه السرخسي  
 من ان ظهور الاقدام وحدها مانع ولو ظهر الاقدام وهي مقدار ثلث  
 اصابع من غيرها اى من غير الاقدام جاز المسح لان الخرق اذا كان  
 هذا الاصابع فالمعتبر ظهور نفس الاصابع وان كان في موضع اخر يعتبر  
 قدر اصغرها ولو كان طول الخرق اكثر من قدر ثلث اصابع وانفتح  
 اى مقدار ما يفتح منه اقل من ذلك القدر لا يجمع جواز المسح لان  
 غير المنفتح ليس له حكم الخرق لعدم ظهور شئ منه وكذا الحكم لو انفتح  
 في خف واحد الخف لا انه اى الشان لا يرى شئ من قدره يجوز المسح  
 ما قلنا ولو كان الشئ امد كور ومراد به المقدار المسمى به وحالة المشي  
 في حالة يرفع القدم ولا يبدل مسألة الوضع يجمع جواز المسح لان المعتبر  
 حال المشي لا ذكر في المحيط ولو كان الا مر بالعكس لا يجمع وكذا الخرق

اذا كان فوق الكعب لا يجمع لان ستر الخف لا فوق الكعب ليس بشرط ولذا  
 جاز المسح على المكعب وفي فتاوى قاضي خان وما يقال له بالفارسية <sup>روى</sup>  
 ان كان يستر القدم لا يرى من العقب ولا من ظهر القدم لا قدر اصبع  
 او اصبعين جاز المسح عليه في قولهم وكذا على الخف الذي يقال له بالفارسية  
 يشربند وهو ان يكون شقوقا مشدودا فيها الوبر ليس مكعبا لا يرى  
 من كعبه او قدميه الا مقدار اصبع او اصبعين جاز المسح وهو  
 بمنزلة الخف الذي لا ساق له واذا اراد الماسح على الخف ان يجمع  
 خفيه فخرج القدم من موضعه من الخف غير ان القدم في الشاقبة تنقض  
 مسحة اجماعا وان خرج بعض القدم عن مكانه فقد روى عن ابي حنيفة  
 اذا خرج اكثر العقب عن العقب الخف ان ينقض المسح لان العقب  
 ربع القدم والربع حكم الكل وفي بعض الروايات عن ابي حنيفة اذا صار  
 الخف جال بقدر المشي انقضت مسحة المسح والافلا فان العقب  
 مكان متابعه المشي وفي رواية عنه ان خرج اكثر القدم الى ساق الخف  
 انقضت المسح والافلا قال في الهداية وغيرها هو الصحيح لان لاكثر  
 حكم الكل وقد ينقض بخروج نصف القدم وفي بعض الروايات  
 ايضا ان يبقى في موضع قرار القدم مقدار ثلث اصابع من ظهر القدم  
 سوى اصابعها لا ينقض المسح وهو اى هذا القول رواية محمد بن  
 اخذ بعض المشايخ وقال في الكافي وعليه اكثر المشايخ لان مقدار  
 فرض المسح باق في محل المسح وكتاب الصلوة لابي عبد الله الرضا ع



رجل مسح على خفيه ثم دخل الماء اى خاض في الماء <sup>انما</sup> استل اكثر احدها فيجب  
 عليه ان يكمل غسل رجله لئلا يكون جامعا بين الفعل والمسح <sup>منه</sup> رجل  
 اخرج عقيقه من عقب الخف الا ان مقدم قدمه في مقدم الخف <sup>في</sup>  
 موضع المسح <sup>ان</sup> لم يمسح مالم يخرج صدور قدميه عن الخف اى  
 موضع القدم منه الى الساق او الى اول حدة الساق من الخف وهذا  
 موافق لقول محمد وذكر في بعض المواضع من الفتاوى ان كان صدر القدم  
 في موضعه ولكن العقب يخرج من عقب الخف ويدخل لا ينقص منه  
<sup>لعل</sup> من النزح وكذا لو كان الخف واسعا اذا رفع القدم يرتفع العقب  
 حتى يخرج الى ساق الخف واذا وضع القدم عاد العقب الى موضعها  
 لا ينقص المسح وكذا لو كان <sup>فمن</sup> يخرج يمشي على صدور قدميه وقد  
 ارتفع العقب عن موضعه له المسح وعن محمد انه قال الخف فيه فتق  
 مفتوح وبطانة الخف من حرقة او من غيرها غير متفق بخروا الى حال  
 كون ذلك الشيء الذي هو البطانة مخروبا في الخف وفي بعض النسخ  
 مخروبا بغير الف بالرفع او بالخفض جاز المسح لعدم ظهور مقدار  
 تلك اصابع كذا ذكره في الاخيرة ولا يجوز المسح على العمامة والقبضة  
 بدل الرأس ولا على موقع بدل غسل الوجه وهو ما يجعل المرأة وجهها  
 مخروبا ما يحاذي عنقه منه ولا على تقفازين بدل غسل اليدين و  
 هو ما ليس في اليد لاجل البرد او الطير وغير ذلك ويجوز المسح  
 على الجباير جمع الجبيرة وهو ما يشبه على انه من الكبر من العيدان وان

كلفه قسمة شدا

جمع الجبيرة  
 وهو ما يشبه على انه من الكبر من العيدان

شدا ولو شدا على غير وضوء باجماع الائمة المجتهدين <sup>ان</sup> الحج في  
 الفعل فان سقطت بعد المسح من غير برء لم يبطل المسح لبقاء سبب  
 شرعيته وان سقطت عن برء يبطل المسح لزواله فيجب غسل ما كان  
 تحتها وان كان السقوط عن برء في الصلوة <sup>او</sup> لزم الاستيناف ولا  
 يجوز البناء والمسح على الجبيرة على وجوه ان كان لا يضره فعل ما  
 تحته يلزم الفعل بالاجماع وان كان يضره الفعل بالماء البارد ولا  
 يضره الفعل بالماء الحار يلزم الفعل بالماء الحار وان كان يضره <sup>الفعل</sup>  
 ولا يضره المسح يمسح ما تحت الجبيرة ولا يمسح فوق الجبيرة وهذا  
 لفظ قاضي خان رحمه الله لزواله فيجب غسل ما كان تحتها وان كان  
 السقوط عن برء في الصلوة لزم الاستيناف ولا يجوز البناء والمسح  
 على الجباير انما يجوز ان لم يقدر على الفعل ولا على المسح على القرحة  
 نفسها بان كان يضرها الماء من الفعل ومن المسح اما اذا كان يقدر  
 على الفعل لا المسح على نفس القرحة فلا يجوز له المسح على الجبيرة  
 ونحوها لعدم الضرورة والمخرج قال برهان الدين صاحب  
 المحيط ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس غافلون اى يظنون  
 انه اذا ضرها الفعل يجوز المسح على القرحة مع عدم ضرر المسح  
 على نفس القرحة وليس كذلك وان ترك المسح على الجبيرة والمحال  
 ان المسح عليها لا يضره جاز عندا في حج خلافا لما فان عندها  
 لا يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم علمنا بذلك والامر بالوجوب

او قبحه ويارق رغبها  
 جبار

ولكن يقدر على



ولم ان الفريضة لا تثبت بحجر الواحد وقد سقط الفل بالاجماع  
 اما الاستعانة في مسح الجبيرة فشرط عند البعض وهو رواية الحنف  
 عن ابي نوح وبعضهم كشيخ الاسلام خواجه زاده قالوا اذا مسح  
 على اكثرها جاز وانيه مال صاحب الهداية وصح في الكفر ولو كان  
 المسح على النصف او اقل لا يجوز ويكتفى في مسح الجبيرة بالمسح مرة  
 واحدة ك مسح الرأس وهو الصحيح لان المسح لم يشرع تكراره و  
 قيل يكرر ثلاثا وهو غير صحيح ولو كانت الجراحة في موضع الفل  
 وليس تحت جميع الجبيرة ونحوها جراحة ويغير عليه جعل الجبيرة مقدرا  
 الجراحة فحسب جاز له المسح على كل الجبيرة تبعا لموضع الجراحة لان الجبيرة  
 والعصابة لا بد ان يكونا ازيد من الجراحة فتحقق الضرورة الى جواز  
 المسح على الزائد اذا كان بضرة جلدها لفل ما حول الجراحة وان كان  
 لا يضرب ذلك مسح على الجراحة وغسل ما حولها ولا فرق في جميع  
 ما تقدم بين الجبيرة وعصابة الفصائية والقروح والجراحات  
 ثم المسح على الجبيرة ونحوها بمنزلة الفل فيجوز ان يجمع مع الفل  
 ولا يتوقف بوقت فلو كان باحدى رجله فيرجع في مسح عليها وغسل  
 لجمع جميع جاز لانه ليس جميعا بين الفل والمسح فلو لم يمسح الخف  
 على الصحيح وحدها ثم احدث لا يجوز ان يمسح على الخف  
 لانه يكون جميعا بين الفل والمسح وان لم يمسح الخف عليها جاز له  
 مسح على الخفين ولو كان مقطوع احدى الرجلين من الكعبين او وثقا  
 كسنان

اي دون الكعب فان غل موضع القطع فرض فلو غسل موضع القطع و  
 الرجل الصحيحة وليس خفيه ثم احدث ينظر ان كان بقي من ظهر القدم  
 المقطوعة مقدار ثلث اصابع او اكثر يمسح على الخفين والاى وان لم يكن  
 بقي من ظهر القدم المقطوعة قدر ثلث اصابع يغسلها اى كلتا الرجلين لانه  
 اى الشان وجب غسل الموضع المقطوع ولا يجوز المسح على الخف البور  
 عليه نقصانه عن مقدار الفرض واذا وجب غسل المقطوع وجب غسل الرجل  
 الصحيحة لئلا يجمع بين الفل والمسح وان كان مقطوع الاصابع من  
 احدى الرجلين او كليهما وبعض خف خال عن القدم فمسح على الخف فان وثقا  
 مسح على الخف على المنيول اى ما بقي من القدم اى اذ وقع المسح على المقدار  
 الذي فيه القدم من الخف حال كون ذلك المسح عليه مقدار ثلث اصابع  
 جاز المسح لوجود مسح المقدار المفروض والاى وان لم يقع المسح  
 مقدار ثلث اصابع على الموضع الذي فيه القدم من الخف فلا يجوز المسح  
 وكذا الحكم على هذا التفصيل اذا كان الخف واسعا وبعضه خال عن القدم  
 والحاصل ان مقدار الفرض يعتبر من القدم لا من الخف فان وقع بتمامه  
 على القدم جاز وان وقع اقل منه على القدم لا يجوز رجل نوصا ومسح  
 على الجبيرة وليس خفيه ثم احدث قبل ما يراى في نوصاء يمسح على الجبيرة  
 والخفين لاظهاره كاسنة ما لم يبرح حتى جاز له اتمة الاصحاء فان احدث  
 بعد ما برئت لا يمسح لانه ليس الخفين على طهارة ناقصة ذكره في شرح  
 الاستبصار وقد حققناه في الشرح واذا كان التفريق في رجله او في يده فجعل



دواء كالمهم ونحوه او الشحم بماء فوق الدواء وجوبا ان لم يكن يضره  
 ولا يفسد المسح لعدم الضرورة وان كان الشقاق يده وقد عجز عن  
 الوضوء بنف يغيره حتى يوضئه استحبابا عند ابي حنيفة وجوبا في غيره  
 عندها فان لم يتبين يمينه وصلى جازت صلوة عند ابي حنيفة خلافا  
 لها وعلي هذا الخلاف اذا كان لا يقدر على الاستقبال او على التحول عن  
 القبلة ووجد من يوجهه او يحول به عليه الاستغناء عندها لا عند  
 لان عنده المكف انما يكف بقدره نفسه لا بقدره غيره وان لم يجد  
 من يوضئه بان لم يكن عنده احدا وكان فاستقابه فاي جازت صلوة  
 بلا خلاف لتحقق العجز من كل وجه اما المسح على الجوارب جمع جوارب  
 وهو ما يلبس في الرجل لرفع البرد ونحوه مما لا يستحي خفا ولا جهر وقا  
 فلا يجوز عند ابي حنيفة الا ان يكونا مجلدين اي استوعب الجلد ما يستر  
 القدم مع الكعب او متعلين اي جعل الجلد على ما يلي الارض منها خاصة  
 كاللعل للرجل وقال لا يجوز المسح عليهما اذا كانا خجنيين لا يشعان الماء  
 قال في المغرب شق الثوب اذا رقى حتى رآيت ما وراه من باب ضرب  
 ومنه اذا كان الخجنيين لا يشعان ونفى الشفوف تأكيد للثبوت وفي بعض  
 الكتب لا يشعان الماء ولا يشعان الماء فالاول بمعنى ليشف الجواربان الماء  
 الى نفسها كالدائم والضرر والثاني بمعنى لا يجاوزان الماء الى القدم  
 كذا في فتاوى قاضي خان وعليه اي على قول ابو يوسف وعنه القوي قال  
 في الاخيرة وقيل رجع ابو حنيفة الى قولهما في اخر عمره على ما روي انه لما

مرض مسح على الجواربين من غير فعل وقال لعواده فعلت ما كنت منعت  
 عنه فاستدلوا على رجوعه وحل الجوارب الخجين ان يتملك اي يثبت  
 ولا يبدل على الساق من غير ان يشد بشي وعند عدم ضيقه وهذا  
 آخر للخجين غير ما تقدم وقال الذاهدى فان تخايشي معه فرجنا  
 فصاعد الجوارب اهل مرو ففعل الخلاف انتهى ومثله في الخلاصة و  
 هو احسن الحدود ولذا قال المصنف ويجوز المسح على الخفاف  
 المتخذة من اللود التركية لا مكان قطع المسافة بهما فاعبر قطع المسافة  
 لانه هو المقوم من امتعة الرجل ثم قال الذاهدى ذكر شمس الائمة الملواني  
 ان الجوارب خمسة انواع من المغزى والغزل والشعر والجلد الرقيق والكرايس  
 وذكر التفاصيل في الاربعة من الخجين ولرقيق والمنقل وغير المنقل والبطيخ  
 وغير المبطن واما الخاص فلا يجوز المسح عليه كيف مكان انتهى  
 وقد علم منه ان اسم الجوارب ليس مخصوصا بما ينسج على اليد من الغزل  
 بل يطلق على ما يخاط من الكرايس وغيره ايضا وعلم ان المراد بالغزل  
 ما غزل من الصوف لفظ الشعر عليه ومن المعلوم ايضا ان الكرايس  
 اسم لما هو من غزل القطن ويلحق به ما هو مثله في الثخانة كالكتائف  
 والابرشم وحج فالعمود من الجوخ دخل تحت ما هو من الغزل لا تحت  
 الكرايس وما الحق به ومقتضاه ان يجري فيه التفصيل من انه اذا كان  
 مجلدا او مشعلا او مبطن بجوارب المسح عليه اتفاقا والا فان كان خجينا  
 يمكن ان يمشي به فرجنا او اكثر فعلى الخلاف وان لم يكن كذلك فلا يجوز



بالانفاق على انه لو سلم عدم دخوله تحت ما هو من القرب الجازم الحاقه به  
 بطريق الدلالة فانه يستلزم من الممول على اليد من القرب على ما لا يخفى وان كان  
 كذلك فلا يشترط جواز المسح عليه ان يستلزم الجلب لجميع القدم والكفين  
 بل يكفي ما يطلق عليه اسم النعل <sup>او كذا</sup> اذا تمت مدة المسح وهو متوضئ  
 لم يزع الحفين وغسل الرجلين دون اعادة بقية الوضوء وكذا اذا نزع قبل  
 كونهما في فتاوى قاض خان لو تمت المدة وهو في الصلاة ولم يجد ماء يغسل  
 على صلاته اذ لا فائدة في قطعها وهو عاجز عن غسل الرجلين فانه يتيمم و  
 لاحظ للرجلين من التيمم ومن المشايخ من قال بقصد صلواته والاول اشهر  
 والذي يظهر ان الصحيح هو القول بالفساد ولا يستلزم ان التيمم لا حظ للرجلين  
 فيه بل هو طهارة لجميع الاعضاء وان كان محله عضوين كما ان الوضوء  
 طهارة لجمعها وان كان محله اربعة اعضاء وكذا لو خاف ان نزعها فانه  
 سبب من البرد فانه يتيمم ولا يمسح على الحفين على ما حققه شيخ كمال  
 الدين ابن الصمام وقد ذكرناه في الشرح <sup>او في</sup> في نواقض الوضوء  
 لنواقض جميع ناقضة والمراد بها العلة ناقضة المعاني اي العلة الشافعية  
 للوضوء كل ما خرج من السبيلين او خارج كل شئ خرج من القبل والذبر  
 فيحمل البول والغائط والندود والحصاة والرج غير ان الرج من غير  
 الذبر لا ينقض فانه قال وان خرج من قبل الرجل والمرأة يمسح منتهى  
 الصحيح انه لا يوضو لا ينقض ذكره في المحيط ولا خلاف في انه الخارجة  
 من الذكر غير ناقضة وكذا غير المنتهية اذا خرجت من الفرج واما المنتهية

ففي

ففيل تنقض والصحيح انها لا تنقض بل الصحيح ان الخلاف انما هو في  
 الخارج من فرج المفضات ولا خلاف في غيرها وان خرج الرج من الفضا  
 وهي التي انقطع الحجاب بين قبلها وذبرها فانصل المسكان فخرجت من غير  
 عليها الوضوء للاحتياط وذكره في جامع قاض خان وكذا في غيره انه يجب  
 حالان يتوضأ لاحتمال مع ان طهارة رتانة بقتة بيقين فلا نزول بالشك لكن  
 قبل كون الرج من الذبر هو الغالب يرجح انها من الذبر وقيل ان كان مسحا  
 او منتنا نقض والا فلا وفي الخلاصة لو خرج من الذبر يمسح يعلم انه لو  
 لم يكن من الا على فهو اختلاج لا وضوء عليه وكذا الدود والحصىة ان  
 خرج من احد هذين الموضعين فعليه الوضوء لاستتباع الرطوبة <sup>او في وقت</sup>  
 تحدث في احد السبلين وان قلت بخلاف الرج وان خرج الدود من <sup>او في وقت</sup>  
 من الاذن او من الجرجة لا يقض والا حوط ان يتوضأ لان الدودة <sup>او في وقت</sup>  
 طاهرة وما عليها من البلة غير ناقضة لقلتها وعدم قوة التيلان  
 فيها وان ادخل <sup>او في وقت</sup> ذبره ثم اخرجها ان لم تكن عليها بلة لا يقض  
 ادخالها الوضوء والا حوط ان يتوضأ لان عدم وجود البلة نادر  
 فربما وجدت الا انها خفية وكذا كل شئ يدخله وطرفه خارج واما ما غيب  
 في الجرجة لا ينقض لا يتحاقه بما في البطن وتذايف الصوم بخلاف ما اذا كان  
 طرفه خارجا وان افطر الذهن في احليله فعاد فلا وضوء عليه عند اوج  
 خلافها وذكره قاض خان من غير ذكر خلاف وذكر ابن الصمام ان فيه  
 خلاف ابو يوسف وهو الظاهر وان افطر في غرض الداخل فخرج ناقض <sup>فقط</sup>

له دبر ما بين براثنه

استدل

اخذ

قول



اتفاقا وان اقطر في الاذن ثم عاد بعد يوم من الانف لا ينقص وكذا  
 ان عاد من الاذن وان عاد من الفم نقص وكذا السجود لا ينقص ان  
 عاد من الانف بعد ايام كذا في فتاوى فافض خان وان احتجني الرجل  
 احليله بقطنته خوفا من خروج البول والخيال انه لو اذ لك القطر  
 يخرج منه البول فاذن به بل يسحب ان كان ريب الشيطان ويجب  
 ان كان لا ينقطع الابه قدر ما يصله الصلوة وكذا الحكم لو احتجني  
 دبره ولا ينقص وضوءه ما لم يخرج البول على ظاهره بقطنته لعدم  
 الخروج وان غلبت القطنه ثم اخرجها او خرجت هي بنفسها حال  
 كونها رطبة انتقص وضوءه وان لم يكن رطبة لا ينقص كما لا يخلو  
 ما يقرب في دبره فان خرج بياض خالوا احتقن به من ثم خرج وان ابتل  
 الطرف الداخل من القطنه ولم ينفذ البلال الى ظاهرها لم ينقص وان  
 سقطت ان كانت رطبة انتقص وان كانت يابسة لم ينقص وكذا الحكم  
 في كرسف النساء وهو القطنه التي تحتش بها المرأة فرجها وهو في الاصل  
 اسم للنقص مطلقا اذا سقطت ان كانت رطبة نقصت وان كانت  
 يابسة فلا سواء كان الكرسف في الفرج الداخل او الخارج وان ثبت  
 ان تحت في الفرج الخارج فابتل داخل الحشو انتقص وضوءها  
 سواء اقترب البلال الى خارج الحشو او لم ينفذ تثيقن بالخروج من افرة  
 الداخل وهو ما عرفت في الانتفاض لان الفرج الخارج بمنزلة القلفة فكما  
 ينقص بما يخرج من قصبته الذكر او قلفة كذلك بما يخرج من افرة

ينقص

ينقص

سنة  
خارج

خفاصة  
سنة

داخل

بعضه غال في ظاهرها

بعضه من غير ظاهرها

الداخل وان لم يخرج من الخارج واما اذا احتجني الفرج الداخل في وقت  
 البلال الى خارجها او خارج الحشو انتقص وضوءه لا اي وان لم ينفذ الى  
 خارجها فلا ينقص كما في حشو الاحليله الذي مضى كان في خارج من  
 التباين وكذا امرأة اذا جعلت القطنه في قبلها ان انتهت في الفرج  
 الداخل انتقص وضوءها كذا ذكر في الوقعات اما حش الحارج من غير  
 البليل فيوجب انتفاض الطامة ايضا عندنا على التفصيل الذي  
 سذكر خلافا للشافعية ومالك وذلك كالبغ والدم وخوها من الفرج  
 والصديد لقوله عمم وضوء من كل دم سائل وحقيقه في الشرح  
 متاقي فانه اذا كان ملاما للفم بان لا يمكن سعة التكتم وقيل ان لا  
 يمكن امساكه الا بتكلف فانه ينقص وضوءه سواء كان ذلك طعاما او  
 ماء او من صفراء او سوداوي وعن الحسن لوقاد الطعام والاد من ساعته  
 لا ينقص وكذا البصبي لو ارتفع وقاد من ساعته لا يكون نجسا قيل  
 وهو مختار والصحيح انه نجس في جميع الحالات النجاسة وفي الفينة  
 لوقاد ودالكثير ارجحه سلات لا ينقص وذلك لانه طاهر في نفسه  
 وما يتبعه قليل لا يبلغ ملاما الفم فان كان الذي يليه لا ينقص وضوءه  
 عند بوج ويحمد سواء نزل من الرأس او صعد من الجوف وقال  
 ابو يوسف ان سعد من الجوف ينقص لانه نجس بالمجاورة ولها انه  
 لرج لا تخلط النجاسة وما يتصل به قليل وهو غير ناقض والطحاوي  
 الى قول ابى يوسف حتى قال يكره ان ياخذ البلغم بطرف كتم ويحذر

وهو نجس



معه كذا في الخلاصة وفيه نظر مذكور في الشرح وان فاء دما فاما ان  
 يكون من الرأس او من الجوف سائلا او علقا ان كان سائلا نزل من الرأس  
 ينقض اتفاقا ان ساق البراق وان كان علقا <sup>في سنده</sup> لا ينقض اتفاقا <sup>في سنده</sup>  
 وان غلب السائل على البراق ينقض وكذا ان كان مساويا بان كان سائلا  
 نازحا فان كان اقل صفة من ذلك فهو مغلوب فلا ينقض وكذا حكم  
 ان خرج استنانه وان صعد الدم من الجوف ان كان علقا لا ينقض  
 اتفاقا الا ان يملأ الفم لانه سوداء بحجرة فاعتبر سائر انواع القيح  
 وان كان سائلا فعلى قول ابي حنيفة ينقض وان لم يزل ولم يكن ملاء الفم  
 كثر الدم السائل لانه من جراحت في الجوف اذ المعدة ليست محل  
 للدم وعند محمد لا ينقض ما لم يكن ملاء الفم اعتبارا بالقيح لكونه  
 من الجوف وان فاء طقا او غيره وانما ذكر الطعام لانه يوقفه ان  
 الضمير الدم المتقدم ذكره قليلا قليلا يستفقا وكان بحيث لو جمع  
 بما يملأ الفم ينظر ان احده المجلس بان فاء الجمع في المجلس واحد يجمع  
 عند ابي يوسف ويحكم بالنقض وقال محمد ان احده المجلس <sup>يؤثر</sup> في المجلس واحد يجمع  
 يجمع ويحكم بالنقض والا فلا وهو الاصح لان الاصل اضافة  
 الاحكام الى اسبابها ونفي اتحاد السبب انه اي الاتحاد اذ هو  
 كائنا اذ قلنا ثانيا قبل كون النفس عن الفتيان والحيثما والاي  
 اضطرابا وحده لا دفع المعوية ما لا تليقه وكذا ثانيا ورابعا فانه  
 هو نفي اتحاد السبب اما الدم ونحوه اذا خرج من البدن فلهذا

لم يرد من السائل

في سنده  
 في سنده  
 في سنده

ان يسيل

ان يسيل اولاً ان سال بنفسه بنقض والا فلا خلافا لغيره صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء الا ان يكون سائلا  
 والمراد بالقطرة والقطرتين ما يخرج شبيها بما يقطر ولا يسيل بدليل  
 قوله الا ان يكون سائلا وعلى هذا الاصل وهو اعتبار السيلان في الدم  
 ونحوه سائلا منها من تلك المسائل بنقض يكسر النون وفتحها وهي واحدة  
 الجذري والبشرة فترت <sup>جميعه واحد وهو تركي</sup> فسال منها ما حاله اجتنب من الخارج <sup>وجميعه واحد وهو تركي</sup>  
 والتأتمت عليه اودم وصديداى ما اصفر رقيق عن الدم او القيح  
 ان سال عن رأس الجرح بنقض الوضوء وان لم يسيل عن رأس الجرح لا ينقض  
 وهذا يشمل ما اذا خرج بنفسه فالأخرج بالعصر فالوهو اختار  
 صاحب الهداية انه اذا خرج بالعصر لا ينقض والا فلا وجه قال  
 ابن الرمام وذكرناه في الشرح ونفى السيلان الناقض ان يخرج  
 ذلك الشيء عن رأس الجرح اي ينزل بنفسه من غير ببيعة غير وانما  
 اذا علا على رأس الجرح او البشرة او نحوها ولم يتحد سائلا لا يكون سائلا  
 وقال بعضهم انما يكون سائلا ناقضا اذا خرج وجاوز مكان خروجه  
 الى موضع يلحقه اي يلحق ذلك الموضع حكم التطهير اي يجب تطهيره  
 في الوضوء او في الفسل او في انزاله النجاسة الحقيقية يعني ذلك بنقض  
 الذي فسر السيلان بهذا اذا خرج الدم من الرأس الى الف او الى اذن  
 ان سال ذلك الدم الى موضع يجب تطهيره عند الاعتسال وهو  
 ما جاوز قصبة الانف <sup>لان</sup> الى الخارج بنقض الوضوء وان

طليق

احيى تبرجوا كبروزة كذا دجف

نزلت شاة



وان سال الى قصبة الانف وداخل صماخ الاذن ولم يتجاوز لا ينقض  
وان مسح الدم عن راس الجرح بقطنية او غير هاتم خرج قسح ثم  
ونتم او الى التراب او وضع القطن ونحوه عليه فخرج وسرى فيه ان  
كان بحال لو تركه ولم يحسبه ولم يضع عليه شيئا سال انقض  
والا فلا ينقض لان المعبر خروج ما من شأنه ان يسيل بنفسه لو لا  
المانع ومن المسائل لو ينزق وفي براق دم فانه ينظر ان كان البراق غالبا  
بان كان الى انقباض اقرب فلا وضوء عليه وان كان الدم غاليا بانكا  
الى الحمرة اقرب فعليه الوضوء لان غلبته تدل على سيلانه بنفسه و  
مفلوحيته تدل على عدم ذلك وان تساوى بان كان فيه صفرة شديدة  
نارنجية يتوضأ احتياطاً لان سيلانه بنفسه اظهر ومنها لو  
عقب شيئا فرائى عليه اثر الدم عليه فلا وضوء عليه وكذا لو رأى الدم  
على الخلال لانه ليس بسائل قال القاضي خان وقال بعض السائخ  
يتبين ان يضع كية او اصبعه في ذلك الموضع فينظر ان وجد الدم فيه  
اى في الشيء وضعه من الكم ونحوه نقض الوضوء والا فلا وفي الخاوي  
سئل ابراهيم عن الدم اذا خرج من بين الاسنان فقال ان كان موضع  
معا ومساو سال انقض وهو نجس وان لم يعلم وخرج مع البراق فانه  
الى الغالب ومنها ما روى عن محمد انه قال الشيخ اذا كان غثينيه  
برامد ويبيل الدم مخرج منها اى من عينيه امره ففعل مضارع من  
مقول بمجرى بالوضوء وقت كل صلاة اى كسائر اصحاب الاعذار لاني

خاف

خاف ان يكون ما يسيل منه صديدا فيكون صاحب عذر ولا فرق في ذلك  
بين الشيخ والشاب الا انه ذكر الشيخ باعتبار اكثر ولا فرق بين المرد  
وغيره من الاوجاع بكل ما يخرج من علة مع وجع سواء كان من العين او  
الاذن او السرة او الثدي ونحوها فانه ناقض على الاصح لانه صديد  
بخلاف ما اذا كان بدون وجع وفي الفتاوى القريبة العين وهو يفتح  
العين المجبة ويكون الرابح ما يخرج فيما فيها بمنزلة الجرح الذي  
لا يرفأ اى لا يجف ولا يسكن وهذا اذا انفجر لانه من جملة القروح اما  
صاحب الجرح الذي لا يرفأ بالحمرة اى لا يسكن دمه عن النزق ومن  
يه سلس البول عدم استمساكه والمتحاشية وكذا من به رعا فدايم  
وانقلات سرج او استطلاقات بطن يتوضئون لوقت كل صلاة  
فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاء من الفرض والنوافل فاذا  
خرج الوقت بطل وضوئهم وفي بعض النسخ وكان عليهم استيفاء  
الوضوء لصلوة اخرى وهو لفظ القديري وفيه دفع توهم ان يبطل  
وضوئهم بالنظر الى صلوة ولا يبطل بالنظر الى صلوة اخرى وان توضح  
امرأة المتحاشية حين تطلع الشمس يتوضئون بها حتى يذهب وقت  
الظهر عند ابراهيم ومحمد خلافا لابي يوسف ونزق بناء على ان وضوئهم  
ينقض بخروج الوقت فقط عند ابراهيم ومحمد وبالدخول فقط  
عند نزر وبنيهما وجد عند ابي يوسف في الصورة المذكورة حصل  
دخول ولم يحصل خروج فينقض عند ابي يوسف ونزق لا عند ابراهيم

عن سوي

اقول نعمان



ومحمد وفيما اذا توضأت قبل طلوع الشمس ثم طلعت وجد الخروج  
 ولم يوجد الدخول فينقض عند ثلثة لا عند زفر ويبيع وجوبا للخروج  
 ان يربط جرحه ثوبا لئلا ينزف ان لم يكن مانعا طليا فان الطهارة واجبة  
 بقدر الامكان وان اصاب الثوب من ذلك الدم اكثر من قدر الارهم  
 لم يغسله لانه نجاسة غليظة هذا اذا علم او غلب ظنه انه اذا غسله  
 لا يتنجس ثانيا قبل اداء الصلوة يكون الغسل مفيدا ولو كان الثوب  
 الذي اصابه ذلك الدم بحال يتنجس قبل الفراغ من الصلوة ثانيا لجاز  
 له ان لا يغسل هذا هو المختار للفقوى وقيل لا بد ان يغسله في وقت  
 كل صلاة مرة وصاحب العذر اذا منع الدم ونحوه عن الخروج  
 بعلاج يخرج من ان يكون صاحب عذر لانه تمكنه الصلوة مع الظاهر  
 لكاملة لعدم المنافي ولهذا المعنى المقصود لا يكون صاحب عذر بخلاف  
 الحائض اذا احتبست ومنعت الدم عن الخروج حيث لا يخرج من ان يكون  
 حائضا لان صفة الحيض اذا انقدرت لا يتوقف بقاءها على حقيقة  
 خروج الدم بخلاف العذر فانه متعلق بحقيقة الخروج الناقصة  
 لم توجد رجل به جرح خرج منها ماء صديد هو سائل وقد صار  
 صاحب عذر فتوضاء منه ثم سال القرحة التي لم تكل سائلة تنقض  
 ذلك وضوءه لان الجرح في فروج متعددة لا قرحة واحدة فصار  
 بمنزلة جرحين في موضعين من البدن احدهما لا يرقا لتوضاء الاجل  
 ثم سال الاخر وعلى هذا امثلة المتخبرين بغيره اذا سال الدم من

من يبيد الى

احد متخبرين فتوضا العذر ثم سال الدم من متخرا الاخرى ينقص  
 وضوءه اذا كان الدم يخرج من احدها وصار صاحب عذر فتوضا  
 ثم سال الذي لم يكن يسيل ينقص وضوءه لما قلنا وصاحب الحدث  
 الدائم ليس من يتصلبه خروج الحدث من غير انقطاع بل هو من  
 لا يمضي عليه وقت صلوة كامل الا والحدث الذي ابتلى به يوجد منه فيه  
 وهذا تعريف صاحب العذر في البقاء بعد تقرر كونه صاحب عذرا  
 انه يوجد منه في كل وقت صلوة ولو مرة فهو باق على كونه صاحب  
 عذر لكن تقررته ابتداء انما يكون بان لا يمكنه ان يتوضا ويصل خاليا  
 من العذر الذي ابتلى به من اول وقت صلوة الى اخره فيشرط في النبوة  
 استيعاب الوقت بالحدث على هذه النصف كما يشترط في الزوال مستيقنا  
 الوقت بالطهارة منه بان يمضي الوقت ولا يوجد ذلك الحدث فيه  
 وفيما بين ذلك يكفي للبقاء وجود الحدث في كل وقت مرة واذا توضا  
 صاحب العذر بالحدث اذ غير الذي ابتلى به ودم ونحوه من الحدث  
 الذي ابتلى به ينقطع ثم سال فعليه التوضؤ ذكره في احكام الفقهاء  
 لا يجوز لم يقع لذلك العذر بل وقع لغيره وانما لا ينقص به في الوقت  
 ما وقع له واد ان ينقطع الدم ونحوه من الاعذار وقتا كاملا يخرج  
 من ان يكون صاحب عذر بالنظر الى العذر المنقطع فان كان قد توضا  
 وصلى على الانقطاع لا يفيد لانه صحيح صلى بطهارة الاصحى وكذا لو  
 على التيسر لا يتم الانقطاع نه معذور صلى بطهارة المعذورين

لا يتم الانقطاع



وكذا لو توضأ على الانقطاع وصل على السيلان لان العذر انما اعتبر الاداء  
وهو قائم وقت الاداء وان توضأ على وقت السيلان وصل على  
الانقطاع وتم الانقطاع يعنى باستقبال الوقت الشئ اعاد لا يعنى  
صلوة ذوى الاعذار والعذر منقطع كذا في الكافي رجل يتراى مستنج  
في انفه بالنفس فسقطت من انفه كتلة دم الكتلة بالضم الجملة المحتملة  
من الخواتم والطين والمراد به هنا قطعة مجمعة من الدم الجاهل لم ينقص  
وضوءه لان العلق وهو الدم المنجد بحرارة الطبيعة خرج عن التقوية  
والدم النجس هو المصفوح اى السائل وان قطرت اى الدم فانه يذكى <sup>بوجاك</sup>  
ويؤتى انتقض وضوءه للسيلان والفراد وهو الكبار من الجاهل اذا مضى <sup>امسه</sup>  
العضو <sup>دبر مشق</sup> امسلا دما ان كان كبيرا بان كان ماضى يمكن ان يسيل بنفسه  
لو خرج من العضو انتقض به الوضوء وان كان صغيرا بان كان ماضى  
دون ذلك لا ينقض اما العلق اذا مضت واحدة منه العضو حتى  
امتلات دما وكانت بحيث لو سقطت وشقت سال عنها الدم  
انتقض الوضوء وان لم تمس ذلك القدر لا ينقض واما الدباب  
او البعوض والبرغث وعوها فانه اذا مضى <sup>دم</sup> امسلا لا ينقض اما  
الدم القليل الذى ليس له قوة السيلان او القليل الذى لا يملأ  
الفم فلما لم يكن كل واحد منهما حدثا لم يكن نجسا عند ابي يوسف وهو  
الصحيح خلافا لمحمد فاذا اصاب الثوب لا يمنع جوارى الصلوة به وان توى  
ولو خسر وزاد على ربع الثوب وكذا اذا وقع في الماء نقيل لا ينجس

بجاء  
توضيحه  
ان السيلان هو الكبار من الجاهل اذا مضى  
العضو امسلا دما ان كان كبيرا بان كان ماضى يمكن ان يسيل بنفسه  
لو خرج من العضو انتقض به الوضوء وان كان صغيرا بان كان ماضى دون ذلك لا ينقض اما العلق اذا مضت واحدة منه العضو حتى امتلات دما وكانت بحيث لو سقطت وشقت سال عنها الدم انتقض الوضوء وان لم تمس ذلك القدر لا ينقض واما الدباب او البعوض والبرغث وعوها فانه اذا مضى امسلا لا ينقض اما الدم القليل الذى ليس له قوة السيلان او القليل الذى لا يملأ الفم فلما لم يكن كل واحد منهما حدثا لم يكن نجسا عند ابي يوسف وهو الصحيح خلافا لمحمد فاذا اصاب الثوب لا يمنع جوارى الصلوة به وان توى ولو خسر وزاد على ربع الثوب وكذا اذا وقع في الماء نقيل لا ينجس

لانه لو كان نجسا لنقض الطهارة وكذا اليوم ناقض الوضوء اذا كان  
النائم مضطجعا اى واضعا جنبه بالارض او متكيا اى معتمدا على مرفقة  
او مستندا الى شئ بحيث لو ازيل ذلك الشئ لسقط النائم اى  
صار من الاسترخاء بحال لولا ذلك الشئ لسقط لقوله صلى الله عليه  
وسلم العيان وكذا جاسته فمن نام فليتوضأ وفى الكافي لو نام مستندا  
الى شئ لو ازيل لسقط لا ينقض في ظاهر المذهب وعن الطحاوى  
انه ينقض لانه اذا كان بهذه الصفة وجد زوال التماسك من كل  
وجه وقول الطحاوى هو مختار صاحب الهداية والقدرى وغيرها  
وهو الاصح ولو نام جالسا يميل برأيه يزل سقوطه عن الارض  
وربما لا يزل قال الحلواتي ظاهر المذهب انه ليس بحدث وقال الحلواتي  
لا ذكر للغير مضطجعا والظاهر انه ليس بحدث لانه نوم قليل  
وقال المدائني ان كان لا يفهم عامة ما قبل عنده كان حدثا وان كان كثير  
عن حرقا وحرقين فلا وان نام في الصلوة قائما او راكعا او قاعدا  
او ساجدا فلا وضوء عليه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجب الوضوء على من  
نام جالسا او قائما او ساجدا حتى يضع جنبه فانه اذا اضطجع استرخى  
مفاسله وان كان الرجل خارج الصلوة قائما على هيئة الساجد اى  
اختلافا بين المشايخ قال ابن شجاع فيها لا يكون حدثا في هذه الاحوال  
في الصلوة اما خارج فيكون حدثا واليه مال المصنف حتى قال ونما  
المذهب انه يكون حدثا وهو المروي عن شمس الايمة الحلواتي وقال



في الخلاصة في ظاهر المذهب لا فرق بين الصلوة وخارج الصلوة و  
 في الهداية صحيح عدم الفرق والعمدة ان نام على الهيئة المستوية في البحر  
 لا فاعباطه عن فخذيه بما قايما رفعية عن جنبه لا يكون حداثا ولا قهرا  
 حدث لوجود نهاية استرخاء المفاصل سواء في الصلوة وخارجها  
 وتتمام تحقيق في الشرح وان نام فاعدا مترعيا وغير مترع من هيات  
 القعود او واضعا اليه على عقيب حال كونه مستويا في المالحين او واضعا  
 بطنه على فخذيه لا ينقض وضوءه ذكر محمد في الصلوة الاثرو في الذخيرة  
 لو نام قلعدا وضع اليه على عقيبته وصار شبه المكتب على وجهه  
 ابو يوسف عليه تكرار الوضوء كذا في المبسوطين انتهى وهذا هو الاصح لانه  
 ان انكس على وجهه وجعل بطنه على فخذيه ابرقع جانب الخلف من مقعدته  
 وزال التمكن واما لجعل اليه على عقيبته ولم يضع بطنه على فخذيه فقد  
 انقض ظاهر وهذه الصورة هي المذكورة في فتاوى قاض خان بخلاف  
 صورة المتن وكذا لو نام بحيث بان جلس على اليه ونصب ركبته و  
 شذافية الى نفسه بشئ يحيط من ظهره عليها لا وضوء عليه لشدة  
 تمكن المقعدة وعدم تمام الاسترخاء وكذا لو وضع في هذه الحالة  
 على ركبته لا قلعدا في الخلاصة فان نام مترعيا لا ينقض الوضوء وكذا لو نام  
 متورك وهو ان يخرج قدميه من جانب ويلصق بالارض وان سقط  
 النايحه ثوما غير ناقض ينظر ان انبت بعد ما سقط على الارض فعليه  
 الوضوء وعن ابي سعيد ان انبت عند سبابة الارض بلا فصل لا ينقض

ان كان

وذكره

نحو المتن

دع

وعن ابي يوسف انه ينقض وان انبت قبل السقوط فلا وضوء عليه  
 وعن محمد انه ان ازيل مقعدة الارض قبل ان ينبت انتقض وضوءه و  
 ان انبت قبل ان يزيلها فلا قارة الخلاصة والفتوى على رواية ابي ج  
 وان نام على دابة عربية ينظر ان كان نومه عليها حالة الصعود او حالة  
 الاستواء لا ينقض وضوءه لتمكن مقعدة وان كان ذلك حالة الهبوط  
 ينقض لعدم تمكنها ولو كان راكبا في الاكاف او السرج لا ينقض وضوءه  
 في المالحين اي حال الهبوط وضوءه من الصعود والاستواء وكذا الاغدا  
 والجئون كل منهما ناقض للوضوء وان اي ولو قل لكونه ما فوق النوم  
 لان التاخم ان انبت ينبت بخلافها وكذا التكرار ناقض ايضا وحده  
 السكر اي علامته ان لا يعرف السكر ان الرجل من المرأة هذا حده عند  
 الفرج في ايجاب الحد لا في تنقض الوضوء والتصحيح في حده في النقص  
 ما قال محمد المحيط انه دخل في مشية بكسر الميم تحريك غير اختياري بعض  
 فهو سكران بالاتفاق يحكم بنقض وضوءه لزوال السكر به وكذا الفقه  
 في كل صلوة ذات ركوع وسجود تنقض الوضوء والصلوة جميعا سواء  
 كان الفقه عامدا عالما بان في الصلوة وناسيا ذلك لقوله عليه وسلم  
 من ضحك ففهمه فليعد الوضوء والصلوة وان فقهه في صلوة البخاري  
 او سجدة التلاوة او في سجود السهو لا ينقض وضوءه لان الحديث  
 ورد في صلوة ساطقة وهي ان يركب ذات الركوع والسجود وان نام في  
 صلوة ثم فقهه فسدت صلوته ولا ينقض وضوءه ذكره في الاصل

يوتش

نش عاغبة

حيوان

في

بعض

في الصلوة



قال في الخلاصة هو المختار وقال محمد في المحيط فدت صلوة وضوء  
 وبه اخذ عامة المشايخ المتأخرين وعن أبي حنيفة تنقضي الوضوء ولا  
 تنقضي الصلوة والذي اختاره في الاسلام في الاصول ومن بعده من  
 الاصوليين ان فقهه النائم لا تنقضي الصلوة ولا الوضوء والمختار هو  
 الاول الذي اختاره صاحب الخلاصة وان فقهه في صلوة لا  
 وضوء لا يندفع معنى الجنابة واما البسم فلا ينقض الوضوء بالإجماع  
 وكذا لا ينقض الصلوة لكونه بمنزلة الكلام الغير المسموع وحده الفرقة  
 قال بعضهم ما يطر فيه القاف الهاء مكررتين وهذا القول غير مشهور  
 لانه نادر الوقوع والصحيح قوله ويكون مجموعا له وجيزا في كل مرة  
 هو الذي حذاه به جمهور العلماء سواء بدت بواجبه او لا وقال بعضهم وهو  
 شمس الائمة العلوية اذا بدت بواجبه وسقط الضحك عن القراءة فهو يفرق  
 والنواجذ بالذال البجمة هي الاضطرار وقيل اقصاها وقيل الايناب وقال  
 بعضهم لا ينقض حو يسمع صوته وحده البسم ما لا يكون مجموعا  
 صلا لا له ولا يجيزانه وذكر في الحاقانية وغيرها البسم لا ينقض الوضوء  
 في الصلوة والضحك لانه بمنزلة الكلام المسموع لا يفد الوضوء لان  
 ينقض ويرد في الفرقة والضوء وفيها وحده يصح ان يكون مجموعا  
 له دون جيزانه وكذا البسرة الفاحشة ناقضة للوضوء من الرجل والمرأة  
 وان لم يخرج من ذلك عند أبي حنيفة بخلاف احمد وهو ان يمتد بطنه  
 بطنها او ظهرها او فرجه منتشر فرجها من غير خايل من جهة القبلة والتبر

وذلك

الصلوة

وذلك لان هذه الحالة يغلب فيها خروج المذي فاقيم السبب الغالب مقام  
 السبب واجبا من الذكر واكل كل شيء مما مسته التبر مباشرة كالشواء او  
 بحائل كغيره فانه لا ينقض الوضوء عندنا خلافا لما في من الذكر  
 واكل مما مسته التبر فالشافعية لم يخالفوا فيه ومالك واحمد يوافقان  
 الشافعية وكذا استمر المرأة لا ينقض الوضوء عندنا سواء كان بشهوة او  
 بدونها وقال الشافعية ينقض اذا لم يكن محرمة مطلقا وقال مالك ولم  
 ينقض ان كان بشهوة والدلائل مستوفاة في الشرح ولوحق الشفاعة  
 ترأسه او خيته او شاربها او قلم الاضفار بعد ما توضع لا يجب عليه  
 اعادة الوضوء ولا امرار الماء عليه ولا اعادة غسل ما تحت الشعرا او  
 نظفره لا مسح لان الفل والمسح في مسحه وقع طهارة حكيم للبدن  
 كله من الحدث لا يختص بذلك المحل فلا يزول حكمه بزواله وعلى هذا  
 لو كان في بعض اعضاء بشرة قد انتشر جلد ما فوقه الفل والمسح على  
 قشر او قشر بعض جلد رجله او غيرها من الاعضاء بعد الوضوء والفل  
 لا تبطل طهارة ما تحت ذلك لما قلنا ومن يتقن في الوضوء اي بالوضوء  
 وشك في الحدث فلا وضوء عليه لان اليقين لا يزول بالشك ومن شك  
 في الوضوء ويتقن في الحدث اي يتقن انه حدث وشك هل توضع بعده  
 ذلك ام لا فعليه الوضوء لما قلنا ومن شك في خلال الوضوء في غسل بعض  
 اعضاءه هل غسله ام لا فعليه غسله كان متيقنا فلا يزول بالشك  
 غسل ما شك فيه وان شك في ذلك بعد تمام الوضوء فلا يلتفت الى

سبيل



الشك ولا يلزمه غل ما شك فيه ما لم يتيقن بعدم غل لا التمام  
 فربما ترجح غل وكذا من علم انه قد للوضوء وشك هل تواتر ام لا  
 فهو على وضوء من علم انه جلس لقضاء الحاجة وشك هل قضاها ام لا  
 فعليه الوضوء نظر الى القرينة ولو يتقن انه لم يفعل عضوا واحدا من  
 اعضاء الوضوء ونسي اى عضو هو ذكره في مجموع النوازل انه يقبل الرجل  
 اليسرى ولو رآى بلا بعد الوضوء لا يعلم هل هو ماء او بول ان كان اول  
 ما عرض له أعاد الوضوء وان كان الشيطان يريه كثيرا لا يلتفت اليه ليقف  
 بالطهارة وشك في الحدث ويبقى ان ينضح فيرجع وسراويله بالماء اذا  
 تواتر قطعا لو سوسه واحتشى بالقطن **فصل في بيان الخبيث**  
 الحقيقة نجاسة على صريحي اى نوعين نجاسة غليظة ونجاسة خفيفة  
 اما النجاسة الغليظة فهي كالعذرة وهي رجميع الانسان والبول اى بول  
 ما لا يؤكل لحمه سوى الفرس والدم المسفوح والخمر وجموع الكلب اى  
 رجميعه وكذا سائر سباع البهايم ولحم الخنزير وجميع اجزاء هذه  
 الاشياء نجاستها بمجموع عليها الاشياء الخنزير فان فيه عن محمد انه  
 لو وقع في الماء لا ينجسه وكذا لحوم ما لا يؤكل لحمه اذ لم يكن مذبو  
 بالتسمية حقيقة او حكما والذابح مسلم او كتابي فان تلك اللحوم  
 نجاسة غليظة اما اذا ذبح ذلك الحيوان بالتسمية حقيقة او  
 حكما كالتاسي وكان الذابح مسلما او كتابيا وصلى احد مع لحمه  
 او جازى قبل النباغة فيجوز ما صلى هذا الذي ذكره هو اختيار

مسلم مذكر صاحب

صاحب الهداية وطائفة والصحيح ان اللحم لا يضر بالذكوة قاله في الاراد  
 وغيره وقد حققناه في الشرح الا للخنزير فانه لا يجوز الصلوة مع لحمه  
 اذا اراد على الدرهم وكذا جلده فانه اذا ذبح بالتسمية لا يضر لحمه  
 ولا جلده لانه نجس العين واما لو ذبح جازيه ففي ظاهر الرواية عن اصحابنا  
 انه لا يضر وعليه عامة المتأخرين لما تقدم انه نجس العين وروى عن ابي  
 يوسف في غير ظاهر الرواية انه يضر بالدباغ ويجوز بيعه والانتفاع به  
 والصلوة فيه وهو غير الصحيح اما الاروات جمع روث وهو رجميع  
 ذى الحافر والاختلاء جمع خثى وجميع نوع البقر والفيل فكذلك نجس  
 نجاسة غليظة عند ابي حنيفة وعندهما نجاسة الاروات والاختلاء سوى  
 خثى الفيل خفيفة وذكر في غنية الفقهاء وكذا في غيرهما بول الحمار وخر  
 الدجاجة والبط وكذا خرا الاوز والحاركي وما اشبه ذلك مما يستعمل  
 الى اثنين وفار نجس نجاسة غليظة اجماعا واما النجاسة الخفيفة فهي  
 بول ما يؤكل لحمه وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف اما عند محمد فبول ما  
 يؤكل لحمه طاهرة وهو قول مالك وخر ما لا يؤكل لحمه من الطيور وخر  
 هو رجميع الطير وكذا خرا ما يؤكل لحمه نجاسة خفيفة انما هو في رواية  
 الفقيه ابي جعفر الهندواني وعند ابي حنيفة وروى عندها ان نجاسة  
 غليظة وروى الكرخي ان نجاسته غليظة عند محمد وعندهما هو  
 طاهر وصحها شمس الامنة السرخسي في بسوطه وفي الجامع الصغير  
 انه لو خان انه تحققة عندها مغلظة عند محمد وصح صاحب الهداية

امدوس ورس

الزفر



وقوله المصروق <sup>نفسه</sup> قال محمد هو حجر نجاسة غليظة ورواية عن ابي ج و  
 في يوسف <sup>شبه</sup> كما عا طاهر ان يعني بول ما يؤكل لحمه وخره ما لا يؤكل لحمه  
 غير صحيح لما مر من تفصيل الخلاف ولم يذكر في رواية النخعة ما لا يؤكل  
 لحمه طاهر عند محمد رحمه الله واما بول ما يؤكل فسلم وقد ذكرناه واما بول  
 الهرة ففي ظاهر المذهب هو حجر نجاسة غليظة وروى عن محمد في الذي  
 يعتاد البول لان بوله طاهر للضرورة وعموم المأوى ليعذر الاحتراز عنه  
 وقال الفقيه ابو جعفر نجس الاناء دون الثوب وهو حسن لان العادة نجس <sup>مشقة</sup> ببوله  
 الا في فلاة ضرورة في حقها بخلاف الثياب واما خر ما يؤكل لحمه من الطيور  
 سوى الدجاجة والبطة والاورع وخوها وطاهر عندنا وذلك كالحامية و  
 العصفور وخوها للاجماع على اقتنائها في المساجد مع الامير بظهرها  
 فلو كان خرها نجسا لما تركوها فيها ولو وقع في الماء لا يفسده لكونه طاهرا  
 وكذا برة الفأرة اذا وقع في الدهن لا يفسده اذا كان قليلا بحيث  
 لا يضر طعمه <sup>لا يضر</sup> لقوم البلوى وفي نظره ذكرناه في الشرح وفي فتاوى قاضي  
 خان وبول الهرة والفأرة نجس في اظهر الروايات يفسد الماء والثوب  
 ولو طهر بغير الفأرة مع الخنقة وهو لم يظهر اشارة للضرورة والبلوى  
 اذا وقعت من بدن الدجاجة في الماء او في الرقة لا يفسده وكذا البقرة  
 اذا وقعت من امه رطبة في الماء لا يفسده لان الرطوبة التي عليها ليست  
 نجسة لكونها في محلها واز الا نجسة بالبركة والخرقة وفتح الفوق قد تكسر  
 وهي ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عند ابي ج اذا خرجت

من شاة

منه كثر عند  
 الجناح

فالماء

بمرت

من شاة ميتة سواء كانت جامدة او مائعة وعندهما بالبيعة نجسة  
 والجامدة متنجسة بظهير بانفس الماء المستعمل في حجر نجاسة غليظة  
 عند ابي ج في رواية الحسن ابن زياد عنه وعند ابي يوسف نجاسة خفيفة  
 وهي رواية عن ابي ج ايضا وعند محمد وهي رواية عن ابي ج ايضا طاهر  
 غير مطهر او غير مطهر وبما اخذ اكثر المتأخرين وهي ظاهر الرواية وعليه  
 الفتوى لانه لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه التحرز  
 عنه فكان طاهرا ولم يرو عنهم انه لم يملوه في الاسفار سيما في الاما  
 كن القدمية المياه ولان بعضهم اخذ من عضو غيره واستعمل فدل  
 على عدم كونه مطهرا ولا فرق في ذلك بين كون مستعمل بمحمد ثا او غير  
 محدث خلافا لفرقة غير المحدث والماء المستعمل هو طهارة ازيل به  
 حدث كما اذا استعمل من به حدث ولو بلا نية او استعمل في البدن على  
 وجه القرينة اي العبادة او قصد استعماله لتقريب اليه ولو كان مستعمل  
 غير محدث كالوضوء على الوضوء يصير مستعملا باحد هذين الامرين غنا  
 عند ابي ج وابي يوسف وقال محمد لا يصير مستعملا الا بالقرينة فلو نوا  
 او اغتسل وهو محدث بلا نية كتحليم الغير والتبرؤ لا يصير الماء مستعملا  
 عزه وان كان قد ازيل به الحدث لعدم نية القرينة ثم انما يصير مستعملا  
 اذا زال عن البدن في الغسل او عن العضو الذي استعمل فيه في الوضوء  
 لضرورة التطهير وعند البعض لا يصير مستعملا حتى يستقر في مكان  
 والصحيح انه كما نزيل العضو صار مستعملا لزال الضرورة وقوله اذا

انما لو خرجت من مكان فلات خلا فوطها  
 والماء في غير البيت على قدر



استعماله في البدن احترازا عما اذا استعماله في غير كالثوب مثلاً فإنه لا يصير  
 به مستعملاً ولو كان مع نية القرينة يدخل فيه ما لو غسلي يديه قبل الطعام  
 اذ بعده بنية اقامة السنة فإنه يصير مستعملاً ويتفرع على ما ذكرنا امرأه  
 ان يقرأ او الفصاع او غسلي يدها من الوسخ <sup>او يجزى</sup> لا يصير ذلك الماء مستعملاً <sup>جائز</sup>  
 ان لم يكن على يدها حدث بالاتفاق لعدم وجود شيء من الامرين والاقول قول  
 محمد خاصة وفي فتاوى قاضى خان فإن المحدث او الجنب اذا دخل يده  
 في الاناء لا يغتراف وليس عليها نجاسة لا يفد الماء يفتى لا يصير مستعملاً  
 كذا لو ادخل يده في الجنب المرفق لاخراج الكوز لا يصير مستعملاً وكذلك الجنب  
 اذا ادخل جلده في البر في طلب الدلو لا يصير مستعملاً للضرورة بخلاف ما لو  
 ادخل يده او رجله للبرق ولو اخذ الجنب الماء بغيره لا يريد المضمضة لا يصير  
 مستعملاً عند محمد وقال ابو يوسف لا يبيع طهوراً قال قاضى خان هو الصحيح  
 وان ادخل الجنب او المحدث يده في الاناء يريد غسله ان ادخل الاصابع  
 دون الكف لا يصير مستعملاً وان ادخل الكف يصير مستعملاً كذا في الخلاصة  
 وفيها الظاهر اذا غسل في البر بنية القرينة أفده وان انقلب لطلب  
 دلو ليس على بدنه نجاسة ولم يدرك فيه جسده لم يفده عندهم جميعاً  
 فلو كان لود كذا لا ازاله الوسخ ولو غسل المحدث غير اعضاء الوضوء  
 فالاصح انه لا يصير مستعملاً وكذا اذا غسل برأسه او اناؤه <sup>جائز</sup> وان ادخل  
 اصبعي يده في الماء وعلم انه ليس بها نجاسة يجوز التوضؤ به وان شك  
 في طهارتها يستحب ان لا يتوضأ به وان توضأ جاز هذا اذا لم يتوضأ

<

به فان توضأ به ناوياً اختلف فيه المتأخرون والمختار انه يصير مستعملاً  
 اذا كان عاقلاً لانه نوى قربة مقبلة وان انتضح من غائلة الجنب في الاناء  
 لا يفد الماء اما ان سال فيه سيلاناً فإنه يفد وعلى هذا حوض الحمام  
 وعلى قول محمد وهو المختار لا يفد ما لم يغلب عليه ويكره شرب الماء المستعمل  
 ويجوز الانتقاء به وبماء الفجر في غويل الطين وسقي الدواب وكل اهاب  
 دبع فقد طهر لقوله صلى الله عليه وسلم اياها اهاب دبع فقد طهر والاهاب  
 اسم للجلد قبل الدبع واذا طهر جازت الصلوة معه ملبوساً او مفروباً  
 او محمولاً <sup>او يمشى</sup> لا يجزى لغير نجاسة عينه والاروى كرامته وذكر في الشرح اى  
 شرح الاستبصار وفي بعض النسخ صرح به كل حيوان اذا دبح بالتميم  
 طهر جلده ولحمه وسجته وجميع اجزائه سوى الخنزير سواء كان مأكولاً  
 للحم او غير مأكول اللحم وقد تقدم الكلام في هذا مستوفى في اول الفصل  
 جلد الاثني اذ وقع منه مقدار طهر في الماء يفد الماء لانه نجس وفيه النجاسة  
 كل ما كان سورته نجاسة لا يطهر لحمه وجلده بالدكوة وقد تقدم الكلام  
 عليه والاصح طهارة جلده دون لحمه وعن محمد جلد الكلب والذئب يطهر  
 بالادخ <sup>بالماء</sup> وعصب الميتة وعظمها وقرنها وريشها ونحوها وصوفها و  
 وكذا حافرها ومخالبها وكل ما لا تحل الحيوة منها طاهر اذا لم يكن عليها  
 لما روى عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس قال انما حرم رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من الميتة لحمها فاما الجلد والشعر والصوف فلا بأس  
 به والكلام عليه مستوفى في الشرح واما جلد الفيل فيطهر بالدابة

شأنه يعني

البرق



كسائر البياض وعظم طاهر يجوز بيعه والانتفاع به الا عند محمد فان  
 عنده القيل نجس العين كالحنبر فلا يجوز الانتفاع منه بشئ وروى  
 عن محمد امرأة صلت وفي عنقها قلادة عليها من اسد او ثعلب او كلب  
 جازت صلواتها لطهارة هذه الاشياء وكذلك بين لسان وعظم  
 طاهر في الصحيح فيجوز للصلوة معه مطلقا على ظاهر المذهب وعن محمد  
 انها لا تجوز اذا زاد على قدر الدرهم بخلاف الادنى والحنبر يروى ذكر الشيخ  
 الامام الا سباني بكسر الهمزة ولسكان السين المهمل بعد هاء واحدة وان  
 ثم نون ساكنة وكاف مشدود الى سباني فترية من قرى سينجاء شرحه شيخنا  
 فروع اخرج من دار الحرب وعلم انه مدبوع بذكر الميتة لا يجوز الصلوة به  
 ماله يغسل لانه نجس بعد البعثة بالودك فيظهر بالفعل ناشئ وان علم  
 انه مدبوع بشئ طاهر جازت الصلوة به وان لم يغسل وان شكر انه مدبوع  
 بشئ نجس او بشئ طاهر فلا يغسل ان يغسل لينزل الشكر وان لم يغسل  
 جاز بناء على ان الاصل الطهارة والديباجة وهي ما يمنع المتنجس والتنجس  
 عن الجلاء على مربي حقيقة وحكمة والحقيقة ان يدبغ بشئ طاهر من  
 الادوية المعدة للديبغ كالعصفر والبنج والصبغ والماء والفرط ونحوها  
 لو اصاب الماء بعد الديباجة الحقيقة فاقبل لا يبعد نجسا او اما الحكمة فان  
 يخرج الجلاء عن حكم الفساد ويحول المتنجس عنه من غير استعمال شئ من  
 دويبة بل بما يتربى اي جعل التراب عليه او جعل في التراب او بالشمع  
 اي وضع في الشمع او بالقبالة في الرخ فتقول رطوبة هذه الاشياء

ويصير

ويصير مدبوغا طاهرا ولكن لو اصابه بعد الديباجة الحكمة ماء قابل  
 فمن ابي ح في عوده نجس روايتان في رواية يعود نجس العود الرطوبه  
 وفي رواية لا يعود نجس لان هذه رطوبة طاهرة غير تلك الرطوبات  
 النجسة التي كانت فيه وكذا حكم الثوب اذا اصابه مني ففرك ثم اصابه  
 الماء وكذا الارض اذا اصابها نجس وجفت ثم اصابها الماء وكذا البئر  
 اذا نتجت بفارت الماء ثم عاد ماء وها في كل من هذه المسائل روايتان  
 في عودها نجس والاصح في غير النجس عدم العود وفي المنى العود وقوله  
 وفي فتاوى قاض خان ان الاطهر في البئر ان يعود بنجس غير صحيح بل  
 المذكور فيها في فصل البئر الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة السرج و  
 ذكر في المحيط الاطهر انه لا يعود نجس لان الزايل لا يعود بلا سبب جديد  
 في البئر اذا وقعت في البئر بجملة رحت اي اخرج ماؤها وكان  
 ترخ ماؤها من الماء طهارة لها فلا يحتاج الى غسلها او بشئ اخر وان  
 وقعت فيها قارة او عصفورة او ما هو نحوها في المقدار يشرح منها  
 عشرون دلو الى ثلثين لما روى عن انس انه قال في القارة ماتت في البئر  
 فاخرجت من ساعتها ينزح منها عشرون دلو فالعشرون بطريق النجاسة  
 والثلثون بطريق الاستحباب والمقبر هو <sup>قون</sup> في الوسط وهو سابع  
 صاعا من الحب المعتدل وان ماتت فيها حمامة او دجاجة او سنورا  
 وما قاربها في الجثث ترخ منها اربعون دلو او خمسون دلو وكذا في  
 الجامع الصغير قال في الهرة وهو الاظهر يعني اظهر من قول القدوري

اولى  
قورميتن

في رطوبة هذه الاشياء

في رطوبة هذه الاشياء



الى سنين محدث الي سعيد الخدري انه قال في الدجاجة اذا ماتت في  
 البر تزج منها اربعون دلو وهذا البيان الايجاب والخون بطريق  
 الاستحباب وان ماتت فيها كلب وشاة او ادى تزج جميع الماء لانه  
 عن ابن سيرين ان تزجيا وقع في زمزم يعني مات فانزله ابن عباس فانزج  
 وامر بها ان تترج جميع الماء وكذا ان اسخرج الكلب والخنزير حيا  
 وان اى ولو لم يصب في الماء لان الخنزير نجس العين وكذا الكلب في رواية و  
 في رواية ليس نجس العين فالم يصب في الماء لا يجب نزجه كما في سائر  
 التبعات وقيل عند نجس العين وعند اى ح لا وقد استوفنا ذكر  
 الاختلافات في شرح وكل حيوان سوى الكلب والخنزير على ما ذكره اذا  
 خرج حيا وقد اصاب الماء فانه ينظر ان كان سورة طاهرا ولم يعلم نجسه  
 نجاسة لا يجزى الماء ولكن لا يتوضأ منه احتياطا لاحتمال انه كان عليه نجاسة  
 وانه احدث عند الوقوع ومع هذا ان توضأ جاز لان الاصل عدم ذلك ان  
 كان غالبا كما قالوا في الفارة اذا هربت من المرة فسقط في البر نجاسة الثابتة  
 البول منها عند الخوف من المرة وان كان سورة حيا يتزج كله لتنجسه  
 سورة والاظهر وجوب التزج فيما سورة نجس نجاسة امثلة في الماء  
 او لم يصب على ما اختاره قاضى خان وحققناه في الشرح وان كان سورة  
 مكرها يتزج منها عشرة دلو او نحوها احتجا باكد في خلاصة احتياطا وان كان  
 سورة ميتا كما يتزج كله ايضا يذهب الشك كما روى عن ابي يوسف في القمل  
 وكما يذكر عن غيره خلافا وان لم يصب في الماء الحيوان الواقع وتبين شرح جميع

ما فيها

ما فيها من الماء سواء صغر ذلك الحيوان او كبر بعد ان كان ما يفسد الماء وكذا  
 لو وقع فيها ذنب الفارة ونحوه لانتشار النجاسة في جميع الماء وان وجدوا فيها  
 فارة ميتة ولا يدرون انها موقوفة ولم يتحقق عاد واصله يوم وليلة اذا  
 كانوا يوضون منها في ذلك اليوم والليلة وغسلوا كل شئ اصابه ماؤها  
 في الزمان المذكور وان كانت انتفخت او تقسخت اعادوا صلوة ثلثة ايام  
 وليالحيا وما اذوهم بوضوئهم منها في الزمان المذكور وغسلوا كل ما اصابه  
 ماؤها فيه عند اى ح وقال ليس عليهم اعادة شئ حتى يتحقق منه  
 وقعت لاحتمال انها وقعت تلك الساعة فانت او كانت ميتة منتفخة او  
 منتفخة ثم وقعت برج او غيره لا اى ح ان كونها في البر يسبب ظاهر لولاها  
 به فيجعل عليه احتياطا والانتفاخ يدل على طول المدة فقد رايته  
 باعتبار الغالب واذا وقعت بمرة او بعرتان في البر من برد الابل والغنم فلتزج  
 قبل التفت لم يتجرب به استحسانا لدفع المخرج لان ابار الطوات ليس لها  
 اعظية والمواشي تعرجوها والرياح تهب فجعل القليل عفوا ووالكثير  
 وان اخرجت بعد التفت تجزى برودة استحسانا والقيادار يتجرب  
 على كل حال لان هذه نجاسة وقعت في ماء فليدق فينجسه كما لو وقعت في الوعاء  
 وان وقعت اى البقرة والبعرة في البر وقت الحلب فان خرجت حية وقعت  
 ولم يبق لها اثر لم يتجرب اللبن ايضا كما لم يتجرب البر وهو مروي عن علي رضي  
 الله عنه وان وقعت في غير زمان الحلب فهو كوقوعها في سائر الاوقات  
 في الاصح لان الضرورة انما هي زمان الحلب لان من عادتها ان يتقر ذلك الوقت

سنة



ولا احتراز عنه غير ولا كذلك غيره وروى عن أبي جريح البقرة اذا كانت يابسة لم  
تقد الماء الى ماء البر ما لم ينكثه الشمس لعموم البلوى وفيه إشارة الى ان  
الرطوبة ليست كذلك وفيه ان حد الكثير ان يستكثره الناظر وهو الضمير وقيل  
ان لا يخلو كل دلو من بكرة او بعرين وعن محمد ان يأخذ ربع الوجه الماء وفي الرتبة  
والشكرة اليابسة خلافا بين المشايخ بعضهم افقه فيها باستجر وبعضهم  
سوى اي بين الرطب واليابس وتشكر الصمغ وهو مختار صاحب الهداية لاختلاف  
الضرورة في الجميع والادوية بمنزلة المنكر للخلل والرخاوة فيها وكذا الا  
واكثر شيئا على انه تغبر فيه ضرورة العامة والبلوى ان كان في ضرورة بنفس  
لا احتراز وقوع بيان الحرج كما بار الفلوات الغير المحفوظة الكثيرة الطارفة  
لا يحكم بالنجاسة وان كان الاحتراز غير متعذر كباد البيوت والاماكن المحفوظة  
لقليلة نظار في بمنزلة الاناء لا يعفي فيه القليل وهذا هو الذي ينبغي ان يعتمد  
عليه فان الجميع يستدلون بالضرورة فيضاد ما هي فيه وروى ان كان صلبا  
فهو بمنزلة البقرة في الحكم وان وقع خرو الحام والمصغور في البر لم يفسد ماء  
لانه ظاهر وهذا مدحنا خلافا لما افق وان وقع خرو الدجاجة الفسدة لا يتنجس  
خلقه وكذا ما شابهه وكذا خرو الحفاش وبوله لا يفسد للضرورة وخرو بيضة يرأسه  
ولا يفسد بمنزلة الدجاجة وكذا سرق ما يبوكل لحمه من لظهور فانه طاهر عند  
رواية خلافا لمحمد وهو يافض قوله فيما تقدم وقال محمد كلاهما طاهر وروى  
بعضهم روى عن أبي جريح وابي يوسف ان رفق سباع يطير نجس فحفظه في برتن  
ثوب ان لا يفسد ويقد انه وان قل كسائر النجاسات صنف ويقد

الماء الكثير ما لم يغيره كسائر النجاسات ويقد لا يفسد وان قل لا مكان صوبها  
عنه ولا يفسد ماء البر لغير صوبها عنه وان بالت شاة او بكرة او غيرها  
ما يبوكل لحمه في البر يتنجس لان خفة النجاسة لا تظهر في الماء ويمكن صون البر  
عن ذلك الا عند محمد لانه طاهر عنده وان قطرت دمه او خمره في البر ولو  
قطرت واحدة يروح ماء البر كله للنجس وكذا في الخبيرة جنب يروح من  
برد لو اقيمت على راسه ثم سقى ولو اخرج فطير من جسده في البر لا يتنجس  
البر وان قدر ان الماء المستعمل نجس للضرورة اذ في النجس عنه في هذه الحالة  
خرج وان وقع جنب او حدث في البر ودخل فيها يطيب ليدوي لم ينجس  
نفسه او الوضوء قال ابو جريح في رواية الرجل جنب والماء نجس في قوله باول  
ملاقاة الماء صار مستعملا والمستعمل نجس فلا في بقية الاعضاء وهو  
نجس فلم يزل عنها الحديث فيبقى على جنابة وقال في رواية اخرى يخرج من  
الجنابة اذا كان يمتص ويستنشق ثم انه يتنجس بجاسة الماء المستعمل  
فعلى هذا الرواية يجوز له ان يقرأ القرآن لمخروجه عن الجنابة قال في حاشية  
وعنه ان الرجل طاهر لان الماء لا يصبى له حكم الاستعمال قبل الانفصال  
للضرورة وهو وفق الروايات عنه انه نجس وهو الصحيح وقال ابو يوسف  
الرجل جنب والماء طاهر لان ابا يوسف يشترط الصب او ما يقوم مقامه  
في طهارة العضو ولم يوجد فلم يطره الرجل وروح فالماء لم يزل به حدث  
ولا استعمال للقرينة فيبقى كما كان وقال محمد كلاهما طاهر الرجل لمخروجه عن حدث  
فالماء لانه لم يغم به قرينة لعدم النية هذا كله اذ لم تكن على بدنه او ثوبه

في يدك سكين يا هدر وشي  
نه عاينه اهل واهل وشي  
امام اعظم قتله صولجسدر  
نجس اول كشي بهم منفرد  
امام ابو قتله سكر كان  
ابيه زيد عند شيبان  
في يدك سكين يا هدر وشي  
نه عاينه اهل واهل وشي  
امام اعظم قتله صولجسدر  
نجس اول كشي بهم منفرد  
امام ابو قتله سكر كان  
ابيه زيد عند شيبان



بحكمة حقيقية وان كانت على يد غيره او ثوبه بخطة حقيقية او كان مستجيبا  
 بغير الماء ينجز الماء بالاجماع ولو وقعت الحايض ان كان بعد انقطاع الحيض  
 فهي كالجنب وان قبل ذلك الطاهر غير المحدث ولو وقعت في البراءة من فارة  
 ولعدة فقد روى عن ابي يوسف انه قال الى اربع ينزع عترون دلو او ثلثون  
 فحكم الاربع حكم الواحدة وان كانت الفارقات الواقعة خمس ينزع اربعون دلو  
 وخمسون الى تسع فحكم الزائد على الاربع الى تسع حكم الدجاجة فاذا كانت الفارقات  
 عشر ينزع ماء البركة بمنزلة كلب وعن محمد الفارسي ان اذا كانت كهيئة  
 الدجاجة ينزع اربعون وفي الخبرين ينزع كل الماء كذا في التجسس وهو اقبس  
 من قول ابي يوسف الا ان يكون مراده الصفار التي الخمس منها قدر الدجاجة و  
 نحوها فلا خلاف في الحقيقة وان كانت البركة لا يمكن نزحها الا بخرج  
 عظيم اخرج مقدار ما كان فيها من الماء وقت ابتداء النزح ثم ان المشايخ  
 اختلفوا كيف يقدر ما كان فيها قال بعضهم بحفر حفرة مثل عمق الماء وطوله وقدر مقي  
 عرضه وتجحف فينزع الماء حتى يلا الحفرة وهو مروي عن ابي ج وابي  
 يوسف وقال بعضهم وهو عن ابي ج ايضا يحكم به ذو اعدل من اهل  
 البصانة بالماء فينزع منها كما فان قالوا ان فيها ذلك الوقت الفدلو  
 ينزع ذلك الفدلو وهذا الشبه بالفقه قال في الهداية وفي الكافي هو الاصح  
 وروى عن محمد انه قال ينزع منها ما شاد ولو في ثمانية دلو وانما الجواب  
 بذلك بناء على كثرة الماء في ابار بغداد كذا في الميسوط والمروى عن ابي ج  
 انه اذا نزع منها مائة دلو يكفي وهو بناء على ابار الكوفة لقلته الماء فيها

كذا في الكفاية وهذا الاعتبار غالب ابار بغداد ايسر على النهر واعتبار فضل  
 العدلين احوط واذا نزع بوقوع الفارة عترون دلو او ثلثون ظهر  
 الدلو والرشاء بالكسر والمد وهو الجبل وكذا ينظر البكرة ونواحيها  
 ويد المستقى تبعا لطهارة البر وكذا في كل موضع نزح مقدار ما وجب  
 وفي وجوب نزح الكل اذا وصل الى حد لا يملك نصف الدلو كان نزحا  
 للكل ويحكم بطهارة البر وتوابعها ذكره البرازي وذكر قاض خزانة  
 اذا بقي مقدار ذراع او ذراعين يصير الماء طاهرا وطهورا وهو اوسع  
 وذلك احوط ولو نزع يد لو متخرف فان كان يخرج فيه اكثر من نصف فهو  
 بمنزلة الصحيح ذكره البرازي ايضا وموت ما ليس له دم سائل لا ينجز  
 الماء ولا غيره اذا مات فيه كالبق الحياض والذباب والدواب جميع  
 انواعها والعقارب والحفاريش والعلق وما شابه ذلك من الفرائس  
 وصفارها الخشرات وكذا ما يعيش في الماء اذا مات في الماء او وقع ميتا  
 فيه لا ينجز كالتمك والصفدع الماء والسرطان والحية المائية وان  
 مات في غير الماء من الاطعمة والاشربة ففيه تفصيل اما التمسك فانه  
 لا ينجز بلا خلاف واما الصفدع اذا مات في العصور ونحوه فقد  
 اختلف المتأخرين فيكونه يفتد او لا وقال المصنف والكثير من المتأخرين  
 قال في الهداية لا يفتد المحدث وفيها وفي الكافي وقيل لا يفتد وهو  
 الاصح لانه لا دم فيه لان الدموى لا يعيش في الماء وفي الهداية الصفدع  
 البحري والبري سواء وقيل البري يفتد لوجود الدم فيه والبري لا يفتد

مقصر



ثم الماء ما يكون توالده وشواه في الماء فطير الماء يفد الماء اذا مات  
 فيه في الصحيح وكذا غير الماء بالطريق الاول وذكر الاستحباب في شربه ما  
 يعيش في الماء مما لا يؤكل لحمه اذا مات في الماء ونقته او تقبحت فانه يكره  
 شربه ذلك الماء وهو مروي عن محمد للاختلاط الاجزاء المحترمة وكلها بالماء  
 احتمال ابتلاها معه وسنأجل في تناول الحرام يكره تناوله وفي النجس  
 لو كان للضفدع اي البرق دم سائل يفد ايضا ومثله لو ماتت جنة  
 برية لادم فيها في اناء لا يتجر وان كان فيها دم يتجر وقول المصنف  
 وانما جنة البرية اذا ماتت في الماء يفد الماء وكذا الحية المائية اذا كانت  
 كبيرة لها دم سائل مبني على غير الاصح والاصح عدم التجسس لان ما فيها  
 ليس بدم حقيقة اذ الدنوى لا يعيش على ما تقدم عن الهداية والكا  
 وكذا الوزغة اذا كانت كبيرة او بحيث يكون لها دم سائل فانه يفد  
 الماء لما تقدم في الضفدع البرق والحية البرية ثم الضفدع الماء وهو  
 ندى يكون بين اصابعه سرة والبرق بخلافه **فصل** في الاسرار  
 مع سور بالهزة والمراد به ما يقع بعد شرب الشارب وقد يطلق على  
 بقية الطعام سور لادى طاهر بالاتفاق سواء كان مسلما او كافرا او  
 ما يضاف ونفاس او محدثا او طاهرا فجميع الاحداث اما التجسس  
 في الخمر او غيرها فشر من فوره تتجر سور ولو كان بعد ما روي  
 في انه ذهب الاثر فلا يتجر سور عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد  
 وكذا سور ما يؤكل لحمه من الحيوان طاهر بالاتفاق كالابل والبق

والخنزير

والخنزير ولو ولد للعقاب من لحم طاهر واما سور الفرس فعن ابي حنيفة  
 اربع روايات ذكرها في المحيط الا ان يقال المضرة في رواية جبريل  
 منها ولم اره لغيره المضرب في المحيط في رواية قال احب الى ان يتوضأ  
 بغيره وهي رواية الثوري عنه وفي رواية هو مشكوك كسر الجمل وفي رواية  
 وهي رواية الحسن عنه انه مكروه كراهية التحريم وفي رواية وهي  
 رواية كتاب الصلوة انه طاهر بلا كراهية وهي الصحيح من مذهبه لان  
 كراهية اكله كراهية لا نجاسة فيه واما عند طاهر بلا شك لانه مأكول  
 اللحم وبه اي يكون طاهر من غير كراهية اخذ بعض الشايخ بل كل المتأخرون  
 وسور الكلب والخنزير وسور سباع البهائم نجس باتفاق عند علما  
 لولده من لحم نجس خلافا لما لا في الكلب والشافعي واخذ في غير الكلب والخنزير  
 وسور سباع الطير كالصقر والباري والشاهين ونحوها وسور ما يمكن  
 من البيوت من الخمرات وغيرها مثل الحية والعقرب والورغة والقارة  
 والدجاجة المخالطة غير المحبوسة والهريرة مكروه اي يكره التوضؤ  
 به عند وجوده غيره وكذا اشربه كراهية تنزيه وفيه النجاسة بالخلافة  
 لو كانت محبوسة بان كانت في مكان ورأسها وعلفها وملاها خارجة  
 لا يصل متغيرها الى ما تحت رجليها فلا كراهية لسورها وقال شيخ  
 الاسلام ان كانت لا يصل الى نجاسة غيرها فلا كراهية في سورها وان  
 كان يصل منقارها الى تحت رجليها لانه لا تحول في نجاسة نفسها وعن  
 ابي يوسف ان سور الهريرة غير مكروه والدلائل مستوفاة في الشرعية

في سور الكلب

في سور الكلب







بكراتين منسوب الى التهلل اسم موضع وهو مثل عرض الكف اي مقعر  
الكف وهو داخل اصول الاصابع قال الفقيه <sup>ابن جعفر</sup> الحناء راق يقد  
بالوزن اي بالدرهم الوزني وما يبلغ وزنه مثقالا في النجاسة المستحقة ذات  
الجرح والجسد كالعذرة ولحم الميتة وغورها ويقدر بالبط والبرص <sup>البرص</sup>  
في النجاسة الرقيقة التي لا جرم لها كالبول والخمر والدم المايع وغورها فالمعتبر  
في الكشف وزن ذات النجاسة وفي الرقيق محله وان اصابه اي الثوب دهن  
نجس هو اقل من قدر الدرهم وقت الاصابة ثم ان يسطر بعد ذلك حتى  
صار اكثر من قدر الدرهم قال بعضهم يعتبر وقت الاصابة فلا يجمع جرح  
الصلوة وان زاد بعد ذلك وقال بعضهم يعتبر وقت الصلوة به ورجع بجمع  
الصلوة وبه اي بالقول الثاني يؤخذ لان مساحه النجاسة وقت الصلوة اكثر  
من قدر الدرهم وما صلب به قبل الانساق جائز لعدم القدر المانع وفي  
ذلك الوقت وان اصاب الدهن النجس الجلد وشرب اي سدى الدهن  
في الجلد او اخل الرجل يده في الثمن النجس او غيره من الادهان النجسة  
او امرأة اختبئت بالحناء النجس او غيره من الحضائيات النجسة والثوب  
اذا صبغ بالصبيغ بالكسر النجس ثم غسلكل من الاشياء المذكورة ثلث مرات  
صبر جلد من النجس المشرب والثوب من الصبيغ النجس واليد من الدهن  
النجس والحنضاب النجس وان بقي اي ونوبقى اثر الدهن من الدسومة في  
الجلد والجلد وان الصبيغ في الثوب واثر الحنضاب في اليد لان الاثر الذي  
يشق زواله لا يفسد بقاءه وملة شرب جلد من الدهن فهو عقوبة ذلك

ان في الثوب

وذكر في المحيط يطهر الثوب اي المصبوغ بشي نجس بشرط ان يغسل حتى  
يصق الماء ويسيل الماء الابيض او الماء الخالص كون الصبيغ وكذا قال  
قاضي خان في خضاب اليد ينبغي ان لا يكون طاهرا مادام يخرج منه الماء  
اللون بلون الحناء وان غلى او غسل الاشياء المذكورة بالماء بغير  
حرص ولا صابون وغورها فانها تطهر اذا لم يبق في الماء لون الا يرى ان  
سوى عن ابي يوسف في تطهير الدهن النجس اي المتنجس انه اذا جعل الدهن  
في اناء فصيب عليه الماء يغسل الدهن على وجه الماء فيرفع بشي ويراق الماء  
ثم يفعل هكذا حتى اذا فعل كذلك ثلث مرات بحكم بطهارة الدهن خلاصا  
لمحمد رحمه الله والفتوى على قول ابي يوسف وذكر في النجاسة رجل ادهن رجل  
ثم نوضا وغسل رجله فلم يقبل الرجل الماء جار وضوءه لان الفرض الغسل  
وهو سائر الماء وقد حصل ثوب سطر اصابه في ظاهره نجاسة اقل من  
قدر الدرهم فتعدت الى بطلان فصارت النجس باعتبار الموضعين اكثر  
من قدر الدرهم يمنع ذلك النجس جواز الصلوة عند محمد لان البطانة مع  
الظنارة في حكم توبين وعند ابي يوسف لا يمنع لانها في حكم ثوب واحد ولو  
نفذ النجس في الثوب الواحد الى الوجه الاخر لا يضر فكذلك هذا وقيل ان  
كان الثوب مغبرا لا يمنع بالاتفاق والاولى ان يؤخذ بقول ابي يوسف  
في المضرب ويقول محمد في غير المضرب لان المضرب يصير ثوبا واحدا  
واذا لقي الثوب المبلول النجس في ثوب طاهر يابس فظهرت ندوته او ندوة  
المبلول على الطاهر ولكن لا يصير ثوبا بحيث يسيل منه شي بالعصر بل كان

محضر



بحيث لا يصير سبيل منه شيء ولا يتقاطر اختلافه انما يخرج فيه والاصح  
 انه لا يصير نجسا والمراد من المبلول بالمال المبلول بدين النجاسة كالمبلول فان  
 الطاهر لو لطف في المبلول بالبول فظلمته فيه الزاوية يتنجس على ما حققنا  
 والشرح وكذا المراد اذا لم يظهر في الثوب الطاهر اثر النجاسة من لون او رائحة  
 فلو ظهر شيء من ذلك تنجس وكذا حكم الثوب الطاهر اليابس ايضا اذا  
 على ارض نجسة رطبة بالماء فظهرت رطوبة ما فيه لكن لا يقطر لعصر فانه لا  
 ينجس وكذا كان الثوب مبلولا والارض يابسة نجسة لا يتنجس الثوب  
 ما لم يظهر فيه عين النجاسة وكذا ان نام على فراش نجس فمرفق وابتل  
 بفراش من عرقه فانه ان لم يصيب بلل الفراش بعد ابتلاله بالعرق نجسا  
 وكذا اذا غسل رجله ومشي على لبس نجس فابتل لبسه لا يتنجس جسده  
 وكذا ان مشى على ارض نجسة بعد ما غسل رجله فابتلت الارض من  
 بلل رجله وبسود وجه الارض لكن لم يضر اثر اللبلل المستعمل بالارض في وجبه  
 لو يتنجس رجله مجازفة صلوته لعدم ظهور عين النجاسة من جميع ذلك  
 واما اذا سارت الارض طينا رطبا من بلل رجله فاصاب ذلك الطين رجلا  
 في تنجس رجله ولا يجوز صلوته ما لم يفسلها ان كان قد راها نفاذ قال  
 في الزمخشري في رجله مديت عنه فنهضت بكسر الهمزة واجتمع روضها فنهضت  
 وهو سخي ابيض يجتمع في المرق اي جانب العين مما يلي الانف قال ويجب  
 ان يتكف في اتصال الماء يغتسل تحت الرمي ان لم يسهل ايضا انه كايجب  
 ان يتكف في اتصال الماء والماء في حال ارضاء هذه المسئلة محلها مباحث

الوضوء والغسل اذا اصاب الرجل دهنه في اذنه فكثير في دماغه يومئذ  
 خرج من اذنه فلا وضوء عليه لان الدماغ ليس محل النجاسة وكذا ان  
 خرج من انفه فلا وضوء عليه لما قلنا وان خرج من الفم فعليه الوضوء  
 قيل لان ما يخرج من الفم انما يخرج بعد الوصول الى الجوف وهو محل  
 النجاسة وان دخل ماء في اذنه عند الاغتسال ثم خرج من انفه فلا وضوء  
 عليه وكذا ان عاد من اذنه وهذه المسائل وان كان محلها نوافض الوضوء  
 لكن لما كان ما يوجب الوضوء يكون نجسا ناسبا ذكرها في مباحثنا  
 تاما ما بعدها فليس الا استطراد وهو قوله الفرقة اذا برأت فانرفع  
 قشرها وهو الجلد الذي كان تحت المادة ولكن اطراف الفرقة موصولة  
 بالجلد المرتفع الا الطرف الذي كان يخرج منه القرح فانه منفرد غير متصل  
 بالجم فتوضاء صاحب الفرقة فوق ذلك الجلد المرتفع جاز وضوءه  
 وان لم يزل ولم يصل الماء الى الوضوء او ما تحتها الى ما تحت الجلد لان  
 ما تحتها باطن وهو ما موريفل الظاهر ولو توضا الرجل ثم حلق  
 راسه او حلق اوقلم ظفروه لم يجب امره الماء على تلك الاعضاء وقد  
 تقدم ذلك في محله الماء الذي يسيل من فم النائم فهو طاهر سواء كان  
 يتخلل من الفم او مرتقيا من الجوف وذكر في المحيط انه اذا خفف  
 وبقي له اثر اي مريح اكلون فهو نجس وقال في المنقطة هو طاهر  
 لا اذا علم ابتعانه من الجوف وهو مناسب لما في المحيط وهو الاحوط و  
 اما النجاسة الحقيقية وهي كبول ما يؤكل لحمه فانها مقدرة في منع جوار الصلوة

كذا

كذا



بالكبر الفاحش الذي يستفحش الطباع السليمة او طبيعة المتلبس به  
 عن ابي جح انه ما ينكثره الناظر عن ابي يوسف مقدر بشبهة شبر هكذا في جميع  
 النسخ والصواب ان هذه الرواية عن ابي يوسف لا عن ابي جح وفي رواية  
 عن ابي يوسف ايضا انه مقدم بذراع في ذراع وروى عن محمد يعتبر بالربع  
 وهو مروي عن ابي جح ايضا والتصحيح في الهداية والكافي لان الربع اقيم مقامه  
 الكل في كثير من الاحكام ثم اختلف المشايخ في كيفية اعتبار الربع وقال بعضهم  
 يعتبر ربع الثوب الذي اصابته تلك النجاسة فقال بعضهم يعتبر ربع  
 الموضع الذي اصابته ان كان ذلك الموضع ذيلا في ربع الزيل هو المعبر في المنع  
 وان كان دخر يصا او كما في ربع ذلك وكان القائلين بهذا ارادوا به ربع تلك  
 الثوب الشامل للبدن كله وقدر بعضهم ربع ثوب تجوز به وهو <sup>الصلوة</sup>  
 يستر العورة والقول الاول هو المختار وهو ربع الثوب المصاب بغيره  
 كان او كبيرا اما الشرط الثاني فهو الطهارة من الانجاس هي جمع نجس بفتح  
 الجيم نجر النجاسة وبكسر هاء الشيء المحكوم بنجاسة والاول اخصر فكل  
 نجس بالفتح فهو نجس بالكسر من غير عكس يجب اي يفرض على المصلي او  
 من يريد ان يصلي قبل الشروع في الصلوة ان يزيل النجاسة المانعة عن بدنه  
 ونوبه والمكان الذي يصلي فيه لقوله تعالى وثيابك فطهر واذا وجب  
 تطهير الثوب وجب تطهير البدن والمكان بالاولوية لا سيما انهم لم يقتصروا  
 منه ان لا تنقل عن الثوب اذا لم يوجد وكما يجوز ان الرماي النجاسة  
 الحقيقية بالماء المطلق فكذلك يجوز ان الثوب بالماء المقيد كماء الورد وما

البطخ

في النجاسة  
 في الثوب  
 في البدن

جيب

البطخ والخيار وبكل ما يعطى طهر يمكن ان الثوب كالحل ونحوه وكذا تجوز  
 ان الثوب بالنار او بالتراب لان المقصود قلع اثرها وذلك من موضعين  
 اذ املح السكين ونحوه بالدم او تلطيح براس الشاة مثله ثم اخل  
 النار فاحرق الدم وزال اثره طهر الرأس والسكين بالنار لحصول  
 المقصود وكذا اذا اصاب السكين دم فمسح بالتراب يطهر لما قلنا وروى  
 عن محمد انه اذا اصاب يد المسافر النجاسة قال محمد يمسحها بالتراب ويغصص  
 المسافر لان الغالب عليه عدم ما يزيل به النجاسة من المايعات فيقللها بالتراب  
 وليس المراد انها تطهر حتى يعود ذلك مع وجود المايعة او انه لا يجب  
 غسلها بعد ذلك اذا وجد الماء وكذا اذا اصاب الخف او نحوه من النعل  
 والجزموق وغيرها نجاسة لما جرم جفت فذلك <sup>النجاسة</sup> كالعدرة و  
 الروث ونحوها عن ابي يوسف انه قال اذا مسحه بالتراب او بارم على  
 سبيل اصابة يطهر وعليه كما قول ابي يوسف فتوى مشايخنا ذكره في  
 المحيط وعن ابي جح ايضا يطهر بالدم لكن اذا جفت النجاسة اذا  
 كانت مرطبة وعند محمد لا يطهر الا بالفضل وان لم يكن لها اي نجاسة التي  
 اصابته الخف جرم كالبول والخمر ونحوها فلا بد من غسله باغتاف  
 رجا كان او يابسا وكان قاضى امام يولى تسليح يحكم عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 بنحو محمد بن الفضل انه قال من اصاب غدا النجاسة رقيقة زاشي  
 بالخف الذي اصابته النجاسة غير ذات جرم على التراب او الرمل وزق بعض  
 التراب وزرمل بالنعل وجف ومسح بالارض يطهر ايضا عند ابي جح

قوله

كسكت

يدويه

جزمة

يحق

ورد

رشد

بما

في



وهكذا اي كما روى ابن الفضل عن ابي جرح روى الفقيه ابو الجعفر الحنفى  
 في قوله شمس الائمة الشريفة وهو الصحيح وعن ابي يوسف ايضا من ذلك  
 الذي رواه عن ابي جرح الا انه اي ابي يوسف لا يشترط الخفاف فيه كما  
 اشترطه ابو جرح بل يجرد ما استجر بالتراب او القمل لو مسح يطهر  
 بها هو اصل في ذات الجرم والحاصل ان المختار للفتوى ان الخف ونحوه  
 يطهر بالذلك سواء كانت النجاسة ذات جرم من نفسه او صارت ذات  
 جرم بغيرها كالوقية المتنجس بالتراب ونحوه رطبة كانت او يابسة  
 خصوا قلع اثرها بذلك بالحكمة وكذا يجوز ازالة النجاسة  
 في الجملة بالحك بالنظر والحت بنحو عود او حجر والفرك اي ذلك  
 ببعض ببعض اما الحكة والحت فانه في الخف ونحوه متى اذا  
 نجس لها جرم فيست يطهر بالحك والحت عند ابي جرح وابي يوسف  
 خلا فالجند لقلعها بكل منهما اذا لم يبق لها اثر وذكر في المحيط ان  
 محمد رجع الى قولها في طهارة الخف ونحوه بالذلك والحك والحت بالذلك  
 لما روى عن موم لبلوى والخرج في اصابت الاولات ونحوها الخف  
 والنقل وان انتفع البول على البدن او الثوب او المكاز حال كونه مثل  
 رؤس الابرج حيث لا يدركه الطرف فذلك الانتضاح ليس بشئ  
 معتبر في التنجيس وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال انا ارجو من  
 من عفوا الله تعالى اوسع من هذا ولو وقع الشئ الذي انتفع عليه  
 ذلك في ماء قليل لا ينجس وقيل هو الاصح لانه ما صح فيه وتنفس

اسم موضع  
خراسان

خلاء نجسة فضالة

لفسالة في الاناء ان كان قليل لا يطهر موافق القصر في الماء لا  
 وان استبان موافقه فهو كثير يفده وغسلته الميت من الماء الاول  
 والثاني والثالث فاسد وما يصيب ثوب الفاسد من ذلك مما لا يمكن  
 الاحتراز عنه ذكره قاضي خان واما الفرك فيزيل النجاسة في الخف فيطهر  
 الثوب من النجاسة بالفرك اذا ثبت لقوله عايشة رضي الله عنها كانت  
 اولئك التي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يابس  
 واعلم ان النجاسة نجاسة مغلظة عندنا وعند مالك والجمهور  
 رواية خلافا للشافعية واحمد في رواية اخرى فانه طاهر عندها لكن  
 يطهر يابسة عندنا بالفرك خلافا لمالك وتحقيق الادلة في الشرح  
 ولو بالاول لم يستج بالماء قليل لا يطهر التي الخارج بعده بالفرك  
 وقيل ان لم يجاوز البول الثقب يطهر به وكذا ان جاوز ولكن  
 خرج النجاسة ففقال انه لم يصب التجاوز وكذا يطهر العضو عن النجاسة  
 اذا اصابه بالحيث والفرك وقد روى عن ابي جرح ان البدن لا يطهر  
 بالفرك وذكر مسئلة في الاصل والظاهر من كلام صاحب الهداية ترجيح  
 هذه الرواية لانه اخرها مع دلها وعادة تأخير ما هو الراجح مع  
 دليلها ان لم يجب عنه وان كان اي ولو كان الثوب الذي اصابه  
 النجاسة اطاقين اي متطناف فقد النجاسة الى البطانية فانه يطهر بالفرك  
 وهو الصحيح وقيل لا يطهر ما في البطانية بالفرك لرقته كما قال فضله  
 في منى المرأة انه لا يطهر بالفرك لانه رقيق وكذا يجوز ازالة النجاسة

والعصوب بالحيث وبالذلك  
لا يطهر اذا يابس صحيح



في الجملة بالحسن وبالنسبة كما اذا اصاب الخمر يده فله ثلث مرة  
 يطهر يده بريق كما يطهر فيه بريق خلو فالحمد على ما مر وما اذا اصاب  
 الثوب نجاسة فاما ان يكون مرتبة او غير مرتبة فان كانت مرتبة  
 فطهارتها زوال عينها الا ما يشق بان يحتاج في زوالها الى غير الماء  
 كالتصبيون ونحوه فان بقي ذلك الاثر لا يضطر واذا خالت العين ولو  
 بفلة واحدة طهر ولا يحتاج الى غسل بعده هو الاصح وقيل يفلى  
 بعده ثلثا وقيل مرتين وان لم تكن النجاسة مرتبة يغسلها حتى يغلب  
 على طهنته قد طهر وهذا لم تكن له ارجح فان كان يجب الفصل الى زوال  
 الا ما يشق وهكذا الطعم وقيل اذا غلب الثوب من غير المرتبة مرة  
 وعصر بالماء يطهر كما قول الشافعي وقيل انه لا يطهر ما لم يغسل  
 ثلاث مرات ويعصر في كل مرة والفتوى على القول الاول انه يعتبر غلبة  
 الظن لكن جعلوا الثلث قائمة مقام غلبة الظن قطعا للوسوسة فلهذا  
 ذكروا الثلث في اكثر الكتب بشرط العصر في كل صورة هو ظاهر الرواية  
 وعن محمد انه يكفي بالعصر في المرة الأخيرة وعن ابي يوسف ان العصر  
 ليس بشرط والفتوح ظاهر الرواية ويخرج على هذا الاختلاف من  
 اشتراط غلبة الظن من غير عصر والتثنية مع العصر وكل مرة  
 ذكرت في المحيط والجامع الصغير للترمذي منها ما روى عن ابي يوسف  
 ان جنب اذا اتيه في الحمام وصبت الماء على جسده من حيث اى من  
 جهة الظهر والبطن حتى خرج من الحمامة ثم صبت الماء على الارض

يستعمل

يحكم

يحكم بطهارة الارض وان لم اى ولو لم يقصره وقال ابي يوسف  
 في موضع آخر في رواية اخرى ان صب الماء على الارض وامر الماء يكفيه  
 فوق الارض فهو احسن وان لم يفعل اجزاءه لصورة ستر المونة  
 ولذا قال وفي المتن بشرط العصر على قول ابي يوسف ايضا وتقدم  
 انه ظاهر المذهب عن الكل في المتن ايضا ولو اصاب بلبول ثوبه  
 ففيه مرة واحدة في نهر جار وعصره يطهر وهذا قول ابي  
 يوسف ايضا في غير ظاهر الرواية وذكر في الاصل وهو ظاهر  
 الرواية وقال ابي يوسف ايضا يفلى ثلث مرة ويعصر في كل مرة و  
 عن محمد في غير ظاهر الرواية ايضا انه يفلى اى النجاسة الغير المرتبة  
 ثلث مرة ويعصر في المرة الثالثة فقط فان اثنى ثوب يطهر وقد  
 تقدم ان ذلك غير رواية الاصل ثم في كل مرة بشرط العصر ينبغي  
 اى يجب ان يبالغ في العصر حتى يصير الثوب بحال لو عصره بعد ذلك  
 لا يسيل منه الماء ولا يقطر ولكن يعتبر في كل شخص قوته وطاقت  
 حتى لو عصره صاحب حتى صار بحيث لو عصره هو لا يقطر ولو  
 عصر من هو اقوى منه يقطر فانه يطهر بالنسبة الى حمله دون النجاسة  
 الاقوى اذ كل مكف بما في وسعه ثم ذكر مسائل في حكم يطهر بها  
 من غير عصر ما لم يقصر العصر او لقدره فقالت فتاوى ابي الليث  
 حقه بطلان ساقه ذكر الاتفاق اى بطلان من اكره ان يدخل  
 في جوفه اى باطنه وفي نسخ الفتاوى وغيرها في خروقه ماء

واحوط



نجرف فلان الحف ودلك باليد ثم ملا الماء الحف ثلثا واهرقه  
 الا انه لم يتفينا له عصر الكريال فقد طهر الحف بمجر دجريان الماء  
 ظاهرا وباطنا من غير عرق لظهور روى غراب القاسم الصفاد انه قال  
 في رجل يستنجي ويجري ماء استنجائه تحت رجله من غير ان يستنجي  
 تحتها وهو مستخفف فيصيب ذلك الماء خفيه وليس بخفيه  
 خرق اي فلم ينفذ ذلك الماء الى بطانة الخفين فله ان يصلى مع  
 ذلك الحف لانه طاهر لا بالماء الاخير من ماء الاستنجاء يطهر الحف  
 تبعالموضع الاستنجاء للضرورة وعموم البلوى وفي المتقسط  
 ان كان خفه اي خف مستنجي متحرقا فاصاب الماء اي ماء استنجائه  
 رجله ولفاق رجوت سعة الامر فيه بان يطهر الرجل واللفاق  
 تبعالموضع الاستنجاء الا يرى ان البطا الخمين العجر اذا جعل  
 في نهر جار وترك فيه يوما وليلة كذا في نسخ هذا الكتاب بالواو  
 والاصح انه ما وكما في عامة الكتب فانه اذا ترك يوما وليلة في النهر  
 حتى جرى الماء عليه يطهر من غير عصر وتجفيف لكن بشرط ان لا يقع  
 للنجاسة فيه اثر من لون او ريح الا ان الاستدلال على المسئلة الشا  
 بة المسئلة وقياسها عليها فيه نظر لا يخفى ولو كان على يده نجاسة  
 رطبة واخذ بتلك اليد عروة القمعة او الابرق من النجاس كل  
 الماء فاذا غسل يده التي ياخذ بها العروة ثلثا لم يردت اليد وطهرت  
 العروة تبعالميد والكل مقيد بان لا يبقى للنجاسة اثرها غير شاق

والحصر من قصب اذا صابته نجاسة جففة يد لا حتى تحت النجاسة ثم يغسل  
 ثلثا متواليا من غير احتياج الى تجفيف لانه صلب لا يتشرب النجاسة  
 وان كان النجاسة رطبة يغسل ثلثا ولا يحتاج الى شئ اخر هذا اذا  
 كان من قصب او ما اشبهه في السقالة كالحصير المسقى بالسماك  
 وان كان الحصير من بردى او ما اشبه ذلك يغسل ثلثا ويجفف  
 في كل مرة بان يترك حتى ينقطع التقاطر منه لانه يتشرب النجاسة لرخاوة  
 فانه يظهر عنده في يومه على امكان تطهير ما لا ينصره عنده  
 وعليه الفتوى خلافا لما في الموازل اذا اصابته الحدة او الاجرة ان رطبة  
 غير المفروشة نجاسة ان كان ذلك الخرق او الاجرة قد يما او مستعملا يظهر  
 بالغسل ثلثا سواء جف او لم يجفف لانه لم يتشرب النجاسة وان كان  
 جديدا غير مستعملا بحيث يتشرب النجاسة فلا بد يغسل ثلثا مرة واحدة  
 ان يجفف كل مرة حتى ينقطع التقاطر وذكر في المحيط يغسل الخرق  
 او الاجرة المستعمل مقدار ما يقع اكثر راية انه قد طهر وقد تقدم ان  
 الثلث قائمة مقام اكثر الراي واشترط صاحب المحيط مع ذلك  
 ان لا يوجد منه طعم النجاسة ولا لونها ولا ريحها على ان اشترط حقيقة  
 كبر الراي لا يجوز في هذا الاشتراط ان اكبر الراي لا يحصل مع  
 وجود الشئ من ذلك الا ان يصل الى حد المنقة وح يحكم بالطهارة  
 مع وجوده وان وجد احد هذه الاشياء المذكورة لا يحكم بطهارة  
 الا ان يصل الى حد المنقة وعليه اكثر المشايخ بل لا ينبغي ان يكون



فيه خلاف ولو مودة الحديد اي ما يعمل من الحديد من الآلات كالكين <sup>ان يحرقه</sup>  
 ونحوها بالماء النجس ثم يموت بالماء الطاهر ثلث مرة فيطهر  
 عند ابي يوسف خلا فالمجذوا انما يظهر فائدة الخلاف في الحمل في الصلوة  
 اما في حق الاستعمال بان قطع به بطيخا او غيره فلا خلاف انه لا تنجس  
 من ذلك المقطوع <sup>بما يمكن اذا موه</sup> بما تنجس لا يجوز الصلوة معه بعض  
 اذا كانت فوق قدر الدرهم يجوز قطع البطيخ به لانه يشرب  
 الماء ولا يمكن ازاله ذلك الماء عنه بوجه ما ولا يجوز الصلوة معه  
 ولا تسرى تلك النجاسة الى البطيخ فيجوز القطع به وفي المحيط  
 عن شمس الأئمة السرخسي لو كانت النجاسة تحت قدميه وتحت  
 قدم اقل من قدر الدرهم ولكن لو جمع ببلغ اكثر من قدر الدرهم  
 لا يجوز الصلوة بها ولو كانت النجاسة في موضع سجوده اقل من  
 قدر الدرهم وتحت قدميه اقل من قدر الدرهم كذلك ايضا وذكر  
 في الفتوى الارض اذا نتجت فحقت بعد اسابة النجاسة ولم يتبين  
 اثر النجاسة فيها يطهر سواء وقع عليها الثمر ولم تقع وقد  
 تقدم مستوفي في التيمم ولو اريد تطهرها عاجلا فطريقه ان يقبض  
 عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر اثر النجاسة وان كسها بتراب القاب <sup>منك</sup>  
 عليها فلم يوجد ربح النجاسة جازت الصلوة عليها ايضا وكذا  
 لمصا اذا نتجت فحقت وذهب اثرها تطهر ايضا اذا كان

متداخلا

متداخلا في الارض غير منفصل عنها فانه حينئذ مثلها في الحكم وكذا المثل  
 بكسر التاء الثلثة وهو البخل والخيشرو هو الكلام اليابس وكذا  
 ما ينبت في الارض ما دام هذا المذكور قايما على الارض لم ينفصل عنها  
 فانه يطهر بالجفاف مطلقا سواء جف بالشمس او بدونه اذا ذهب  
 اثر النجاسة ذكره الرندوسي وغيره لان ما انفصل بالارض في حكم حكمها  
 في ذلك وذكر عن ابي بكر محمد بن الفضل انه قال الحمار اذا بال في التلثة  
 اي المكان النابت فيه الثيل ووقع عليها على التلثة الطل اي الذي تلت  
 مرات ووقع عليها الثمر فحقت ثلث مرات فقد طهر الثيل الذي  
 فيها وهذا يخالف ما قبله من الاطلاق حيث شرط فيه وقوع الذي  
 ثم الجفاف ثلث مرات والجمهور على الاود وعليه الفتوى وكذا الجرو  
 الاخر اذا كان مفروشا اي شيتا في الارض يطهر بالجفاف وذا  
 هاب <sup>كثرت</sup> الاثر الحاقه بالارض واما ان كانت الحجر او الاجر موضوعة  
 على الارض وضعا بحيث تنقل وتحوّل من مكان الى مكان لا بد في  
 تطهرها من الغسل ولا تطهر بالجفاف لعدم تبعيتها للارض  
 وكذا اللبنة اذا كانت مفروشة وتنجست جازت الصلوة عليها  
 بعد الجفاف وذهب الاثر كما الارض وذكر في موضع آخر من فتاوي  
 قاض خان بعد ذكر هذه المسئلة بان كانت الحجر التي تنقل و  
 تحوّل تشربت النجاسة كجر الرمي يطهر بالجفاف وذهب الاثر كما الارض  
 ان كانت الحجر التي تنقل وتحوّل تشربت النجاسة كالرخام لا تطهر

لا يجوز



إلا بالفل ثلثا والتجفيف كل مرة إما بالمسح أو بالكث إلى أن ينقطع  
 التقاطر الماء والتراب إذا خلطا وكان أحدهما نجسا فالطين الحام  
 منها نجس لأن اختلاط النجس بالطاهر ينجسه هذا هو الصحيح  
 وقيل العبرة للماء وقيل للتراب وقيل للغالب وقيل العبرة للطاهر  
 فأيتهما كان طاهرا فالطين ونسب إلى محمد وبعض أئمة وفيه نظر ذكر  
 في الشرح والطين النجس إذا جعل منه الكوزا والقدر وغيرها  
 فصبغ يكون طاهرا الزوال النجاسة بالتأثر وهذا إذا لم يكن أثر النجاسة  
 ظاهرة فيه بعد الصبغ ولو أحرقت العذرة أو الروث فصارت كل  
 منهما مائة أو مائة الحمار في المجلية وكذا إن وقع فيها بعد مائة  
 وكذا العطب والمختزير لو وقع فيها فصار ملحا أو وقع الروث  
 ونحوه في البر فصار نجاسة زالت النجاسة وطهرت عند محمد  
 ما ييوسف فان عنده الحق لا يظهر العين النجاسة بل يبق الرمد  
 نجسا والفتوى على قول محمد لئلا تلد تلك العين بالكفنة وصيرورتها  
 حقيقة أخرى كالحمار إذا صار نجاسة حتى لو أكل الملح أو صلى على ذلك  
 الرمد جاز ولكن قال المصنف لو وقع ذلك الرمد في الماء الصحيح  
 لم ينجس وهو ليس بصحيح إلا على قول أبي يوسف صرح به في  
 التنجيس وكذا الأجرة المنفصل عن الأرض إذا نجت يظهر  
 بالفل ثلثا والجف في كل مرة لكن إنما يظهر طاهره الباطنة لو  
 قعد قطعة منه بعد ذلك في ماء يتنجس ذلك الماء كما ذكره

حبس

في المحيط

في المحيط لأنه تشتت النجاسة إلى باطنه فإذا زالت عن ظاهره  
 بالفل بقى باقى باطنه وعلى هذا الوجه المصلحة لا يجوز صلوة  
 تكونه حاملا حمار بال والماء يخرج منه رشاش فاصاب من ذلك  
 الرش ثوبا لم يمنع ذلك جواز الصلوة حتى يتقن أنه أي  
 ذلك الرش بول وكذا إن رميت العذرة في الماء فخرج منها رشاش  
 فاصاب ثوبا أن ظهر فيه أثرها تنجس وإلا فلا هذا هو المختار  
 وبه أخذ الفقيه أبو الليث سواء كان جاريا أو راكدا أو يساوي  
 فاضحى خان ففرق بين الجارى وغيره في بول الحمار فقال إذا بال في  
 ماء وراكدا فاصاب الرش أكثر من قدر الدرهم أنه يفسد الثوب يمنع  
 جواز الصلوة به وذكر عن محمد بن الفضل عكر احتيايا الفقيه  
 في الجارى والراكدا وهو أنه إذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو الفرس  
 أي الروث نشى في الماء فخرج منه رشاش فاصاب الثوب الراكدا  
 صار الثوب أي موضع الاصابة من الثوب نجسا سواء كان ذلك  
 الماء راكدا أو جاريا وإن لم يكن في رجله نجاسة فلا يضره وإلا  
 هو الأول لأن اليقين لا يزول بالشك وقد سئل أبو نصر الدين  
 عن نيل الدابة فيصيب من ذلك الماء الذي يسيل منها شيء أو  
 يصيب من عرقها شيء قال لا يضره قيل له وإن كانت أي لو كانت  
 قد مرغت في بولها ورثها قال إذا جف وتناثر وذهب عينها  
 لا يضره أيضا وذكر في الدخيرة إذا وقع الحجر المتلصق بالعذرة

سجدة

يؤمر

يؤمر

يؤمر



في الماء الجاري فارتفعت قطرات فاصلة ثوب انما اكثر من  
 قدر الدرهم قال ابو بكر يعني الرازي لا يجب غسله الا ان يظهر  
 فيه آى في الثوب لون النجاسة وقال بصري يعني ابن يحيى يجب عليه  
 غسله والا يصح قول ابي بكر لما تقدم وذكر في المغني وليس بولاء الخفا  
 وخرؤه شيء وكذا دتم البق والبراغيث ليس شيء وان كثروا ووصل  
 بعد ومعه شعرا انما اكثر من قدر الدرهم جاز الصلوة لانه ظاهر  
 وبه اخذ الفقيه ابو جعفر الهندواني وابو القاسم الصغار وغيرها  
 من المشايخ وهو الصحيح وروى عن ابي حمزة رواية شاذة انه لا تجوز  
 الصلوة به لانه نجس وبه اخذ نصير بن يحيى وليس بصحيح لان شعر  
 ليست انما لم يكن نجسا فكيف يكون شعرا انما المكرمة نجاسة البعير  
 كسرقته لا تصالها يحمل النجاسة كالقود والجرة بكسر الجيم وقد تفتح ما  
 يعيده البعير بعد الابتلاع فيمضغه والترقين والسرحين بكسر القاف  
 ان الزبد مطلقا وكذا جرة كل حيوان يتجر كالبق والفتة حكاهما الجهم  
 زيد وباريه كل حيوان يبول لانهما مرة صفراء وهي نجسة تكونها من  
 الفضلات اذا وقع جدار انشا في الماء القليل ان كان مقدار ظفر  
 افسده الطفر لو وقع بنفسه لا يفسده اى نجس لان ما بين من الحي  
 فهو كية وان كان اقل من الطفر فهو عقود فعلا للرجح فان التجر من  
 عز وقوع القليل متعسر وفي انشا الادنى اختلاف المشايخ والصحيح  
 انى هو ظاهر الرواية انها ظاهرة وذكر في الفتوى القائل قبله

جلد كلب اى غير مدبوغ ولا مدنى التزريق بجراحة في الراس اى جعل لفة  
 فوق الجراحة بعيدا صلي به اى بذلك المتكدر ان كان اكثر من قدر الدرهم  
 وحده او بانضمام نجاسة اخرى وان صلى ومعه سنور او حية او  
 نحوها مما ليس سورة نجاسة نجاسة نجاسة مطلقا ان جلس  
 بنفسه وانما ان حمله فان لم يكن على ظاهره نجاسة مانعة فذلك والا فلا  
 تجوز صلوة كالحمل صبيلا يستحب بنفسه وفي ثيابه او بدنه نجاسة  
 مانعة بخلاف المستحب لان المصلحة ليس حاملا للنجاسة التي عليه  
 بخلاف جروا كلب ونحوه مما سورة نجس اذا حمله المصلحة فانه لا تجوز  
 صلوة لانه حامل للنجاسة التي هي لعابه اما اذا جلس عليه بنفسه ولم  
 يجلسه فعلى رواية انه نجس العين كذلك للحامل وهو نجاسة واما على  
 الرواية الصحيحة فينبغي ان تجوز صلوة لانه غير حامل للنجاسة واذا  
 لحبت المرأة كف رجل او موضعا اخر من بدنه يكره له ان يدبها تفعل  
 ذلك لان ريقها مكروه والتلوث بالمكروه مكروه وكذا يكره ان ياكل  
 او يشرب ما بيع منها مما اصابه لعابها وذكر في موضع اخر ان لحبت  
 عضو انما فصل قبل ان يفقد ذلك العضو جاز فعلة للصلوة والا  
 ان يفقد وهذا لا يخالف ما قبله لان الكراهة لا تنافي الجواز والمكروه  
 شحبه اذالت وفعلة المستحب اولى من تركه وذكر في الذخيرة اذا  
 كانت النجاسة موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فالسجدة  
 يستحب بثلاثة اجزاء لا نقاه اى موضع الاستنجاء ولم يفعله

والظن



بالماء قال الفقيه ابو الميثاق في فتاوى به يحجز به من غير كراهة وان كان  
الفل الا فضل و به اى بالاجزاء تأخذ بل لا خلا فيه الرجل اذا  
استنجى بالماء وخرج منه بعد ذلك ريج قبل ان يبرس موضع الاستنجاء  
هل يتنجس من اليه الموضع الذى ترمى الريح ام لا اختلف فيه المشايخ  
الاصح انه اى الموضع الذى ترمى الريح لا يتنجس خلا لما اختاره  
شمس الاثمة الحلواني انه يتنجس وكذا لو رمت الريح على نجاسة و  
اصابت ثوبا مبلولا لا يتنجس خلا فانه وذكر في موضع اخر  
ان عليه ان يعيد الاستنجاء لان الريح نجسة بل لانه طاهر من  
الريح بعد الاستنجاء يخرج معها الماء الذى دخل وقت الاستنجاء  
فانه نجس لكونه دخل الى محل النجاسة ثم خرج والاصح انه لا يعيد ما  
لم يتحقق ذلك او يغلب على ظنه وكذا اذا كان قد لبس سراويله وروى  
مبتلى فخرج منه ريج حيث لا يتنجس السراويل على الاصح  
خلا فاللحواني واذا ارتفع بخار الكيف اى الخلا او بخار الربط  
اى المكان الذى تربط فيه الدواب كالاصطبل فاستجد ذلك النجاسة  
جد في الكوة التى في سقفه واستجد في البيت ثم ذاب الجدر  
على احد فاصاب ثوبه او بدنه فانه يتنجس لان ذلك الجدر اجمع  
من اجزاء النجاسة والمذكور في فتاوى قاضى خان وغيرها ان النجس  
يتلصق والاستحسان ان لا يتنجس للضرورة وعسر التمسك وكذا  
الحكماء في بخار الحمام وغو ذلك مما فيه النجاسة طلب منه على طينته  
فانما

رطب

رطب فوضع رجل قدميه على ذلك الطين في موضع رجل الكلب يتنجس  
قدمه لتنجس ذلك الموضع باتصال رجل الكلب به وكذا الحكم اذا  
مشى الكلب على التلج والتلج رطب وهذا كله بناء على ان الكلب  
يتنجس العين والاصح خلافه ذكره ابن الهمام وان كان التلج الذى  
مشى عليه الكلب جامدا ليس فيه رطوبة فهو طاهر لان اتصال  
النجس الجاف بالطاهر الجاف لا يتنجس الكلب اذا اخذ عضو  
انسان او ثوبه لا يتنجس ما لم يضر فيه الببل لانه اى الطاهر  
لا يتنجس بالشك سواء كان ذلك الكلب راضيا في حال التلج  
او كان غضبان ذكره في الملتقط وهو المختار خلا لما قيل انه في  
حال التلج يتنجس ليدان لعابه وفي حال الغضب لا يجفاه  
الكلب اذا اكل بعض علفه الغيب يفعل ما اساب فيه ثلثا فيقول  
لتنجس بعابه كما يفعل الاناس ولو غره ثلثا وكذا يفعل بعد تيسر  
الغيبور وهذا عندنا واما عند الثلثة فانه يفعل من ولوغ الكلب  
وما اصابه لعابه سبعة احديهن بالتراب لكن استحبابا عند مالك  
ووجوبا عند الشافعي واحمد وتحقيق الدليل في الشرح ولوعصير  
رجل الغيب فادى رجله اى خرج منها الدم وسال ذلك الدم على  
العصير والعصير يسيل ولا يطره رات الدم فيه لا يتنجس وهذا  
لقول قول ابي خيفة وابي يوسف كما في ماء الجارى ذكره في المحيط  
وفيه من انه لو لم يكن العصير سائلا وقت الادسا او ظهر اثر

وسق



الدم فيه يكون نجسا ولا يكون يظهره حتى لو صار خمراته تحلل فالخمر  
 انه لا يظهر قاله في الخلاصة ان وقعت الفارة في دين خمر فصار  
 خلا: يظهره الذي بالفارة قبل التحلل واذا انفجحت الفارة لا يباح  
 ولو وقعت الفارة في العصير ثم تحمض ثم تحلل لا يكون بمنزلة ما لو  
 وقعت في الخمر هو المختار وكذا لو وقع العطب في العصير ثم تحمض  
 ثم تحلل في الخلافيات لعلم العالم انه لا يظهر انتج فعلم ان العصير  
 اذا اتجس ثم صار خمراته تحلل لا يظهر وان توشاء الرجل بالماء الشكوى  
 او بالماء المكروه ثم وجد ماء خالصا من الشك والكراهة في ليس عليه  
 غسل ما اصابه الماء المشكوك او المكروه لانها طاهرة ان الا انه يستحب  
 لانه الكراهة واما ما لزق من الدم التايل باللحم فهو نجس و  
 ما بقي في اللحم والعروق من الدم غير التايل فليس نجس لان  
 النجس انما هو الدم المصفوح في اختيار الجمهور وفي الايضاح الدم  
 الباقي في العروق طاهر وعن ابي يوسف يغي في الاكل دون التبا: وروي  
 ان عائشة كانت تربي برمنها صفرة لحم الفئق كذا في القنية وفيها  
 اصابة دم القلب تجس وذكر صاحب المحيط في المحيط قال  
 ورويت في بعض الكتب افانق وخرج منه دم ليس بيائل فليس  
 بشئ ما ليس بشئ معتبر في التجس وفي الخلاصة الدم  
 الذي يخرج من الكبد ان لم يكن من غير متمكنا فيه فهو طاهر  
 وكذا اللحم المنزول اذا قطع فيه من الدم ليس نجس وكذا

مطلق

ان كان  
 في  
 من  
 في  
 من

اي جبر

في النجس

نطلق اللحم انتهى وقال في المنقطة لوصلة وهو حامل رجل شهيد  
 وعليه على الشهيد دماؤه يجوز صلوة لان دم شهيد ظاهر  
 حكما مادام متصلا به ولذا لم يجب غسله عنه اما ان انفصل  
 عنه فهو نجس كسائر الدماء وقال صاحب المنقطة وذكر في  
 موضع اخر امرأة صلت وهي حاملت صبي وثوب الصبي نجس حارة  
 صلوتها وقد سئل ان هذا اذا كان الصبي يمسك بنفسه لا اذا كان  
 لا يمسك فان غير الممسك بمنزلة الجناد فكانها حلت امتعة  
 بعضها نجس اذا اصلح بمسك من شاة ميتة بان زال عنها النتن  
 والفساد بعلاج فصل به اي معها جازت صلوة لانها صارت  
 اذ ينفك المدبوغ قال قاض خان وكذا الواصل في الثانية ودفعها وجعل  
 فيها لبن او السمن وكذا الكرشي ولو صلى ومعه فارة سلك بعض  
 الناجحة جازت صلوة لانها مدبوعة قد زال عنها النتن والفساد  
 والسك حلال لكل حال يوكل ويجعل في الادوية ذكره قاض خان امرأة  
 صلت ومعها صبي ميت فان كان لم يستهل عند ولادته اي لم يصوت  
 والمراد انه لم تعلم حياته عند الولادة فصلتها فاسدة سوا غسل  
 اوله يغسل لانه نجس على كل حال ولذا لا يصل عليه وكذلك اللحم  
 ان استهل بان علمت حياته بصوت او حركة ولكن لم يغسل فان  
 لم يت قبل الفل نجس واما ان كان قد استهل وغسل فصلتها  
 بعبد تامة للحكم بطهارته ذكره في العيون وهذا اللحم واما

شك

في النجس



الكافر فانه لا يطهر بالفلح حتى لو صلى مع حمله مستكافرا بعد  
 انما غسل فصلاته فلهذا لانه يجسر على كل حال كاسترا الميقات  
 وذكر في النوادر راي الوفاء قال يعقوب يعني ابا يوسف لو صلى  
 في جلد خنزير مذبوح جاز وقد اساء وقال ابو حنيفة و  
 محمد لا يجوز صلوته فيه ولا يطهر وهذا هو ظاهر الرواية  
 عن ابي يوسف ايضا وهو الصحيح ولو صلى <sup>بدل</sup> ومعه بيضة وصدار  
 معها بالماء المهرلة اي صفارها وما يجوز صلوته لان النجاسة  
 ما دامت في معدنها لا يعطى لها حكم النجاسة ولو صلى <sup>ان يمسها</sup> ومعه  
 قارورة بول لا تجوز صلوته لانها نجاسة انفصلت عن معدنها  
 بجلاص في ثوب محشق فلما اخرج حثوه وجد فيه فارة ميتة  
 يابسة ينظر ان كان في ذلك الثوب ثقب او خرق يعيد صلوة  
 ثلاث ايام ويا لها عند ابي حنيفة خلافا لما كان في الموجودة في البر  
 والاى وان لم يكن في الثوب ثقب ولا خرق او كان ولكن في موضع  
 اخر ليس بينهما وبينه منقذ يعيد جميع ماضى بذلك الثوب نظرو  
 اتفاقه من قبل ان يخاط وهذا بالاتفاق ومن لم يجد ما يزيل به  
 النجاسة صلى معها لان التكليف بقدر الوسع ولم يعد وهذا بخلاف  
 ما اذا لم يجد ما يتوضأ به ولا ما يتم به حيث لا يصلي عند ابي حنيفة  
 وعندها يصلي شبيهها ثم يعيد يعني بهذه المسئلة اذا كان على  
 نجسه نجاسة وهو مسافر قديمه باعتبار الغالب والآفة <sup>فرق</sup>

بين المسافر وغيره وليس معه ماء او ما يعزى له وكان معه ماء وهو  
 يخاف العطش في الحال او فيما يستقبل على نفسه او يلزمه مؤنة فأن  
 لا يلزمه اذالة تلك النجاسة ويجوز له ان يصلي بها وان كانت النجاسة  
 بالثوب وليس له ما يستعورته غيره ينظر ان كان اقل من ربع الثوب  
 طاهرا فهو بالخيار عند ابي حنيفة وابي يوسف ان شاء صلى به وان شاء  
 صلى عريانا وان كان ربعه طاهرا وثلاثه ارباعه نجسا لم يجز  
 الصلوة عريانا لان الربع يقوم مقام الكل بل يصلي به بالاختلاف  
 وعند محمد يصلي به في الوجهين ولا يجوز له ان يصلي عريانا ولو كان  
 جميع الثوب نجسا وبه قال زفر والائمة الثلاثة والدليل من الطرفين  
 مقرر في الشرح وان صلى عريانا لعدم الثوب او النجاسة يصلي قاعرا  
 مومي بالركوع والسجود <sup>انما</sup> ايا برأسه ويجعل سجوده اخفض  
 من ركوعه كما في المرض العاجز عن الركوع والسجود وكذا روى  
 عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وان كانوا جماعة يصلون ومدا  
 نامتبا عرين فارصلوا بجماعة يتوسطهم الامام ثم اذا صلى القارئ  
 كذلك فكيف يقعد قال بعضهم يقعد كما يقعد في الصلوة قياسا  
 على القعود المريض وقال في الدخيرة يقعد ويمد رجليه الى القبلة  
 ويضع يديه على عورته القليظة اي على ما يرى من ذكره وهذه  
 الكيفية او حتى لزيادة الست فيها سواء صلى نهارا او في ليلة مظلمة  
 او في البيت الخالي او في الصحراء وحده هو الصحيح بخلافه فالمن قال







وقام اي مكث عليه ان لم يكث مقدار ما يؤدى اي مقدار اذا ركن جاز  
 صلوة اتفاقا والاى وان لم يكن لم يكث بل مكث بمقدار ما يؤدى  
 ركنا فلا اى فلا يجوز صلوة وهذا عند ابي يوسف وقال محمد يجوز  
 ان يؤدى ركنا على ذلك الحال وكذا ان رفع اي حمل فعليه الصلوة وعليه  
 قدر مانع ان ادى معها ركنا فسدت صلوة والا فلا اتفاقا وان  
 لم يؤده فان لم يكث مقدار ما يؤدى ركنا بقدر عند ابي يوسف  
 لا عند محمد والمختار قول ابي يوسف في الجميع لانه احوط وقال في  
 قناوى اهل سمرقند لو كان المصلح بحيث اذا سجد تقع ثيابه على  
 شئ وجس جازت صلوة اذا كانت تلك النجاسة يابسة لم يحصل منها  
 تلوث بقدر مانع ولم يتصل بها شئ من اعضا سجوده وفي اختلاف  
 الرقاي في الكتب المسمى باختلاف زفر ويعقوب اذا كانت النجاسة  
 على باطن البنية او الاحرة وهو على ظاهرها قائم يصلى لم يفسد  
 وكذا الحجر ويمثله اي مثل الحكم المذكور وهو عدم الفساد اذا احتلت  
 النجاسة نجس فقلبا وصل على وجه الطاهر فانه ان كان غليظا نجسا  
 بحيث يقبل القطع اى يمكن ان ينشر فيما بين الوجه الذى فيه النجاسة  
 والوجه الاخر تجوز الصلوة عليها والا فلا لانها بمنزلة البنية في  
 الوجه الاول وبمنزلة الثوب وفي الوجه الثاني واد اصابته الارض  
 نجاسة رطبة او يابسة ففرشها بطين او حصص فصل على جاز لانه  
 حائل ملب كاللوح وليس هذا كالثوب فانه لو فرش على نجاسة رطبة

ان يؤدى ركنا  
 ما يشترط في ركنا

ان يؤدى ركنا

ان يؤدى ركنا

ان يؤدى ركنا

ان يؤدى ركنا

لا يجوز

لا يجوز الصلوة عليه ولو فرشها بالتراب ولم يطين فانه ان كان ترابا  
 قليلا اى رقيقا بحيث لو استيتم احد يجرد راحة النجاسة لا يجوز  
 الصلوة عليه والاى وان لم يكن قليلا بل كان كثيرا نجس كيشق بحيث  
 لا توجد راحة النجاسة تجوز صلوة وكذا الثوب اذا فرش على  
 النجاسة اليابسة فان كان رقيقا يشق ما تحته او توجد منه راحة النجاسة  
 على تقدير ان لها راحة لا تجوز الصلوة عليه والاجازت ولو كان  
 اللبد بكسر اللام وسكون الباء نجاسة فقلب وصل على الوجه الثاني  
 ليس عليه نجاسة يجوز صلوة هذا اذا كان غليظا يمكن ان يقسم  
 جرمه نصفين لانه بمنزلة البنية وقال ابي يوسف لا يجوز وان كان غليظا  
 وبه احدى بعض الشايخ وشيخهم شمس الايمة الحلواني فانه قال لا يجوز  
 ان يثبت فيجعل الطرف الظاهر فوق النجس وهذا المذكور من الجواهر  
 في اللبد كله مذهب محمد وهو المذكور في المحيط والمختار قول ابي  
 يوسف لانه بمنزلة المضرب ولو بسيط المصلح اى السجادة على شئ  
 نجس رطب او جلس على ارض نجسة رطبة او لف الثوب اليابس  
 الطاهر في ثوب نجس رطب فانزلت رطوبة النجسة في ثوب او في مصلا  
 ينظر ان كان تأثير الرطوبة بحال لو غصرت الثوب او المصلح يتقاطر  
 منه شئ يتنجس والاى وان لم يكن التاثير كذلك فلا يتنجس  
 وقد تقدم الكلام عليه في فصل الاسار وقال شمس الايمة  
 الحلواني لو كان تأثير الرطوبة بحال لو وضع الانسايد عليه

ان يؤدى ركنا



تبتل يده يصير الثوب والمصلح **ح** والافلا وهذا الذي ذكره  
شمر <sup>الائمة</sup> في المصنف من القول الاول <sup>لانه</sup> لانه اذا كان بحال لو  
عصر قطر تبتل اليد عند الوضع عليه والافلا **فروع شتى**  
من فلق النجاسة لم يذكرها المصنف اذا عصر الثوب الذي غلبه في  
لثافته حتى لا يتقاطر منه شيء لو عصر فاليد طاهر والبذل الذي بقي  
فيه طاهر وان كان يقطر لو عصر فالذي يقطر نجس وكذلك اليد  
ولا يشترط الصب في تطهير العضو كما لم يشترط في تطهير الثوب  
وقال ابو يوسف يشترط الصب في تطهير العضو او ما يقوم مقام الصب  
كالجريان حتى لو ادخل العضو النجر في ثلث اجناس نجس الجميع ولا يطهر  
ماله يغسل في ماء بارد او يصب عليه ولو غسل النجس بشيء نجس  
كما اذا غسل الدم ببول الشاة قيل يزول حكم النجاسة او لا وثبت حكم  
الثانية وقال الشافعي لا يقع ان التطهير بالبول لا يكون وفي عبادة الهذلي  
يكثير اليه حيث قال في كل ما يع طاهر ففهم ان المايع النجس لا يزال  
النجاسة تنجس طرف من الثوب فيه فكل ما قام به يتنجس ويبدون نجس  
حتى لو كان علم بعد ذلك ان النجس لم يغسل اعاد ماصلا مع ذلك  
الثوب وفي الضرعية اذا نسي شرف النجس يغسل الثوب كله وهو  
في حجة ابو بابت النجس الحنطة حال يدور فذهب بعض الحنفية  
في بابه فصار وكذا ذهب ايضا برأيه جعلت بئر ماء ان حضرت  
قدما وحال اليه نجاسة طهر ماء ما دجا وانما فان وسعت فوق ذلك

ان ارمق

الافلا

طاهر  
الافلا  
طاهر

طهر الكل كذا اطلقوه ويبقى ان يقيده بما اذا زادوا في عمدها في الصلوة الاولى  
وبما اذا لم يظهر اثر النجاسة في الماء في سكت الصورتين والبعد بين  
البالوعة وبئر الماء قيل ينبغي ان يكون خصة اذرع وقيل سبعة والحق  
قد رما لا يظهر اثر النجاسة من لو وطعم او ريح توضع ومشي على الواح  
مشرعة بعد شئ من رجله قد نزل لا يحكم بنجاسة رجله ماله يعلم  
انه وضع رجله على موضع للضرورة ومثل المشي في ماء الحمام لا نجس  
ماله يعلم انه غساله نجس جلد الحية يمنع جوار الصلوة اذا زاد على  
قد الدرههم وان تركت لانه لا يحتمل الدباغة واما فيصا فلا يصح ان  
طاهر واذا وجد الثوب في بئر البذل والقمم يغسل ويؤكل لا الذي يوجد  
في الخشب لانه لا صلاح فيه وهذا التعليل يقيده انه اذا وقع في الروث فان  
كان صليبا يغسل ويؤكل والافلا مشي في الطين او اصابعه وصلب ولم  
يجازت ماله يظهر فيه اثر النجاسة هو الاصح للضرورة فارة ماتت في  
دهن ان كان جامدا قد رما حله في الباء طاهر وان كان زائبا فطهر نجس  
والدهن النجس يجوز ان يستعمل به في غير المسجد ويدفع به الجملد قال  
بعض المشايخ يكره الصلوة في ثياب الفسقة وصاحب الهداية في التيمم  
ان يصح ان يدا يكره لانه لم يكره من ثياب اهل الذمته الا اليسر ولما مع النجس  
لحم الخمر فهذه اوله ولا يجوز الصلوة في الدثياب التي يسيح اهل قار  
لانهم يستعملون فيه البول لزيادة في بريقه كذا ذكره ابن القيم في شرح  
الهداية وذكر في القنية عن صلوة الاثر زعفران ذكر في اناه للصبيغ

ان يدرك كذا

ان يدرك

ان يدرك

ان يدرك

طاهر  
الافلا  
طاهر



فيال فيه الصبي يصبح به التوب ثم يسل ثلثا فيظهر وقد نشأ  
 في فصل الاسرار الاولى في مثل ان يسل حتى يصفو الماء وعلى هذا لو  
 كان الديباج المذكور ونحوه لا ينقص ولا يتلون به الماء فهو طاهر  
 وان كان ابيض يطرب بالفيل والعصير ثلثا وفي القينة الكحلة او صغرى  
 المديوخ بدهن الخنزير اذا غسل يطرب ولا يضره بقا الاثر والجلد التي  
 تدبغ ولا يسل مذبحها ولا يتوفى النجاسة في دبرها ويلقونها على الارض  
 النجس ولا يسلونها بعد تمام الدبغ في طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف  
 والكعب وغلاف الكتب والدلاء منها رطبا او يابس اذا وقع وقد  
 قال في اللحم حال الغليان نجاسة يغل ثلثا في مياه فيطرب او في غير حاله الغليان  
 يسل ثلثا والمرقة لا خير فيها الا ان تكون النجاسة خمر فانه اذا صب  
 فيها خل حتى صار كاخل خامضة طربت ولو طبخت الخبيثة في النهر  
 قال في يوسف تطبخ ثلثا بالماء وتجفف كل مرة وكذا اللحم وقال ابو  
 لا يطرب ابدأ قال في التجيب وبه يفن ولو لقيت رجاجة حالة الغليان  
 في الماء لتتف قبل ان تنظف او كرش قبل الغسل لا تطرب ابدأ الا على  
 قول ابي يوسف على قانون ما تقدم في اللحم وان كان الماء لم يصل الى حد  
 الغليان عند اللقاء فيها وكان ولكن سكن عند القائها ولم تترك حتى  
 يغلي عليها بالغسل ثلثا تطبخ ضرع شاة يسرقينها فجلها بيد رطبة في  
 نجاسة المبرز وايتان وفي القينة حيوان البحر طاهر وان لم يؤكل حتى  
 خنزيرا بجم ولو كان ميتة قال واختلف الناس وهم اهل زماننا

في الدهن

في الدهن المذكور الذي يجلب من البحر السفاري ولكن ما ذكره في التبريد  
 وشرح القدوري وطلوة الجلب في نص على طهارته وفيها عند الحذر في برة  
 وقت في وقح حنطة في طحنت لم يؤكل وقال ابن مقاتل يؤكل ما لم يتغير  
 طعمها وكذا الدهن واللبن انتهى صلى على طرف ثوب او بطن ونحوه  
 وطرفه الآخر نجس جازت سواء تحرك احد طرفيه بحركة الاخر او لا  
 هو الصحيح بخلاف ما اذا كان لابس او حاملا والقي الطرف النجس على  
 الارض صلى فانه ان تحرك بحركة لا يجوز والاجازت ولو صلى على  
 ندابة وفي سرجها اذ ركبا بها نجاسة مانعة فجاءة على انه لا يجوز قاله اليسو  
 واكثر من نجاسة جودوه ولو قام على النجاسة وفي رجله خفا او جوبياه  
 او غللاه لا يجوز صلوة الا ان يخلعها ويقوم وكذا الوستر النجاسة بكمه  
 وسجد عليها لا يجوز الا ان يكون مسروعا وكذا لو كان يسل عليه نجسا  
 وصل على بهما لا يجوز وان نزعها وقام عليها جاز وجد ثوب ديباج ونحوها  
 نجاسة نجاسة مانعة ولا مطر صلى في الديباج **الشروط** فهو  
 المودعة والعورة اي بفض ستره في الصلوة ولا يجوز النظر اليه من الرجل  
 ما تحت البسمة منه الى الركبة وعلم بهذا ان السرة ليست بعورة والركبة  
 عورة ايضا فلو لم عليه السلام الركبة من عورة لكن معوجة المذكورة انما  
 هي عورة من غيره لانه نفه هو المختار وزوي عن عورة من شجاع عن ابي  
 وابو يوسف ايضا اي نصيرها بالقول انما لا ادعي انما اي المصلحة محمول  
 الحبيب فظهر ان عورته اي عورة نفسه لا تقدر صلوة وهذا هو الذي

كذلك في نفسه



مشه على قاضي خان في الفتوى وبعض المشايخ جعل ستر العورة من  
 نفث ايضا شرا وهو رواية هشام عن محمد بن حاتم قالوا اي بعض المذكورين  
 ان كان المصلح محلول الخيط كتيف اللحية بحيث يستوعب لحيته جيبه  
 بالستر يجوز صلوة وان كان خفيفا اللحية لا تقطع لحيته جيب لا يجوز  
 حتى لو فرض انه نظر في جيبه رأى عورته فصلوته فاسدة وبه اجماع  
 القول يفتح بعض المشايخ وفي الخلاصة جعل هذا قول محمد والاول  
 قولها كما مر ولو صلى الاثني عريانا في بيت في ليلة مظلمة وله ثوب  
 طاهر كانه اربعه وهو قادر على السرا لا يجوز صلوته بالاجماع وهذا  
 يرجح القول الذي افتح به بعض المشايخ ان لو كان وجوب الستر بخوف  
 رؤية المورة بمازت الصلوة في هذه الصورة وغورها فاعلم انه  
 وجب للصلوة نفثها لكن يمكن ان يجاب بان العورة مستورة في ستر  
 الخلاف والرؤية بعد الستر ينكف النظر من فوق او من خلف لا يضر  
 وبدن المرأة الحرة كلها عورة لقوله عدم المرأة عورة الا وجهها وقفا  
 فانها ليس بعورة لا في حق الصلوة ولا في حق النظر الاجنبى والا فلهذا  
 ولكن في القدمين اختلاف المشايخ وذكر في المحيط ان الاصح انهما  
 ليستا بعورة وكذا في الهداية الاصح انهما ليستا بعورة وكذا في الفتا  
 والوجهي قال للحاجة الى المشي في الطريق فانه يظهر قدميهما خصوصا الفقير  
 منهم وقال في الخاتمة الصحيح ان انكشاف ربيع القدم يمنع جواز الصلوة  
 كسائر الاعضاء التي هو عورة وقال في الاختيار انها ليستا بعورة

في الصلوة وعورة خارج الصلوة انتهى ومختار صاحب الهداية والكافي  
 ما في المحيط ولا فرق بين ظهر الكف وبطنه خلا لما قيل ان بطنه ليس  
 بعورة وظهوره عورة ودرعها كبطونها في ظاهر الرواية عن اصحابنا  
 الثلثة وروى في غير الرواية عن ابي يوسف انه روى عن ابي حنيفة ان زيرا  
 ليستا بعورة واختاره في الاختيار وصح بعضهم انه عورة في الصلوة  
 لا خارجها والقول الاول هو ظاهر الرواية هو الصحيح لعدم الضرورة  
 في ابدانه اما الشعر المسترسل اي الشايزل عن راسها فقد قال الفقيه ابو القاسم  
 ان انكشاف ربع المسترسل فسد صلوتها لانه عورة وهو المذكور في  
 عامة الكتب وهو الصحيح وقال في الفتاوى الحافانية العنبر فساد  
 الصلوة انكشاف ما فوق الاذنين وكذلك الاذنان حتى لو انكشفت  
 ربع واحد منها جواز الصلوة من الشعر لا ما نزل عنها قال وهو الصحيح  
 وهو اختيار الصدر الشهيد والذي صحى الهداية وغيره هو ان المسترسل  
 عورة والدليل محقق في الشرح واما الخصيتان مع الذكر فكذلك حتى  
 لو انكشف ربع واحد منها منع جواز الصلوة فقبل مجموعها عضو واحد  
 وقال بعضهم يعتبر كل واحد منها عضوا على حدة وهو الصحيح حتى لو  
 انكشف ربع الذكر وحده او ربع الاثني بمفردها يمنع جواز الصلوة وكذا  
 اختلاف الركبة مع الفخذ فيقبل كل منهما عضوا على حدة وقال بعضهم  
 الركبة مع الفخذ كلاهما عضو واحد اختاره في الخلاصة وصحح ابن  
 الهمام في الشرح الهداية وعلى هذا الوصل الرجل وركبته مكتوفتا

عورة

اربع

وذكر

الحائض



في هذا المقطع حادثة صلوة لأن الركبتين لا يبلغان قد زرع الفخذ مع  
 الركبة وكذلك كعب المرأة تبع لساقها لا عضو مستقل فأنكشافه غير  
 مانع امرأة صلت وربع ساقها مكشوف بعد صلواتها عند أبي ح  
 ومحمد وإن كان المكشوف من ساقها أقل من ذلك أي من الربع لا يجب  
 اتفاق لأن القليل عضو بخلاف الكثير لقيام مقام الكل في كثير  
 من الأحكام بخلاف ما رونه وقال أبو يوسف أنكشاف سارون  
 النصف لا يمنع جواز الصلوة وعند أنكشاف النصف رواية في  
 رواية لا يمنع لأنه ليس بكثير وفي رواية يمنع لأنه ليس بقليل فيعلم  
 والحكم في الشعر المستتر من المرأة الحرة والبطن والخصية من المرأة متطاف  
 والفخذ من المرأة والرجل كالحكم في الساق فأي عضو من هذه أنكشف  
 أربعة يمنع عندها خلافاً لأبي يوسف وأما الحكم العورة الفليضة وهي  
 الفخذ والدبر فهو على هذا الخلاف المذكور في الساق يعني إذا أنكشف  
 من أحدهما أربعة يمنع عندها خلافاً لأبي يوسف فإنه يمنع عنده ما لم  
 يكن نصفاً أو أكثر وهذا الخلاف المذكور في الزيادة وكذلك في غيرها وذكر  
 الكرخي أن المانع من العورة الفليضة ما زاد على قدر الدرهم والاول  
 هو لا شيء لأن حلقه الدبر عضو بمفردها وكلها لا تزيد على قدر درهم  
 فلو كان كما قال لم تجز الصلوة مع أنكشاف جميعها وفيه قبح وقيل  
 الحقة مع اليتين عضو واحد فعلى هذا يجب قول الكرخي ولكن هذا  
 غير ما سمعنا بل كل التي مضوا للدبر نالها استأثر المرأة فإن كانت

ربع كثير

مراعاة

مراعاة أي لم ينكسر ثديها وهو المقبر دون المراهقة أي النديع  
 الصدر فلا يمنع الانكشاف ربع المجموع من الصدر والخصية وانكشاف  
 كبيرة قد ينكسر ثديها والندى مع أصله حتى لو أنكشف ربعه منفرد  
 كان مانعاً وكذلك كل أذن عضو مستقل غير الرأس وكذا ما بين السرة  
 والفاقة عضو على حدة وأما الجنب فبفتح للبطن وفي شرح شمس الأئمة  
 السرخسي إذا كان الثوب رقيقاً بحيث يصف ما تحته أي لون البشرة  
 لا يحصل له ستر العورة وهو ظاهر ولو كان غليظاً إلا أنه التصق  
 بالمضو وتشكل بشكله ينبغي أن لا يمنع لحصول الستر من صلته بمبعض  
 ليس عليه غيره فلو قدر أنه ينظرنا من تحته رأى عورته فهذا حال ليس  
 بشيء معتبر في منع جواز الصلوة لحصول الستر الماء مؤخر وذكر في الروايات  
 لو أن امرأة صلت وهي تقدر على الثوب الجديد الذي ليس فيه خرق  
 فأحسرت قلبت ثوباً خلفاً فيه خرق فأحسرت فأنكشف من شعرها شيء  
 ومن ثوبها شيء ومن ساقها شيء وكان المنكشف بحيث لو جمع جميعه  
 يبلغ ربع الساق لا يجوز صلواتها فكانت بناء على أن الساق أصغرها وهو  
 اختيار البعض أن المقبر في جميع المتفرق بلوغ المجموع ربع أصغر الأعضاء  
 المنكشف حتى لو أنكشف من الأذن شعراً ومن الفخذ شعراً يمنع لأن المجموع  
 ربع الأذن وأكثر والمختار الجمع بالأجزاء فلا يمنع ما لم يكن من الأذن شيئاً  
 ومن الفخذ شيئاً أو من الأذن ثلث ربعها ومن الفخذ ثلث ربعها استأثر العورة  
 من الأمة فأهي عورة من الرجل أي من تحت السرة إلى تحت الركبة وبطنها

كذا

اسم الكسوف



في موضعها عورة ايضا وما عدا ذلك وهو من اعلى البطن فافوق ومن اسفل الركبة  
 فما تحته فليس بعورة باجماع الامة لانها محل الخدمة والامتحان لا يبالى بان  
 كشف ذلك منها والمذبة وام الولد والمكاتبه بمنزلة الامة في الحكم المذكور  
 بقا الرق فيهن ولو اعقت <sup>او</sup> في الصلوة مكشوفة الرأس او نحوه فستره  
 بعمل قليل قبل ادا ركن جازت لان العمل كثيرا بعده ركن وانكشف عضو انسان  
 هو عورة في الصلوة فستر من غير لبس لا يضره ذلك الانكشاف وان أدى معه  
 الى مع الانكشاف ركنا كالقيام ان كان فيه او الركوع او غيرها يفسد ذلك  
 الانكشاف صلوة وان لم يؤدي مع الانكشاف ركنا ولكن مكث مقدار ما  
 يؤدي فيه ركنا بسنة وذلك مقدار تلك تسبيحا ولم يستردك العضو في  
 صلوة عند اية يوسف خلا فالمجهد وكذا اذا وقع الرجل المصل للراحة في صف  
 النساء او وقع على موضع النجاسة او وقع امام اى قدام الامام او رفع يده  
 ثم التقى اى تلك النجاسة فعلى هذا الخلاف المذكور ان مكث قدر يركن من غير ان  
 يؤدي به تقصد عند اية يوسف خلا فالمجهد والمختار قول اية يوسف وهذا كله  
 اذا حصل بشئ من ذلك بغير صفة فان كان بصفة فسد في الحال اتفاقا  
 ومن لم يجد ما يستره العورة صلى قاعدا بالجماء كما ذكرنا في بحث النجاسة و  
 لو وجد ما يستر بعض العورة وجب استجماله ويقدم في السرا ما هو اقل  
 كالسوتين ثم الفخذ ثم الركبتين ثم المرأة بعد الفخذ البطن والظهر ثم الركبتين ثم  
 الباقي على السواء ولو وجد ما يستر من الخشيش ونحوه وجب السترة وفي القبا  
 عريان قدر على طين بالمخض بعورته ان علم انه يبقى عليه يعني الى تمام لصلوة

لم يجز الا ذلك كما لو قد ان يخضع عليه ورق الشجر <sup>من غير</sup>  
 ثوب وعده ان يعطيه اذ فرغ من صلوة ينظر وان خاف فوت الوقت <sup>من غير</sup>  
 اية حتى ينظر ما لم يخف فوت الوقت وهو قول اية يوسف وهو الاظهر وان  
 كان يرجو وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت الوقت كطهارة المكان  
 وفي القنيت صبيحة صلت مكشوفة الرأس لا تؤمر بالاعادة ولو صلت  
 مكشوفة العورة يعني الفخذ ونحوه تؤمر بالاعادة وكذا بغير وضوء  
 انتهى والمستحب ان يصل الرجل في ثلثة اثواب فيص وازاد غامة ولو  
 صلى في ثوب واحد متوشحا به كما يفعل القصار في حال علة جازت من غير  
 كراهة ولو صلى في السراويل فقط او في ازار من غير عذر كره وفي الخلاصة  
 امرأة خرجت من البحر عريانة ومعها ثوب لو صلت فيه قائمة ينكشف شئ  
 من فخذها او من ساقيها ما يمنع جواز الصلوة ولو صلت قاعدا لا ينكشف  
 فانها يصل قاعدا ولو كان الثوب يغطي <sup>او</sup> من جسد ما وربع رأسها فركب  
 تغطية الرأس لا تجوز صلواته ولو كان يغطي اقل من الربع لا يضره انزله  
 التغطية واما الشترع الرابع وهو استقبال القبلة فمن كان بحضرة الكعبة  
 دخل الفاء في من لان اما مقدرة يجب عليه اى يفرض عليه ما صابره عينها الى  
 ان يكون وجهه مقابلا لعين الكعبة حتى لو صلى بمكة في بيت يجب ان يكون  
 بحيث لو ازيل الجدران ونحوها يقع استقباله على جزء من الكعبة كما في  
 الكافي وفي المداية لو كان بينه وبين الكعبة حائل الامتع انه كالغائب فعلى  
 هذا يراد من الكعبة في كلام المصنف حقيقتهما وعلى القول مكة ومن كان



فأبوابها ففرض جهة الكعبة أي أن يتوجه إلى الجهة التي هي فيها قال في الهداية  
هو الصحيح واحترازه عن قول الجرجاني أن فرض الغائب أيضا أصابه عنها  
ومرّة الخلاف نظر في اشتراط النية وعدم الغائب وكان الشيخ الإمام  
ابوبكر محمد بن حامد لا يشترط على الغائب نية الكعبة مع الاستقبال القبلة  
بناء على ما هو الصحيح وقال الشيخ الإمام ابوبكر محمد بن الفضل يشترط  
ذلك بناء على اختيار قول الجرجاني وبعض المشايخ يقول أن كان المصلي  
يصل إلى المحراب فكما قال الحامدي أي ابن حامد لأن المحراب وضعت  
غالبًا بالتحري والجماع الإراء فكانت كافية عن النية وإن كان يصل في  
المسجد فكما قال الفضل أي ابن الفضل تغدير اجتماع الإراء فيها غالبًا  
وقبلة أهل المشرق هي جهة المغرب عندنا من غير احتياج إخراج أهل  
بلاد أن بعض المشرق وفي إشارة إلى الخلاف فإن عند الشافعي لا بد من  
الخروج من بلد أن ليس بمسما لها منهم إلى سواء قال أبو منصور  
ينظر إلى قصر يوم في الشتاء وإلى طول يوم في الصيف فيعرف مغربها ثم  
يسير إلى الشمال عن يمينه واثلاثين يساره ويصل ما بين ذلك وهو قبلة  
أهل المشرق والمغرب عندنا وذكر في أسالي الفقاوي حد القبلة في بلادنا  
يعني بها سمرقند ما بين المغربين مغرب الشتاء ومغرب الصيف فإن سمرقند  
معتدلة بين شرقي الشتاء والصيف فقبلة ما بين مغرب هاتين  
تكون الوجهة خارجة من حد المغرب لا يستقيم وإلا لما لبث إلى مشرق  
شريف فقبله سائلة إلى مغرب الشتاء يجب ذلك وبالعكس فإن فصل

٨٤  
لجهة خرجت من المغربين قدرت صلوة وإن كان المصلي مريضًا لا يقدر  
على التوجه إلى القبلة وليس معه أحد يوجهه إليها أو كان صحيحًا <sup>يقدر</sup>  
على التوجه إلا أنه يخاف أن توجه من عدو أو سبع يأتيه من جهة أخرى بضوء  
في ماله أو بدنه وكذا لو كان على خشبة في البحر يخاف الفرق أن توجه فأنه  
لا يلزم التوجه إلى القبلة في هذا الحول بل يصل إلى أي جهة قدر على  
التوجه إليها لأن التكليف بقدر الوسع وكذا إذا صلى الفريضة بالعدو على  
الدابة بان كان لا يقدر على النزول أو أن نزل لا يقدر على الركوب أو يخاف من  
عدو أو سبع فأنه يصل إلى حيث قد ولو كان يصل عليها لأجل الطين فإنه  
يستقبل بها القبلة واقفة إن لم يخف الانقطاع عن الرفيقة وكذا ينبغي في كل  
سنة جازلة صلوة الفريضة ركعتين من خوف النزول وخوف رداءه لم يكن  
الطين يفوت في الوجه لكن الأرض بمنزلة لزم النزول ذكره في الخلاصة  
والنافلة معطوفة على الفريضة أي إذا كان يصل النافلة على الدابة بعير  
غير رايشأله أن يصل إلى أي جهة وهذا إذا كان خارج المصليات والمصر  
فلا يجوز عند أبي حنيفة ويجوز عند محمد ونكره وعند أبي يوسف لا يكره <sup>اختلاف</sup>  
في مقدار الخروج فقيل قدر فرسخين وقيل قدميل والاشع قدر  
ما يجتهد في المسافر القصر ولو افتتحها خارج المصر ثم دخل إلى المصر  
فيلبث بها ركبا ولا أكثر على أنه ينزل ويتم على الأرض ويستقبال القبلة <sup>عند</sup>  
الشروع لمن يتنفل على الدابة ليس بواجب خلافا للشافعي وإن شئتم عليه  
القبلة وليس بحضرة من أهل ذلك المكان من يسأله عنها اجتهد أي ينزل



جهته وطائفة في طلبها بما يغلب على ظنه من الامارات والدليل وحري  
 وطلب ما هو الاخرى والاليق من الدليل والامارات عليها وصل  
 التجربة التي اراه اجتاده وحريه الى انها هي القبلة وذلك بالاجماع فقد  
 تعا فاما تولوا فتم وجه الله اي جهته التي امر بالتوجه اليها نزلت عند ما  
 استبهرت القبلة على جماعة من الصحابة وصلوا الى جهات مختلفة وفي قوله  
 ليس بحضرة اشارة الى انه لا يجب عليه طلب من يسأله ولا ان يتخرج  
 الناس من منازلهم للسؤال عنها خلافا لما اذا كان عنه او بانقرب منه حوله  
 فانه يجب عليه ان يسألهم عنها فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا داعي  
 عليه لانه اتى بما هو الواجب عليه بالنظر الى وسعه وقدرته وان علم ذلك  
 الخطاء وهو في الصلوة استدرا الى القبلة وبني عليها ما بقي من الماروي  
 ان اهل مسجد قباء كانوا في الصلوة متوجهين الى بيت المقدس في صلواتهم  
 فيخبروا خبرا ويتحيدون قبلة فاستداروا الى الكعبة واقرهم النبي صلى الله  
 عليه وسلم على ذلك وسواء شبهت القبلة في مقاراة او في مصر وسواء  
 كان ذلك في ليلة مظلمة او في نهار لان الدليل لم يفصل وان تحري ووقع  
 تحريه على جهته فتكلم وصل الى غير جهة التحري بعيدا وان اصاب  
 ولو علم انه اصاب القبلة عند ابي حنيفة رحمه الله وعنده رحمه الله وعن ابي حنيفة  
 يخشى عليه الكفر وقال ابو يوسف ان اصاب لا بعيدا حاله لا يبعد حاله الى الجهة  
 التي صلى اليها فلا فائدة في الاعادة ولها ان فرض جهة تحريه وقد تركها رجل  
 صلى الى غير القبلة منعقد او وافق ذلك الكعبة قال ابي حنيفة هو كافرا لله

حري  
 حري

الصلوة بغير طهارة وكذا الصلوة في الثوب البجور لانه كالمحقق  
 وبه اخذ ابو الليث والمختار ان يكفر بغير طهارة واما لا يكفر في الصلوة  
 في الثوب البجور الى غير القبلة كما ذكره في الفتوى ولو شئت عليه  
 القبلة ولم يتحر فشرع في الصلوة وصل الى غير القبلة لا يجوز صلوة  
 لان التحري فرض عليه وقد تركه وان علم في خلال الصلوة انه اصاب  
 القبلة استقبل الصلوة عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يبني لما  
 تقه مر له من الليل ولما ان حاله بعد العلم اقوى منها قبله وبناء لقوى  
 على الضعيف لا يجوز وان علم بالاصابة بعد الفراغ فلا اعادة عليه  
 اتفاقا والفرق مذكوري الشرح ولو تحري فلم يقع تحري على شيء قيل  
 يؤخر وقيل يصل اربع مرة الى الجهات وهو الاحوط ولو شئت عليه  
 القبلة وكان بحضرة من يسأله عنها فلم يسأل فحري وصل فان اصاب  
 القبلة جازت صلته لمحصل الموق والافلا يجوز صلوة لترك العمل  
 باقوى الدليلين وهو السؤال من الامل وكذا الاعي اذا توجه الى جهة و  
 عنده من يسأله ان اصاب القبلة جازت صلوة والافلا ولو كان بخبر  
 ليس من اهل ذلك المكان لا يؤخذ بقوله ان يوافق تحريه لانه مجتهد مثله  
 ولا يجوز المجتهد تقليد محتمد ولو سأل من بحضرة من اهل ذلك  
 المكان فلم يجبه حتى لو تحري وصل ثم اخبره ان القبلة غير الجهة التي  
 توجه اليها لا يعيد ما صلى لانه لم يقصر حيث سأل ولو شك في القبلة  
 فحري وصل ركعة الى جهة وقع عليها تحريه ثم شك وهو في الصلوة

من اهل ذلك المكان



وتخرج فوقه تحريم على جهة اخرى فصل في البها ركعة ثم وثم حتى انه اذا  
 صلى اربع ركعات الى اربع جهات بالتحريم جاز كما في الفتاوى الحاقانية لا  
 اجتهاد المتجدد لا ينسخ حكم ما قبله في حق ما مضى واختلف المتأخرون  
 فيما اذا تحول رأيه في الثالثة او الرابعة الى الجهة الاولى من قال يتم الصلوة  
 ومنهم من قال يستقبل كذا في الخلاصة والاول اوجه وهذا كله اذا اشتبهت  
 عليه القبلة وشك فيها اما لو شرع في الصلوة من غير ان يشك ولا تحرف ثم  
 شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم فساد بهيقين فيعيد وان علم بعد  
 الفراغ انه اخطأ او كان اكبر رأيه فعليه الاعادة وذكر في امالي الفتاوى  
 ان علم المصل ان قبلته الكعبة ولم يرها وقت الشروع جاز لعدم اشتراط  
 نية الكعبة وذكر في الحاقانية ان نية المصل يعني وقت الشروع ان قبلت  
 محراب مسجد لا يجوز لانه علامة على جهة القبلة وليس بقبلة فيكون مرقا  
 عن القبلة بنيت كن توجه الى التكن اليافى ناويا الصلوة الى بيت المقدس فان  
 نية القبلة وان لم يشترط لكن عدم نية الاعراض عنها شرط ولو تحول  
 صدره عن القبلة بغير عمد فسدت صلوة اتفاقا في الصحيح ولو تحول  
 وجهه عنها كان عليه واجبا ان يستقبل القبلة من ساعته ولا تقصد صلوة  
 بغير ذلك التحويل ولكن يكره اشد الكراهية لقوله ع حين سألته عايشة  
 بنيت عن الالتفات في الصلوة هو خلة بخلة الشيطان من صلوة العبد قل  
 عنه لا تشع اليك والالتفات في الصلوة فان الالتفات في الصلوة مهالك و  
 لو ظن المصل انه احدث فتحول عن القبلة للوضوء ثم علم انه لم يحدث قبل

ان يخرج

ان يخرج من المسجد لم تقصد صلوة عند المذبح خيفة لان سنده باردة لم يكن  
 للرفق بل لقصد الاصلاح وان علم انه لم يحدث بعد الخروج من المسجد  
 فسدت صلوة بالاتفاق لان اختلاف المكان يبطل الابدان والمجوز  
 كما كان واحد فادام فيه لم يختلف مكانه فان كان اماما واستخلف ثم علم  
 ان لم يحدث فسدت صلوة وان لم يخرج من المسجد لان الاستخلاف  
 في غير محله مناف كالمخرج من المسجد وكذا الوطن انما فتح بلا وضوء  
 فانصرف ثم علم انه كان متوضعا فقد صلوة وان لم يخرج من المسجد  
 وكذا الوضوء النسيتم سرا فظنه ماء فانصرف ثم علم انه سرب او ظن ان  
 على الخف ان مدته تمت فانصرف ثم علم انه لم يتم فقد الصلوة وان لم  
 يخرج من المسجد لان انصرفه على قصد الرقص لا على قصد البناء بخلاف  
 الذي ظن انه احدث وان صلى في الصحراء جماعة فكان الصفوف له حكم  
 المسجد حتى لو علم قبل مجاوزتها في ظن سبق الحدث لم تقصد وان علم  
 بعد مجاوزتها فقد هذا ان ذهب الى الخلاف وان توجه قدومه فالمعتبر مجاوزة  
 سرة الامام وعدمها ان كان له سرة والا ففقدان مالها تأخر مجاوزة الصلوة  
 وان كانه منفردا اعتبر مجاوزة قدوم موضع سجوده وعدمها **فروع**  
 في شرح الطحاوي الكعبة اسم العرصة فان المحيط للوضع في موضع  
 فصل الى لا يجوز ولو صلى في جوف الكعبة او على سطحها جاز ولو  
 صلى الى الخطين وحده لا يجوز ومن صلى في سفينة فلا بد له من استقبال  
 اذا كان قادرا ولا يجوز ان يصلي حيث توجهت ويلزمه ان يستدبر

بجلاؤه من وجه وهذا اذا لم يكن اماما ولا مستخلفا مكانه



إلى القبلة كلها دارت ولو صلى جماعة بالتحري متخالفين في الجهات أن صلوا  
 منفردين جازت صلوة الكل وإن صلوا بجماعة لم تجز صلوة من خالفهم  
 عالميا بحال الصلوة وجازت صلوة غيره أن لم يعلم أن أمامه خالف قوله  
 صلوا متحرين بجماعة وفيهم سبوق ولا حق فلما سلم للإمام قام للفضا  
 فظهر لها أن القبلة غير الجهة التي صلى إليها الإمام أمكن للسبوق  
 أصلاح صلوة بأن يستدير لأنه منفرد فيها يقضي بخلافه لا حق فأنه  
 مقتد والمقتدى إذا ظهر له وهو وراءه الإمام أن القبلة جهة أخرى لا  
 يمكن أصلاح صلوة لأنه أن يستدأ خالفها ما به ولا كان ثم أسلوة  
 في غير ما هو القبلة عنده وكل منهما مفد فكذا لا حق وجعل تحريم في محله  
 فاقتدى آخر بل تحريم أن امتا الإمام جازت صلواتها والاجازت  
 صلوة الإمام فقط ولو صلى العجمي وقت الشروع يسأله فلم يسأله لم  
 تجز صلواتها ولا جازت صلوة العجمي دون المقتدى **الشروط** **س**  
 شروط الستة هو الوقت أول وقت صلاة الفجر إذا طلع الفجر الثاني و  
 هو أي الفجر الثاني البياض أي النور المستطير أي المنتشر في الأفق أي في نواحي  
 السماء وأطرفها قبل طلوع الفجر الأول المسمى بالفجر الكاذب وهو بياض  
 يستعمل ركني يبدو طولا ممتدا إلى جهة الفوق غير اخذ في عرض الأفق  
 ثم تحقيق الظلمة لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل وقت صلوة الفجر لأنه من  
 حكمه ليس يحتمل لا يحرم على نكاحه لكل لقوله عدم لا يمنعكم من محوكم  
 إذا أن ابتلا ولا الفجر مستطير لكن الفجر المستطير في الأفق وقال في

في المحيط أما الفجر كاذب وهو أن يرفع البياض في جهة واحدة ثم يتبدل  
 أي يصير لاشيا فلا يخرج به وقت العشاء ولا يحرم الأكل على الصائم  
 بهذا أمر مجمع عليه وآخر وقتها قبل طلوع الشمس أي الجزء الذي يعقبه  
 طلوع الشمس من الزمان وهذا أيضا بجماع الأمة واختلفوا في وقت الذي  
 لا يباح فيه الصلوة إذا طلعت الشمس قال أبو بكر محمد بن الفضل  
 ما دام الإنسان يقد على النظر إلى قرص الشمس فهي وقت طلوع لا يباح  
 فيه الصلوة فإذا عجز عن النظر بباح فيه وفيه الكتاب محمد إذا طلعت  
 الشمس قد روي أو يحين كذا ذكره في خلاصة الفتاوى وأول  
 وقت العصر زوال الشمس أي الجزء الذي يعقبه زوال الشمس من الزمان  
 وهذا أيضا بجماع وآخر وقتها عند أي ح إذا صار ظل كل شيء مثليه  
 سوى في الزوال أي سوى في الذي يكون للشيء عند الزوال وقال  
 أي أبو يوسف ومحمد وهو قول الأئمة الثلاثة إذا صار ظل كل شيء مثله  
 سوى في الزوال وعن أبي حنيفة من رواية سديد بن عمر إذا صار ظل  
 كل شيء مثله سوى الذي خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر  
 إلى المثليين قال المشايخ ينبغي أن لا يصلح العصر حتى يبلغ المثليين ولا يؤخر  
 الظهر إلى أن يبلغ المثل فتخرج من الخلاف فيها والدليل من الجانبين  
 المذكور في شرح وأول وقت صلاة العصر إذا خرج وقت الظهر على تقويم  
 فعلى قوله إذا صار ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وعلى قولها إذا  
 صار ظل كل شيء مثله سواء وآخر وقتها ما لم تقرب الشمس إلى الجزء



الزمان الذي يعقب غروب الشمس وهذا اجماعى واول وقت المغرب  
 اذا غربت الشمس بالاجماع واخر وقتها ما لم تغيب الشفق اي الجزء الذي  
 يعقبه غيبوبة الشفق وهو اي الشفق المذكور البياض الذي في الافق  
 الكائن بعد الحمرة التي تكون في الافق عند ابي ح وقالوا اي ابو يوسف ومحمد  
 وهو قول الاثمة الثالث ورواية سعد بن عمرو عن ابي ح ايضا الشفق  
 المذكور هو الحمرة نفسها لا البياض الذي بعدها والدليل في الشرح ومن  
 المشايخ من افتم برواية سعد بن عمرو الموافقة لقولهما قال ابن الهمام ولا  
 رواية وقام هذا في الشرح ايضا واول وقت صلاة العشاء اذا غاب  
 الشفق على القولين كما مر واخر وقتها ما لم يطلع الفجر اي الجزء الذي هو  
 وقت العشاء هذا عند ابي ح وعندهما وقتها بعد صلاة العشاء الا ان  
 اي المصل ما لم يقدّم العشاء عليه اي على الوتر عند ابي ح لوجوب  
 الترتيب لقوله عليه السلام ان الله امركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم  
 وهو الوتر فعلى الكرم بين العشاء والى طلوع الفجر فعلى هذا الوصل الوتر  
 قبل العشاء فصد الانصح كما لو صل الوقتين قبل الفائتة ذكرا  
 وهو صاحب ترتيب امالو وقع ذلك بلا فصل صح عنده حتى لو صل  
 العشاء بثوب ثم رعد وصل الوتر بثوب آخر ثم طهر ان الثوب الذي  
 صل العشاء به كان نجسا فانه يعيد العشاء دون الوتر عند ابي ح خلافا  
 لهما واعلم ان الوقت كما هو شرط لاداء الصلوة فهو سبب لوجوبها فلا  
 يجب بدونه كما في المسئلة التي وردت فتوى في زمن الصدوق بهان

ولا خلاف  
 يعقب طلوع الفجر الثاني ووقت صلاة الوتر ما لا يوجب

الاثمة انما لا نجد وقت العشاء في بلدنا هل علينا صلواته فكتب ليس عليكم  
 صلوة العشاء وبه افتم طهر الدين المرتباني وردت هذه الفتوى ايضا  
 من بلد بلقار فان الفجر يطلع فيها قبل غيبوبة الشفق في اقصر ليالي السنة  
 على شمس الاثمة الحلواني فافتم بقضاء العشاء ثم وردت بخوارزم على  
 الشيخ الكبير سيف السنة البقالي فافتم بعدم الوجوب فبلغ جوابه الحلواني  
 فارسل من ياله في عامة مجامع خوارزم ما تقول فيمن اسقط من الصلوة  
 الخمس واحدة هل يكفر واحس الشيخ فقال ما تقول فيمن قطع يداه مع الرفقة  
 ورجلاه مع الكعبين كم فرايض وضوءه قال ثلاث لفواتي محل الرابع قال فافتم  
 الصلوة الخامسة فبلغ الحلواني جوابه فاستحسنه وفقه فيه ولا ابن الهمام على  
 اعتراض قد اجبنا عنه في المسح ويستحب في الصلوة الجبر الاسفار بها بان  
 يصل في وقت ظهور النور وانكشاف الظلمة والظلمة بحيث يرى الراعي  
 موقع شيله عندنا خلافا للثالث لقوله عدم اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر  
 وقد قالوا في حد الاسفار ايضا ان يتبداء في وقت يمكن ان يصل فيها فيه على  
 وجه السنة ويبقى من الوقت بعد سلامه ما لو طهراته كان على غير طهراته  
 يمكن ان يتوضا ويصليها على وجه السنة قبل خروجه يستحب الاسفار  
 عندنا عام في الازمنة كلها الوتر صلوة الفجر يوم الفجر بمزدلفة فان استحب  
 فيها التقليل لاجل ان توسيعا الوقت الوقوف ويستحب ايضا عندنا الا براه  
 بالظهور في الصيف لقوله عدم اذا اشتد الحر فاردوا بالصلوة فان شدة  
 الحر من دفع جهنم ويستحب تقديمها في الشتاء ويستحب عندنا تأخير

ان وقتها

الشيخ فمقلد وفيه نزاع



العصر في كل الايام الا يوم الغيم ما لم تغير الشمس ويكره ان تؤخر  
 الى ان يتغير وجه الشمس لانه عدمه كان يصل العصر والشمس مرتفعة  
 بيضاء نقية فالعبرة بغير القرص للتيقن <sup>في وقتها</sup> خوفاً انه يحصل بعد الزوال <sup>منه</sup> الفتن  
 صار القرص بحيث لا يخار فيه العين فقد تغيرت والا فلا كذا في الكلي <sup>في وقتها</sup> و  
 ايضا تعجيل المغرب في كل الايام الا يوم الغيم لقول ارفع ابن خديجة كذا في  
 المغرب مع النبي صلى الله عليه وسلم فيصرف احدا وانه يبصر موافق  
 تبدل وعز ابن عمر انه اخرها حتى بدا نجم فاعق رقبة وهو يدل على كراهتها  
 خرها الى ظهور النجم وفي القنية بكرة تأخير المغرب عند محمد في رواية عن  
 ابي حنيفة ولا يكره في رواية الحسن عنه ما لم تغيب الشفق والاصح انه يكره  
 من عند كالفرو الكون على الاكل ونحوها او يكون التأخير قليلا وفي  
 التأخير بطويل القراءة خلافا انتهى وتأخير صلوة العشاء الى ما قبل ثلث  
 منحب لقوله لا انا انا شق على امتي لا مرتهم ان يؤخر العشاء الى ثلث  
ليل او نصفه وتأخيرها الى ما بعد ثلث الليل الى نصف الليل مباح لما  
بيناه في الشرح وتأخيرها الى ما بعده او بعد نصف الليل الى صبح النحر  
مكروه ان كان بغير عدد لانه يؤدى الى تقليد الجماعة اما ان كان بعد  
فلا يكره واما التأخير في الوتر فالاصح فيه ان الاصل انه ان كان يشق  
بالانتهاء او ترك قبل النوم واذا كان يشق بالانتهاء فتأخيرها الى آخر  
ليل افضل لقوله عدم من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر اوله و  
من لم يخف ان لا يقوم فليوتر اخره فان صلواته اخر الليل مشهورة وذلك

في وقتها  
 في وقتها  
 في وقتها

افضل واذا كان اليوم يوم غيم فالمستحب في الفجر والظهر والعصر  
 والمغرب تأخيرها بقدر التأخير عدم التعجيل في اول الوقت لا التأخير  
 الشديد الذي يشك بسببه في بقاء الوقت قال في المحيط المراءى من تأخير  
 المغرب قد ما يحصل التيقن بالغروب والمستحب في يوم الغيم في كل  
 من العصر والعشاء تعجيلها تعجيل المراءى بتعجيل العصر قدر ما يقع  
 عنده انها لا يقع حال تغير الشمس وتعجيل العشاء التعجيل قليلا على وقت  
 انعقاد كذا في المحيط لا يقل الجماعة خوفاً من المطر وروى الحسن عزاه  
 التأخير في الجميع يوم الغيم لانه اقرب الى الاحتياط ان يقع قبل الوقت اما  
لاوقات التي يكره فيها الصلوة فثلاثة المراءى من الكراهة ما يقع عدم الجواز  
ايضا فكل ما لا يجوز فهو مكروه ثلثة اوقات من تلك الثلاثة يكره  
فيها الفرض والنظوع فالكراهة في الفرض كالفوات تمنع الصحة لوجوبه  
كامل وكذا الواجب الفايضة كجمدة تلاوة رجب بتلاوة في وقت غير  
مكروه وجنابة حضرت فيه الوتر لانها وجبت كاملة فلا تؤدى ناقصة  
والكراهة في التطوع لا تمنع الصحة ولكنها كراهة تحريم وتحقق ذلك في  
الشرح وذلك المذكور منه الكراهة كما ذكر عند طلوع الشمس وعند  
غروبها الا عصر يومه ووقت الروال للهيب على السلام من الصلوة في  
هذه الاوقات استثناء عصر يومه لانه يصح عند الغروب لانه وجبت ناقصة  
فاداه كما وجب بخلاف عصر يوم آخر وغيره من الفوات على ما حقق  
في الشرح وفي كتب الاصول وروى عن ابي يوسف وهي رواية المشهورة



عنه انه يجوز التطوع وقت الزوال يوم الجمعة اي من غير كراهة ودليل و  
 جوابه في الشرح ولا يصح فيها اي في اوقات الثلاثة المذكورة صلوة  
 جنازة ولا يسجد لتلاوة اذا كانت حضرت او تليت في وقت غير مكروه  
 لما تقدم ولا يسجد فيها السر لانه من اجزاء الصلوة ولو قضى فيها  
 او صلوة مفروضة بعد ما لم يصحها على ما قد ساء وان تلاها في اي  
 في وقت من الاوقات ثلاثة اية سجدة فالأفضل ان لا يسجد ها فيه  
 ولا في غيره من الثلاثة فان سجد ها في ذلك الوقت لا يعيد ها لانه اذا  
 كما وجب وكذا ان سجد ها في غير وقت تلاوتها من الاوقات ثلاثة فصلا  
 عليها فيه تصح والا فضل ان يصلي ولا يؤخر لان التمجيد فيها مطلوب مطلقا  
 لا لما منع لمضود ها في وقت غير مكروه واما الوقتان الآخران من الخمت  
 فانه يكره فيها التطوع فقط لا يكره فيها الركعة ولا الواجب لنفس يعني  
 انما يتوصل الى الجنازة وسجدة التلاوة بخلاف المذود واللازم  
 بالشروع وركعتي الطواف فانها تكرر بوجوبها في كل وقت من الاوقات المذكورة  
 ما بعد طلوع الفجر الى ان تطلع الشمس فانه يكره في هذه الوقت النوافل  
 منها الا سنة الفجر لقوله عدم لاصلوة بعد الفجر الا يسجدتين يعني ركعتين  
 وما بعد صلاة العصر غروب الشمس لانه في نهى عن الصلوة  
 بعد اصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تقرب وما بعد غروب  
 شمس قبل صلاة المغرب ايضا التطوع فيه مكروه لانه لا يشرع في المغرب  
 سجدتين سجدتين تقبيلها وتقديم ذكر كراهته لتأخير وكذلك يكره التطوع

تصح عند اخلاص الزمان اذا حضرت الجنازة  
 في وقت من الاوقات الثلاثة

اد اخرج

اد اخرج الامام اى صعد على المنبر الخطبة يوم الجمعة لا ادوى عن كبار  
 الصحابة كالحلفاء الراشدين وغيرهم انهم كانوا يكرهون الصلوة والكلام  
 بعد خروج الامام وكذا يكره التطوع عند الاقامة اي يوم الجمعة كذا خص  
 قاض خان وصاحب الخلاصة وغيرها واما في غير الجمعة فلا يكره بمجرد  
 الاخذ في الاقامة ما لم يشرع الامام في الصلوة وبعد شروعه في الصلاة  
 يكره سنة الفجر ان علم انه يدرك الركعة الثانية او تشهد على ما فيه من  
 من الخلاف وكذا لا يكره بقية السنن اذا علم انه يدرك قبل الركوع  
 في الركعة الاولى ذكره السروجي وعزاه الى التحفة بل يكره في جميع ذلك ان  
 يصلي مخالفا للصف او خلف الصف من غير حائل بل يصلي في المسجد  
 لصيغ ان كان الامام في الشئ او بالعكس او خلف سطوانة فان  
 كان قد شرع في صلوة التطوع قبل خروج الامام الخطبة ثم خرج  
 الامام لا يقطعها بل يتيمها ركعتين ان كان تحية المسجد او فلا مطلقا  
 وان كانت سنة الجمعة فيلزم على رأس الركعتين وقيل يتيمها اربعين قال  
 المزيغاني هو الصحيح وهو اختيار حسام الدين الشيرازي وذكر في الزوائد  
 انه نسلم على رأس الركعتين وان كان قام الى الثالثة وقيد ها بالسجدة  
 اضاف اليها الرابعة وسلم وخفف في القراءة وحكى عن القاضي الامام في  
 على الشيخ انه يرجع اليه بعدم ما كان يفعله بالاول واليه مال الشيخين  
 والبقالي وقال الشيخ كمال الدين بن الهمام انه الاوجه ولم يذكر في النوا  
 ما اذا قام الى الثالثة ولم يقيد ها بالسجدة واختلف في قيل يعود



وقيل يتم ويخفف وهو لا وجه على ما حققناه في الشيخ  
ثم اذا سلم

الى القعود ويتم على الرأس الركعتين قيل لا يلزم قضاء شيء وقيل  
يقضى ركعتين وقال ابو بكر محمد بن الفضل يقضى اربعاً في حال قطعها  
لانها منزلة صلاة واحدة وكذا يكره التطوع ايضا قبل صلاة العيدين  
وعند خطبتها وكذا بعد خطبتها في المصل على الاصح ولا يكره بعد رجوع  
منه وكذا يكره التطوع عند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء و  
كذا عند الخطبة في الفتح للاخلال بالاستماع والانصات في الكل ولو شرع  
في صلاة التطوع في الاوقات الثلاثة فالأفضل ان يقطعها ثم يقضيها  
في وقت غير مكروه يختصا عن الكراهة ولو لم يقطع بل تم شفعاً  
فقد اساء واثم لمخالفة النبي ومع هذا لا شيء عليه اي ليس عليه عا  
ما صلي لانه اتى بها كما وجبت عليه ولو شرع في النافلة في الوقتان في  
بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس وبعد صلاة العصر في وقتها ثم  
قد هالوسه القضاء وقد علم هذا من قوله سابقاً يقضيها لانه اذا لم  
قضاء ما شرع فيه في الاوقات الثلاثة وافسده مع ان كراهتها اشد  
فلزوم ما شرع فيه في الوقتين او في الواقتين النافلة في وقت مستحب  
غير مكروه ثم افسدها او فسدت لا يقضيها فيما بعد العصر قبل المغرب  
وبعد طلوع الفجر قبل ارتفاع الشمس اي يكره ان يقضيها ولو قضاهما تحت  
مع الكراهة وسقطت عنه وكذا سائر اوقات الكراهة ما عدا الثلاثة  
فانها لا تسقط عن بقضائها في وقت منها ولو افسد سنة الفجر لا  
يقضيها بعد ما صلي الفجر كما من الكراهة قضاء ما يلزم بالشرع في

في الوقتين

في الوقتين وتيلفت الى ما ذكر في المحيط عن بعض المشايخ انه ان خلف  
ان لا يدرك الفرض لوصلة السنة فالاحسن ان يشرع في السنة ويكره  
لما ثم يكره اخرى لفريضة فيخرج من السنة ويصير شارعاً في الفريضة ولا  
يصير مفسداً بل يصير مجاوزاً من عمل الى عمل لعدم الغاية في ذلك لانه  
وان سلم انه لا يصير مفسداً لكن كراهة قضائها بعد صلاة الفجر باقية اللهم  
الا ان يفقد ذلك يقضيها بعد ارتفاع الشمس وعلى كل حال فهو غيرات  
بالسنة كما سنة فلا فائدة في التكليف وقيل يقضيها بعد صلاة الفجر  
هو غير صحيح لما تقدم من ان الكراهة موجودة فيه ولو شرع في اربع  
ركعات قبل طلوع الفجر فلي صلي ركعتين منها صلي الفجر ثم قام بعد  
طلوع صلي ركعتين من غير ان يسلم تسبب صلواتها بين الركعتين عزركة  
لسنة الفجر عندها اي ابو يوسف ومحمد وهو اي قولها احدى الروايتين  
عزالي حنيفة وهي ظاهر الرواية بناء على ان السنة تؤدي بمطلق نية السنة  
وهو الصحيح وروى الحسن عن انبيا لا تسبب وذكر في الأخيرة ولو صلي  
ركعتين على ان انه اي الشأن لم يطلع الفجر وقد بين اي بعد ذلك انه اي  
الشأن كان قد طلع الفجر فعند المتأخرين تجزئ تلك الركعتان عن ركعتي الفجر  
وهذا ايضا هو ظاهر الرواية ولو شك عند صلاة تلك الركعتين في طلوع  
الفجر واستمر شك لا تجزئ عن ركعتي الفجر لانفاق وهو ظاهر الرواية فاذا  
طلعت الشمس حتى ارتفعت قد رويين او قد روي بتأخير الصلاة  
اي على هذا المذكور في الاصل وقيل مادام الانسان يقدر على النظر الى

ان يكون في وقتها  
ان كان في وقتها  
ان كان في وقتها



في صحتها لا يباح المصلاة فان عجز عن النظر اليه تباح وقيل بدو  
 ذقنه على صدره وينظر فان لم ير القرص حلت الصلاة وان نظره فلا وض  
 يسر الاقوال ولو طاعت الشمس والمصل في خلال الفجر في اثناء صلاة  
 الفجر فقد صلاوة الفجر لم يرض النقص على ما وجب <sup>بالسبح</sup> كما مل ولو عر  
 الشمس وهو في خلال صلاة العصر لا تقصد لعروض الكمال على ما وجب  
 بالنسب الناقص وقد حققناه في الشرح **والشرط الثاني النية** وهي  
 قصد كونه الفاعل لا شرع له ففي العبادة قصد كونها لله خلاصا قال الله  
 تعالى وما امروا الا لعباد وانيته مخلصين له الدين المصلحة اذا كان منفلا لا يكتف  
 بطلون نية الصلاة ولا يشترط تعيين كون ذلك التفارسة مؤكدا او غيرها  
 ولكن في التمر ويجح اختلاف في خالف بعض المشايخ المتقدمين فانهم قالوا  
 الاصح انه في فعل التراويح لا يجوز بطلاق النية بل لا بد من تعيينها والذكر  
 في الفتاوى قاض خان فان الاختلاف في التراويح في السنن المؤكدة وصح  
 انه لا يجوز بطلاق نية الصلاة لانه التراويح ولا في السنن وذكر المتأخر  
 ان التراويح وسائر السنن تنادي بطلاق النية وهو اختيار صاحب  
 الهداية ومن تابعه وهو الصحيح على ما حققناه في الشرح والمصير تبع وان  
 خان حيث قال والاصح انه في التراويح لا يجوز بطلاق النية ثم قال بنا  
 على ذلك والاحتياط في نية التراويح ان ينوي التراويح نفسها او ينوي  
 سنة لوقت فانها هي السنة في ذلك الوقت او ينوي قيام الليل يكون غار  
 من خلاف على ما لا والاحتياط للمروج من الخلاف وفي السنن

السنة نفسها او ينوي الصلاة متابعة للنبي عليه السلام ولو نوى  
 صلاة التراويح في صلاة الجمعة او في صلاة العيدين فانه ينوي صلاة التراويح  
 فعينها وكذا ينوي صلاة الجمعة وصلاة العيدين اي يشترط التعيين اتفاقا  
 ولا يكفي مطلق النية وكذا جميع الفرائض والواجبات من المندور وقضا  
 ما لزم بالشروع وغيرها وفي صلاة الجنازة ينوي الصلاة لله تعالى والدعا  
 اليه اذ بهذا يتميز عن غيرها والمفروض المنفرد لا يكفي نية المطلق  
 المفروض ما لم يقل في نية الظهور والعصر مثلا ليميز ما شرع فيه عن  
 غيره من المفروض ولا فرق في ذلك بين المفرد وغيره فان نوى فرض  
 لوقت ولم يعين انه ظهر او غيره ولم يكن الوقت قد خرج اجزاؤه ذلك  
 لا في الجمعة لانه فرض الوقت عندنا الظهور لا الجمعة الا انه امر بالجمعة  
 لا سقط الظهور وذكر قاض خان لو كان عنده ان فرض الوقت بالجمعة  
 جاز وذكر في الجامع الصغير عيدان اجتماع في يوم واحد فالاول منهما سنة  
 والاخر فريضة وفي نسخة اخرى واجب ولا يشترط نية اعداد الركعات  
 اجاء الكون بمقينة ولو نوى الفرض والتطوع معا جاز ما صلاه تلك  
 النية عن الفرض عند بي يوسف لقوة الفرض فلا يراحمه الضعيف خلافا  
 لمحمد فانه لا يجوز عن الفرض عنده ولا عن التطوع وان نوى الظهور لا يجوز  
 لان هذا الوقت كما يفيد ظهر هذا اليوم يفيد ظهر يوم اخر اما لو نوى  
 ظهرا لوقت يجوز وهذا اذا كان يصلي في الوقت وان كان بدد خروجه  
 الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت فنوى الظهور لا يجوز كما مر ولو



فرض الوقت فلا يجوز ايضا ولو نوى ظهر اليوم يجوز والمقتدى ان ينوي  
 الصلاة لا يجزئ كذا ذكره في الخلاصة الواقعة ولو افتتح المكتوبة او نوى  
 ثم ظن انها تطوع فصل على نية التطوع حتى فرغ من صلوة فهو اي صلوة  
 هي تلك المكتوبة التي شرع فيها ناويا لها اذ لا يشترط استصحاب النية الى  
 الاخر الصلوة ولو كبر ينوي التطوع ثم كبر ينوي الفرض بصير شارعا في الفرض  
 وتبطل نية التطوع ولو صلى ركعة من الظهر ثم افتتح ناويا العصر والتسبيح  
 بتكبرة يتعلق بافتتح فقد نقص الظهر وصح شروعه فيما كبر ناويا له وكذا  
 اذا شرع في المكتوبة اي مكتوبة ثم كبر ينوي الشروع في النافلة اي نافلة  
 كانت يصير نافضا للمكتوبة وشارعا في النافلة او كان من شرع في المكتوبة  
 منفردا فكبر ينوي الاقتداء بالاسامة فانه يصير شارعا فيما كبر ناويا له من  
 الصلوة مقتديا <sup>اي يرد</sup> وافضا للصلوة منفردا للمغايرة بينهما من حيث الصفة  
 وان صلى ركعة من الظهر ثم كبر ينوي الظهر فهو لعدم مغايرة ما شرع  
 فيه لما كان فيه فيكون مقتدا له وهذا اذا نوى بقلبه اما لو قال بلسان نويت  
 ان اصل الظهر بطلت تلك الركعة كذا في الخلاصة ويجزئ اي يكفي بتلك  
 الركعة لعدم بطلانها وبكل عليها باي الظهر حتى انه لو كان مقبلا وصلى  
 بعدها اخرى بعد ذلك التكبير على ظن ان الركعة الاولى قد انتقضت ولم يقم  
 بخارج اس الركعة الرابعة من صلاة التي هي ثالثة بعد ذلك التكبير فندت  
 بصلوة لركعة زائدا وهو المقعدة الاخيرة ولو نوى مكتوبتين معا احديهما  
 دخل وقت والاخرى لم يدخل وقتها بان نوى في وقت الظهر ظهر هذا

اليوم وعصره معا فهي اي النية التي المكتوبة التي دخل وقتها لان التي  
 لم يدخل وقتها لا تراجمها ولو نوى فاستثنى معا فهي اي النية الاولى  
 منها لترجمتها بالتقوان لم يكن صاحب ترتيب ولو نوى فائنة ووقية  
 معا بان فائنة الظهر فنوى في وقت العصر الظهر والعصر معا فهي اي  
 النية للفائنة اذا كان في وقت سعة كذا ذكره في الخلاصة عن المنتقى  
 فلذا قال لا ان يكون في اخر وقت الوقية تكون النية للوقية لترجمتها  
 وفيه اشارة الى كون المصلحة صاحب ترتيب فان لم يكن صاحب ترتيب ينبغي  
 ان لا يصح واحدة اذا كان في وقت سعة للترجم ولا يحتاج الامام في صحة  
 الاقتداء به الى نية الامامة حتى لو شرع على نية الايفراد فاقتدى به يجوز  
 الا في حق جواز اقتداء النبلاء فان اقتدى به لا يجوز ما لم ينوي ان يكون  
 اما سالها او لمن تبع عموما خلافا لفرق واما المقتدى فينوي الاقتداء ايضا  
 ولا يكفي في صحة الاقتداء نية الفرض والمعين اي تعيين الفرض بل يحتاج  
 الى نيتين نية الصلوة ونية المتابعة وان نوى الاقتداء بالاسام ولم يعين  
 الصلوة يجزئ ذلك وهذا قول البعض وذكر قاض خان انه لا يجوز وهو  
 المختار لان الاقتداء كما يكون في الفرض يكون في النقل فلا يتعين احدهما بل  
 المتعين وكذا الحكم اذا قال نويت ان اصل مع الامام قال بعضهم يجوز  
 قال بعضهم المختار عدم الجواز وان نوى ان اصل صلوة الامام ولم ينوي  
 الاقتداء لا يجزئ بشرطية نية الاقتداء في صحة وقال بعضهم اذا انتظر تكبير  
 الاسامة ثم كبر بعده يصح شروعه في صلوة الامامة وان لم يحضر وقتها

وذكر في الجامع الكبير انه لا يصح شارعا في واحد  
 منها والصفة اختار ما في المنتقى



الاقتداء لقيام الانتظام مقام النية وان نوى الشروع في صلاة الامام  
 فقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم لا يجزئ ذلك في صحة الاقتداء والا  
 انه يجزئ قاله قاضي خان وقال الظهير الدين ينبغي ان يزيد فيقول نويت الشروع  
 في صلاة الامام واقتديت به وذلك للاحتياط في الخروج من خلاف ذلك  
 البعض وكذا ان يعلم الامام في اي صلاة هو فؤى صلاة الامام والا  
 به يجوز ولو عين صلاة الامام في غيرها لا يجوز وان نوى ان يصلي صلاة  
 الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام جاز عند البعض وهو المختار لان الجمعة  
 لا تكون الا مع الامام فيتمها مستلزما للاقتداء وان نوى الاقتداء بالامام  
 لكن لم يحط به من هو ازيد من عمره وصح الاقتداء للاطلاق وكذا ان  
 نوى الاقتداء بالامام وهو يظن انه اي الامام زيد فاذا هو عمره وصح الاقتداء  
 ان ليس في نيت تقييد الا بدينه وقال اقتديت يزيد او نوى الاقتداء بزيد  
 فاذا هو عمره فصح لا يصح لكن نيت مقيدة بشخص ليس هو الامام وفي الاول  
 نوى الاقتداء بالامام الا اذا ثبت ان غير زيد لا يجوز واذا قال اقتديت  
 بزيد ثم ثبت ان غير زيد لا يجوز والافضل ان ينو الاقتداء به ما قال  
 الامام الله اكبر يصير مقبدا بمصل كذا ذكره في المحيط وهو قولها و  
 عند ابي حنيفة الافضل مقارنة تكبير المقتدي لتكبير الامام ولو نوى الاقتداء  
 حين وقف الامام موقف الامامة جاز عند اكثر المشايخ وان لم تحضر  
 نية الشروع ولو نوى الشروع في صلاة الامام وكبر على ظن انه اي  
 الامام كذا ذكره في المحيط وهو قولها وفي الحال ان الامام لم يشرع بعد

كراهية نية

لم يجز شروعه في صلاة الامام لانه قصد الشروع في الحال في صلاة  
 من ليس بمصل ومن صلى سنين ولم يعرف النافلة من الفريضة وانما يفعل  
 كما يفعل الناس ان نزل ان الكل اي كل شيء يصلي فريضة بآز فله و  
 سقط عنه الفرض وان لم يعلم ان فيها فريضة او علم ان بعضها فرض وبعضها  
 سنة ولم يميز ولم ينو الفريضة لا يجوز وعليه قضاء صلاة تلك السنين  
 ثم وفيما اذا ظن ان الكل فريضة لو اقتدى به احد ان كان في صلاة لاسنة  
 قبلها كالمفريضة صحته صلاة المقتدي وان كان في صلاة قبلها سنة مثلها  
 كالفجر والظهر لا تصح صلاة المقتدي وان كان الرجل شيخا في بقاء وقت  
 الظهر مثلاً فؤى ظهر الوقت فاذا الوقت كان قد خرج يجوز للظهر بناء على  
 ان فعل القضاء بنية الاداء كما اذا قال وهو في الوقت نوية قضاء ظهر  
 اليوم والاداء بنية القضاء يجوز وهذا هو المختار كذا ذكره في المحيط  
 اما جواز القضاء بنية الاداء وعكسه فخرج عليه عندنا واما نية ظهر الوقت  
 بعد خروج الوقت فالصحيح انها لا يجوز صرح به في فتاوى قاضي خان وغيره  
 وليس من القضاء بنية الاداء انما القضاء بنية الاداء فيما اذا نوى ظهر  
 اليوم وهو يظن ان الوقت لم يخرج وما ذكره بقوله ولو نوى فرض اليوم يجوز  
 بلا خلاف وان لم يعلم بخروج الوقت ايضا لان فرض اليوم محتمل للوقتيه  
 الفائتة والصواب ان يقال ولو نوى ظهر اليوم ومن صلى الظهر او ظهر  
 اليوم هو فيه او ظهر الامس مثلاً او نوى ان هذا من ظهر يوم الثلاثاء  
 اي ظن ان ذلك اليوم يوم الثلاثاء والثلاثاء والاربعاء فحينئذ ان ذلك المظهر

وفعل الاداء بنية القضاء



في يوم ادعاء اي تبين ان ذلك اليوم يوم الاربعاء والظهور منه جاز ظهره  
 والفظا انما هو في تعيين الوقت اي اليوم الذي الظهر منه وذلك لا يضر  
 اذا حصل تعيين الفرض ولو شرع في صلاة ما اي صلاة من الصلوة هي  
 عليه يظن انها سببية اي من صلاة يوم السبت فاذا هي اي ظهر ان  
 تلك الصلاة التي شرع فيها وانما هي احدى اي من صلاة يوم الاحد  
 بان كان عليه ظهر مثلا فظنه ظهر يوم السبت فصلا به تلك النية  
 فظهر انه لم يكن عليه الاظهر يوم الاحد لا يصح تلك الصلاة ولا تجزى  
 عن ظهر يوم الاحد التي هي عليه لانه صلاها قبل وقتها بنية حيث نوى  
 اضافتها الى يوم قبل وجوبها ولو كان بالعكس بان شرع في صلاة عليه  
 على ان انها احدى فاذا هي سببية فصلا لانه اضافها الى الوقت بعد وقت  
 وجوبها والمستحب في النية ان ينوي وبقصد بقلبه ويتكلم باللسان بان  
 يقول نويت ان اصلي صلاة كذا فالنية بالقلب هي الشرط اللازم و  
 التكلم باللسان مستحب هذا هو المختار واختاره صاحب الهداية وغيره  
 وقيل ان التكلم باللسان بدعة ولو نوى بالقلب فلم يتكلم باللسان جاز  
 بلا خلاف بين الائمة لان النية عمل القلب دون اللسان وفي شرح الطحاوي  
 لا فضلا ان يشغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر يعني التكبير يده بالرفع  
 والاحوط في النية من حيث الزمان ان ينوي حال كونه مقارنا للتكبير  
 ونحو الطاهر اي ان يكون النية موجودة زمن التكبير كما هو مذهب  
 الشافعي فان وجد النية زمن التكبير شرط عنده فاذا كان هو

الاحوط

الاحوط عند الخروج من الخلاف وذكر الناصبي في الاجتهاد ان من خرج من  
 منزله يريد الفرض بالجماعة فلا انتمى الى الاسام كبر ولم يحضره النية في تلك  
 الساعة ان كان بحال لو قيل له اي صلاة يصلي امكنه ان يجب من غير تأمل  
 تجوز صلوة والا فلا اي وان لم يكن بحال يمكنه ان يجيب من غير تأمل لا تجوز  
 صلوة وهذا هو المذهب باروي عن محمد انه لو نوى عند الوضوء ان يصلي الظهر  
 او العصر مع الاسام ولم يشغل بعد النية باليس من جنس الصلاة يعني سوى  
 الشيء الا انه لما انتبه الى مكان الصلاة ولم يحضره النية جازت صلوة تلك  
 النية ومثله عن ابي حنيفة وابي يوسف فعلم بهذا جواز الصلاة بالنية المتقدمة اذا  
 لم ينصل بينها وبين التكبير عمل ليس للصلاة وان تأخرت النية ونوى بعد  
 التكبير لا تصح الصلاة بالنية المتأخرة في ظاهر الرواية خلافا للكرخي فان  
 عنده تجوز بالنية المتأخرة قبل الى الشاء وقبل الى النفوذ وقبل الى الركوع و  
 قبل الى الرفع منه وهو في غاية البعد واما فريض الصلوة اي اركانها التي توجد  
 ما هيها الجمعية ايمان فريض منها ست فريض على الوفاق بين ائمتنا ومنها  
 ثنتان على الخلاف بينهم وهي اي الفريض الست المتفق عليها تكبير الافتتاح  
 وهي وان عدت مع الاركان في جميع الكتب فاما ذلك لشدة اتصالها بها لا  
 ركن بل هي شرط باجماع ائمتنا خلافا للثلاثة حتى لو كان حامل نجاسة عند ابتداء  
 التكبير او سكوف العورة او منحرفا او قبل دخول الوقت فالقها وتعتبر  
 بعد يسير واستقبل ودخل الوقت ان وقت مع انتهائه جاز وصح شروعه  
 عند دخوله فالحكم والقيام والقراءة والركوع والتجود والمقدمة الاخيرة مقدم

عن القبلة

في النية  
 في التكبير  
 في الافتتاح  
 في الركوع  
 في السجدة  
 في التمام



قراءة تشهد لاجماع الامة على ذلك ولان النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك  
 القعدة الخيرة قط كائنا لكان فكانت ركناً خلافاً لما لاك فاينها سنة  
 عنده اما الخروج من الصلوة بصفة اي بالفعل الناشئ من صلى ففرض  
 عند ابي حنيفة خلافاً لها ونظر فائدة في المسئلة الاثنى عشرية على ما سيجي ان شاء  
 الله تعالى ويدر فريضة <sup>التي</sup> لا يتوصل الي فرض اخر الا به يكون فرضاً وتعدل  
 الاركان وهو طمانينة وزوال اضطراب الاعضاء واقلة قد تسببت في  
 عند ابي يوسف والامة الثالثة لحديث ابن مسعود انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 صلوة لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود وفي المتن صلبه مكان  
 ظهره وهو من الرواية بالمعنى والجواب انه ظني لا ثبت به الفرضية وتخفيف  
 في الشرح ثم شرح المصنف في الفصل الفرائض بود ما ذكرها اجمالاً فقال ولا يتناول  
 في الصلوة الابتكارية الافتتاح لاجماع الامة على ذلك وهي قول ابي قول العبد  
 لله البر ولا خلاف فيه والله الاكبر وخالف فيه مالك واحمد والله اكبر  
 والله اكبر وخالف فيها الشافعي ايضا ثم عند ابي يوسف ان كان بحسن التكبير  
 باحد هذه الالفاظ لا يجوز ابداله بغيره وقال ابو حنيفة ومحمد ان قال بدلا  
 عن التكبير الله اجل واعظم او الرحمن اكبر او لا اله الا الله او تبارك الله  
 او غيره ان غير المذكور من اسماء الله وصفاته التي لا يشترك فيها كالحسن  
 والخالق والرازق وعالم الغيب والشهادة وعالم الخفية والقادر على  
 كل شيء والرحيم لعباده ابراهم ذلك عند ابي حنيفة ومحمد وذلك عن التكبير  
 لان قوة التكبير وهو ما سيجي ما ذكره لقوله تعالى وذكر اسم ربك فصلا

اختيار

ولو افتتح الصلوة بالترحم اي بقوله اللهم من غير زيادة او قال يا الله يصح  
 افتتاحه لان نداه تعالى براديه العظيم والفتح وخالف الكوفيون في الترميم  
 لان معناه عندهم يا الله امناً بالخير فكان سؤالا مثل اللهم اعف عني والصحيح  
 مذهب البصريين ان معناه يا الله فقط واليم المستدرة عوض عن حرف  
 النداء وقال يبدل التكبير اللهم اعف عني او اللهم ادرني او قال استغفر الله او  
 اعوذ بالله او لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم او ما شاء الله لا يصح شروع  
 لان المقصود بهذه الافكار ليس محض التهظيم لا يشعريه السؤال صريحا او  
 تقريرا وكذا لو قال بسم الله لا يصح شروع وكذا لو ذكر اسما بوصفه بغير  
 كالرحيم والحكيم والكريم الا ان ينوي بذكره تعالى وفي الكفاية الاظهر الاصح  
 ان الشروع يحصل بكل اسم من اسماء الله تعالى كذا ذكره الكوفي وافق به في الغيبة  
 انتهى ولو قال الله من غير زيادة شيء يصير شارعا عند ابي حنيفة فقط في رواية  
 الحسن عند وفي ظاهر الرواية لا يصير شارعا ذكره في الخلاصة عن التبريد وذكر  
 في خلاصة محمد وفي الكافي ان قال الله صار شارعا عندها لانه تعظيم خالص  
 انتهى وان قال الله اكبر بادخل الالف بين الباء والراء لا يصير شارعا وان قال  
 ذلك في خلال الصلوة فقد صلوة قبل لانه اسم من اسماء الشيطان وقيل  
 لانه جمع كبر بالتحريك وهو الطبل وقيل يصير شارعا ولا تقبل صلوة لانه  
 اشباع والاولا صح ولو قال الله اكبر بالكاف والضعيف اي الرخوة كما ينطق بعض  
 البدو واختلف فيه البصريون والكوفيون والاصح انه يصير شارعا المذنب  
 بين البصريين والكوفيون انما هو في قول اللهم على ما قدمناه وما الكاف



الرخوة فلا خلاف في انه يصير شارعا بها ذكره في المحيط الا انه ذكر مسئلة اللهم  
 عقيب ذكر الكافي الرخوة مع ذكر الخلاف فظن المصنف ان الخلاف فيها ولو  
 ادخل الله في الف لفظة الله كما يدخل في قوله تعالى الله اذن لكم وشبهه فقد صلا  
 ان حصل في اثناء ما عند اكثر المشايخ ولا يصير شارعا به في ابتداءها ويكفر لو  
 نقره لانه استفهام ومقتضاه الشك وقال محمد بن سفيان ان كان لا يميز بينهما  
 اي بين المذموم والنافع صلوته والاستفهام يحتمل ان يكون للقرير لكن الاول  
 اصح لان مثل هذا الجهل لا يصلح عذرا والانشاء لا يصلح ان يقرر نفسه ولو افتتح اي  
 كبر مع الامام ووقع من قوله الله قبل فراغ الامام من قوله الله لا يصير شارعا  
 في اظهر الروايات وان وقع قوله اكبر بعد قول الامام اكبر ولو قال الله مع قول الامام  
 الله او بعده ولكن وقع من قوله اكبر قبل فراغ الامام من قوله اكبر فالاصح انه لا يجوز  
 شروعه ايضا لانه انما لا يصير شارعا باكمل اي مجموع الله اكبر بقوله الله فقط  
 او اكبر فقط فيقع الكل فضا وكذا لو ادرك الامام ركعا فقال الله في حال القيام  
 ولم يفرغ من قوله اكبر الا وهو في الركوع لا يصح شروعه لان الشرط وقوع  
 التحريمة في محض القيام ولو كبر قبل الامام حال كونه مقتديا به لا يصير شارعا  
 في صلوته الامام اتفاقا كما مر وكذا لا يصير شارعا في صلوته نفسه في رواية  
 النوادر وقيل يصير شارعا في صلوته نفسه واليه اشار في الاصل وقيل هذا قول  
 في يوكفه والاول قول محمد ولو انه اي الذي كبر قبل الامام كبر بعد ما كبر الامام  
 بعد كبره ثانيا ونوى بهذا التكبير في صلوته الامام والافتداء به يصير شارعا  
 في صلوته الامام وقاطعا ما كان شرع فيه على تقدير انه صحت شروعه في صلوته نفسه

والافضل ان يكون تكبير المقتدي مع تكبير الامام لا بعد ما عدا به ح لانه شارعة  
 الى العبادة وفيه مشقة وقال لا يكبر اي الافضل ان يكبر المقتدي بعد تكبير الامام  
 ليؤد الاشياء بالكيفية ومتى كبر قبل فراغ الامام من الفاتحة ادرك ثواب  
 تكبيرة الافتتاح واذا شك المقتدي انه هل كبر مع الامام اي قبل او بعده  
 يحكم بالكثر رايه بفالبظن فان استوى الظن اي الامر ان اللذان وقع فيهما  
 الشك فانه اي التكبير او الشروع يجزيه حملا لامره على الصواب والافضل  
 انه يكبر ثانيا ليؤد الشك **والثانية من الفريض القيام ولو صلى الفريضة**  
 قاعدا مع القدرة على القيام لا يجوز صلوته بخلاف النافلة وان عجز المريض  
 عن القيام حقيقة او حكما بان كان يقدر عليه الا انه يخاف ان قام ان يرداد  
 مرضه او يبطي برؤاه او يجد الما شديدا يصل قاعدا يركع ويسجد لقوله  
 صلى قائما فان لم يستطع فوعلى جنب فان لم يستطع فستلقيا ولو كان يلحق  
 بسبب القيام نوع مشقة من غير الم شديد ونحوه لا يجوز له ترك القيام  
 ولو قدر عليه متكئا على عصا او خادما قال الحلواني الصحيح انه يلزمه القيام  
 ولو قدر على بعض القيام لا كله لزمه ذلك حتى لو كان لا يقدر الا على قدر  
 التحريمة لزمه ان يتحرم قائما ثم يقعد فان لم يستطع الركوع والتجود قاعدا  
 او يبرأه لها ايماء وجعل السجود اخفض من الركوع ولا يرفع الى وجهه  
 شيئا يسجد عليه من وسادة او غيره لقوله لا يركع عاده فراه يصل على  
 وسادة فاخذها فركبها وقال صلى على الارض ان استطعت والاقاوم  
 ايماء واجعل سجودك اخفض من ركوعك وذو اية المصروفة بالمعنى

فان لم يستطع فقاما على  
 الارض



وهي قوله اذا قدرت ان تسجد على الارض فاسجدوا لا فإوم برأسك  
ولو وقع شيئا فجد عليه فان كان يخفص برأسه وتكون صلوته بالاعمال  
ولو كانت الوسادة على الارض فجد عليها جاز ايضا لكن ان كان يجرد  
قوة الارض تكون صلوته بالركوع والتجود والا فهد بالاياء ايضا  
كذا في الذخيرة فان لم يستطع القعود استلق على ظهره وجعل رجله  
الى القبلة فاوى بها اى بالركوع والتجود ويجعل تحتة كتفيه وسادة ليكن  
الايمان بالرأس وان قد على القعود مستند الزم ذلك ولا يجوز الاستلقاء  
وان استلق على جنب الا يمز وجهه بوجه وجه القبلة واوى جاز ايضا  
والاستلقاء افضل عند القدرة عليه فان لم يستطع الا يمز برأسه اصد  
أخبرت الصلوة عند رواية ولم تقط اذا كان يعقل وفي رواية سقط  
عنه بالكلية وان كان يعقل اذا انجزه على يوم وليلة ولا يوق بعينه  
ولا يجابيد ولا بقلبه وهذا هو ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يؤم  
بعينه وحاجبيه ولا بقلبه وعن زفر بن يحيى بقلبه ايضا وكذا عند الشافعي  
ثم اذا برأى ان لا يجزى عن الايمان بالرأس وقد ر عليه ينظر ان كان يعقل  
لصلوة حالة المريض والعجز عن الايمان بالرأس فانه يلزمه القضاة  
على الرواية الاولى وهي قوله اخبرت عن ولا تسقط والاى وان لم يكن  
يعقل لصلوة فلا يلزمه القضاء وصار كالمففى عليه فانه ان كان الاغما  
ان لم يكن يوم وليلة فانه لا يلزمه الاغما وان كان الاغما اكثر  
من يوم وليلة سقطت عنه الصلوة بالليله ولم يلزمه قضاء

رواية

فصل

فقد

فقد المريض العجز عن الايمان بالرأس ان كان لا يعقل الصلوة اكثر من  
يوم وليلة سقطت وان كان يعقل لا تسقط وان كرت بل تؤخر الى  
زمن القدرة قال صاحب الهداية وصاحب المنافع هو الصحيح وعلى  
الرواية الثانية وهو انها تسقط عنه اذا انجزه على يوم وليلة ولو كان  
يعقل الصلوة لا يلزمه القضاء اذا برأى وصححه قاض خان وصاحب  
المحيط واختاره شيخ الاسلام وفخر الاسلام وما صحه صاحب  
الهداية اصح والدلائل في الشرح ثم الزيادة على يوم وليلة من  
حيث الساعات عند ابي حنيفة فاذا زاد على الدورية ساعة سقط  
القضاء وعند محمد من حيث الاوقات فاذا زادت الفوايت على  
خمس سقطت والا فلا وصح في المبسوط والذخيرة قول محمد بعد ذكر  
الملازمين وبين ابي يوسف ايضا ولا شك انه احوط وبيان فيما ان عليه  
عند الزوال فاستمر الى بعد الزوال من الغدي سقط عنه القضاء  
عندها ولا يسقط عند محمد ما لم يخرج وقت الظهر وهذا اذا لم  
يفوق في المدة فان كان يفوق ولا فاقة وقت معلوم كان يخف  
مرضه عند الصبح فيضيق قليلا ثم يعود الاغما فهو افاقة معتبرة  
تبطل ما قبلها من حكم الاغما وان لم يكن لها وقت معلوم لكنه يفوق  
بفترة ثم يفمى عليه فلا اعتبار لهذه الافاقة ولو زال عقله بالبنج  
اكثر يوم وليلة يلزمه القضاء عند ابي حنيفة ولا يلزمه وان قدر  
المريض على القيام دون الركوع والتجود اى ان كان بحيث لو قام

رواية

عانت

ن كوزو  
اجتهاد



لا يقدر ان يركع ويسجد لم يلزمه القيام عند تابل يجوز ان يوى قاعدا  
وهو افضل خلا فالزفر والثلث فان عندهم يلزمه ان يوى قائما وذكر في الرحمة  
انه ان قدر على القيام والركوع دون السجود يعني يقدر ان يقوم واذا قام  
يقدر ان يركع ولكن لا يقدر ان يسجد لم يلزمه القيام وعليه ان يصلي  
قاعدا بالاياء قوله وعليه يفهم منه انه يلزمه القعود وليس كذلك بل  
مخير واكثر الشايخ على انه مخير ان شاء اوى قائما وان شاء قاعدا فلو قال  
وله ان يصلي قاعدا بالاياء كان اصوب والاياء قاعدا افضل لقربه من  
السجود وذكر الزاهد انه يوى الركوع قائما والسجود جالسا ولو  
عكس لا يصح رجله في حلق جراحة يسيل اذ يصلي بالركوع والسجود لا  
يصلي بها بل يصلي قاعدا بالاياء وهو الافضل او قائما كما مر ذلك لان  
الصلوة بالاياء هون من الصلوة مع الحدث شيخ كبير اذ اقام في  
الصلوة سري نزل بوله او كان به جراحة يسيل وان جلس اى صلى  
جالسا بركوع وسجود لا تسيل الجراحة ولا يسيل البول فانه يصلي  
جالسا يركع ويسجد لا يجزيه غير ذلك وكذا لو كان بحيث لو سجد  
سال البول او انفلت رجه فانه يصلي قاعدا بالاياء لما قلنا وانما لو  
كان بحال لو صلى قاعدا يسيل البول الجرحه ونحو ذلك ولو صلى مستلقا  
لا يسيل من شئ فانه يصلي قائما بركوع وسجود لان الصلوة بالاياء  
لا يجوز بلا عذر كالعتلوة مع الحدث فيترجى ما فيه الايمان بالاركان  
وعن محمد في النوار انه يصلي مضطجعا وبدء العورة بنزلة الحدث

في جميع ما ذكر من التفصيل ولو كان بحال لو صلى قائما ضعف عن القراءة  
ولو صلى قاعدا قدر عليها يصلي قاعدا بقراءة لان الصلوة بلا قراءة كالصلوة  
مع الحدث لا يجوز بلا عذر بخلاف الصلوة مع القعود يعني بالذي يضعف  
عن القراءة الشيخ الفاي الذي لا يقدر على القراءة بالقيام اصلا اما الذي  
يقدر على بعض القراءة اذا قام فانه يلزمه ان يقرأ مقدار قدرته قائما  
والباقي قاعدا والقييد بالشيخ اتفاقا اذ لا فرق بين الشيخ وغيره من  
اصحاب الضعف ولو كان بحال لو صلى منفردا يقدر على القيام ولو صلى  
مع الامام لا يقدر على بشيخ قائما ثم يقعد فلما حاذوا في وقت  
الركوع يقوم ويركع ان قدر على ذلك والا فيصلي وقيل يصلي مع الامام  
ويترك القيام ولا عادة في شئ من ما تقدم اجماعا ثم المريض يقعد  
في الصلوة من اولها الى آخرها كما يقعد في التشهد ان استطاع وهو قول  
نفر وعليه الفتوى لانه المعروف في الصلوة وفي رواية محمد عزله ح  
يقعد كيف ما شاء وقبل يقعد في اعدا حاله التشهد كيف شاء وفي  
التشهد كسائر الصلوة والظاهر الاول وعند الضرورة يقدر استطاع  
وفي الذخيرة امرأة خرج رأس ولدها وخافت فوت الوقت توضأت  
ان قدرت والائتمت وجعلت رأس ولدها في قدر او حفرة وصلى  
قاعدة بركوع وسجود فان لم تستطعها توى ايما اى يصلي بحسب  
طاقتها ولا تقوت الصلوة لان الصلوة لا تسقط عنها ما لم يخرج  
الكل الولد ويخرج الدم فتصير نفسها رجلا شلت اى يسبت يدها



وليس معه احد يوضيه او يتيمة فانه يمسح وجهه وذراعيه على الحائط  
بنية التيمم ويصلي ولا يجوز له ترك الصلوة ولا تأخيرها وقتها ان  
قد على الوضوء والتيمم بوجه ما فالخصل انه لا يفتح في ترك الصلوة  
مع الاسكان باى وجه كان فانظر ايها العاقل وتامل في هذه المسائل  
التي بينها الائمة رحمهم الله رحمة واسعة هل تجد فيها عذرا غير العجز  
لما لم تأخير الصلوة عند وقتها فضلا عن تركها او ايلاء هي كل ما يقع  
فيل معناه الفضيحة المستعملها على طريق الذب وقول لتاركها ان تارك  
الصلوة اتقبح وادعوا الفضيحة لما يلزم بسبب تركها من الاثم العظيم  
الموجب للعذاب الاليم قال الله تعالى فخذ من بعدهم خلف اضا عوا  
الصلوة قيل لم يقعدوا وجوبها وقيل تركها ولم يحافظوا عليها وعن  
جماعة ان معناه اخرجوها عن مواقيتها واتبعوا الشهوات فسوف  
يلقون عذابا قويا ضالا وقال الحسن عذابا طويلا وقال ابن  
عباس شرا وقيل هو ولد في النار اشد حارا وابعدها فقرافيه  
بشر يقال له المهييب وقيل ابار في جهنم يسيل اليها الصديد و  
والقيح كذا في باب الفاسير وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه ذكر الصلوة يوما  
فقال من حافظها عليها كانت له نورا وبرهانا ونجاة يوم القيمة  
مع قارون وفرعون وهامان وابي بن خلف والاحاديث في ذلك  
كثيرة ذكرنا ملرا فانها في الشرح وان صلى التحميم بعذر صلوة  
قائما في رتبة في اثباتها مرتين او عذرا آخر يبيح له القعود متمتها

في تركها في غير وقتها او في غير مكانها او في غير طهرها او في غير وضوءها او في غير نية

قاعدة اركع ويسجد ان قد على الركوع والسجود او يوى قاعدا ان لم  
يستطعها او مستلقيا او على جنبه ان لم يستطع القعود فتمتها  
بحسب قدرته وان كان قد صلى اول صلوة قاعدا اركع ويسجد  
ثم صح من ذلك المرض في اثباتها وقد روي عن القيام بنى على صلوة وامتها  
قائما عندها اي عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد يستقبل الصلوة لان  
افتداء القائم بالقاعد لا يجوز عنده ويجوز عندها فكذا بناء القاء  
على القعود وان صلى بعض صلوة باثما ثم قدر على الركوع والسجود  
قائما او قاعدا يستأنف الصلوة بالاتفاق لان افتداء من يركع ويسجد  
بالمؤخر غير جائز فكذا بناءها على الالباء لا يجوز ويجوز التطوع قاعدا  
بغير عذر عليه اجماع الائمة وقد فعلة النبي عليه وسلم ويستثنى من  
ذلك سنة الفجر فانها لا تصح قاعدا بلا عذر وبعضهم استثنا التراويح  
ايضا والتحميم جواز التراويح قاعدا بلا عذر لكن يكره وصفه القعود  
ما مر في المريض وان افتتح التطوع قائما ثم اعرجى نفسه فلا بأس له ان  
يتكأ اي يعتمد على عصا او على حائط او نحو ذلك او يقعد لانه  
عذر اتفاقا ولا يكره اما لو انكأ بغير عذر فانه يكره اتفاقا اما القعود  
بغير عذر بعد الافتتاح قائما فيجوز مع الكراهة عند ابي حنيفة واختاره  
في الاسلام انه يجوز عنده بلا كراهة هو الاصح وعندنا لا يجوز  
هذا ان قعد في الركعة الاولى او الثانية اما لو قعد في الثلث في الثاني  
فينبغي ان يجوز عنده ايضا في غير سنة الظهر والمغرب والمساء

اي ايرضا

ان زوار



افتتحها قاعدا ثم قام بقائه بلا خلاف يجوز اقتداء القاع بالقاعد  
 في النوافل اتفاقا ويجوز صلوة التطوع على الدابة ايماء للسافر اتفاقا  
 وللقيح خارج المصر عند ابي حنيفة صلوة التطوع على الدابة بالاتفاق الى  
 جرة جازت لمن كان خارج المصر ليس بين ابي حنيفة سواء كان سافرا وغير  
 عند جمهور العلماء غير مالا فانه شرط كونه سافرا وذكر في الذخيرة  
 عن محمد وليس مشهور عنه وعزاي يوسف انها تجوز في المصر ايضا بلا  
 اكرهية وعن محمد تجوز معها ولا تجوز عند ابي حنيفة في المصر اصدافها  
 ذكره المصنف غير سديد وتام بيانه في الشرح وتوافقته خارج المصر  
 ثم دخل قبل الفراغ قيل يتمها بالاتفاق على الدابة وقيل يتمها بالنزول  
 على الارض وعليه الاكثر ولونزل بعد ما اقتحمها ركبها قبل الفراغ  
 فيه ويتمها بالركوع وسجود ولو صلى بعضها نازلا ثم ركب لا يبيح وعن  
 ابي يوسف يستقبل فيها وكذا عن محمد وعند زفر بن عيسى فيها اما الصلوة  
 المفرايض على الدابة فتجوز ايضا لكن بالاعداد التي ذكرناها في التيميم  
 من خوف المرض او العذر او السبع او الطين فاذا خاف على نفسه او  
 دابته من سبع او لص او كان في طريق يقيب الوجه فيه لا يجد مكانا  
 جافا او كان مريضا يحصل له بالنزول والركوب زيادة مرض او بطور  
 جازله الايماء بالفرض على الدابة واقضه مستقبلا القبلة ان امكنه ذلك  
 والا فتقدر الا مكانا وكذا شيخ ركب دابة ولم يقدر على النزول او  
 كان بحيث لو نزل لا يقدر على الركوب او امرأة ليس معها محرر

بناء

سافر

في ركوبه

محرم ولا يستطيع النزول والركوب بنفسه فانها يصليان عليها الى على الدابة وكذا  
 لو كانت الدابة جوفاء لو نزل لا يركبها ولا يلزم الاعادة عند زوال العذر  
 في جميع ذلك والمصلحة على الدابة يوى بالركوع والسجود ويجعل السجود  
 من الركوع كالمريض المصلحة قاعدا بالاتفاق لما تقدم ولو سجد على شيء وضع عده  
 على ظهر الدابة او سجد على سرجه لا يجوز لان الصلوة على الدابة شرعت  
 بالاتفاق ذلك السجود ولا يكون سجود ابل ايماء ولو كانت على سرجه نجاسة  
 كثيرة او في ركابه فانها لا تمنع جواز الصلوة على قول الاكثر وقيل غيبه والاول  
 هو ظاهر الرواية **وع** ركب الدابة المتوجهة الى القبلة انحرقت دابة عنها  
 في الصلوة لا تجوز صلواته ذكره المحلوفي يعني اذا كان لا يخاف قدر  
 ركض على ما تقدم من خلاف ولو صلى في ثوب يحمل والدابة وافقة جاز ان  
 يركب تحت خشبة كالصلوة على الجملة الموضوعة على الارض وافقة  
 فيكون كالصلوة على السريد وان لم يكن تحت المحل خشبة او كانت الدابة  
 كما اذا كانت الجملة سائرة لا تجوز الفرض العذر والواجبات من الوتر  
 والحذود وما يلزم بالشروع وصلوة الجنازة وبسجدة التلاوة التي  
 تليت حال النزول كلها بمنزلة الفرض اما السنن الرواتب فكما ان النوافل  
 وسراي حى انه ينزل السنة الفجر ولا يتصل على الدابة بلا عذر نكاتها  
 ولو صلى الفرض في السفينة قاعدا من غير عذر يجوز عند ابي حنيفة وقالوا  
 لا يجوز الا من عذر بان يحصل له دوران الرأس بالقيام او غيره من  
 الاعداد للقيام ركنا فاذا يركب لا يعذر له ان دوران الرأس

او فسدت

او على شيء  
او عذر

سافر في صلوة كالصلوة على الدابة



فيها غالب والغالب المحقق والقيام افضل عنده وكذا الخروج  
 والصلوة على الارض افضل ان امكن والخلاف في السائرة ومثلها  
 المربوطة في الجنة ان كانت تضطرب شديد او كانت مربوطة بالثقل  
 فقل هو على الخلاف ايضا والصحيح عدم الجواز اتفاقا وفي الايضاح  
 ان كانت موقوفة في الشط وهي على قرار الارض فصل جاز لان حكمها  
 حكم الارض والا فلا تجوز ان امكن الخروج لانها ان لم تستقر فهي  
 كالذابة انتهى والتاسع عن هذه المسئلة غافلون ثم المصلحة في الخت  
 يؤمنه استقبال القبلة عند الافتتاح وكل ادارت لانها بمنزلة البيت  
 في حق حتى لا يتطوع فيها موميا مع قدرة على الركوع والتجود والقبلة  
 وان شئت من قوله وهي تصحيح الحروف بلسانه بحيث  
يسمع نفسه فان صحح الحروف من غير ان يسمع نفسه لا يكون ذلك قرأة  
 في اخير هذا واذا في الفضل وقيل اذا صحح الحروف يجوز وان لم  
 يسمع نفسه وهو اختيار الكرخي وفي المحيط الاصح قول الشيخين  
 وفي الكافي قال شمس الايمة الحلواني الاصح انه لا يجزيه ما لم يسمع ذاتا  
 ويسمع من غيره انتهى وعلى هذا كل ما يتعلق بالنطق كالصلاوة والعق  
 والاستثناء والتسمية على الذبيحة والبيع وجوب السجدة بتلاوة  
 ونحو ذلك لا يصح عند الشيخين ما لم يسمع نفسه ومن يقربه  
 والقرأة فرض في جميع ركعات النفل وكذا في جميع ركعات الوتر لان له  
 شتا بالسنة واما قوله في كل الفرض ذوات الركعتين كالفرض

والجمعة

هذه هي التي لا تضطرب في الصلاة

والجمعة ونحوها اما في ذوات الاربعة كطريق المقيم وغضره ونحوه  
 وكذا في ذوات الثلث كالمغرب ففرض القرأة انما هو في الركعتين من كل  
 صلاة حال كون الركعتين بغير عيبها اي سواء كانت في الاولين والاخيرين  
 او الاولى والثالثة او الاولى والرابعة او الثانية والثالثة او الثانية  
 وعند الشافعية القرأة فرض في جميع ركعات الفرض وعند مالك في الاكثر  
 عند ذفر في ركعة واحدة وعند البعض لبيت بفرض بل هي مستحبة والله  
 في الشرح والافضل ان يقرأ في الاولين كما ذكره القدوري في شرح مختصر  
 الكرخي وهو يقيده انه لو لم يقرأ فيها لا يكره والصحيح انه يكره ان كان  
قوله في كل الفرض ذوات الركعتين كالفرض واجب  
 وان اقرأ في الاولين فهو في الاخيرين مستحب وان شاء قرأ وان شاء سبح  
 ثلث تسبيحات وان شاء سكت مقداره ثلاث تسبيحات وقيل مقداره تسبيحة  
 والقرأة افضل ثم التسبيح افضل من السكوت وقرأة الفاتحة وبعدها  
 سنة وقيل مستحبة وروى الحسن عزابي عن ابنها واجبت في الاخيرين  
 يجب سجود السهو بانها ساهيا وبجوابها ما في شرح الهداية وعلى  
 هذا يكره الاقتصاد على التسبيح او السكوت ثلثين محل الفرض من القرأة  
 شرح في بيان مقداره وقال واما التقدير اي بيان ما هو فرض من مقداره  
 القرأة فالفرض قرأة آية واحدة في كل ركعة فرضت فيها القرأة وان كانت  
 تلك الآية قصيرة نحو قل تعالى ثم نظر وهذا عند ابي حنيفة في اظهر من  
 الروايات عنه وفي رواية ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبه خطاب

الاول



احدى هذه الرواية لا يجزئ نحو ثم نظر وعندهما رواية عند ايضا  
 ثلث اية قصار نحو ثم نظر ثم عيس وبسر ثم ادبر واستكبر واية طويلة  
 مقدار ثلث اية قصار وذكر في الاسرار ان ما قاله احتياط واما اذا  
 قرأ اية هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى ما من امة الا اوحى اليها  
 وان فان كل منها اية عند بعض القراء فقد اختلف المتأخرين في كونها  
 مجزئة عن الفرض والاصح انه لا يجوز لانه لا يسمى قارنا به وان قرأ اية طويلة  
 نحو اية الكوسى واية المدانية وهي قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نزلت  
 بيننا الى اخرها فقرأ البعض النصف منها في ركعة والبعض الاخر في الركعة  
 الاخرى فقد اختلف فيه ايضا قال بعضهم لا يجوز لانه دون اية والاصح  
 انه يجوز على قول ابي حنيفة وكذا على قولهما لانه يذهب على ثلث اية قصار والى  
 لا يحسن ان يقرأ الآية واحدة لا يلزم التكرار اي تكرار تلك الآية عند  
 ابي حنيفة في سجدة وعندهما يلزم التكرار اثلث مرات واما القادر على قراءة  
 اية لو كرر اية لا يجوز عندها والاربعة من الفريض الركوع وهو الركوع  
 المفروض طاعة الرأس اي خفضه لكن مع انحاء الظاهر لانه هو المفهوم  
 من موضع الفة ولذا قال وان طاعة رأسه قليلا اي قدرا قليلا ولم  
 يفتدل احوالهم يصل الى حد الاعتدال من الركوع ان كان الى الركوع الكامل  
 ارب من الركوع جاز ركوعه لان ما قرب من الشئ اعطى حكمه وان كان  
 الى القيام ارب بان لم يحسن ظهره بل طاعة الرأس مع ميلان في تنكبيه  
 لا يجوز ركوعه لانه لا يعد ركعا بل قائما رجلا انتهى الى الامام وهو ركع

فكبر

في الركعة  
 ان يركع  
 في الركعة  
 ان يركع  
 في الركعة  
 ان يركع

فكبر ذلك الرجل ووقع تكبيره وهو في حال انه الى الركوع ارب منه الى القيام  
 فصلوة فاسدة لعدم صحة شروعه لان الشوط وقوع تكبير الاحرام في  
 خفض القيام ولم يوجد رجل احب بلفظ حد وبنته الى الركوع يخفض من  
 في الركوع تحقيقا للانتقال من القيام الى الركوع وذكر في عيون الفتوى  
 اذا ادرك الرجل الامام واقف في ركعة بعدما سجد الامام لتلك  
 الركعة سجدة فركع المقتدى وسجد سجدتين فقد صلوة لانه انفراد  
 بصلوة ركعة كاملة في موضع فرض فيه عليه الاقتداء ولو انه ادرك  
 الامام بعد ما ركع وهو بعد في السجدة الاولى فركع وحده وسجدتين  
 مع الامام لا تعد صلوة وان كانت لا تحتسب له تلك الركعة لان زيادته  
 ما دون الركعة غير مفصلة فلو كان ركع المقتدى قبل ركوع الامام  
 فركع رأسه قبل ان يركع الامام لم يجز ذلك الركوع حتى لو لم يعد عند  
 ركوع الامام ومضى على صلوة مع الامام فسدت صلوة وان ادركه  
 الامام وهو في الركوع بعد اجراءه اي اجزاء المقتدى ذلك الركوع عندها  
 خلافا لرفواد انتهى الى الامام وهو اي والامام راكع فكبر المومنين تكبير  
 الافتتاح ووقف حتى رفع الامام رأسه من الركوع لا يصير المقتدى  
 مدركا لتلك الركعة بل يكون مسبوقا بها وكذا لو لم يقف بعد التكبير بل  
 ركع لم يكن وقع ركوعه مع رفع الامام رأسه لانه هو الى القيام  
 ارب وقال زفر يصير مدركا لتلك الركعة ثم اعلم ان مدرك الامام  
 في الركوع لا يحتاج الى تكبيرين خلافا للبعض واولئك التكبير



الواحد الركوع لا الافتتاح جاز ونف نية بشرط وقوعها في حال القيام كما  
 تقدم وركنية الركوع متعلقة بما دق ما يطلق عليه اسم الركوع لغة عند  
 أبي حنيفة خلافا لمن شرط الطلانية على ما بيناه وذكر في الشرح أي شرح  
 أبي حنيفة أن لا يجوز أن لا يكون <sup>الركوع</sup> ثلث تسبيحا أو لم يكن مقدار ذلك لا يجوز  
 ركوعه وهذا قول شاذ كقول أبي مطيع البلخي بفرضية التسبيحا أن لا يكون  
 الركوع ركعة لا يجوز حتى لو نقص واحدة لا يجوز ركوعه وسجوده وكذلك  
 ركنية السجود متعلقة بما دق ما يطلق عليه اسم السجود وهو وضع  
 الجبهة على الأرض وإذا ادرك الاسام في السجود يكثر الافتتاح ثم يكثر  
 الخطا ثم يسجد ولا يأتي بالركوع والسجود فان أتى بها فسد <sup>صلاة</sup>  
 لأنه يصير منفردا بركعة تامة بعده شرع في صلواته وهل ينسج على الفصل  
 الذي ذكرناه في الركوع وذكر في زاد الفقهاء وكذا غيره أن ادق تسبيحا  
 الركوع والسجود الثلث وأن الاوسط خمس مرات والاكمل سبع مرات  
 لقوله ما إذا ركع أحدكم فليقل ثلث مرات سبحان ربّي العظيم وذلك  
 أدناه وإذا سجد فليقل سبحان ربّي الأعلى ثلاث مرات وذلك أدناه <sup>و</sup>  
 المراد أدنى ما يحصل به السنة ولذا النقص عن الثلث وإذا كان الثلث  
 أدنى والمستحب الاثنان ناسب أن يكون الاوسط خمسا والاكمل سبعا  
 ويزيد من غير ما شاع مع الآيات أما الاسام فلا يزيد على الثلث <sup>الآيات</sup>  
 برؤية الجماعة والمأثور من السجدة وهي فرضية تامة <sup>تدبر</sup>  
 بوضع الجبهة على الأرض أو ما يقتل بها بشرط الانخفاض الزايل على

نهاية

نهاية الركوع مع الخروج عن حدة القيام والكمال فيه وضع الجبهة والانف  
 والقدمين واليدين والركبتين لقوله عبد السلام أمرت بأن اسجد على سبعة  
 أعظم على الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين والانف داخل في الجبهة  
 لأن أعظمها واحدة <sup>درست معاصي</sup> وأن وضع جبهة دون انف جاز سجوده بالاجماع <sup>وذكر في</sup>  
 لكن أن كان ذلك من غير عذر بكرة ذكره في المزيد والمفيد وذكر في  
 التحفة والبدائع أنه لا يكره والاول أظهر لما روي أنه عليه السلام كان أن  
 اسجد <sup>أكثر</sup> أمكن <sup>أكثر</sup> انفه وجبهة من الأرض وأن وضع انف دون جبهة وكذلك  
 يجوز سجوده ولكن من كرهه أن كان بغير عذر عند أبي حنيفة  
 وقال لا يجوز السجود بالانف وحده إلا إذا كان بجبهة عذر وهو رواية  
 ابن عمر عن أبي حنيفة في الزاهد ذكر الانف وهو مذهبنا ماضيا دليل على  
 أنه لا يجوز السجود على الارنية وأن عليه أن يمكن صلب منه وفي كفاية  
 المجالس عن أبي حنيفة إذا وضع ارنية انف لا يجوز وإنما يجوز إذا وضع عظم  
 انف ولو وضع خذه في السجود أو ذقنه وهو ملتصق <sup>أو ثنائه</sup> الخطين من الخنك  
 لا يجوز سجوده بالاجماع وأن أي ولو كان ذلك من عذر مانع من لزوم  
 السجود على الجبهة والانف بل إذا عرض العذر المانع يوجب بالسجود  
 إنما ولا يسجد على خذه ولا ذقنه <sup>أو يانقلبه</sup> يسقط السجود عنه لوجود العذر  
 في محله وهو الجبهة والانف ووضع اليدين والركبتين في السجود ليس بواجب  
 أي بفرق بل هو سنة عندنا خلافا للزفر والشافعي فإن ذلك فرض عندهما <sup>حتى</sup>  
 لو سجد رافعا يديه أو ركبت لا يجوز سجوده عندهما وكذلك عند الامام



احمد الحديث المتقدم ولنا ان السجود يتحقق بدونه وتام تحقيقه  
في الشرح ولو سجد ولم يضع قدميه واحديهما على الارض لا يجوز سجود  
ولو وضع احديهما جاز كما لو قام قدم واحدة وقيل في روايتان وذكر  
الترمذي ان ايدين والقدمين سواء في عدم الفريضة وذكر الاجل انه  
الحق فهو بعيد عن على ما قدمناه في الشرح والمراد من وضع القدم  
وضع اصابعها وان وضع اصبعاً واحدة او وضع ظهر القدم بلا اصابع  
ان وضع مع ذلك احدي قدميه صح والآقا لا يفهم منه ان المراد بوضع  
الاصابع توجيهها نحو القبلة لكونه الاعتماد عليها والآقا هو وضع ظهر  
القدم وقد جعلوه غير معتبر وهذا مما يجب التنبيه له واكثر الناس عنه  
غافلون ولو سجد بسبب الزحام على فذه جاز وكذا لو كان به عذر منعه عن  
السجود على غير الفخذ يجوز سجوده على الفخذ في المختار ولا يجوز بل لا يفتى  
على المختار كذا في الخلاصة ولو وضع كفه بالارض وسجد عليها يجوز على  
الصحيح ولو لا عند الا انه يكره وهو اى السجود على الفخذ قول ابي حنيفة  
ولم يرو عن الامامين مخالفة وان سجد على ركبتيه لا يجوز سجوده ولو  
كان بعد او بغير عذر بل هو ايام وفي الزاهد عن الحسن الاصح انه اذا  
سجد على فذه او ركبتيه بعد جاز والآقا وان سجد على ظهر رجل  
وهو ان ذلك الرجل المسجود على ظهره في السجدة التي يصلحها الشا  
يجوز سجوده وان سجد على ظهر رجل ليس في السجدة التي هي فيها لا يجوز  
سجوده لان الضرورة انما تحقق عند ان السجدة في السجدة لا

عند

عند عدم الجواز بخصوص بعض الارواحام فلا يجوز بدونه ولو كان  
موضع السجود ارفع اى اعلى من موضع القدمين ان كان ارتفاع  
مقدار ارتفاع لبنتين منصوبتين جازاً السجود عليه والآقا وان لم يكن  
ارتفاع ذلك المقدار بل كان ان يذ لا يجوز السجود عليه والآقا بالقبلة  
في قوله مقدار لبنتين لبنت تجاري وهي ربع ذراع عرضها ست اصابع  
فقد ار ارتفاع اللبنتين المنصوبتين نصف ذراع شئ عشرة اصابع  
وفي الزاهد لو سجد الميتر على دكان دون اصبعه يجوز كالصحيح والآقا  
ما ذكره المصنف ولو سجد على كور عمامة وهو دورها يقال كور العمامة و  
وكورها اذا دارها ولها وهذه العمامة عشرة اكواد او اوار او سجد  
على فاضل نويه اى الذي هو لايه اذا وضع كور العمامة او فاضل الثوب  
على شئ طاهر جاز سجوده عندنا خلافا للشافعي واحمد فان عندهما  
لا يجوز والدليل في الشرح ويشترط في صحة السجود على كور العمامة كون  
ما سجد عليها متصلاً بالجهة فلو سجد على ما اتصل بما فوق الجهة  
لا يجوز وابتدأ ان يسجد في سجوده عليها جزم الا ان كان في السجود على  
القطن ونحوه ومع هذا يكره اذا كان بلا عذر ولو بسط كتمه او ركبته  
على شئ نجس فسجد عليه لا يجوز سجوده في الاصح وقيل في رواية  
يجوز وصححه الميتر في ولي شئ وان اعاد السجود في هذه الصورة  
على مكان طاهر صحت بالاتفاق ولو وضع كفيه او بسط خرقة  
على شئ طاهر للبراء والبرء والتراب وسجد على ذلك جاز والظاهر انما

في كونه مناه



هو الكراهة اما في التقيين فبكره بلا عذر واما المخرفة وخوها فاما  
 يصح عدم الكراهة وعزله صح انه صلى في المسجد الحرام على المخرفة  
 فيها رجل فقال له الامام من اين انت فقال من خوارزم فقال الامام جاء  
 التكبير من ورائي اي تقولون سنا ثم تقولون تاهل تقولون على البردى في  
 بلادكم قال نعم قال فجوز المصلوة على الخشب ولا يجوز على المخرفة فاما  
 لما صلا في الكراهة في السجود على شيء مما فرش على الارض خلافا  
 لما لك فيها ليس من جنس الارض كالجلد والنسيج المشويج من قطن او كتان  
 فان عنده بكره السجود على ذلك والتقييد بالظاهر فما هو لازم في وضع  
 الكف كما مر اما غير الكف فانه لو بسط على جنس بحيث يمنع وصول اثر  
 النجاسة من الرميح واللون يجوز على ما مر في فصل النجاسة ثم لو بسط لدفع  
 تحت البرد لا كراهة فيه واما لدفع التراب فان كان لدفعه عن عمامة او  
 ثوبه لا يكره وان كان لدفعه عن وجهه وجبته مع عدم التصرف فانه يكره ومن  
 صلى على القبا وخومه يجعل موضع الكف تحت رجليه ويسجد على رجليه او يركب  
 لانه اقرب الى التواضع وان سجد على الثلج فانه ان لم يلبده بان يكره  
 حتى يدخل ويلق ببعض اجزائه ببعض وكان الثلج يقيب وجهه او وجه الساجد  
 فيه ولا يجزئ اى صلابته جرمه لم يجز سجوده عليه لعدم استقرار وجهته على  
 الارض او ما يتصل بها وان لبده جاز سجوده عليه وعلى هذا اذا لم يثبت  
 رجليه او يابس فجد عليه وان وجد جزم جاز ان لبده حتى لا يتسفل بالتفيل  
 بخلاف الا فلا وكذا الحكم اذا سجد على التبن والقطن المحلوج او الصوف  
 او غيره

او نحوه

او نحوه لم تستقر جهة تمام السجود لا يجوز سجوده وكذا كل نحو كالفرد في  
 والوسايد وكذا كور العامة ما لم يكن بحيث ينتهي سفل ويجزئ الصلاة لا  
 يجوز سجوده ولو سجد على الارض او على الجاوردس وهو نوع من الدخن  
 او على الوردة لا يجوز سجوده لانها للاستنها ولذا رتبها لا يستقر بعضها على بعض  
 فلا يمكن انتهاء السجود فيها ولو سجد على الحنطة او الشعير يجوز لان ثباتها  
 تستقر بعضها على بعض لخشونة ورخاوة في اجسامها اما الارض ونحوه من  
 الجيوب او المحلوج وشبهه من النفوش اذا كان شيء منها في الجو القجاز السجود  
 عليه اذا كان غير متخلخل في الجو القجاز السجود لا يتسفل بالكسر وسئل نصيب  
 يحيى يضع جبهته على حجر صغير هل يجوز سجوده ام لا قال ان وضع كتر جبهة  
 على الارض اى مع ذلك المحر لانه من جملة الارض يجوز والا فلا كذا في المحيط  
 وفي التبيين ايضا وحدا جهة طول من الصدغ الى الصدغ وعرضا من  
 اسفل الحاجبين الى طرف الخفق وان لم يضع ركبتيه في السجدة على الارض يجوز  
 سجوده هو المختار لما تقدم ان وضعها ليس بفرض والسادسة من الفرائض  
الفقرة الاخيرة التي تكون في اخر الصلوة سواء تقدم من فقرة او لا وقد  
 الفرض في الفقرة هو القعود مقدار ادى قراءة التشهد وهو اسرع ما يكون  
 مع تصحيح اللفاظ لقوله على السلام اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد  
 تمت صلواتك على التمام باحد الشئين اما بقول التحيات او اما بالقعود  
 فذلك القول والمراد من التشهد التحيات لله الى عبده ورسوله لا مانع  
 البعض انه لفظ الشهادتين فقد وتظهر فرضية اى ثمة فرضية الفقرة



في هذه المسائل وهي رجل صلى الظهر ونحوها خمساً بان قيد الخامسة  
 بالسجدة ولم يقعد على ركعتين الرابعة بطلت فرضية اي فرضية صلوة و  
 تحولت صلوة نفلًا ويضيف اليها ركعة اخرى عند الجح واجب يوسف  
 واما عند محمد فبطل اصل صلوة وخرجت من كونها صلوة وكذا لو لم يقعد  
 على ثالثة المغرب او ثانية الفجر حتى قيد ركعة اخرى بالسجدة والثانية من  
 المسائل المسافر اذا اقتدى بالمقيم في صلوة فائت لا يصح اقتداءه ولا ان  
 القعدة الاولى فرض في حق المسافر دون المقيم فيكون اقتدؤه به اقتداء المفترض  
 بالتفعل وهو غير جائز عندنا قيد بالفائت لانه لو اقتدى به في الوقتية يصح  
 لانه صلوة نصير اربعا باقتدائه به في العت لا بعد الوقت والثالثة من المسائل  
 اذا تذكر المصلي بعد تمام الصلوة والقعود قدر التشهد سجدة التلاوة  
 فقام ايها السجدة التلاوة بان سجدها ارتفعة اي زالت القعدة حتى  
 انه لو لم يقعد قدر التشهد بعد سجدة التلاوة قدرت صلوة لانعدام  
 فرض منها وهي القعدة الاخيرة والرابعة من المسائل اذا نام المصلي في القعدة  
 الاخيرة فلما انبه اي فوقت انبهاه يفرض عليه ان يقعد قدر التشهد وان  
 يقعد قدرت صلوة لان الافعال في الصلوة حالة النوم لا تحسب ولا  
 تغير لصدورها لا عن اختيار فكان وجودها كعدمها كما اذا قرأ في الصلوة  
 نائمًا او قام او ركع او سجد نائمًا وهذا في القيام والقراءة والركوع والسجود  
 مقدر واما القعدة ففيل تقير من النائم والاضح انهما لا تقير لانهما من اجزاء  
 العبادة فلا تتأدى بلاختيار وهذه المسئلة وهو وقوع بعض افعال

الصلوة حالة النوم يكثر وقوعها لا سيما في التراويح خصوصاً في ليالي الصيف  
 والتأخر عن هذه المسئلة عافلون والسابعة من الفرائض وهي احد المسائلين  
 المختلف فيها وهي الخروج من الصلوة بفعل المصلي فانه فرض عند الجح  
 خلافاً لما على ما ذكره ابو سعيد البردعي حتى ان المصلي اذا احدث عدا بعد  
 قعد قدر التشهد ارتحل او عمل عملاً ينال في الصلوة كالاكل والشرب وغير  
 ذلك تمت صلوته بالاتفاق لتمام جميع فرائضها وان سبغ الحدث من غير  
 تعمده في هذه الحالة فكذلك تمت صلوته عند ما ولم يبق عليه الا شئ واجب وهو  
 السلام وقال ابو جح يوضأ ويخرج عن الصلوة بفعله قصد الكونه فريضاً في  
 عليه من فرائضها حتى لو لم يوضأ ويخرج بضعف تبطل صلوة ويبقى على هذا  
 الاصل وهو كون الخروج بفعل المصلي فرضاً عنده لا عند هامس الملقب  
 بالاشئ عشرية وهي المتيمة اذا رأى الماء وقد رطل استعماله بعد ما قعد قدر  
 التشهد وكذا المقتدى بالمتيمة اذا رأى الماء في هذه الحالة وعنده ان امامه  
 قادر على استعماله او كان المصلي ماسحاً على الخف فانقضت مدة مسحه بعد  
 ما قعد قدر التشهد او خلج خفيه او احدها حقيقة او كما يعمل ببعض  
 ان من رآه لا يظن خارج الصلوة قيد به لانه لو خلعه بعد كثير لايتأتى الخلا  
 لوجود الخروج بضعف او كان المصلي امياً فتعلم سورة بعد القعود قدر  
 التشهد بان تذكرها او رواها مكتوبة ففهمها من غير تكلف حتى تغلبها من غيره  
 لايتأتى الخلا في الخروج بضعف جح او كان المصلي عادياً فوجد ثوباً قد رطل  
 لبس بعد ما قعد قدر التشهد او كان المصلي مومياً غير قادر على الركوع



والسجود فقد روي عن الركوع والسجود بعد القعود قدر التشهد او تذكر  
 المصل في هذه الحالة ان عليه صلوة قبل هذه الصلوة وهو صاحب ترتيب  
 او احدث الامام القاري في هذه الحالة فاستخلف اميا او طلعت عليه  
 على المصل السجود وهو صلوة الفجر في هذه الحالة او دخل وقت العصر  
 وهو في صلوة الجمعة في هذه الحالة او كان المصل ما سحيا على الجيرة فسقط  
 عن بر في هذه الحالة او كان صاحب عذر فانقطع عنده في هذه الحالة ولم يمت  
 الا ينقطع حتى لو استوعب وقت الصلوة بان انقطع وهو في هذه الحالة من  
 الصلوة الظهر والجمعة الانقطاع حتى خرج وقت العصر في هذه المسائل الاثني  
 عشرية فسدت صلوة عند ابي حنيفة رحمه الله لخروجه من الصلوة بامر اخر غير  
 صنفه وقال لا تمت صلوة بناء على الاصل المذكور وتام بحث وتحقيق في الشرح  
 وقد نريد على هذه المسائل ما لوصل بالنجاسة لفقد ما ينزلها ثم بعد ما فقد  
 قدر التشهد قد لا يعل اذا انها وما اذا دخل وقت من الثلثة في قضاء فائتة في  
 هذه الحالة واما اذا اعتقت وهي بصل بغير قناع في هذه الحالة فلم تستر  
 على القود والثامنة من الفرائض وهي الثانية من المختلفة فيها تعديل الاركان  
 فانه عند ابي يوسف فرض كما ذكرنا من الحديث اي حديث ابن مسعود  
 المتقدم في اول ذكر الفرائض وعندها تعديل الاركان من الواجبات لامن  
 الفرائض وسئل محمد عن ترك الاعتدال في الركوع والسجود فقال لا يخاف  
 ان لا يكون صلوة وكذا عن ابي حنيفة وعن السرخسي من ترك الاعتدال يلزم الاعتدال  
 انه يبعد الصلوة بالاعتدال ومن المشايخ من قال يلزم ويكون الفرض هو

ان لا يكون  
 الاعتدال

الثاني والخميران الفرض هو الاول والثاني جبر للخلق الواقع بترك الواجب وكذا  
 كل صلوة اديت مع الكراهة التحريمية تجب اعادتها والفرض هو الاول و  
 الثاني جابر قاله ابن الهمام في شرح الهداية وكذا القومة من الركوع والجلطة  
 بين السجدين والطائفة فيهما كلها فرائض عند ابي يوسف وعندها هي سنن على  
 ما ذكر في الهداية وقال ابن الهمام وفي شرحها ينبغي ان يكون القومة والجلطة  
 واجبتين لمواظبة النبي على السلام عليها وقوله لا تجزى صلوة لا يقيم الظل  
 فيها ظهروه في الركوع والسجود ويدل عليه ما ذكره قاض خان في ما يوجب  
 المصل اذا كرم ولم يرفع راسه من الركوع حتى خسر ساجدا ساهيا تجوز صلوة  
 عند ابي حنيفة وعليه السجود في القنية وقد شد القاض المصدرا شريفة  
 شرحه في تعديل الاركان جميعها شديد البليغا فقالوا اكمل كل ركز واجب  
 عند ابي حنيفة ومحمد وعنده ابي يوسف والشافعي فريضة فيمكن في الركوع و  
 السجود وفي القومة بينهما حتى يطمئن كل عضو هذا هو الواجب عند ابي  
 ومحمد حتى لو تركها او شيئا منها ساهيا يلزمه السجود ولو تركها بعد ايكراهة  
 الكراهة ويلزم ان يعيد الصلوة وتكونه معتبرة في حق سقوط الترتيب  
 ونحوه كمن طوى جنبيا يلزمه الاعادة والمعتبر هو الاول كذا انتهى وما  
 سواه اي وما عدا تعديل الاركان من الواجبات جملة اشياء تعيين قراءة  
 الفاخرة فان قرأها واجبة عندنا وعند الائمة الثلاثة فرض ومنها  
 تعيين القراءة المفروضة في الصلوة في الركعتين اوليين منها ومنها  
 الاقتصار فيهما اي في الركعتين اوليين على مرة واحدة في كل واحدة اي

ومنها



ويجب ان تكون الفاتحة في كل ركعة من الاولين واحدة حتى لو كرتها في ركعة  
 كره ان كان غداً وجب سجود السهو ولو سهواً في الفاتحة المتواترة <sup>وقد</sup>  
 بالاوليين لان الاقتصار فيها على مرة في الآخرين ليس بواجب حتى لا يلزم  
 سجود السهو بتكرار الفاتحة فيها سهواً ولو تعده لا يكره ما لم يؤد الى الضوئ  
 على الجماعة او اطالة الركعة على ما قبلها ومن الواجبات تقديمها اي تقديم الفاتحة  
 على سورة اللواطية ومنها صم السورة اي ما يقوم مقامها من الايات التي  
 تعدل سورة اليها الى الفاتحة في الاوليين للواطية ايضاً وهو سنة عند الائمة  
 الثلاثة ومن الواجبات الجهر في القراءة فيما يجزئ به من كمال الجهر والجمعة وغوها  
 ومنها الخفاة بالقرأة فيما يخافه فيها كالظهور وغوها ومنها قرأة الفتوة  
 في الوتر ومنها قرأة الشهد في القعدة من الاولى والاخيرة وهو ظاهر الرواية  
 قراءة الشهد واجبة في القعدة الاخيرة فقط وفي الاولى سنة والاصح ظاهر  
 الرواية انها واجبة في القعدة من الواجبات القعدة الاولى ومنها سجدة  
 التلاوة فانها مع كونها واجبة في نفسها فهي من واجبات الصلوة ايضاً اذا تليت  
 فيها حتى لو اخرجها عن محلها سهواً يجب سجود السهو ومنها سجدة السهو لانه  
 جبرئيل وقع من الخلل في الصلوة اكماً لآلهما وهو واجب ومنها تكبيرات الصلوة  
 لعبد بن المواظبة من غير ترك ايضاً والمراد التكبيرات الزايدة واما تكبير  
 الاحرام فرض وتكبير الركوع والسجود سنة الاركوع الركعة الثانية فان تكبيرها  
 واجب لاتصاله بالواجب فهي الزايدة ومنها الانتقال من الفرض الذي هو في  
 الفرض الذي بعده فانه واجب حتى لو اخل به كما اذا ركع ركوعين يجب

سجود السهو لا انتقال من الفرض الى غير الفرض الذي بعده وهو السجود وكذا  
 اذا سجدت سجدة او قد غاب عن الفرض الى الثانية او الرابعة ثم قام ونحو  
 ذلك ما يتخلل فيه بين الفرضين شيء بقصر وكذا رعايت الترتيب فيما شرع  
 مكرراً من الافعال في كل الصلوة او في كل ركعة على ما بيناه في الشرح والحرر  
 من الصلوة بلفظ السلام واجبات ايضاً ولم يذكرها المصنف واما بيان صفة  
 الصلوة من ابتدائها الى انتهاءها على الترتيب فهو انه اذا اراد الرجل الصلوة  
 نوى وهي شرط كما مر واخرج يديه كيه عند التكبير وهو ادب وليس بفرض  
 في شيء من الصلوة خلافاً لمن لا علم له بالفقه من المصنفين فيه على ما بيناه  
 في الشرح ثم اذا نوى تكبيراً كبيراً الاحرام ورفع يديه وهو سنة والافضل كونه  
 الرفع مع التكبير ابتداءً عند ابتداءه وانتهائه عند انتهائه وذكر في الهداية  
 انه يرفع يديه ولا ثم يكبر فانه قال والاصح يرفع يديه اولاً ثم يكبر انتهى والمصنف  
 اختيار شيخ الاسلام وصاحب التحف وقاض خان والغيرين وذكرنا لراهدى  
 عن البقال قال هذا قول اصحابنا جميعاً وقيل يكبر اولاً ثم يرفع ولو ترك الرفع  
 دائماً من غير عذر ياتى ثم لا يتركه احياناً فالسنة ان يرفع الرجل يديه حتى يجازي  
 اي يقابل بايديهما شحمتي اذنيه وفي فتاوى قاض خان يمس طرف ابراهيم  
 شحمتي اذنيه وعند الائمة الثلاثة يرفع يديه الى منكبيه ولا شك ان يديه  
 اذا اريد بهما الكفان فاذا كان احداً منكبيه يكون طرف ابراهيم هذا شحمة اذنه  
 ويفرج اصابع حال الرفع بكنز لا يفرج كمن يفرج كانه لا يضم به بل يتركها  
 على العادة وبوجه حالة الرفع بطن كفيه نحو القبلة اكماً للاقبال عليها و

فصل في صفة الصلوة  
 مطلب صفة الصلوة

اسم كتاب  
 في



وقال بعضهم يجعل بطن كل كف الى الكف الاخرى والمرأة فانها ترفع يديها عند  
التكبير <sup>كحجج</sup> حذاء نديها تحت يكون رؤس اصابعها حذاء منكيها <sup>كحجج</sup> استرها وقيل  
هذا في حق المرأة اما الامة فكان رجل وفي رواية الحسن بن ابي حمزة ان المرأة كما  
لرجل والصحيح الاول والمقدم يكبر تكبيرا مقارنا بتكبير الامام عند الية  
حنيفة وعندهما يكبر بعد تكبير الامام والخلاف انما هو في الافضلية لا في  
الجواز وقد تقدم ثم يضع يمينه على يساره بعد التكبير ولا يرسلها عندنا  
خلاف مالك لما روى انه عدهم كان يأخذ شماله بيمينه ويقبض بيده اليمنى  
رسغ يده اليسرى اي السنة ان يجمع بين الوضع والقبض جميعا وكيفية ان  
يضع كف اليمنى على كف اليسرى ويخلق الابهام والخنصر على الرسغ ويبسط الا  
صابع الثالث على الذراع ويضعها الرجل تحت الشرة وعند الشافعي على الصدر  
وهو رواية عن مالك واحد والمرأة تضعها تحت نديها <sup>كحجج</sup> لا تعلق لانه  
لها ثم الوضع سنة لكل قيام فيه ذكر مسنون <sup>كحجج</sup> عند النبي صلى الله عليه وسلم وعند  
عده سنة قيام فيه قرأه فيضغ في حال الشاء والسنة وصلاة الجنازة  
عندها لا عنده ويرسل في القوم بين الركوع والسجود <sup>كحجج</sup> والتكبيرات  
لعيد بن اتفاقا ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك <sup>كحجج</sup> الى غير ذلك وتبادك  
اسمك وتعالى جددك ولا اله غيرك <sup>كحجج</sup> لا اله الا انت سبحانك الله عظيم  
واكبر الصلابة وان ناد بعد قوله وتعالى بده <sup>كحجج</sup> وجد شالك <sup>كحجج</sup> لا اله الا انت سبحانك الله عظيم  
وان سكت منه لا يؤمر به لانه لم يذكر في احاديث المشهور ولا في  
تكملة في صلاة الجنازة ويقول ايضا بعد الشاء او قبله في وجهته

استمر لها ثم الوضع سنة لكل قيام فيه ذكر مسنون عند النبي صلى الله عليه وسلم وعند

وجوه لذلك فصل السموات ولا من حنيفا وما انا من المسلمين الى اخره عند الية  
يرسل وتامة الا صلوة وشكى وحياي ومما في الله رب العالمين لا شريك له وبذلك  
امرت وانا من المسلمين وعند الشافعي يقتصر عليه ثم في رواية عن ابي يوسف  
يقول الوجه قبل التكبير والنية وفي رواية بعد التكبير وعندهما يقول الوجه  
ان شاء قبل الافتتاح ولما كان ظاهر كلامه انه يأتي به قبل التكبير عندهما  
لانه المبادى من الافتتاح قال يعنى قبل النية ولا يقول ذلك بعد النية قبل  
التكبير بالاجماع وهو الصحيح كيلا يفصل بين النية والتكبير وعلم بقيد الاجماع  
ان مراده في قوله قبل التكبير قبل التكبير والنية ايضا كما قيدناه به ثم بعد  
الافتتاح يتقوز لقوله تعالى فاذا قرأ القرآن الآية وقد تكلمنا عليها  
في الشرح ثم المختار في لفظه عند صاحب الهداية مستعيد بانه الى آخره و  
لهو اختيار لفق ابو جعفر وعند غيره اعوذ بالله ومحمد وآل الصلوة  
قلوبه حتى قرأ الفاتحة لا يتقوز كذا في الخلاصة ويفهم منه انه لو ترك  
قبل كما لها يتعود وح ينفي ان يستأنفها اما التقوز فتبع للشاذ عند  
ابي يوسف فكل من يأتي بالشاء يأتي به سواء كان يقرأ او لا لانه لدفع الرسول  
والكل محتاجون اليه انه يأتي به المقدم كما يأتي به الامام والمنفرد  
في العيد يأتي به قبل التكبيرات بعد الشاء لانه تبع له وعند ابي حمزة ومحمد  
التقوز في القراءة فكل من يقرأ يأتي به لان شرعية لها بالاية فلا يأتي به المقدم  
لانه لا يقرأ بخلاف الامام والمنفرد ويؤخر عن تكبيرات العيد بزيالات  
القراءة بعدها واما المسبوق فلا يأتي به عندهما الا بعد مفادقة انما  
<sup>كحجج</sup> <sup>كحجج</sup>



لانه محله قرأه وعند اية ياتي مرتين لانه يثنى مرتين كما قال المصنف والسبق  
 ياتي بالشاء اذا ادرك الامام حالة المخافة ثم اذا قام الى قضاء ما سبق  
 به ياتي به ايضا كذا ذكره في الملتقط لان القيام الى قضاء ما سبق كتحريمه  
 اخذ لتغير الحال وما ذكرنا من انه يتقوذ مرتين اختيارا خلاصة وفي غيرها  
 ان السبوق يتقوذ عند اية يوسف عند الشروع فقط ولم يذكر المصنف قول  
 اية ح ومحمد بل اقتصرا على قول اية يوسف كانه هو الاصح عنده تبعا لصاحب  
 الخلاصة لكن المختار هو قولهما على ما اختاره قاض خان والهداية وشي  
 والكا في واكثر الكتب وان ادرك الشائع في الصلوة عند شروعه الامام  
 وهو يجهر بالقراءة لا ياتي بالشاء بل يسمع وينصت للآية وقال بعضهم ياتي  
 بالثناء عند سكتة الامام كلمة كلمة او كلمتين بحسب ما يمكن لانه اسكنه  
 الايتان بالسنة مع مراعات الامر وعن الفقه اية جعفر الهندواني انه قال  
 اذا ادرك الامام في الفاحية يثنى بالاتفاق وان ادركه في السورة يثنى عند  
 اية يوسف لا عند صدر ذكره في الدخيرة وهو بعيد لما قلنا ظاهر الامر ان  
 في الجمعة والعديد من قديمها بناء على الغالب ان البعيد عن الامام يقع فيها  
 اذا كان المقتدى حال الجهر بعيدا عن الامام بحيث لا يسمع صوته فقد  
 اختلف المتأخرون فيه كما اختلف في وجوب الانصات على البعيد حال غيبته  
 قال بعضهم تجوز القراءة والذكر البعيد والاصح انه يجب عليه  
 فكذا ينبغي ان يكون هذا وان ادرك الامام في الركوع فانه يخرج في روايته  
 في الايتان بالثناء ان كان اكثر اية انه لو اتي به اى بالشاء يدرك الامام في

من الركوع

من الركوع ياتي به قائما ثم يركع بجزء الفضيلتين وحل الشاء هو القيام والما الى وان لم يكن  
 غالبظن ادراك شئ من الركوع لو اتي بالشاء يركع وينابع الامام ويترك الشاء  
 لان ادراك فضيلة الجماعة في تلك الركعة اوله وكذا الحكم اذا ادرك الامام في  
 السجدة الاولى ان غلب على ظنه ادراكها اذا اثنى يثنى ولا يترك الشاء ويسجد  
 لاحرا فضيلة السجدة قيد بالاولى لانه لو ادركه في الثانية فانه لا يثنى تكثير  
 المشاركة لقلة ما بقي من الركعة ولا ياتي بالركوع فيما اذا ادرك الامام بعد الركوع  
 لانه لا يحسب له فيكون اشتغالا بما زيد ليس من الصلوة ولا يكون مدركا  
 تلك الركعة ما لم يشارك الامام في الركوع كله او في مقدار تسبيحة منه لقوله  
 عليه السلام اذا اجتمع الى الصلوة ونحن سجد فاسجدوا ولا تقعدوها شيئا  
 ومن ادرك الركعة فقد ادرك الصلوة في الرخية قال وان استوى ظهره في  
 الركوع يعني حال كون الامام ركعا صادرا مدركا اي تلك الركعة تدرك على سبع  
 او لم يقدر اى لا يشترط المشاركة قدر التسبيحة وهذا هو الاصح لان الشرط  
 المشاركة في جزء من الركن وان قل وانما ان ينتهي الى حد الركوع قبل ان يخرج  
 لامام من حد الركوع وان ادرك الامام وهو في القعدة الاولى والاخرة  
 قال بعضهم يكبر ويقعد من غير شاء وقال بعضهم ياتي بالشاء ثم يقعد والاول  
 اول التحصيل بزيادة المشاركة في القعود ولا يتقوذ الا بعد الشاء لانه انما  
 وان كبر وتقوذ ونسى الشاء لا يبيد وكذا ان كبر وبدأ بالقراءة ونسى التقوذ والثناء  
 والتسمية لقوات محلها ولا يبره عليه لانها سنن ولا يبره بها بترك الواجب ثم  
 بعد التقوذ ياتي اي يقرأ باسم الله الرحمن الرحيم فياتي بها اي بالتسمية في اول كل ركعة

من الركوع



يقول فيها وهي سنة وذكر الزيلعي في شرحه لكنهما في الإتيان بها واجب وكذا في الأذهان  
 وغيره وبينني عليه وجوب سجود السهو بتركها سهوا وهي آية من القرآن أنزلت  
 الفصل بين السورتين ليست جزء من الفاتحة وللمن سودة نسولها لا سورة  
 بل خلافا للشافعي فإنه اعنده هي آية من الفاتحة ومن كل سورة أيضا في  
 قولهم في رواية عزايح أنه يأتي بها أول ركعة من الصلوة والصحيح أنه  
 يأتي بها أول كل ركعة يقرأ فيها احتياطا لأن أكثر المشايخ على هذا ذكره في  
 الكفاية عن الحسن وبيته في الشرح وتخفف عندنا وعند أحمد خلافا للشافعي فإن  
 عنده يجزئها في الجهرية وتحقيقه الأدلة في الشرح أما الإمام إذا جهر فلا  
 يأتي بها أي لا يأتي بها جهرًا بل يأتي بها سريًا وإذا خافت يأتي بها أي مخافة والمفرد  
 مثل الإمام في ذلك كنه وأما التسمية عند ابتداء السورة بعد الفاتحة فإنه  
 عند أبي حنيفة لا يأتي بها إلا في حال الجهر ولا في حال الخفا وكذا عند أبي يوسف في الجهر  
 في حال السري وعند محمد يأتي بها في أول السورة إذا خافت بالقراءة لا إذا جهر بها  
 فلا يجمع بين الجهر والخفا في ركعة واحدة ثم بعد التسمية يقرأ الفاتحة وإذا  
 قال الإمام في آخرها ولا الضالين يقول أي الإمام أمين والمؤمن أيضا يقول  
 وأما من سنة لقوله عليه السلام إذا أمن الإمام فأمنوا فإنه من وافق تأمينه  
 تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه ويخفون بها الإمام والمفعلون  
 يخفون أمين خلافا للشافعي لا شهداء والإصل في الإخفاء لقوله تعالى  
 ادعواكم بضرع مخفية ثم يضم إلى الفاتحة سورة أو تلك آيات قصار قد لا  
 أقصر سورة وجوبا فإن قرأ مع الفاتحة آية قصيرة أو اثنين قصيرتين لم يخرج

عن أحمد

عن أحمد كراهة أي كراهة التخصيم لتلك الواجب وإن أراد تلك آية قصار وكانت تسمية  
 والأيتان تعدل تلك آيات قصار خرج عن هذا كراهة المذكورة ولم يدخل في حد  
 الاستحباب فيكون فيه كراهة تنزيه والمراد من الاستحباب السنة كما في أكثر الكتب  
 لأن الواجب هو ضم الصورة أو الآيات إليها أي إلى الفاتحة في الأوليين والمنسحب  
 أو السنة على تلك الوجه أحدها أن يقرأ في السفحالة الضرورة من خوف أو عجلة  
 لحمة بفاتحة الكتاب وأي سورة شاء أو مقدار أقصر سورة من أي محل يقرأ  
 وثانيها أن يكون في السفحالة الاختيار وعدم الضرورة في يقرأ في صلوة الجهر  
 مع الفاتحة سورة البروج ونحوها ويقرأ في الظهر كذلك وفي العصر والعشاء  
 دون ذلك نحو الطارق والشمس ونحوها وفي المغرب يقرأ بالقصار جدا كما  
 للعصر والكثير وثالثها أن يكون في الحصر وحيث إذا خاف فوت الوقت يقرأ ودرما  
 لا تقوته الصلوة كما في السفحالة الضرورة وإن لم يخف فوت الوقت يقرأ في  
 الجهر في الركعتين أربعين آية وهو في السنة أو خمسين أو ستين آية وهو  
 الأوسط والأعلى الزيادة على الستين إلى المائة فقد روي أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان يصل في الجهر بقاف وأنه كان يصل في الجهر بالصلوات وأنه  
 كان يصل فيها بالستين إلى المائة على ما بيناه في الشرح وذكر في الهداية أنه يقرأ  
 بالواغين مائة وبالكسائي أربعين وبالأوساط مابين خمسين إلى ستين وقيل  
 أن كان اليا إلى قصار فأربعين وإن كان طولا لافائة ومابينها وقيل ينظر إلى طول  
 الآية وقصرها وتوسطها ويقرأ في الظهر مثلا أو مثل ما يقرأ في الجهر ويقرأ  
 فيها دون ما يقرأ في الجهر كذا في الأصل وهو المولود وفي الاختيار يقرأ

صورة ع

مابينها ص



في الظهر ثلثين راية يعصر في الركعتين وفي العصر عشرين راية انتهى ويقراء في العصر  
والعشاء كذلك اذ دون ما يقراء في الفجر واحدة وعن النبي صلى الله عليه وآله ان كان يقراء  
في العشاء والنين والزيوتون وقال القدوري يقراء في الفجر اى في كل ركعة بطول  
المفصل او بسورة من طول المفصل وفي الظهر والعصر والعشاء باواسط  
المفصل وفي المغرب يقصار المفصل لما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كتب الى سوا  
الاشعري اقرأ في المغرب يقصرا المفصل وفي العشاء بوسط المفصل وفي  
الصبح بطول المفصل اما الطول او طوال المفصل فن سورة المجتبات الى  
سورة البروج واما الاواسط فن سورة البروج الى سورة لم يكن واما  
القصار فن سورة لم يكن الى اخر القرآن هذا هو الذي عليه الجمهور وقيل  
طواله من قافي وقيل من الفتح وقيل من القفال وقيل من الجاشية وقيل من الجرات  
الى عبس والواسط الى الضحى والباقي الى اخر الاقصار والمنفرد كالاسما  
في جميع ذلك ويطلق الاسماء في صلاة الفجر الركعة الاولى على الركعة الثانية و  
هذه الاطالة سنة اجماعا اعانة على ايراد الركعة الاولى لان وقتها و  
وقت نوم غفلة وقد روي الاطالة قراءة ثلثي القدر المنسوب فيها في الاولى  
وثلثي الثانية وهو معتبر من حيث الاى ان تقارب طولها وقصرها فان تقار  
فمن حيث الكلمات والحروف وقيل يقراء في الاولى ثلثين وفي الثانية عشرين او  
عشرين ولو قرأ في الاولى اربعين وفي الثانية ثلث ايات لا بأس به وذلك  
بما هو بيان الاولوية وركعتا الظهر وركعتا المساء هما سوى الظهر  
بقيت الصلاة وفي بعض النسخ وما سواها او ركعتا المساء سوى الفجر

رواية

والظهر

والظهر سواء قدر الركعة ثلثون سنة طيلة الصلاة في الفجر من غير اشتراط  
يوسف بل كره وقال محمد بن الحسن ان يطيل الاولى على الثانية في الصلوة كلها اعانة  
على اتمام الركعة الاولى كما في الفجر فان الوقت فيما سواها ايضا وقت اشتغال  
بالكسب كما انها وقت اشتغال بالنوم واما اطالة الركعة الثانية على الركعة الاولى  
فكرهه بالاجماع **كانت** تلك الاطالة بثلثة ايات او بما فوقها وان كانت  
اية او اثنتين لا تكرر لانه من صلى بالمعوذتين وثانيتها الطول باية وفي القنية قراءة  
في الاولى وفي العصر والثانية الهرة يكون لان الاولى ثلث ايات والثانية تسع وتكره  
الزيادة الكثيرة واما ما روي انه عدم قراءة الاولى من الجف سبعة اسم ترك  
الاعلى وفي الثانية هل انا حديث الفاشية فزاد الثانية على الاولى بسبع لكن السبع  
في نحو الطوال يسردون القصار لان الست هنا ضعف الاصل والسبع ثم قل  
من نصف انتهى فاعلم منه لان الاطالة المذكورة انما تكرر اذا كانت فاحشة الطول  
من غير نظر الى عدد الايات في الشرح المجمع ان خلافا محمد في اطالة الاولى على الثانية  
فيما سوى الجف والعديد واما في الجف والعديد فيستوي بين الركعتين اتفاقا  
اما في السن وسائر النوافل فيستوي بين الركعتين ولا يطيل احدهما على الاخرى ا  
اطالة بنيت الظهور الا اذا كان ما يقراء فيها مرويا عن النبي صلى الله عليه وآله او ما روي عن  
الصحابية فانه يحصى كما جاء في الرواية والاثر وسنذكر في فصل ما يكره ان  
شاء الله تعالى اذ حينئذ من القراءة يتركها وهذا يفيد انه يصل خاتمة القرآن  
بالركوع من غير تراخ وعزاي يوسف انه قال ربما وصلت وابتكرت وقوله يكره كبر  
يدل على جعل التكبير مقارنا للركوع ثم صرح به قوله وينبغي ان يكون ابتداء التكبير

تيمم



عند أول الركوع ويكون الفرج منه عند الاستوى وكذا قيل يكبر قائما ثم يركع  
 ويصنعهم أي بعض الشايخ قالوا إذا تم القراءة حالة الركوع لا بأس به بعد ان  
 يكون ما بقى من القراءة حرفا واحدا أو كلمة واحدة لا أكثر من ذلك ويلزم من هذا  
 لقول وقوع التكبير بعد الركوع والقول الأول هو الأصح لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان  
 يكبر حين يركع ويضع يديه في الركوع على ركبتيه متعديا بهما ويفرج أصابعه كل  
 الفرج ولا يندب الفرج إلا في هذه الحالة ولا إلى الضم إلا في حال السجود  
 وفيما سواها وهو حال الرفع عند التحريمة والوضع في التشهد يترك على ما عليه  
 العادة من غير تكلف ضم ولا تفرج ويبسط طرفه ويسوي راسه بعينه ولا  
 يرفع راسه ولا يترك لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع يسوي  
 ظهره حتى لو صب الماء يستقر وأنه كان إذا ركع لا يصوب راسه ولا يعقبه  
 ويسن أيضا الصاق الكعبين واستقبال الأصابع القبلة وهذا كله في حق  
 الرجال أما المرأة فتحن في الركوع قليلا ولا تعبد ولا تفرج أصابعها بل تضامها  
 وتضع يديها على ركبتيها وضعا ولا تخفي ركبتيها ولا تجافي عضديها لأن ذلك  
 استلها ذكره الزاهد فيقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثا وذلك  
 أدناه لقوله عليه السلام في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثا وذلك أدناه  
 أدناه وإذا سجد فليقل سبحان ربّي الأعلى ثلاثا وذلك أدناه وإذا  
 سجد على الثلاث وهو أي الفعل الذي هو الزيادة أفضل من تركه لقوله عليه السلام  
 وذلك أدناه أي المستوفى ولا شك أن الزيادة على الأدنى أفضل ولكن إذا  
 زاد فالسنة أنه يختم على وتره لأن الله تعالى يحب المتروك أن يقصر في

لتسبيح

في التسبيح على مرة واحدة أو ترك التسبيح بكلمة جازية صلواته بعد فرضية  
 ولكن يكره ذلك وهو الترك والاقتصاد على المرأة وكذا مرتين بالأخلاق بالسنة  
 وروى عن أبي مطيع البلخي أن تسبيح الركوع والتسجود ركن لو تركه لا يجوز  
 صلواته وهو قول شاذ ولا ينبغي للامام أن يطيل التسبيح أو غيره على وجه  
 يلزمه القوم بعد البيان بقدر السنة لأنه أي التطويل المذكور بسبب التقير  
 عن الجماعة وأنه أي التقير عن الجماعة مكروه لأنه مؤد إلى إخراج ثواب الجماعة  
 فإذا على صلاة الفرد سبع وعشرين درجة وإن رضي القوم بالزيادة لا يكره  
 ولا ينبغي أن ينقص عن قدر أقل السنة في القراءة والتسبيح بالركعة لأنهم غير  
 معذورين فيه وأما إطالة الركوع لا بدرك الجاهل تلك الركعة لا تقربا  
 لله تعالى وليس لأجل التقرب بالركوع لله تعالى فهو أي فعله ذلك مكروه كرهته  
 ويحسني عليه منه أمر عظيم ولكن لا يكفر بسبب ذلك لأنه لم ينوبه عبادة لغبر الله  
 تعالى وقيل إن كان لا يعرف الجاهل فلا بأس أن يسيل قدر ما يشغل على القوم و  
 كما أن إطالة القراءة لا جلاذراك الناس الركعة والأصح أن تركه أولى وقال  
 في الخلاصة الفتاوى إذا سمع الإمام حرقان أراد أن يطول القراءة أو الركوع  
 ليدرك الرجل تلك الركعة قال أبو يوسف سأل أبا جهم حقه كره له ذلك وأخفى  
 له أمر عظيم روى هشام عن محمد وقال أبو جهم لا بأس بان ينتظر الركوع  
 ليدرك هذه الركعة وهو لا بد قبل هذا إذا لم يعرف الجاهل وينتظر قد  
 تسبيحة أو تسبيحتين فإن كان يعرف الجاهل يكره وهو تأويل جواز أبي جهم  
 يعني أراد بحق القدوم لا تقربا بالله تعالى وأما إطالة الركوع عند سجدة



لما يقر باله تعالى من غير ان يتجلى قلبه شي سوى التقرب فلا يأسى  
 بفعله شيء الا طالة ولا شك ان مثل هذه الحال في غاية الندرة وهذه المسئلة  
 تلقب بمسئلة الريا فينبغي التحرز والاحتياط فيها وقد بعضهم اذا احسن  
 بلحاظ يطل السبجات بان يتأتى في التلفظ بها من غير ان يزيد في عدد هاو  
 لا فرق بين هذا وبين ذلك ثم بعد اتمام الركوع يرفع رأسه حتى يتوعد قائما  
 ويقول الامام حال الرقع سمع الله لمن حمده وان كان المصلح مقتدا يأتى بالتحميد  
 بان يقول اللهم ربنا ولك الحمد والثناء لك الحمد او ربنا ولك الحمد وافضلها على  
 ترتيبها كما في الكافي ولا يأتى المقتدى بالتسبيح عندنا خلافا للشافعي لقوله  
 عدم اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد وان كان المصلح  
 منفردا يأتى بها في الاصح ذكره في الهداية وقيل يأتى بالتسبيح فقط في سجدة وحده  
 في المحيط عندنا يأتى بالتحميد لا غير ونصحيح الهداية اولى اما الامام فيأتي بالتسبيح  
 بالتحميد ايضا على قولها اي قول ابي يوسف ومحمد وهو رواية الحسن عز ابي حم  
 وفي ظاهر الرواية عنه انه لا يأتى بالتحميد واختار كثير من المتأخرين قولها وقد  
 بيناه في اشرح وقول المصنف رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد على  
 هذا بوجه ان المشرع في حق الامام ذلك في رواية عنهما وهو غير صحيح اذ ليس  
 في شيء من الروايات لاعتها ولا عز ابي حم ان الامام يكتفي بالتحميد فكانه تقديم  
 وتأخير وقع من الكتاب سهوا وموضع قبل قوله اما الامام فيأتي اة فيكون  
 عندنا منفردا وان كان المصلح منفردا يأتى بها في رواية وفي رواية يقول  
 الحمد ربنا ولك الحمد ويزيد ويرسل المدين في القومة بعد الرقع من الركوع اتفاقا

كما قال الامام الصدر الشريف حسام الدين في واقعاته وهو قول اكثر  
 العلماء وذكر السيد الامام في المنطق انه يأخذ اليد اليسرى باليمين في تلك  
 القومة وهو قول غريب وفي صلاة الجسادة من اوها الى اخرها وقت  
 قراءة التلوة في سائر الصلوة ووقت قراءة القنوت في الوتر يأخذ اليد اليمنى  
 قول اكثر المتابعين اختيارا منهم لقول ابي حم وابي يوسف وعند ابي حفص الفضل  
 يرسل في جميع ذلك اختيارا منه لقوله في تكبيرات العبد يديه اتفاقا لعدم  
 الذكر المستون بينهما عندنا واذا اطمأن بعد رفع رأسه من الركوع قائما او سكونا  
 اضطراب اعضاءه الحاصل من الرقع كبر تكبيرا متصلا بالخروج واليا بمعنى  
 مع بان يكون ابتداءه مع ابتداء الخروج وانتهاه مع انتهائه وسجد وقوله  
 ركبتك او لا ثم يديه ثم وجهه بين كفيته على الارض فرفع بعض السجدة بغيره او وفي  
 بعضها ويضع بالواو وهو عطف بغير بيان لكيفية السجود على وجه السنة  
 كما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض  
 رفع يديه قبل ركبتيه ووضع وجهه بين كفيته ويبدى اي يظهر ضبعي اي عضدي  
 لقوله عدم اذا سجدت وضع كفيك وارفع مرفقك ويجأ اي يباعد بطنه  
 عن فخذه هذا في حق الرجل واما المرأة فانها تنخفض اي تتسفل في السجود و  
 تلتقي بطنها بفخذها وهذا تفسير الانخفاض لانه يستتر لها ويقول في سجود  
 سبحان ربى الاعلى تلكا وذلك ادناه وان زاد فيها فضل ويترك على وتر كما في  
 الركوع ثم يرفع رأسه من السجدة الاولى مكبرا او يقعد مستويا ويضع يديه  
 على فخديه كما في التلوة فان الشيطان قاعدا وكن اضطراب اعضاءه كبر

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ



وحجداً ثانياً ومعنى التكبير عند الانتقال إلى سجدة البر من أن يودى حقاً  
 بهذا القدر بل حقاً على كما قالت الملائكة ما عبدناك حق عبادتك وأذا رفع  
 رأسه عن الأرض من السجدة الأولى رفعاً قليلاً ولم يستوقاعاً ثم سجد  
 الثانية نظراً أن كان إلى حال السجود أقرب من إلى حال القعود لا يجزئ ذلك  
 ولا ذلك السجود الثاني وذكر في الملتقط أنه يجزئ وذكر في الهند واية أن  
 الأول ارفع ولا كراهة في المحيط لأنه إذا كان إلى السجود أقرب بعد ساجداً فكانها  
 سجدة واحدة وقيل إذا رفع قد مر الرفع بغيره وهو القيل وصحته شيء  
 لا سلام وهو الظاهر لكن لا يقتصر عليه يكره أشد الكراهة لمخالفة ما أو  
 عليه السلام من مدحونه فإذا فرغ من السجدة الثانية نهض قائماً على صدره  
 قدسه ولا يقعد ولا يعتمد بيديه على الأرض عند النهوض الأمر عدل يعتمد  
 على ركبتيه وعند الشافعي واحد من جلست الاستراحة لما روى أنه عليه  
 السلام كان يفعل كذلك ولما ما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان ينهض في الصلاة  
 على صدره قدسه ولم يجلس وتام في الشرح ويفعل في الركعة الثانية مثل  
 ما فعل في الأولى من الأقوال والأفعال لأنه لا يستفتح فيها ولا يقرأ دعاء  
 الاستفتاح ولا يتعوذ لأن محذور الصلاة وأول القراءة ولا يرفع يديه في  
 شيء من صلوة الألف التكبير الأولى وفي ثبوت الوتر وتكبيرات العيدين و  
 وعند الشافعي ورواية عن مالك واحد يرفع عند الركوع وعند الرافع في  
 التلايل من الجانبين في الشرح والرفع مستحب عند استلام الحجر كالرفع في  
 الصلاة وعند الذناء يجعل يديه نحو السماء في كل موطن من الأماكن  
 بقتل

والمروءة وعرفات ومرفقة وغيرها فإذا رفع المصلي رأسه من السجدة الثانية  
 في الركعة الثانية أقر أشرجيه المبرى وجلس عليها ونصب رجله اليمنى  
 نصيباً ويوجه أصابعه إلى أصابع رجله اليمنى نحو القبلة هذه كيفية الجلوس  
 المستون للرجل في القعدتين عندنا وعند مالك يتوكل فيها وعند الشافعي  
 واحد في الأولى كقولنا وفي الأخيرة كما لك ويضع يديه حال الشهادة على فخذيه  
 وتفرج أصابعه مبطونة لا كل التفرج هذا عندنا وعند الشافعي يسطر أصابع  
 اليسرى ويقبض أصابع اليمنى الآلية وهل يشير بالمسبحة عند  
 الشهادة عندنا فيه اختلاف في صحة في الخلاصة والبراءة أنه لا يشير وصح  
 شرح الهداية أنه يشير وكذا في الملتقط وغيره وصفتها أن يحلق من يده  
 اليمنى عند الشهادة بالإيهام والوسطى ويقبض البنصر والمخضر ويشير  
 بالمسبحة أو يقعد ثلثه وخمين بأن يقبض الوسطى والبنصر والمخضر  
 ويضع رأس يهامه على حوف مفصل الوسطى الأوسط ويرفع الأصبع عند  
 التثني ويضعها عند الإثبات ويكره أن يشير بكتا مسبحة ثم إذا قعد على  
 الصفة المذكورة يتشهد أي يقرأ الذكر الذي فيه التشهد ويقول عطف  
 بغير ليتشهد التحية لله والصلاة والطيبات إلى قوله أي إلى يقول  
 عبده ورسوله وهو السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام  
 علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً  
 عبده ورسوله والمراد بالتحية هنا جميع العبادات القولية وبالصفة  
 العبادات البدنية وبالطيبات باللباسات المأثية وهذه المسألة

قاله إذا سجد  
 ثم غصوضه فليبين في  
 القبلة ما استطاع



عبد الله ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي الرواية في التشهد على حقيقته في الشرح ولا يزيد على هذا العهد من التشهد في الفقرة الاولى لما روى الله عليه السلام كان ينهض حين يفرغ من التشهد في وسط الصلوة فان زاد على قدر التشهد قال بعض المشايخ ان قال اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد ساهيا يجب عليه سجدة السهو وعن ابي ح فيما رواه الحسن عنه ان زاد حرفا واحدا فعليه سجدة السهو وقال المصنف واكثر المشايخ على هذا وفي الخلاصة المختارة انه يلزمها السهو ان قال اللهم صلى على محمد انتهى والاو وهو زيادة و على الحمد هو الذي عليه الاكثر وهو لا يصح فاذا اقام بعد التشهد الاول الى الركعة الثالثة لا يعتمد بيديه على الارض لما روى انه صلى الله عليه وسلم نهى ان يعتمد الرجل على يديه اذا نهض في الصلوة وان اعتمد لا بأس به ومقتضى الحديث انه يكره ان يركع له عزذ ويكثر عند هذا النهوض ذكره في الاضية وصرح به في الحديث الصحيح وان كانت تلك الصلوة فريضة ثلاثية او رباعية فهو مخير فيما بعد الاولين اذا كان قد قراء فيها بين ان يقرأ ويصلي ان يسبح ويصلي يسكت والقراءة افضل وقد مر الكلام في ذلك عند ذكر الفريضة الثالثة وان قراء يقرأ الفاتحة فيسكن السين مبيتا على الضم بمعنى فقل لا يزيد عليها لانه المتوارث من فعله عليه السلام فاذا ضم السورة ساهيا الى الفاتحة يجب عليه سجدة السهو في قول ابي يوسف لتأخير الركوع عن محله وفي اظهر الروايات لا يجب عليه سجود السهو لاتب فيها مشروعة من غير تقدير والاقتصار على الفاتحة مستنون لا واجب

وهو مخير فيما بعد الاولين اذا كان قد قراء فيها بين ان يقرأ ويصلي ان يسبح ويصلي

واجب اما اذا كانت تلك الصلوة سنة من السنن الرواتب او قفلا غير الرواتب فيستدعى في اقيام من التشهد كما ابتداء في الركعة الاولى يعني انه يأتي بالتشاد والتقوى احترازا به عزذ رفع اليدين فانه لا يفعل لان كل شفع من النفل صلوة على حدة ولذا قالوا يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في الفقرة الاولى لكن هذا في غير سنة الظهر والمجعة لان كل واحدة منهما صلوة واحدة وقد صرح في شرح الهداية للسروجي بانه لا يصل فيهما في التشهد الاول ولا يستفتح انا قام الى الثالثة وكذا في القنية وفيها انه لو صلى في الفقرة الاولى من سنة الظهر ناسيا في وجوب سجود السهو قولان وتحقق هذا البحث مذكور في الشرح ويقعد في الفقرة الاخيرة مثل ما قعد في الاولى عند تامين غير فرق وقد تقدم والمرأة تقعد على اليسرى اليسرى في القعدة اليمن وتخرج كلتا رجليها من الجانب الاخرى اي اليمن لان ذلك اليسرى ويسجد فاذ اتم التشهد في القعدة الاخيرة يصل على من علمه وهي سنة في الصلوة عندنا وعند الجمهور وقال الشافعي فرض فيها ولا خلاف انها تفرض في العمرة وقال الطحاوي يجب كلامه ذكر وقال الكرخي لا يجب وقول الطحاوي اصح وهو المختار لقوله عدم دفعه انفسه من ذكره عند فلم يصل على قوله عليه السلام من ذكرت عنده فليصل على والاحاديش في ذلك كثيرة جدا ولو كرر ذكره صلى الله عليه وسلم في واحد قال في الكافي لم يلزم الامرة واحدة في الصحيح لكن يندب التكرار بخلاف سجود التلاوة فانه لا يندب تكراره بتكرار التلاوة في مجلس ويبدو استنبطه كالصلوة وقيل يجب في كل مرة الى ثلث ولو كرر اسم الله

في الفقرة

واجب



في مجلس واعظم وفي مجلس يجب كل مجلس شاء على حدة ولو تركه لا يقضي بخلاف  
 في الصلوة على النبي عليه السلام لانه لا يخلو عن تجدد نعم الله تعالى الموجبة <sup>للشأن</sup>  
 فلا يخلص وقت القضاء بخلاف الصلوة على النبي عليه السلام والمختار في صفة  
 الصلوة بعد التشرمان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على  
 ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت  
 على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد ويستغفر بعد الصلوة على النبي  
 عليه السلام اي يطلب المغفرة لنفسه ولوالديه ان كانا مؤمنين ولجميع المؤمنين  
 وعومات فيقول ربنا اغفر له ولوالديه والمؤمنين يوم يقوم الحساب  
 ونحو ذلك ويدعوا بالدعوات المأثورة اي منقولة عن النبي عليه السلام  
 نحو اللهم اغفر لي ما قدمت وما اخرت وما اسررت وما اعلنت وما  
 اسرفت وما انت اعلم به مني انت المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت وانت  
 على كل شيء قدير اللهم اني ظلت نفسي ظاكرا كثيرا ولا يفقر الذنوب الا انت  
 فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمه انك انت الغفور الرحيم ويدعوا بما يشبه  
 الفاظ القرآن كما تقدم وكقول ربنا انت في الدنيا حية وفي الآخرة حية  
 وقنا عذاب النار ربنا لا ترع قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك  
 رحمة انك انت الوهاب ونحو ذلك فانه يقصد بها الدعاء لا القراءة فهي  
 تشبه الفاظ القرآن وليست بقرآن حتى جاز الدعاء بها مع الجنابة والمحيض  
 ولا يدعوا بما يشبه كلام الناس وهو ما لا يستحيل طلبه منهم نحو قوله  
 اللهم اكفني او اللهم زوجني فلانة او اعطني ما لا اخذ لك حتى لو قال

ذلك في وسط الصلوة فقد صلوة أما بعد تقوموا لا تنفروا فانها لا تنفد  
 تكون ناقصة لترك السلام الذي هو واجب ونحو وجه منها بدونه كما لو تكلم  
 او عمل عملا اخر مما ينافيها وعند الشافعي يجوز الدعاء بأمور الدنيا ايضا ولو  
 قال اللهم ادرني جنة جعد في الهداية ما يشبه كلام الناس وصححه في الكافي ولو  
 قال ادرني في المحي فليس من كلام الناس وروى عن بعض المشايخ انه قال لا يقو  
 في الصلوة على النبي صلعم وارحم محمد فانه يؤهم التقصير في حقه عليه السلام و  
 اكثر المشايخ على انه يقول سوا ذلك في ما روى في الحديث انه صلعم قال اذا  
 تشهد احدكم في الصلوة فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وبارك على  
 محمد وعلى آل محمد وارحم محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم  
 وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد قال الرستغفي ويكون معنى قوله وارحم محمد  
 وارحم امته محمد فان التقصير راجع الى الامته ويقول اذا الت بهذه الصفة من الصلوة  
 وترحمته ولا يقول وترحمته بالكون لانه قال اول وارحم ولم يقل وترحم على محمد  
 لكن هذا مخالف لرأيه الحديث واما ان قال وترحمته بالكان الواجب فهو خطأ ولو  
 قال بعد قوله وترحمته بالتشديد اي بتشديد الحاء يجوز لانه لا معنى  
 صحيح في اللفظ ربنا انك حميد مجيد لعدم وروحه في الاحاديث ولو قال ذلك  
 لا بأس به اي لا يكره وان كان تركه اول ويترتب بالسبابة اذا انتهى الى الشهادتين  
 وقاربه الواقعات لا يشيروا الا في المختار على ما قدمناه فان اشار يقصد اي  
 بضم المنصور والبصر ويحذف الوسطى بالارهام اي يجعلها حلقه وقد ذكرناه  
 عند ذكر التشهد فاذا فرغ من الادعية بعد التشهد يسلم عن يمينه ويقول

ولا يقول بعد قوله في العائدين



السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول في هذا السلام اي في سلام المروج  
 من الصلوة سواء كان عن اليمين او اليسار وبركانه كما ذكر في المحيط بخلاف  
 السلام الذي في التشهد فانه يقول السلام عليك ايها النبي ورحمة الله و  
 بركاته وينوي في خطابه بعلينكم بالتسليم الاول من صوم عن يمينه من الملائكة  
 والمؤمنين المشاركين له في صلاة دون غيرهم ويفعل في السلام عن يساره  
 مثل ذلك اي يقول السلام عليكم ورحمة الله وينوي به من هو عن يساره  
 من الملائكة والمؤمنين والتسليم الاول للنجية والمروج من الصلوة والثانية  
 لتسوية بين القوم في النجية ثم قيل ان الثانية سنة والاصح انها واجبة كالاول  
 ويجرد لفظ السلام يخرج ولا يتوقف وقال بعضهم اي بعض العلماء ينوي من  
 ملائكة الحفظة الذين وكروا بحفظ خاصة ولا يقيم النية وقال بعضهم ينوي  
 جميع من معه من الملائكة ليقم الحفظة وغيرهم لانه اي الشان قد اختلف  
 الاخبار في عددهم قيل ان مع كل مؤمن خمس كذا وقع في النسخ وصوابه خمسة  
 من الملائكة بالتاء في الجنة واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد عن  
 يكتب السيئات وواحد امامه يلقنه الخيرات وواحد وراءه يدفع عنه  
 الكاره وواحد عند ناصيته يكتب ما يصلح على النبي ويبلغه آياه وقيل  
 مع كل مؤمن ستون ملكا وقيل مائة وقيل مئلكا وقيل غير ذلك فلهذا  
 من معه عموما من غير تعيين عدد وينوي المقتدى امامه في التسليم الاول  
 مع من نوى فيها ان كان الامام عن يمينه او بجذائه اي اذا كان الامام  
 جذاؤه ينوي في التسليم الاول ايضا وهذا عند ابى يوسف ومحمد ومروان

وسنوزن قبل ذلك ما ذكره

عن ابى حم بنويرة في التسليمين وينوي في التسليم الثاني ان كان  
 عن يساره والامام ايضا ينوي القوم مع الحفظة في التسليمين هو الصحيح  
 وقيل لا ينويهم اصلا وقيل بالتسليم الاول فقط واما المنفرد فلا ينوي  
 سوى الحفظة وينبغي للصلي من طريق الادب ان يكون يستوي بصره في حال قيامه  
 الى موضع سجوده ولا يتجاوزده وفي حال الركوع الى طهر قدميه وفي حال سجوده  
 الى اذنيه انفه اي طرفه وفي حال قعوده الى حجره وهو ما على جميع فذبه  
 من ثوبه وذلك كله مقتضى الخشوع لان الخاشع لا يتكلف بعينها ازيد  
 من ما يقتضيه اصل الخلقة واذا تركت العين على ما خلقت عليه لا يتجاوز  
 نظرها في الحالة المذكورة غير المواضع المذكورة وينبغي ان يكون بين  
 قدميه حال القيام قدر اربع اصابع مضومة والسنة للامام في السلام  
 ان يكون التسليم الثانية احفظ من التسليم الاولى في الصوت فان  
 الجهر لاجل الاعلام بالاتقالات وهو محتاج اليه في التسليم الاول  
 دون الثانية لان الاولى تدل عليها لآثارها تعقبها غالباً واما الثانية فيجب من  
 قال بحفظ الثانية كذا في بعض النسخ ولعل مراده انه في الجهر  
 بها اصلا وفي بعضها يخفف الاول من الثانية اي تخفف الاول  
 ازيد من الثانية وهذا غير صحيح ولا يقول به احد والاصح الاول انه يجهر  
 بالثانية دون الجهر بالاول لان المقندين ينتظرونه فيها لاحتمال ان  
 عليه سره او يسجد له قبلها فاذا تمت الصلوة الاسام فهو مخير ان شاء  
 انحر عن يساره وجعل القبلة عن يمينه وان شاء انحر عن يمينه  
 اي صوت خر



ويحمل القبلة عن يساره وهذا هو كلاهما جابر لقول ابن مسعود لا  
يجعل احدكم للشيطان شيئا من صلوة يرى ان حقا عليه ان لا ينصرف الا عن  
لقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره وان شاء  
ذهب الى حوايجه لانه لم يبق عليه شيء وان شاء استقبل الشمس بوجهه لان  
النبي عنه روى عنه انه كان اذا صلى قبل على الصحابة بوجهه ولولا انه  
كان لا يقوم من مصلاه الذي يصلي فيه الصبح حتى تطلع الشمس كانوا  
يتخذون فيأخذون في امر جاهلية فيضربون ويتبسم وهذا اذا لم يكن سجدة  
اي مقابلة الامام مصل فان كان فانه لا يستقبل بل يخرف ويمت او يسرة سواء  
كانت ذلك مصل في نصف الاول قريبا من الامام او في نصف الاخر بعيدا عنه  
اذا لم يكن بينهما حائل والاستقبال الى وجه المصل مكره مطلقا وهذا الاستقبال  
والاخرا في كذا مطلقا لا فصل فيه بين عدد وعدد ولا في الما فان بعض الجاهل  
انه ذاك كن جماعة عشرة لا يخرف وقد بيناه في الشرح هذا الذي ذكرنا من  
تخير الم يكن بعد الصلوة المكتوبة التي انما تطوع كال فجر والعصر قال  
في الخلاصة وفي الصلوة التي لا تطوع بعدها كال فجر والعصر بكرة المكث  
قاعد في مكانه مستقبلا القبلة فان كان بعد ها اي بعد المكتوبة تطوع  
يقوم ان تطوع بلا فصل الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك  
السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ويكره تأخير السنة عن حال اداء  
الفريضة باكثر من نحو ذلك المقدار لما روى انه عليه السلام كان اذا  
سلم لم يقعد الا مقدار ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام

تبارك

تباركت يا ذا الجلال والاكرام فان اقام الامام في التطوع لا يتطوع في مكانه  
الذي صلى فيه الفريضة بل يتقدم او يتأخر او يتخلف يمينا او شمالا لقوله  
لا يصلي الامام في المواضع التي يصلي فيها الفريضة حتى يتحول او يذهب  
او بيت فيتطوع ثم اي حاله يعني في بيته لانه عدم انما كان يصلي الشن في  
بيت والافضل في الفلج حيفه ان يصلي في البيت ان لم يكن له يشغله شاغل  
ومن المتأخر من غير الاخراف يمينا وقال ان كان المصل اماما يتطوع  
عن يسار المحراب ويسار المحراب هو عين المصل ترجحا للتيامن وقال  
شمس الائمة الخوا في هذا يعني ما ذكر من انه اذا كان بعد الصلوة تطوع  
يقوم اليه من غير تأخير في اخره ان لم يكن في قصد الاستقبال بالذراع بان  
لم يكن له ورد معناه يقرؤه عقيبا لمكتوبة فان كان له ورد قد اعتاد  
انه يقضيه اي باقى به بعد المكتوبات فانه يقوم عن مصلاه اي عن مكانه  
الذي صلى فيه فيقضي ودره فانما وان شاء جلس في ناحية من نواحي المسجد  
فيقضي ثم يقوم الى استنوح كلاهما اي كل من قراءة التوردة فانما ومن قرأه  
جالسا في ناحية المسجد مروى عن الصحابة رضوان الله عنهم وما ذكر في  
ابتداء المسئلة من انه يكره تأخير السنة عن اداء الفريضة دليل على  
كراهة تأخير السن عن المكتوبات وما ذكره شمس الائمة دليل على الجواز  
اي جواز تأخيرها من غير كراهة ذكره اي الكلام المتفق في المحيط واذا  
اريد بالكرهية التأخيرية قرب من كلام شمس الائمة فان المشهور عنه  
انه قال لا بأس بان يقرأ بين الفريضة والسنة الاوراد لا بأس بدل على  
لا خلاف



دوما غيره وان فعل لا نقط السنة وقالوا لو تكلم بعد الفريضة لا نقط  
 السنة لكن ثوابها اقل وقيل تحفظه ولا قول اولي لما روى عن عائشة رضي  
 عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي الفجر فان كنت مستقبضة  
 والاضطجاع حتى يؤذن بالصلاة ولو اتممت سنة بعد الفرض الى اخر الوقت  
 قبل لا يكون سنة وقيل يكون سنة هذه الاحكام المذكورة كلها في حق  
 الامامة اما المقتدى والمنفرد فانها ان لم يكن في مكانها الذي صلي فيه كونه  
 جاز وان قاما الى التطوع في مكانها ذلك جاز ايضا والاحسن ان يتطوعا  
 في مكان اخر غير مكان المكتوبة بان يتقدم ما او يتأخر او يتحول لا يمتد او يسه  
 ويستحب للجماعة كسر الصفوف لئلا يظن الداخل انهم في الفرض <sup>في</sup>  
 في بيان ما في الشيء الذي يكره فعمل في الصلاة وبيان ما لا يكره فعمل فيها  
 قال يكره لمصلحة ان يعطي قاه وانفذه ذكره قاض خان الا عند التثاوب فانه  
 لا يكره تقطيعه ان لم يتطعم كظمه والادب عند التثاوب ان يكظمه اي يحكمه  
 وينعه عن الانفتاح ان قدر على ذلك لقوله <sup>اي عز من قضا</sup> ان التثاوب احكم في الصلاة  
 فبكظمه ما استطاع فان الشيطان يدخل في فيه وان لم يقدر فلا بأس ان يضع  
 يده او كفه على فيه كذا روى عنه عدم وكذا يكره التخطي لانه دليل الغفلة و  
 الكسل ويكره الاعتجار وهو ان يلف بعض العمامة على راس ويجعل طرفا  
 منها من الثوب الذي له بعض عمامة اي يترك بعض العمامة شبه البجور  
 يحزن النساء يلف حول وجهه <sup>اي يشد</sup> الجوز من منير ثوب ثلثة المرأة على راسها  
 وقال بعضهم الاعتجار ان يشد حول اي دأير راسه بالمدبيل وغيره  
 ان يغلق معاً

ويبدى

وغيره ويبدى ان يظهر هامة اي اعلى راس وهذا هو المذكور في فتاوى  
 قاض خان وغيرها وهو الموافق لاعتجار المرأة وكراهته للتثنية بها ويكره  
 العقص وعقصر الشعر وهو ضفره وقيل وادابته في الجامع ان يجعل <sup>اي</sup>  
 على هامة ويشده بصمغ او ان يلف ذائبة ثنية ذائبة بضم الذال المعجمة  
 ويبدى هامة ممدودة ثم ياء موحدة قال في القاموس هي الناصية والمراد  
 هنا خصلت شعره حول راس كما يفعل النساء في بعض الاوقات وان  
 يجمع الشعر كله من قبل اي من جهة القضاء ويمسكه اي يشده بخيط او خرقة  
 كيلا يصيب الارض اذا سجد وجميع ذلك مكروه اذا فعله قبل الصلاة  
 وصلى على تلك الهيئة اما لو فعل شيئا من ذلك وهو في الصلاة فسدت  
 لانه على كثير وجه الكراهة نبيه عدم ان يصلي الرجل ورأسه معقوص  
 ويكره وضع اليد بين على الارض قبل وضع الركبة اذا سجد ورفرها اي  
 دفع الركبة قبلها اي قبل دفع اليد اذا قام السجود يخالف السنة الا اذا  
 فعل ذلك من عذر فانه لا يكره ويكره ان ينقر المصلي في سجوده نقر التبرك اي  
 كنقر التبرك في السرعة لما فيه من ترك الطائفة ويكره ان يقع في جلوسه افقاء  
 الكلب اي كافقاء الكلب وهو ان يضع اليدين على الارض وينصب فوقه  
 وساقه نصبا وقيل هو ان ينصب يديه نصبا والاول اصح قال في المستصفى  
 افقاء الكلب في نصب اليدين وافقاء الايدي في نصب الركبتين الى صدره  
 ويكره ان يقرش ذراعيه في السجود افراش اي كافر اش الثعلب وهذا  
 الاشياء الثلاثة ذكرها المصنف بلفظ النهي فانه عدم نهي عن نقر كنقر



الذي كره وقعاء كقعاء الكلب وقتران كقتران ثعلب ويكره ان يرفع يديه  
 عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع لانه فعل زائد ولكن لا تقديبه بصلوة  
 في الصحيح لانه من جنسها خلافا لما رواه مكحول عن ابي حنيفة انها تقديبه ويكره  
ان يسجد في ثوبه اي يرسله من غير ان يلبسه وهو اي السجد ان يضعه اي الثوب على  
كتفيه ويرسل اطرافه على عضديه او صدره وفي القدوري شرح مختصر الكرخي هو  
ان يجعله على راسه او كتفيه ويرسل اطرافه من جوانبه وفي فتاوى قاض خان هو  
ان يجعل الثوب على راسه او على عاتقيه ويرسل جانبيه امامه على صدره والكل  
سجد فان السجد في اللغة الارخاء والارسال وفي الشرح الامرسال بدون  
 اللبس المعتاد وكراهته لانه النبي صلى الله عليه وسلم فعله في قبله او مظهر في بطنه الميم  
 وفتح الواو ثوب مربع من خزله اعلام او باراق اي مظهر على وزن مبر وهو ما  
 يلبس للصربي في ان يدخل يديه في كتيه وان يستد ثيابه ونحو بالمنطقة اعز  
 عن السجد ولولم يدخل يديه في كتيه قبل لا يكره واختاره صاحب الخلاصة و  
 والبرازني واختاره قاض خان وغيره انه يكره وهو الصحيح لانه يضيق عليه  
 حد السجد وعن الفقيه ابي جعفر الهندي اني انه كان يقول اذا صلى مع اقبأ براق  
 وهو غير مشدود الوسط فهو سي يغم ولوا دخل يديه في كتيه وينبغي ان  
 يقيد بما اذا لم يربا زياره لانه شبه السجد اما اذا رباها فقد صار  
 كغير من الثياب في اللبس واما الاقبية لرومية التي تجعل لا كما اخرق يرتد  
 عند على العضد اذا اخرج المصلي يده من الخرق وارسل لكم فانه يكره ايضا  
 لحدق السجد عليه ولان فيه شغل القلب ولانه فعل التكبير من اداء لا يكاد ينقو  
 مستفوز

هذا الدنيا سحج يترك ولوا دخل لكم تحت منطقة ذلت كراهته لرواها  
 المذكورة ويكره ان يكف ثوبه وهو في الصلوة بعمل قليل بان يرفعه من بين يديه  
 او من خلفه عند السجود او يدخل فيها وهو مكفوف كما اذا دخل وهو مشرك  
 او الذيل وان يرفعه كيلا يترب ويكره للمصلي كل ما هو من خلاف الجارية اي كبر  
 عموما لان الصلوة مقام التواضع والتذلل والخشوع فان تكبر والتجبر فيها  
 ويكره ان يصلي في ازار واحد او في السراويل فقط لقوله عدم لا يصلي احد  
 في الثوب الواحد ليس على عاتقيه منه شيء الا من عذر بان لا يجد غيره  
 ويكره ان يصلي حاسرا اي كاشفا راسه كاشفا اي لاجل الكيل بان يستقل  
 تقطيعه او تهاونا بان لم يرها امرها في الصلوة ولا يلبس عليه ان فعله اي  
 كشف الرأس تذلا وخشوعا لانه المقصود في الصلوة وفي قوله لا يلبس شاة  
 ان الاولى ان لا يفعل لاق فيه ترك اخذ الزينة المأمور بها مطلقا في الظاهر  
 وكذلك يكره ان يصلي في ثياب البذل بكسر باء وبالذال المجهمة وهو ما لا  
 يسان ولا يحفظ من الذنر ونحوه او في ثياب لمهنة اي الخدمة والعمل لما علم غارة  
 في ذلك ايضا من ترك اخذ الزينة والستب ان يصلي الرجل في ثلثة اوتو  
 ازار وقبص وعمامة ولو صلى في ثوب واحد متوشحا به جميع بدنه كما يفعل  
 القصار في المقصرة جاز من غير كراهة لكن فيه ترك الاستحباب وروى  
 عن ابي حنيفة انه كان يلبس حسن ثيابه في الصلوة والمرأة تصلي في  
 ثلثة اوتو ايضا قميص وخمار ومقنعة وفي الخلاصة قبص وازار و  
 مقنعة وهو الاولى لان الازار فيه زيادة الستر والمقنعة تدرسد  
 او قناع او طوق



الخارجه هي كسر الهمزة ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الخنك والقناع  
 اوسع منها بحيث يعطف من تحت الخنك ويربط من الوارء والخمار اكبر منها  
 بحيث يغطي به الرأس وترسل اطرافه على الظهر والصدر ويكره ايضا  
 للمصلي ان يرفع رأسه <sup>اي ان يرفع</sup> <sup>اي ان يرفع</sup> <sup>اي ان يرفع</sup> وهو في الركوع مخالفة الهيئة فيه ويكره ان  
 يعقب ثوبه او يثني من جسده العقب فعليه غرض غير صحيح والتفتة  
 ما لا عرض فيه اصلا كذا عن الكردري وقيل العقب لعب لالذة فيه واللعب  
 هو اللذ في لذة ويكره ان يفرقع اصابعه بان يمدّها او يفرقها حتى تصوت  
 لثوبه عنده وقيل انه من عمل قوم لوط وعلى هذا فيكره خارج الصلوة ايضا  
 او يثني بين اصابعه لثوبه عنده ان يفعل في المسجد في صلوة اول  
 ركعة بالثوب ويكره ان يجعل يده على خصره لثوبه عنده عن الخصر في الصلوة وهو مفسر  
 بذلك على الاصح ويكره ان يقلب المصلي كل حال الاجال ان لا يمكن المصلي من السجود  
 عليه بان اخلف ارتفاعه وانخفاضه كثيرا ولا يثني عليه قدر الفرض من الجهرت  
 فسويهم مرة او مرتين لان فيه روايتين في رواية يسوية مرة وفي رواية مرتين  
 وفي ظاهر الروايتين انه يسوية مرة لا يزيد عليها لقوله لا يسمع لصوت  
 فصل فان كنت لابد فاعلا فواحدة ويكره ان يترفع في جلوسه الا من عذر  
 بخلة ان جلوسه اسنود ولا يكره خارج الصلوة في الاصح لانه عندهم كان  
 جاز فعوده في غير الصلوة مع اصحابه الترفع وكذا عن عمر وان كان الجلوس  
 على ركبتين ولو لانه اقرب الى التواضع ويكره ان يفض عينيه لثوبه  
 عنه في الصلوة ويكره ان يلتفت بوجهه يمينا وشمالا لقوله عندهم  
<sup>اي جوارف</sup>

جعل

سئل

سئل عنه هو اخلاص بخليسه الشيطان من صلوة العبد ولو انفت بصدره  
 تقدر وان يثوب عينيه فلا يكره ويكره ان يسجد على كور عمامته وقد تقدم  
 في بحث التجود او اليلجج <sup>اي الكور</sup> قصدا بقوله قصدا اختيارا من غير  
 ضرورة وهذا اذا كانت الشخج صوتا فقط لا حروفا <sup>اي الكور</sup> اي لذلك الصوت  
 وكذا لو كان له حرف واحد بخلاف ما اذا كان له حرفان فاكتر فانه يكون مفدا  
 على ما بيننا ان شاء الله تعالى <sup>اي الكور</sup> الفير المدفوع اي المضطر اليه فلا يكره  
 وكذا الشخج اذا كان عن ضرورة كما اذا منعه البلغم عن القراءة او عن الجهر  
 وهو اسام فانه لا يكره والا حزن ان يدفع فقال ان قد دفعه من غير  
 ضرر يلحقه رعاية للادب اما اذا كان يحصل له ضرر وشغل قلبه يدفعه  
 فالاولى عدمه ويكره ايضا ان يثني المصلي السلام بالاشارة بيده او  
 لانه جواب بمعنى ولو حصل حقيقة يثني كما رده بلسانه فيكره ان كان  
 معنى فقط ولو صا في بنية السلام قدرت ويكره ايضا ان يحمل الصلوة  
 مما يشغل وهو في صلاة لقوله عندهم ان في الصلوة لشغل ويكره ايضا يتختم  
 اي يخرج النخامة من حلقه بالنفس الشديده قصدا اي لغير عذر وحكم  
 كالشخج في تفصيله ويكره ان يضع في فيه دراهم او دنائرا او غيرهما من ثوب  
 ونحوه هذا اذا كان بحيث لا يمنع عن القراءة لما فيه من الشغل بلا فائدة شديدة  
 وان منع ذلك عن اداء الحروف ولم يقرأ مقدار ما يجوز به الصلوة  
 بان سكت او تلفظ باليس يقران افسدها لترك الفرض ويكره ان  
 ينقح وهو في الصلوة يعني بالنفخ المذكور نفحا لا يسمع صوته المبين  
<sup>اي ان ينفخ</sup>

سئل



لغيره ان اكثر من سبع سنوت مشتمل على حرفين او اكثر فذلك والا فلا  
 يكره ايضا وان يبلغ المصلح ما بين اثنتان الى يكره له ذلك ان كان قليلا  
 دون قدر المحصة وان كان كثيرا زاد على قدر المحصة فان صلواته <sup>انقضت</sup> فقد  
 وكذا اذا كان قدر المحصة في الصلوات يكره للمصلح ايضا ان يجزئ بالتمية  
 والتامين وكذا بالشك والتعذر لمخالفة السنة ويكره ان يتم القراءة في الركوع  
 لانه ليس محلها ويكره ان يدها الى بعد الهزة اسم جنس واحدة اية اى ان  
 بعد الايات والتسبيح وان بعد التوبة اذا كررها في الصلوة يعني بالعد  
 المكروه العد بالاصابع وهذا عند الجحيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا بأس  
 اى بالعد لانه يحتاج اليه في مراعات سنة القراءة في بعض المواضع وله ان  
 يس من اعمال الصلوة وفيه ترك الوضع الممنون ثم من مشايخنا من قال  
 لا خلاف في التطوع انه لا يكره العد فيه ومنهم من قال الخلاف انما هو في  
 التطوع ولا خلاف في المكتوبة بل يكره ذلك فيها اتفاقا وقال الفقيه ابو جعفر  
 عند واني الخلاف فيها اى في المكتوبة والتطوع وفي الفتاوى الحاقانية  
 فتميز برؤس الاصابع يعني وهي موضوعة كاهي على الهيئة الممنونة لا يكره  
 ذكر في موضع اخر من الحاقانية انه لو احتاج اليها او الى عدتها يعني التسبيح  
 كما في الصلوة التسبيح عدتها اشارة اى من حيث الاشارة او بقلبه  
 ويحفظها ويضبطها بين غير اشارة بالاصابع ويكره ايضا للمصلح ان  
 يتكلم وهو في الصلوة على حائط او على عصا انك لا من عذر اى كاشي  
 من غير عذر انما لو كان من عذر فلا يكره كما تقدم في بحث القيام

ويكره

ويكره ايضا ان يخطو خطوات بغير عذر اما اذا كان بعذر فلا يكره كما اذا  
 سبقه الحديث فمشى لموضوه وكما لو مشى لقتل الحية والعقرب على قول  
 السرخسي هذا اى الكراهة المذكورة اذا وقف بعد كل خطوة او بعد كل  
 خطوتين وان لم يقف بل خطوتك خطوات متواليات فقد صلواته  
 لانه عمل كثير اذا كان ذلك بغير عذر اما اذا كان بعذر فلا تقدر بالحاصل  
 ان المشى اذا كان بعذر لا تقدر ولا يكره وان كان بغير عذر فان كان تلك  
 خطوات متواليات يقدر ولا يكره ولا يفد ويكره ايضا التمايل في الصلوة  
 على يمينه مرة وعلى يساره اخرى لانه من الغيب المنافي للخشوع ويكره اخذ القلعة  
 او البراغوث في الصلوة وقلة او دفنه وفي الخلاصة قال ابو حنيفة لا يقبل  
 القلعة في الصلوة ويدفنها تحت الحصى وقال محمد قتلها احب الي من دفنها  
 وكلاهما لا بأس به وقال ابو يوسف يكره كلاهما انتهى والاضيق قول محمد  
 اولى اذ اقرضت لئلا يذهب خشوعه بالمرأ ويحمل ما عين به حنيفة ولله  
 يوسف على الاخذ من غير عذر القرض ولا بأس بقتل الحية والعقرب في الصلوة  
 لقوله عدم اقلوا الاسوديين في الصلوة الحية والعقرب قالوا اى المشايخ  
 اى قال بعض المشايخ هذا اذا لم يجزى الى المشى الكثير كثلث خطوات متواليات  
 ولا الى المعالجة الكثيرة كثلث ضربات متواليات فاما اذا احتاج الى  
 ذلك فمشى وعالج فقد صلواته كما لو قال في صلواته لانه عمل كثير ذكر  
 السرخسي في المبسوط ثم قال ولا يضره ان لا تفصيل فيه لانه رخصت كل شئ  
 في سبق الحديث ويؤيده اطلاق الحديث والاصح هو الفساد لانه

او تولى



يباح له افسادها لقتلها كما يباح لاغاثه ملهوف او تخليص احد من سبب  
 هلاكه كسقوط من سطح او غرق او حرف ونحوه وكذا اذا خاف ضياع ما  
 قيمته درهوله او غيره وتام هذا البحث في الشرح ويكره ترك الطهانية  
 في الركوع والسجود لانه ترك واجب وكذا في القومة والجلسة لانه ترك واجب  
 او سنة مؤكدة والكل مكروه وتكره تكرار قراءة السورة في الفرض في ركعة  
 وكذا في ركعتين اذا كان قادرا على قراءة سورة اخرى اما لم يقدر على قراءة  
 غيرها فلا يكره تكرارها في الركعة الثانية للضرورة وهذا اذا كان عن قصد  
 امتان وقع عن غير قصد كما اذا قرأ في الاولى قل اعوذ برب الفاقة لانه لا  
 يكره ان يكررها في الثانية ولا يكره تكرار السورة في ركعة او ركعتين في  
 التطوع ويكره تطويل الركعة الاولى على الركعة الثانية من كل شفع في التطوع  
 الا اذا كان التطويل مرييا عن النبي صلى الله عليه وآله او ما تورأى من قول لاغنه  
 عم فعلا كما مروى من قراءة سبح اسم ربك الاعلى في الاولى من الترتيل وقل  
 يا ايها السكا فرون في الثانية وفي فتاوى قاض خان لو طول الاولى على  
 الثانية في التراويح لا بأس به بل المختار ذلك عند تحدد وعند ابي حنيفة  
 وابي يوسف التسوية بين الركعتين كما في الظهر والعصر عندهما فاعلم ان  
 ما قال هنا فيه خلاف فحدد وتطويل الركعة الثانية على الركعة الاولى في  
 جميع الصلوات الفرض والتفل مكروه وقيل انه غير مكروه في التفل والا  
 حتى وما اطالة الثالثة منه على ما قبلها فلا يكره لانه شفع اخر ويكره  
 ايضا في الصلوة نزع تنبيه ونحوه والصلوة بفتح الصاد واللام  
 التين

3

التين وهي ما ليس في الرأس وكذا يكره لبسها اذا كان النزع والبس يعمل  
 يسيرا وان كان يعمل كثيرا فقد الصلوة ويكره ان يشتم بفتح الشين هو  
 اي يشق طيبا بغير الطاء اي ذاراجة طيبة هذا اذا قصده اما اذا دخلت  
 الواجحة انك بغير قصد فلا وان يرى بزاوية البزاقه بوزن غراب ماء الفم اذا  
 خرج منه وما دام فيه فهو يريق او يرى بخامنه بضم النون وهو البلفم الذي  
 ينفذ الى الحلق بالنفس القليلة اما من الخشوم او الصدر وانما يكره اذا  
 لم يضطر بان خرج بسعال او تنخيم ضروري فلا يكره الرى تحت قدسية يسرى  
 اذا لم يكن في المسجد والا فلا ان يأخذه بطرف ثوبه ويكره ان يروح الى حلبة  
 الروح بفتح الراء وهو نسيم الريح والواحة بثوبه او بمروحة بغير اليهم  
 وفتح الواو وهذا ان دوح مرة او مرتين فان دوح ثلث مرات متواليات فقد  
 صلاته لانه عمل كثير ويكره ايضا ان يرفع كمة اي يشمره الى المرفقين وكذا مادون  
 المرفقين عند ظهور الركعتين وهذا اذا شمره خارج الصلوة وشرع فيها او  
 هو كذلك اما لو شمره في الصلوة ففسد لانه عمل كثير ويكره ايضا ان لا يضع  
 يده حال القيام والركوع او السجود او التشهد في موضعها المستنون  
 المذكور في صفة الصلوة الا ان لم يضع من عذر يمنعه عن الوضع ويكره  
 ايضا للمصلي ان يقرأ القرآن في غير حالة القيام من ركوع او سجود او قعود  
 وان ترك التسبيحات والركوع والسجود وان يتقص من تلك تسبيحات  
 في الركوع والسجود والمخالفة السنة في ذلك كله وان ياتى بالادكار المشقة  
 في الانتقال متعلق بالمشروعة بعد تمام الانتقال متعلق بملك بان يكره

باب اذا كان



الركوع بعد الانتهاء الى احد الركوع ويقول سمع الله لمن حياه بعد تمام القيا  
ونحو ذلك لانه السنة ابتداء الذكر عند ابتداء الانتقال وانتهائه عند  
انتهائه وفيه اي في الاقيان المذكور كراهتان احدهما تركها اي تركها الا  
في موضع اي في موضع الذكر والآخر في تحصيل اي تحصيل الادكار في غير  
موضع الذكر ويكره ايضا للمصلي ان يمسح عرقه او يمسح التراب من جبهته  
في أثناء الصلوة او في قعود التشهد قبل السلام لانه عمل لا فائدة فيه  
حتى لو كان فيه فائدة بان كان العرق يدخل عينيه فيولها ونحو ذلك لا يكره  
لحصول الفائدة وهي رفع شغل القلب واما بعد السلام فلا يكره لارؤ  
انه عدم كان اذا قضى صلاته مسجبت بيده اليمنى ثم قال اشهد ان لا  
اله الا الله الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن ولا بأس للمنتوطع  
منفرد ان يتعوذ بالله من النار عند ذكرها او ان يثا الله الرحمة عند  
ذكر اية الرحمة من الجنة وانواع النعيم وان يستغفر اي يطلب المغفرة عند  
ذكر العفو والمغفرة وما اشبه ذلك وان كان المصلي المنفرد في الفريضة  
يكره له ذلك خلافا للشافعي واما الامام والمفتدي فلا يفعل ذلك المذكور  
من السؤال ونحوه لانه الفرض ولا في النقل المشروع بالجماعة كالزواجر  
ولا بأس بان يصل متوجها الى ظهر رجل قاعد في ايم يتخذ اذا لم يحصل  
في حديثه لفظ يخاف منه الفلظ ويكره ان يصل الى وجه انسان الا اذا  
كان بينهما ثالث ظهره الى وجه المصلي لانتفاء سبب الكراهة وهو التشبه  
بعبادة الصورة او يصل الى الارض بان يصل بين يديه واما

مصحف معلق او سيف معلق لا نهما لم يعبدهما احد او على بساط في تصاوير  
اي صور والمحال انه لا يسجد على التصاوير ويكره وان لم يسجد عليها وحدها  
اذا كانت صورة ذي روح اما ان كانت صورة غير ذي الروح كالشجر ونحوه  
فبالاتفاق لا يكره وان يسجد عليها ويكره ان يسجد عليها اي على التصاوير  
لذي الفرج للتشبه بعبادتها ويكره ايضا ان يكون فوق راسه اي راس  
المصلي في السقف او بين يديه اي قدامه قريبا منه او بخلافه اي في مقابلة  
وان لم يكن قريبا تصاوير مرسومة في جدار او غيره او صورة موضوعة  
او معلقة لان فيه تعظيمها بخلاف ما اذا كانت خلفه لانه اهانة لها وهذا  
اذا كانت الصورة كبيرة غير مقطوعة الرأس واما اذا كانت مقطوعة  
الرأس يعني به اذ لم يكن له اي للشخص المصور رأس اصلا او كان له رأس فحده  
يحيط شجلا عليه حتى طمس هيته او كانت الصورة صغيرة جدا بحيث  
لا تبدوا اي لا تظهر للناظر اذا كان قائما وهي على الارض اي لا تبين تقايل  
اعضائها فلا يكره ان تكون بين المصلي او فوق راسه ونحو ذلك لانها  
لا تقيد فانفس التشبه بعبادة الصورة **فروع** لو محا وجه الصورة فهو  
كقطع راسها بخلاف قطع يديها ورجليها ونحو ذلك على عنقها بخيط وفي الخلاصة  
المختار ان الصورة اذا كانت على وسادة او بساط لا بأس بلمسها <sup>اي بلمس</sup>  
وان كانت يكره اتخاذها وان كانت على الارض والسترة وتكره تصاوير  
على الثوب مصلية فيه او لم يصل اما ان كانت في يده وهو يصل ولا بأس به  
لانه مستور بثيابه وكذا لو كان على خاتمه ولو رأى صورة في بيت غيره



يجوز له يحويها وتغيرها انتهى <sup>وهل المراد بقوله</sup> ان كانت في يده كونه معلقة  
 في يده لا انه يحسبها بيده في قوله وان كان يكره اتخاذها نظراً لكونها  
 في الشرح ولا يابس بالصلوة على الطائفة بفتح الطاء وكسر الفاء جمع طائفة و  
 هو البساط ذو النمل وكذا لا يابس بالصلوة على اليهود وسائر الفرس بضمين  
 جمع فرس وهو اسم لما يفرش عموماً اذا كان الشيء <sup>أي يحمله</sup> للفرش بفتح الفاء حيث يجد  
 التساجد عليه حجم الارض ولكن الصلوة على الارض بلا حائل وعلى ما ثبت <sup>في</sup> الارض  
 كالحصير والبوريا افضل لانه اقرب الى التواضع وفيه خروج عن خلاف الامام  
 مالك فان عنده يكره السجود على ما ليس من جنس الارض ولا يابس بان يكون  
 مقام الامام اي موضع قيامه ومحل قدميه في المسجد اى خارج المحراب ويكون  
 سجوده في الطاق اى في المحراب ويكره ان يقوم في الطاق بان يكون قد ساه في المحراب  
 لان فيه التشبه باهل الكتاب في استيثار الاسامى بمكان مخصوص وفيه بحث  
 المذكور في الشرح ويكره ان ينفرد الامام عن القوم في مكان اعلى من مكان القوم  
 اذ لم يكن بعض القوم معه لما فيه من التشبه المذكور وان انفرد الامام عن  
 القوم بالمكان الاسفل اختلف المشايخ فيه قال الطحاوي لا يكره لعدم التشبه  
 باهل الكتاب فانهم انما يخصون امامهم بالمكان المرتفع وظاهر الرواية  
 كراهته لان فيازوا بالامام ومقدار الارتفاع يدرى بحسب كراهته  
 لانفراد قبل مقدار قامت وقيل ما يقع استيثار وقيل مقدار ذراع وعليه  
 وان يكره للفتدى ان يقوم خلف الصف وحده الا اذا لم يجد في  
 الصف فجة يمكنه القيام فيها والمختار انه اذا لم يجد فجة ان ينتظر

او ركوع فان جاء رجل فيها وحده ولو من جذب رجل نصف  
 في زماننا لقلت الجهر فربما يفتى الجهر في صلاة صلوته بوجه وبكذا  
 يكره المنفرد وهو يعتم المنفرض والمستقل ان يقوم في خلال الصفوف بين الصفين  
 فيصل على صلاته التي هو فيها فيجاء القوم في القيام والقعود والركوع والسجود  
 ويكره الصلوة في طريق العامة لانه من نهى ان تصلي في سبقة مؤخرين في  
 المنزلة والمجزة والمقبرة وقارعه الطريق وفي الخمار وفي مواطن الابل وفوق  
 ظهر الكعبة وكره الصلوة في لصحاء من غير ستره اذ اخاف المصل المرد  
 اى من ان يراحد بين يديه ويكره ايضا في معاطن الابل اى مباركها وفي الزبد و  
 هو ملقى الزبد اى السرقين وفي المجزة اى موضع الجذاة اى ذبح الحيوانات  
 من الغنم وغيرها وفي القفل اى موضع الاغتسال وفي الحمام وفي المقبرة لانه  
 من الحديث ولان هذه المواضع مواضع النجاسة وكره ايضا على صحح كعب  
 للحديث المتقدم وذكر قاصد خان في الفتاوى انه اذا غسل موضعاً في الحمار  
 ليس فيه تماثيل او صورة وصلى فيه لا يابس والا و ان يصلي فيه الا يضرب  
 كقوله القوم ونحوه لا اطلاق الحديث واما الصلوة في موضع جلوس  
 الحمار فقال قاضي خان لا يابس بها لانه لا نجاسة فيه وكذا قال في الفتاوى  
 لا يابس بالصلوة في المقبرة اذا كان فيها اعد للصلوة وليس فيه قبر انتهى كلام  
 الفتاوى ويكره ان يقرأ كلمة او كلمتين من سورة ثم يترك تلك السورة بغير  
 عذر ويبدأ القراءة من سورة اخرى وكذا الانتقال الى آية اخرى من تلك  
 السورة وترك بينهما شيئاً واما ان حصر عما بعد تلك الآية قبل ان يتم



القرأة فلا يكره الانتقال الى آية اخرى من تلك السورة او من سورة اخرى  
للعذر هذا ان انتقل قصد فان انتقل من غير قصد ثم تذكر ينبغي ان يقرأ  
ذكره في القنية وان لم يعد فلا كراهة ايضا لعدم القصد ويكره للامام  
ان يؤم قوما وهم له كارهون بخصلة اى سبب خصلة توجب الكراهة  
اولا فيهم من هو اولي منه بالامامة اما ان كانت كراهتهم لغير سبب  
يقضيهما فلا يكره امامته لانها كراهة غير مشروعة فلا تعتبر ويكره ايضا  
ويكره ايضا للامام ان يتقل عليهم اى على القوم بالتطويل الزائد عن حد  
السنة في القرأة وسائر الادكار ويكره ان يعجلهم عن اكمال السنة في سجدة  
الركوع والسجود وقرأة التشهد ويكره ان يلجهم اى يجوبهم الى الفتح  
عليه في القرأة يعني اذا ربح عليه في القرأة ينبغي ان يركع ان كان قد قراء  
للقدار مسنون او ينتقل آية اخرى ان لم يكن قرأة ولا يحتاج القوم ان  
يفتحوا عليه ويجب عليه اى على الامام ان يقرأ ما يستعمله في سنة من القرأة  
دون ما هو غير عليه لم يحكم حفظه وان عرض له شيء من الحصر انتقل آية  
اخرى او يركع ان كان قد قراء ما يكفي وهو قدر السنة وقيل قد رسا  
يجوز به الصلوة وقيل قدر الواجب ويكره للمصل ان يمكث في مكان  
لدى صلاته في الفرض وفي اشارة الى انه لو قام عن مكانه فقرأ وردد قايما  
او جالسا في ناحية المسجد لا يكره كما هو قول المخالفين بعد ما سلم وصلوة  
بعدها سنة كالظهر والجمعة والمغرب والعشاء الا قدر ما يقول اى  
قد قوله اللهم انت السلام وسلك السلام تبارك تبارك تبارك تبارك

والاكراه اى بعد الملك الا هذا القدر ورد الا شرعه عدم على ما تقدم و  
يكره تقديم العبد للامامة لان الغالب عليها بالجهل حتى لو علم انه عالم لا يكره  
وتقديم الاعراب لما قلنا في العبد وهو منسوب الى الاعراب وهم كاف بالجهل  
من العرب ويلحق بهم سكانها من غيرهم كالتركمان والاكراد وغيرهم  
وتقديم الاعراب لانه لا يمكنه الاختراز عن الجهل ولا تحقيق استقبال  
القبلة كما ينبغي وتقديم الفاضل لجاهل في الامور الدينية وتقديم  
ولد الرقي بناء على ان الغالب فيه الجهل اذ ليس له من يحمله على التعلم حتى  
لو تحقق منه عدم الجهل لا يكره تقديمه كالعبد والاعراب وان تقدموا جاز  
يعني جازت الصلوة وراهم مع الكراهة ولا تفرد خلافا لما لك في الفاضل  
اذ اذبح بقوله يكره تقديم الاعراب بالاعراب الجاهل دون العالم على  
ما وردناه ويكره النقل قبل الصلوة العبد مطلقا وكذا يكره بعدها في  
الجبانة اى الصحراء والمراد بها فناء المصرا بعد الصلوة العبد والجمعة و  
لا فرق في هذا الحكم بين الجبانة والجمعة ويتفرد غير الجبانة اما في مسجد  
اى مسجد محلت او في بيت ويكره ان يدخل في الصلوة وقد اخذه غايظ  
او بول لقوله عدم لاصلوة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الا خبثا و  
ان كان الاهتمام بالبول والغائط يتفرد اى يشغل قلبه عن الصلوة  
ويذهب خشوعه يقطعها اى يقطع الصلوة ليؤديها على وجه الكمال  
هذا اذا كان في الوقت سعة والا فلا يقطع لان التقوية عن الوقت  
حرام وان مضى عليها اى على الصلوة فيما اذا كان الاهتمام يشغل اجزاء



اي كفاه ففعلها وقد ساء وكان انما لادائه اياها مع الكراهة الترخيمية وكذلك  
 الحكيم ان اخيه المبول او الغايظ بعد الافتتاح ولم يكن توجوا عند الافتتاح  
 فانه يقطعها وان لم يقطع ابتداء مع الاساءة ويكره ان يكون قبلة المسجد الى  
 المخرج اي الخلافة او الى الحمام او الى قبر وفي الخلاصة هذا ان لم يكن بين المصلي  
 وهذه المواضع حائل كالحائط وان كان حائط لا يكره وان صلى في بيت الى الحمام  
 فلا بأس لانه الكراهة في المسجد لا حرمته لانه لا يكون الصلوة عند النجاسة  
 لان جدار الحمام حائل بخلاف ما لو كانت النجاسة بين يديه فانه يكره ولو في بيت  
 ويكره المرور بين يدي المصلي لقوله عليه لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه  
 من الوزر لكان ان يقف اربعين خيرا له من ان يمر بين يديه وفي رواية اربعين  
 حريفا وهذا ان لم يكن <sup>عنده</sup> اي عند المصلي حائل بحول بين وبين المار  
 نحو السترة اي القضا المكونة امامه والاسطوانة بضم الهمة وهي العمود  
 ونحوها من شجرة او دمي او دابة او غير ذلك فانه لا يكره المرور من وراءها  
 وانما يكره المرور عند عدم الحائل اذا مر في موضع سجوده هو الاصح وفي النهاية  
 الاصح انه لو صلى صلوة المشيعين بان يكون بصره حال قيامه الى موضع سجود  
 لا يقع بصره على المار لا يكره والاول المختار <sup>المرحلي</sup> حتى وما في النهاية مختار في  
 السلام وان كان يصل على الدكان فان حازى اعضاء المار اعضاء المصلي  
 يكره على ما في الهداية وغيرها وهذا في الصلوات اما ان صلى في المسجد فان كان  
 سجدا صغيرا كره المرو مطلقا وان كان كبيرا فقل هو كالصغير لا تمت  
 بينه وبين حائط القبلة وقيل كالسجدة في ماورد موضع سجوده و

قيد

وقيل يمت في ماورد اعم من ذراع او قيل قد سما بين الصف الاول وحائط  
 القبلة ورجح ابن الهمام ما ذكره في النهاية من غير تفصيل بين المسجد  
 غيره وينبغي للمصلي في الصلوات ان يتخذ ستره قدر ذراع في غلظ اصبع  
 ويقرب منها ويجعلها قبالة احد حاجبيه لا بين عينيها وان القى العصا بين  
 يديه ولم يفرزها او خط خطا قيل يجزيه عن السترة وقيل لا يحل القول  
 المجوز فقليل يخط خطا كالحجاب وقيل من جهة يمينه الى شماله واما وضع  
 ففي الكفاية يضع طولها لا عرضا ليكون على مثال الفرز ويذكر المات اذا اراد  
 ان يمر في موضع سجوده او بين وبين السترة بالاشارة او التسبيح لا يراها  
 مع السترة الا امام ستره للقوم ويجوز ترك السترة في موضع يأمن المرور  
 فيه وفي القبة قام في آخر الصف من المسجد وبينه وبين الصفوف مواضع  
 خالية فلقد اخبر ان يمر بين يديه يصل الصفوف لانه اسقط حرمة تقف  
 فلا يأتى المات بين يديه **فروع** يكره ايضا رفع البصر الى السماء في الصلوة  
 ويكره الصلوة بحضرة الطعام ويكره رفع الرأس او وضعه قبل الاساءة  
 وان صلى وبين يديه تنور او كانون موقد بخلاف الشمع والشمس والقنديل  
 وفي فتاوى الحجة الاولى عدم مواجئة السراج ويكره ان يحرف اصابع  
 يديه او جلبيه عن القبلة في السجود وكذا كل ما فيه مخالفة السنة والاول  
 وفي خزنة الفقه ومن المنهي العدو والهرولة للصلوة ومن المكروه مجاوزة  
 اليدين عن الاذنين ورفع اليدين تحت المنكبين وسجدة السهو قبل  
 السلام وقالوا يكره ستر القدمين في السجود وفيه نظر ولا يكره الصلوة

ويكره جميع نبيه ما بين الاشارة  
 والتسبيح لان باحد هاتين كبريت

على ابن الهمام ولعل ما ردهم فصد ذلك  
 لانه فعلا لا ينافيها واما ما ردهم فغير  
 قصد فلا وجه لكونه كبريتا كبريتا  
 لانه اشتغال بالافائدة فيه سبب



مشدود الوسط وقيل نكره والمختار الاول واما <sup>ان يكره</sup> ومشمركم فمفصل بكون  
 لا نكره <sup>ان يكره</sup> وقيل لا يقال صاحب القنيت وهو الاحوط ولعل مراده ودر  
 ما ينكشف الكفان لا ترفع الى الساعد والمرفق فانه يكرهه على ما تروى <sup>ان يكره</sup> وتكره الصلوة  
 في ارض الغير بلا اذن وقيل ان كانت مسلم ولم يكن مزروعة فلا ولو ابلع بين  
 الصلوة في ارض الغير او في طريق فان كانت مزروعة او الكافر بالطريق  
 اولى والا فمحرور ولا يجب في الصلوة احد ابويه اذ ان اداه الا ان استغاث به لم يهرس  
 فيقطعها كما يقطع خوف سقوط اجنبى من سطح ونحوه او غرقه او مرقه  
 او سرقه ما قيمته درهم <sup>ان يكره</sup> او غيره <sup>ان يكره</sup> في التنين المراد بها في  
 هذا الموضع ما ليس في الصلوة من قول او عمل او اجابها من غير افعالها  
 او لها اى اول التنين الاذان وهو سنة مؤكدة للصلوات الخمس والجمعة دون  
 لواجبات كصلوة العيد ودون النوافل كصلوة الكسوف اذا صليت  
 بجماعة سواء كانت في وقتها او فائتة فان صلواتها فائتة متعددة في جماعة  
 اذن لا اولى منها واقيم وفي البواقي اذ شاء اذن واقام وان شاء اقتصر على  
 الاقامة اذا صليت متواليات <sup>ان يكره</sup> وينبغي الاذان والاقامة لمن صلى وحده في  
 بيته وللمسافر الا انه يكره الترك لما فر فقط كما يكره الترك للجماعة الا  
 لجماعة النساء وحدهن وجماعة المعذرين في المصوي يوم الجمعة فان الاذان  
 والاقامة مكرهان لهن كراهية صلاتهم جماعة وصفة الاذان مشهورة  
 ولا تجزئ فيه عندنا خلافا لثلاثة وهو ان يخفف صوته او لا بالشهادتين  
 ثم يرجع فيهما صوته ويزيد في اذان الفجر بعد الفلاح الصلوة خير

من النوم مرتين والاقامة مثل الاذان عندنا خلافا لثلاثة فانها عندهم  
 فردى اللفظ الاقامة عند الشافعي والحمد ويستحب كونه مؤذنا عالما <sup>بسنه</sup>  
 تقيا يكره اذ ان الجاهل والفلق لقوله عدم يؤذن لكم خياركم ويكره اذ  
 الصبي وان كان عاقلا في رواية وفي ظاهر الرواية لا يكره اذانه ان كان  
 عاقلا ويكره التلميح في الاذان لانه ليس من افعال الاختيار وكذا في القراءة  
 وتحسين الصوت مطلوب والتلميح ان يخرج الحرف عما يجوز له في الاداء  
 ويستقبل القبلة بالاذان والاقامة لانه المتوارث فيكره تركه ويحول  
 وجهه يمينا عند حى على الصلوة وشمالا عند حى على الفلاح في الاذان و  
 الاقامة ويستدير في المنارة اذ اتم يحصل تمام الفائدة بتحويل الوجه  
 مع ثبات القدمين ويجعل اصبعه في اذنيه لانه لا يكره عدم بلالابه وقال انه  
 ارفع لصوتك وان لم يفعل فلا كراهة ويكره له التكلم وهو يؤذن او يقيم  
 ويستأنف لو تكلم في اشائه لانه ذكر واحد ولا يرد السلام لو سلم عليه فيه  
 ولا يشمت العاطس ويكره ان يؤذن قاعدا الا ان اذن لنفسه ويكره ركبا  
 في ظاهر الرواية الا للمسافر وينزل للاقامة ويجوز للمسافر ان يؤذن متوجها  
 حيث توجهت رايته ويكره ان يؤذن جنباً في رواية واحدة ومحدثا لا يكره  
 في احدى الروايتين وفي الاعادة بسبب الجنابة روايتان والاشبه ان  
 يعاد الاذان لا الاقامة لان تكراره مشروع كما في يوم الجمعة دون تكرار  
 كذا في الهداية وتكره الاقامة بلا وضوء في المشهور وقيل لا ويستحب  
 اعادة اذان المرأة ويجب اعادة اذان السكران والمجنون والصبي غير



العقل وان مات في اثناء الاذان والاقامة يجزئ استيناف وكذا ان جن  
او انجى عليه او سبقه المذنب نذهب وتوضاء او حصر ولم يبق احد  
او خسر فانه يجب ان يستقبل الاذان والاقامة هو او غيره ولو قدم فيه  
مؤخرا يعود الى الترتيب ولا يستأنف ولا يكره اذ ان العبد والاعراب لا يحسن  
وولد الزنى ولكن غيرهم اولى ويكره التنجس عند الاذان والاقامة الا  
من عذر كتحصيل الصوت او خيانه ولا يمتنع في الاذان ولا في الاقامة  
فان مشى الى مكان الصلوة عند قد قامت الصلوة فلا يكره ان كان هو  
الامام وقيل سطقا ويرسل في الاذان بان يفصل بين كلماته بالكوة  
ويحذر في الاقامة بان يتابع كلماتها ويكره مخالفة ذلك حتى لو طعن الاقامة  
ذنا فترسل فيها ثم علم فانه يستقبلها من اولها في الاصح قاله قاضي خان  
وينبغي للوذن ان ينتظر الناس وان علم بضعيف مستعجل اقام له  
لا ينتظر ريش المجلة لان فيه رياء وايداء ويكره ان يؤذن في مسجد من شخص  
ولا يحسن المتأخرون التتويب وهو العود الى الاعلام بعد الاعلام  
بحسب ما تفادى كل قوم وخص به ابو يوسف منزلة زيادة اشتغال  
بامور العامة كالامير والقاضى وامضى وينبغي ان يفصل بين الاذان  
والاقامة ويكره وصلها والفصل في غير المغرب مقدار ركعتين او  
اربعة في كل ركعة قراءة اثني عشر اية وخوها واما في المغرب فعند اية  
خفيفة يفصل بسكتة قدر ثلث ايات قصار اية طويلة وقيل قدر  
ثلث خطوات وعند هاجلة خفيفة ولا يكره عنده ما قالاه ولا

عندها

وه عند هاجلة في الافضلية ولا يجوز الاذان بصلوة  
قبل دخول وقتها وجوز ما يوسف واثنته في النجس ونجس الصلاة لو  
اذن قبله لانه لم يحصل به الفائدة المقصودة منه وهي الاعلام بدخول  
الوقت واستماع الاذان ينبغي ان يجيب اي يقول مثل ما يقول المؤذن  
وعند حي على الصلوة حتى على الفلاح يقول لاحد ولا قوة الا بالله و  
عند الصلوة خير من النوم يقول صدقت وبررت فالاجابة على هذا  
الوجه قبل واجبة وقيل الواجب الاجابة بالقلب واما باللسان فستحبه  
وهو الاظهور في الاقامة مستحبة اجماعا وفي التجسس لا يكره الكلام  
عند الاذان بالاجماع وان سمع الاذان غير مرة يجيب الاول سواد كل مؤذن  
مسجده او غيره وفي النعيون قارئ يسمع النداء فالافضل ان يمسك  
ويستمع وقال الرستغني يضي في قرأته ان كان في المسجد وكذا ان كان  
في بيته ان لم يكن اذان مسجده وينبغي ان يقول عقب الاذان ما ورد  
عنه انه قال من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة  
النامية والصلوة القائمة ات محمد الوسيلة والفضيلة وابق مقامها  
محمود الذي وعدته انك لا تخلف الميعاد حلت له شفاعتي وثانيه لسنن  
رفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح مع التكبير وتقدم الكلام عليه في صفة  
الصلوة وثالثها نشر الاصابع عند التكبير بدون تكلف ضم ولا تفرج  
ورابعها جهرا الامام بالتكبير وكذا بالسمع والسلام وخامسها  
النشأ اي قراءة سبحانك اللهم الى اخره وسادسها التعوذ وسابعها



نسبية وثامنها التامين وتلحقها الاخلاق بين اي بالاربع المذكورة بالثبات  
 وما يهدد اماما كان المصلي او يقتديا او منفردا او عاشرها وضع  
 اليدين من اليدين على الشمال منهما واحادي عشرها كون ذلك الوضع تحت  
 البقرة للرجل وكونه على الصدر للمرأة وثاني عشرها التكبيرات التي يؤتى  
 بها في خلال الصلوة عند الركوع والسجود والرفع منه والتهوض من السجود  
 او القعود الى القيام وكذا التسميع ونحوه وثالث عشرها تسبيح الركوع  
 وتبتيحته ورباع عشرها السجود وخامس عشرها اخذ الركبتين باليدين في الركوع  
 حال كونه مفرجا اصابعه وهي سادس عشرها وسابع عشرها افتراش الرجل  
 اليسرى والقعود عليها ونصب الرجل اليمنى موجها اصابعها نحو القبلة في  
 القعودتين للرجل والترك فيهما للمرأة وثامن عشرها الصلوة على النبي  
 صلواته بعد التشهد في القعدة الاخيرة وتلحق عشرها الدعاء في آخر الصلوة  
 بما يشبه الفاظ التهليل والادعية الماثورة وتتمام العشرين بالاشارة بالتمتع  
 عند ذكر الشهادتين في بعض الروايات كما ذكرنا في صفة الصلوة وقد قيل قراءة  
 الفاخذ في الاخيرتين في الفايض ايضا سنة وهو ظاهر الرواية وقبل واجب  
 وقبل مستحب وقيل المخرج من الصلوة بلفظ السلام سنة ايضا و  
 الصحيح انه واجب وقيل السلام عن عمد وياديه سنة والاصح ان كليهما  
 واجب وقيل بعض هذه الافعال التي ذكرناها انها سنة انما هو ادب  
 والاصح ان جميعها سنة ما بينا ريجان وجوبه وما ذكرنا في صفة الصلوة  
 مما سوى ذلك المذكور هنا من تسنن فهو ادب ومراده ان سالم ينص على انه

فرض

فرض او واجب ولم يذكره هنا ما هو مذکور في صفة الصلوة كإخراج اليدين  
 من الكبر عند التكبير ونحوه وفيه نظر فان من جملة ذلك وضع اليدين و  
 الركبتين في السجود وهو سنة وكذا ابداء اليدين ومخافات البطن عن  
 الفخذين وتوجيه الاصابع نحو القبلة فانها سنة ايضا **فصل في**  
 النوافل جمع نافلة وهي في لغة الزيادة وفي الشرع العبادة التي ليست  
 بفرض ولا واجب فتقسم السنة والمستحب والتطوع الغير الموقت اعلم ان  
 السنة قبل الفجر اى صلوة الفجر ركعتان وهي اقوى السنن المؤكدة  
 حتى روى عن ابي حنيفة انها لا تجوز مع القعود لغير عذر لقوله عز وجل  
 ولو طردتكم من قبل ثم لا تجدكم الا كد بدها ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي  
 بعد العشاء ثم التي قبل الظهر والاصح ان التي قبل الظهر اكد بعد  
 الفجر ثم الباقي على السواء واربع قبل الظهر وركعتان بعدها لا روى  
 عنه ع م انه كان يصلي كذلك واربع قبل العصر وان شاء ركعتين وسنة  
 العصر مستحبة لا مؤكدة وركعتان بعد المغرب لقوله عز وجل من صلى في  
 يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة سوى المكتوبة بئى له بيتا في الجنة اربع قبل  
 الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء  
 وركعتين قبل الفجر واربع قبل العشاء وهي مستحبة واربع بعدها كذلك  
 وان شاء ركعتين وهما المؤكدة الحديث المتقدم انفا وما ذكر من السنة  
 قبل العصر والعشاء فذلك مستحب كما ذكرنا وكذا الاربع بعد العشاء  
 وبسبب الادب ايضا بعد الظهر لقوله عز وجل من حافظ على ربيع



ركعات قبل الظهر واربع بعد هجرته <sup>في يومه</sup> ويجوز في الاربع بعد  
 الظهر كونها بتسليم واحدة <sup>او بتسليمين</sup> لكن بتسليم واحدة افضل  
 اتفاقا وفي التي بعد العشاء كونها بتسليم واحدة افضل عند ابي حنيفة  
 وعند هب بتسليمين <sup>ويستحب الست</sup> بعد المغرب لقوله <sup>م</sup> من صلى  
 بعد المغرب ست ركعات كتب من الاوابين وتلا انه كان للاوابين غفورا  
 اختلف هل الاربع بعد الظهر والعشاء والست بعد المغرب سواء المؤكدة  
 او غيرها والظاهر الثاني لانه يصدق عليه انه صلى بعد الظهر والعشاء  
 اربعا وبعد المغرب ستا والركعتان في ضمن ذلك وذكر في المحيطة ان تطوع قبل  
 العصر باربعة وقبل العشاء باربعة فحسن لاني النبي صلى الله عليه وسلم لم يواظب عليها  
 فلا تكونا مؤكدين <sup>والستة</sup> قبل الجمعة اربعا لانه <sup>م</sup> واظب على الاربع  
 بعد الزوال في جميع الايام <sup>وبعد هجرته</sup> اربع لانه <sup>م</sup> اذا صلى  
 احدكم الجمعة فليصل بعدها اربعا وعند ابي يوسف الستة بعد الجمعة  
 ست وهو مروي عن علي رضي الله عنه والافضل ان يصلي اربعا ثم ركعتين للزوج  
 من الخلاف **فروع** لو تركه سنة الفجر او غيرها من المؤكدة قيد بآثم والآثم  
 انه لا ياتم لكن تقوته الدجبات والثواب ويستحق الملامة هذا اذا رآها حقا  
 ولم يستخف بها ولا يكفر <sup>واما شعبة</sup> الضحى <sup>اي صلاة الضحى</sup> فقد وردت  
 واحدة فيها <sup>وقدرها</sup> من الركعتين الى ثنتي عشرة ركعة وهي مستحبة  
 مروي عن ابي ذر انه قال اوصني يا رسول الله قال اذا صليت الضحى ركعتين  
 لم يكتب من الغافلين واذا صليتها اربعا كتبت من البايعين واذا صليتها

ستا يبعثك ذلك اليوم ذنبا واذا صليتها ثمانيا كتبت من مقانين  
 واذا صليتها عشرين اتي الله لك بيتا في الجنة وروى انه <sup>م</sup> من صلى الضحى  
 ثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصرا من ذهب في الجنة ووقت صلاة الضحى  
 من ارتفاع الشمس الى ما قبل الزوال ووقتها المختار واذا مضى ربع النهار  
 ثم الافضل في صلاة الليل والنهار من التطوع المطلق اربع ركعات بتحرمة  
 واحدة وسلام واحد عنده <sup>اي عند ابي حنيفة</sup> وقال ابي يوسف ويحد  
 الافضل في صلاة الليل ركعتين بتحرمة وعند الشافعي الافضل في الليل  
 والنهار الركعتان بتحرمة والدلائل مستوفان في الشرح والزيادة على ثمان  
 ركعات بتسليم واحدة <sup>بيد</sup> وعلى اربع ركعات بتسليم واحدة نهارا  
 مكروهة بالاجماع من التمسك لعدم ورود الاثر به ومن شرع في صلاة  
 التطوع او في صوم التطوع ثم افده فعليه قضاءها عندنا وعند  
 مالك وهو قول ابي بكر الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة والتابعين  
 خلافا للشافعي والحدوث تحقيق في الشرح وان شرع في تطوع بنية الاربع او  
 بنية ان يصلي اربع ركعات ثم قطع <sup>اي افده</sup> ما شرع فيه قبل اتمام شفع  
 لا يلزمه الا شفع <sup>اي الا قضاء</sup> شفع عند ابي حنيفة ويحد خلافا لابي يوسف  
 فان عنده يلزمه قضاء اربع ورواية ولو افده بقدر اتمام شفع فان كان  
 قبل القيام الى الثالث يلزمه شفع واحد عنده وعند مالك لا يلزمه شيء وان  
 كان بعد القيام اليها يلزمه قضاء شفع اتفاقا قالوا هذا الحكم المذكور وهو  
 الزوم <sup>شفع</sup> فقط بالافاد بعد الشروع بنية الاربع في غير شهر رمضان



كسنة الفجر والعشاء أما إذا شُرِعَ في الأربع الروائية التي قبل الظهر وقبل  
 الجمعة أو بعد هاتم قطع في الشفع الأول والثاني يلزمه الأربع أي قضاءها  
 بالاتفاق لأنها لم تشرع إلا بسليمة واحدة ولذا لا يصل فيهما على النبي  
 صلعم في الفعدة الأولى ولا يستفتح عند القيام إلى الثالثة لأنها بمنزلة صلاة  
 واحدة وإن شُرِعَ في الأربع من التطوع سنة كانت أو غيرها ولم يقعد في  
 الركعة الثانية أي ترك فعدة الأولى فتصلوته تلك عند سجود وضوء  
 ترك وضوء وهي الفعدة الأولى فانها فرض عندها في النقل بناء على أن كل  
 ركعتين منه صلاة على حدة ويقضى الركعتين الأوليين عندها دون  
 الآخرين لصحة ما قاله أبو حنيفة وأبو يوسف لا تفد صلواته في الصورة  
 المذكورة ولا يلزمه قضاء شيء وكل ركعتين من النقل إذا أفدها قبل  
 قضاؤها فحسب دون قضاء ما قبلهما وما بعدهما مما لم يفد لما  
 تقدم ثم إن كل شفع صلاة على حدة إلا ما تقدم عن أبي يوسف فيما إذا  
 نوى الأربع وشرع إذا أفدها قبل الفعود الأولى حيث يلزمه قضاء  
 أربع عنده وأما المسئلة الملقبة بالثمانية وهي ما إذا صلى أربع ركعات  
 وترك القراءة في كلها أو بعضها فالخلاف الواقع فيها بين أيثنا مبني على  
 قاعدة أخرى بخلاف بينهم وهي أن ترك القراءة في كل ركعتي النقل أو  
 في إحدىهما يوجب بطلان التيمنية عند محمد فلا يصح شرعاً في الشفع  
 الثاني فلا يلزمه قضاء ما بعده ولا يوجب عن أبي يوسف وأبو  
 حنيفة أنه فيصلي شرعاً في الشفع الثاني فإذا أفده الزمة <sup>قضاء</sup>

أيضا

أيضا وقوله الإمام كالأول في الأول وكالثاني في الثاني ثم المسئلة المذكورة  
 وإن ذكرت في الهداية وغيرها على ثمانية أوجه باعتبار تدخل بعض صورها  
 في بعض فانها تنسب إلى ست عشرة صورة واحدة منها لا يلزم فيها قضاء  
 شيء وهي ما إذا قرأ في الجميع والباقي المبني على القواعد المذكورة خمس  
 عشرة صورة وهي ترك القراءة في الجميع يقضى ركعتين وعند أبي يوسف أربع  
 تركها في الأولى فقط يقضى أربعاً وعند محمد ثنتين في الثانية فقط  
 كذلك تركها في الثالثة فقط يقضى ركعتين اتفاقاً تركها في الرابعة فقط  
 كذلك تركها في الأولى والثانية كذلك تركها في الأولى والثالثة يقضى أربعاً  
 وعند محمد ركعتين تركها في الأولى والرابعة كذلك تركها في الثانية والثالثة  
 كذلك تركها في الثانية والرابعة كذلك تركها في الثالثة والرابعة يقضى ركعتين  
 اتفاقاً تركها في الأولى والثانية والثالثة يقضى ركعتين وعند أبي يوسف  
 أربعاً تركها في الأولى والثانية والرابعة كذلك تركها في الأولى والثالثة و  
 الرابعة يقضى أربعاً وعند محمد ركعتين تركها في الثانية والثالثة والرابعة  
 كذلك ومن أحكم القواعد لم يحس عليه التحريم ولو افتتح التطوع قائماً ثم  
 ثم فقد من غير عذر يبيح الفعود في النقل جاز فعوده وصحته صلواته عند  
 أبي حنيفة خلافاً لها وإن نذر أن يصل صلاة ولم يقل في نذره أنه يصل  
 قائماً أو قاعداً يلزمه إذاؤها قائماً صرفاً للمطلق إلى الكامل وإن صلى  
 قاعداً قيد يجوز ويفط عنه فيسأ على عدم النذر وذكر في الكافي  
 أن الصحيح أنه لا يلزمه القيام إلا بالتصبير عليه وطول القيام <sup>أي</sup>



من كثرة عدد الركعات يعني اذا اشتغل بمقدار من الزمان لصلوة قاطلة  
 القيام مع تقليل عدد الركعات افضل من عكسه فصلاة ركعتين في  
 ذلك المقدار مثلا افضل من صلاة اربع فيه لان طول القيام مشتمل على  
 كثرة القراءة وكثرة الركوع والسجود فتشتمل على كثرة الذكر والتسبيح والثناء  
 افضل من سائر الذكر والتسبيح ثم السنة المؤكدة التي يكره خلافها في  
 سنة الفجر وكذا في سائر التين هو ان لا يأتي بها بخاطبا للصف بعد شروع  
 القوم في الفريضة ولا خلف الصف من غير عائل وان يأتي بها ما في بيته  
 وهو الافضل وعند باب المسجد ان امكن بان كان هناك موضع لا يرق  
 للصلوة وان لم يمكن ذلك ففي المسجد الخارج ان كانوا يصلون في الداخل  
 وبالعكس ان كان هناك مسجدان صغيران يشتركان في المسجد والحد  
 خلف اسطوانة ونحو ذلك كالعمود والشجرة وما اشبهها في كونه مائلا  
 والايتان بها خلف الصفين غير عائل مكره وخاطبا للصف  
 اشكر اهذه هذا الحكم المذكور اذا كان ايتانه بها بعد شروع الجماعة  
 في الفريضة مخالفا لآيهم واما قبل شروعهم في الفريضة فيأتي بها في اتي  
 موضع شاء لا انتفاء العلة المذكورة وانما قيد المصنف بسنة الفجر لان غيرها  
 لا يودى بعد شروع الجماعة في الفريضة بخلاف سنة الفجر فانه يجوز اذاؤها  
 اذا علم انه يدرك الامام في التشريد وان لم يعلم انه يدرك في تركها و  
 يقتنع ولا يقضيها اذا فاتت وحدها اصلا لا قبل طلوع الشمس كراهة  
 التغلب ولا بعده لا اختصاص القضاء خارج الوقت بالواجبات الا ما

ورد به الشرع وهو انما ورد في قضاء ركعتي الفجر عند قوتها مع الفرض قبل  
 الزوال ولم يرد في قضائها اذا فاتت وحدها ولا اذا فاتت مع الفرض بعد الزوال  
 وقال المجتهدان الى ان يقضيها اذا فاتت وحدها بعد طلوع الشمس قبل الزوال  
 ولا خلاف في غير سنة الفجر انها لا تقضى بعد الوقت ان فاتت وحدها وكذا  
 ان فاتت مع الفرض في الصبح ويقضى التي قبل الظهر في الوقت في الصحيح وقائه  
 على الركعتين وقيل تؤخر عنهما وتام هذا في الشرح ويستحب في سنة الفجر  
 التخفيف وان يقرأ في اوليها مع القائحة قل يا ايها الكافرون في  
 الثانية الاخلاص لانه المروي عن النبي صلعم وان خالف هذا لافضل تأخيرها  
 الى قريب الفرض او يقيد بمرها اول الوقت والاحاديث ترجح الثانية ولما السن  
 التي بعد الفريضة فانه ان تطوع بها في المسجد تحسن وتطوع به في البيت  
 افضل وهذا غير مختص بما بعد الفريضة بل جميع النوافل ما عدا التراويح  
 وتحية المسجد الافضل فيها المنزلة لما روي عن النبي صلعم انه ان  
 كان يصلي جميع السنن والوتر في البيت وقال عم صلوة المني في بيته افضل  
 من صلاته في مسجد في هذا المكتوبة وكره بعض المشايخ سنة الفجر  
 في المسجد قال البعض يأتي سنة المغرب في المسجد دون ما سواها  
 وقال البعض التطوع في المسجد حسن وفي البيت احسن كما قال المصنف  
 وبه ائقي الفقيه ابو جعفر قال الا ان يخش ان يشتغل عنها اذا رجع فان  
 لم يخف فالافضل البيت ومن السنن المؤكدة التراويح جمع ترويحة  
 سميت بها كل اربع ركعات مترا للاسراحة بعدها وهي سنة مؤكدة في

ومن اصبح في رمضان ولم يتوكل من الليل  
 ثم اكل من بعد او شرب او جامع فعليه  
 القضاء دون الكفارة في السنة  
 ومن قال ان افطر قبل الزوال فعليه  
 القضاء والكفارة وان افطر بعده  
 فعليه القضاء دون الكفارة  
 بعد من الحدية

حكمة شرعية

وقال بعض الرجال والنساء  
 سنة الرجال فقط درر



في الصحيح واظب عليها الخلفاء الراشدون والنسبي صلعم بين الله  
 في تركه المواظبة وقال ع عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين  
 المهديين من بعدى وقال ع انه فرض عليكم صيام رمضان <sup>سنة</sup>  
 قياضه واقامتها بالجماعة سنة ايضا وعن ابي يوسف ان امكنت اداؤها  
 في بيته مع مراعاة سنتها فهو افضل الا ان يكون فقيها يقتدى به <sup>فوق</sup>  
 الاصح ان الجماعة فيها افضل وعليه الجمهور لكن سنة على سبيل  
 الكفاية حتى لو ترك اهل محل كثرهم الجماعة وصلوا في بيوتهم فقد  
 تركوا السنة وقد ساوا في ذلك وان اقيمت التراويح في المسجد  
 بالجماعة وتختلف عنهما رجل من افراد الناس وصلى في بيته فقد  
 ترك الفضيلة لا السنة فلم ياتم وفي قوله من افراد الناس اشارة  
 الى ما تقدم انه ان كان ممن يقتدى به لا ينبغي له ان يتخلف وان <sup>صلى</sup>  
 في بيته بالجماعة حصل لهم ثوابها وفضلها ولكن لم ينالوا فضل  
 الجماعة التي تكون في المسجد لزيادة فضيلة المسجد واطوار شعائر  
 الاسلام وهكذا في المكتوبات او الفرائض لو صلى جماعة في البيت  
 على هيئة الجماعة في المسجد نالوا فضيلة الجماعة وهي المضاعفة  
 بسبع وعشرين درجة لكن لم ينالوا فضيلة الجماعة الواقعة في المسجد  
 فالحاصل ان كل ما شرع فيه الجماعة فالمسجد فيه افضل والاحتياط  
 في النية فيها ان ينوي التراويح او ينوي قيام الليل او ينوي سنة الوقت  
 او قيام رمضان لان المشايخ قد اختلفوا في جواز اداء السنة بنية

مطلق

مطلق النفل او مطلق الصلوة قد بعض سنة من لا يجوز ذلك وهو  
 قول ابي حنيفة وقال بعض المتأخرين بل عاشرهم يجوز كن صلى ركعتين  
 بنية صلوة الليل ثم يتبين ان طهراته كان اي المشايخ قد طلع فجره فالبعض  
 وهو اكثر المتأخرين ينوب ذلك الذي صلاه عن سنة الفجر وهو قولها  
 اي قول ابي يوسف ومحمد بل هو ظاهر الرواية عن ائمتنا كثرهم وتلك الرواية  
 عن ابي حنيفة شاذة غير ظاهرة وان شك بعد ما صلى الركعتين بنية  
 صلوة الليل في طلوع الفجر لا ينوب ما صلاه عن سنة الفجر بالاتفاق لان  
 اليقين لا يسقط بالشك وان نوى التراويح صلوة مطلقة فحسب ومن  
 غير ان يعين صفة من الصفات المذكورة قالوا اي بعض المشايخ الاصح  
 انه لا يجوز وهو اختيار قاض خان خلاف ما اختاره صاحب الهداية  
 وقد تقدم في بحث النية ووقت اي وقت التراويح ذكره باعتبار <sup>النفل</sup>  
 او النفل المذكور بعد العشاء لا يجوز قبلها سواء كانت بعد الوتر او  
 قبله وهو المختار لانها نافلة شرعت بعد العشاء فكانت تبعها  
 كسنتها وقيل وقتها الليل كله ولو قبل العشاء وقيل ما بين العشاء  
 والوتر فلا يجوز بعد الوتر والصحيح ما تقدم ويتبين عليه انه لو <sup>صلى</sup>  
 العشاء بامام وصلى من التراويح بامام اخر ثم علم ان الامام الاول  
 كان قد صلى العشاء على غير وضوء او علم فسادها بوجه من الوجوه  
 يعيد العشاء والتراويح تبعها كما يعيد سنتها ولا يلزم اعادة الوتر  
 في مثل هذه الصورة عند ابي حنيفة ان كان صلاها مع التراويح

الضيق



اعمده بقتية للعشاء عنده وانما يلزم تقديم العشاء للترتيب وعند  
 يلزمه اعادته ايضا تبع لها عند ما ويبقى على انها يجوز بعد الوتر لانه  
 ان فاتت مع الامام ترويجة او ترويجتان او اكثر هل يقضها قبل الوتر  
 او يوتر ثم يقضيها ذكر في النخبة قال اختلف المشايخ في زماننا قال  
 بعضهم يوتر مع الامام ثم يقضي ما فات من التراويح وقال بعضهم يصلي  
 التراويح المتروكة ثم يوتر ولا شك ان تأخير الوتر اولي وكذلك الانفراد  
 واما الاستراحة في اثناء التراويح فيجلس بين كل ترويجتين مقدار ترويجة  
 اي بعد كل اربع ركعات قدر اربع ركعات وكذا بين الآخرة والوتر والمراد  
 الانتظار وهو خير فيه ان شاء جلس ساكنا وان شاء هللا ويستمع  
 او قرا او صلى نافلة منفردة او هذا الانتظار مستحب لعادة اهل الحرمين  
 فان عادة اهل مكة ان يطوفوا بعد كل اربع اسبوعا ويصلي ركعة  
 الطواف وعادة اهل المدينة ان يصلوا اربع ركعات وان استراح  
 على آخر تسليمات عقيب عشر ركعات قال بعضهم لا بأس به ولا يكره  
 وقال كثير المشايخ لا يستحب ذلك اي يكره تنزيها لان اذ خال ما ليس  
 بعبادة في العبادة مكروه ومن كرهه ما يفعله بعض الجهال من صلوة  
 ركعتين منفردا بعد كل ركعتين لانه بدعة مع مخالفة الامام الصنف  
 الافضل للامام تعديل القراءة او تقدير ما يقرأ في كل الركعتين على سبيل  
 المساواة والعدل لئلا يكون احدهما اطول من الاخرى ولولم يفعل لا بأس  
 وانما كان الافضل كون التعديل بين التسليمات لئلا يشغل قلبه

بأنكر

بأنكر في ذلك وهو في الصلوة ولوصل التراويح كتراتب تسليمات واحدة  
 وقعد على رأس كل ركعتين قدر التسليمات جاز ذلك عن التراويح وهو  
 من مذهب أبي حنيفة وعند البعض يجوز الكل عن تسليمات واحدة  
 في طاهر الرواية يجوز عن اربع تسليمات وقول المصنف ولا يكره لانه  
 اكمل مخالف لما ذكره في الخلاصة وغيرها انه يكره والكمال لا يحصل  
 بمجرد المشقة ما لم يكن فيها اتباعا سنة ولم يقعد على رأس كل ركعتين  
 قدر التسليمات ليجزى الاعز تسليمات واحدة عند أبي حنيفة ولي يوفق  
 عنده واما محمد فلا يجوز عن تسليمات ايضا بل يقدر وان اشكوا الى الامام  
 والقوم في انهم هل صلوات تسليمات ثمانية عشر ركعة وعشر تسليمات  
 ففيه اي حكم هذا الشك اختلاف بين المشايخ قال بعضهم يصلون  
 تسليمات اخرى جماعة وقال بعضهم يوترون ولا يصلون تسليمات  
 اخرى احتراز عن زيادة على التراويح بالجماعة والصحيح انه يصلون  
 بتسليمات اخرى اي يكون بها فراغ للاحتياط اذ فيه اكمال التراويح بيقين  
 والاحتراز عن الشغل الذي عليها بالجماعة وذكر في المتن انه يقرأ  
 في التراويح مقدار ما لا يؤتى الى تنقيل القوم عنها فقال بعضهم  
 يقرأ في المغرب لانه اخف الفريض وقال بعضهم يقرأ كما يقرأ في العشاء  
 لانه تابع لها وقال في الفتاوى نقلا عن بعضهم يقرأ في كل ركعة ثلاثين اية  
 حتى يقع بها الختم ثلاث مرات وقال بعضهم وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة  
 يقرأ في كل ركعة عشر ايات وهو الصحيح لان فيه تخفيفا به تحصيل السنة







ولو سلم الامام على رأس ركعة ساهيا في الشفع الاول من التراويح ثم  
 صلى ما بقى منها وجعلها قبل ان يعيد ذلك لشفع قال مشايخ بخاري يقضي  
 الشفع الاول لا غير لان فساد لا يؤثر فيما بعده وقال مشايخ سمرقند  
 عليه قضاء الكل اكل التراويح لان سلام وقع سرها في جميع الاشغال  
 فلم يخرج به من حرمة الصلوة وقد ترك القعدة على رأس كل من الاشغال  
 وقعد على اوساطها **فروع** فالتة تروحية او ترويحان وقام الامام الى  
 الوتر يوتر مع الامام ثم يقضي ما فاتته واذا لم يصل الفرض مع الامام  
 قيل لا يتبعه في التراويح ولا في الوتر وكذا اذا لم يصل مع التراويح لا يتبع  
 في الوتر والصحيح انه يجوز ان يتبع في ذلك كله حتى لو دخل بعد ما صلى  
 للامام الفرض وشرع في التراويح فانه يصل الفرض اولا وحده ثم يتابع  
 في التراويح وفي الفتية لو تركوا الجماعة في الفرض ليس لهم ان يصلوا التراويح  
 جماعة تام المقتدى في القعود ثم استيقظ بعد سلام الامام ولم يدرك  
 قدر ما فاتته فانه يستشهد ويسلم ويتابع فيما بقي وليس عليه قضاء شيء  
 ما لم يعلم بقوت ولو صلى التراويح قاعدا لا عذرا قيل لا يصح والصحيح  
 الجواز مع الكراهة ولو قعد الامام واقعدوا به قيا ما الصحيح الجواز  
 عند الكل وقيل فيه خلاف ومحمد ويكره للمقتدى اي يقعد في التراويح حتى  
 اذا اراد الامام الركوع قام وكذا يكره ان يصل مع غلبة النوم عليه  
 بل في حق من يقعد لا يوافق على ذلك ان الامام يصل التراويح  
 فاذا هو في الوتر يترجمه ويضتم رابعة ولو افسدها لاشي عليه والوتر ثلث

ركعات

ركعات بسلام واحد عليها يقرأ الفاتحة والسورة في جميع ركعاتها يستحب  
 قراءة سبع اسم ربك الاعلى في الاولى وقليها بها **الصحيح** فزون في الثانية  
 والا خلاص في الثالثة لما روى ابو حنيفة في مستدركه عن عابسة قالت كان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في الاولى سبع اسم ربك الاعلى <sup>اذا في ما خذته</sup> وفي ثلثا  
 قليا بها **الصحيح** فزون وفي الثالثة قل هو الله احد ويقت في الثالثة قبل  
 الركوع في جميع السنة خلافا للشافعي فان عنده القنوت بعد الركوع وليس  
 في جميع السنة بل في النصف الاخير من رمضان فقط والدلائل المذكورة في الشيخ  
 والساد المشهور في القنوت اللهم اننا نستعينك ونستغفرك ونستهديك  
 ونؤمن بك ونؤتيك ونؤمل بك ونؤكل عليك ونؤتي عليك الخبز كله تشرك  
 ولا نكفر بك ونخلع ونترك من يفجرك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولا نصلي  
 ونسجد واياك نسعى ونحقد نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك  
 بالصفاء ملحوق ويضتم اليه قنوت الحسن بن علي رضي الله عنهما اللهم  
 اهدني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما  
 اعطيت وقني شر ما قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من  
 واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت ويزيد ارشاد وصلى الله  
 على النبي واله وصحبه وسلم ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا اتنا في الدنيا  
 حسنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار ويقول اللهم اغفر لي وكرها  
 ثلاثا وقيل يقول يا رب وكرها ثلاثا **تنبيه** لا يقنت في صلوة غير الوتر  
 عندنا قال مالك والشافعي يقنت في الفجر ويجوز عندنا ان وقعت



فتنة اولية ان يقنت في الفجر قاله الطحاوي ولا يصلي اي الوتر جماعة الا  
 في شهر رمضان والمراة انه يكره بالجماعة خارج رمضان لانه لا يجوز  
 في رمضان قبل الافضل الا فراد والتصحيح ان الجماعة فيه افضل الا ان  
 سنيها ليست كسنة جماعة التراويح والمسبق في الوتر يقنت مع الجماعة  
 بناء على ان المقنت يقنت وهو الصحيح واذ اقنت مع الامام لا يقنت  
 بعدها او الركعة التي قنت فيها مع الامام لانه قنت في موضع  
القنوت بيقين وان شكر الله في الركعة الثالثة من الوتر في الركعة الثانية  
 منه ولم يترجح احدا من يبنى على الاقل فيصلي الركعة التي هو فيها و  
 يقعد ثم يصلي اخرى ويقنت مرتين اي يقنت في كل من الركعتين المذكورتين  
 لان تكرار القنوت في موضعه مكروه كما في المسئلة الاولى وفي المسئلة  
 الثانية لم يقع احدهما في بعضه كذا في بعض النسخ وفي بعضها لم يقع  
 الا احدهما في موضعه وهو المناسبة والمقصود وكذا الحكم لو شك  
 انه في الاولى والثانية يقنت في كل ركعة يحتمل انها ثالثة وذكر في الذخيرة انه  
 ان قنت في الاولى او في الثانية ساهيا لم يقنت في الثالثة وهو مخالف  
 لمسئلة الشك ولكن بينهما فرق وهذا ان الساهي قنت على انه موضع  
 القنوت فلا ينكر بخلاف الشاك وفي الخلاصة عن الصدر الشهيد  
 ان الساهي ايضا يقنت ثانيا وهو لا وجه وقد حققناه في الشرح و  
 على يصلي في آخر القنوت على النبي صلى الله عليه وآله لا قال الفقيه ابو الليث  
 يصلي لانها من سنن الدعاء قد تقدمت الرواية بها في حديث قنوت

حسن وذكر في بعض الفتاوى لا يمس بان يصلي فظاهر هذا ان لا يمس  
 تركها وكلام ابي الليث هو يدل على الاول لا الثاني واما ان يصلي في  
 القنوت لا يصلي بعد التشهد وكذا ان يصلي في التشهد الاول سهوا  
 لا يصلي في الاخير وهو قول لا دليل عليه فلا يعتبر واختلفو ايضا هل  
 يجزئ الامام بالقنوت ام بخافته قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل بخافته  
 كذا جرت العادة في بالمخافة في مسجد الامام ابي حفص البكري بخاري  
 والظاهر انه بخافة وهو الاصح وقيل يجزئ عند محمد لا عند ابي يوسف وقيل  
 بالعكس وقال صاحب الذخيرة برهان الدين يستحسنوا اي المشايخ  
 والمراد بعضهم المهر في بلاد البصرة ليتعلموا وقال في الشرح يعني شرح  
 الاسبغيات يكون ذلك المهر اي جهر القنوت دون جهر القراءة فقاين تركن  
 وغيره في الصفة وتختار صاحب الهداية وكثير العلماء هو المخافة لانه  
 دعاء وثناء والافضل فيهما الاخفاء كما في الشاء والتامين وسائر الادعية  
 والادكار وقولهم ليتعلموا قلنا الصلوة ليست محل التعليم والمنفرد  
 بخبر بين الجهر والاختفاء والافضل الاختفاء واما المقنت في يوسف بخبر ان شاء  
 قنت بخافة وهو اختيار الاكثرين وان شاء الله <sup>وان شاء الله</sup> سكت اي حل المذكور  
 من الامور الثلاثة مروى على وجه الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد فقيل عند  
 ابي يوسف يقرأ وعند محمد لا يقرأ ومن قيل عند ابي يوسف يسكت وقيل  
 يخبر عنده ان شاء سكت وان شاء قرأ وعند محمد ان شاء قرأ وان شاء  
 ومثله عن ابي يوسف ايضا وعنه في رواية يقنت الى قول ملحق ثم

وان شاء



يسكت وعز محمد يقنع الى ان يبلغ الدعاء فيؤمن والمقدح من يقنع في  
 البقرة لا يقنع معه عند ابي حنيفة ومحمد بل يقف ساكتا في الاطراف وقيل  
 يقعد وقال ابو يوسف يقنع معه وان قنت المقدح او امن لا يرفع صوته  
 بالاتفاق حتى لا يشوش غيره **ز**وع او تر قبل النوم ثم قام يصلي من  
 القليل لا يوتر ثانيا لقوله عدم لا وترين في ليلة ولا تد روى عنه انه كان يصلي  
 بعد الوتر ركعتين خفيفتين وهو جالس يقرأ فيهما اذا نزلت الارض  
 وقبل ياءتها السكائر **ت**تمت من التوافل صلوة الكسوف وهي  
 تمام اجمع على شرعيةها بالجماعة من غير كراهة وصفها ان يصلي الاسمان اذ  
 يصلي الجمعة بالناس ركعتين بلا اذان ولا اقامة كل ركعة بركوع واحد  
 كسائر الصلوات ويطيل فيهما القراءة فيقرأ في كل منهما نحو البقرة ويخفي  
 القراءة عند ابي حنيفة وعندهما يجهر وعر محمد كقول ابي حنيفة ثم يدعوا  
 بعد الصلوة حتى ينجلي الشمس وان لم يحضر امام الجماعة صلى الله عليه وسلم فرادى  
 وكذلك في خسوف القمر يصلون فرادى وكذلك عند حدوث فرج من شدة  
 ظلمة او رجب او نحو ذلك وعند لا يمت الثلاثة صلوة الكسوف كل ركعة بركوعين  
 والدلائل المذكورة في الشرح ومنها صلوة الاستسقاء اذا دام انقطاع  
 المطر مع الحاجة اليه ولا تسب فيها الجماعة عند ابي حنيفة بل يصلون وحدا  
 ان اجتمعوا والاستسقاء عنده انما هو الدعاء والاستسقاء وعند محمد  
 ان يصلي الامام او نائبه ركعتين كما في الجمعة يجهر بالقراءة في رواية وفي رواية  
 لا يجهر ابو يوسف معه في رواية وهو لا يقرأ في رواية مع ابي حنيفة

بعدها

بعدها خطبتين عند محمد كما في العهد وهو المشرع عن ابي يوسف وعند  
 في رواية خطبة واحدة ويقوم على الارض لا على المنبر ويتكى على قوس  
 اوسيف او عصا ويقلب الامام رداءه على قول احمد ولا يقلب على قول  
 ابي حنيفة واخلف عن ابي يوسف والتفقوا على ان السنة المخرج الى  
 الاستسقاء ثلثة ايام متتابعة ان تأخرت القيا مشاة في ثياب رثة  
 منذ اذن متوضعين خاشعين لله ناكسي رؤسهم وقد تقدموا التوبة ورددوا  
 المظالم ويقدمون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ويذكر انهم يصومون قبله  
 ثلثة ايام والدليل في الشرح والاحسن في صفة قلب الرداء ان امكن جعله غلا  
 اسفل ولا جعله عذبة عزبارة ويستحب الدعاء بما ورد عنه انه كان يقول  
 اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مرييا مريعا غيثا مجذبا لا سحبا عاما طيفا  
 اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان البلاد والعباد  
 والمخلق الارواح والضمير ما لا تسكوا الا اليك اللهم انبت لنا النزع  
 وادد لنا النزع واسقنا من بركات السماء وانبت لنا من بركات الارض  
 اللهم انما نستغفرك انك كنت غفارا فاسرسل السماء علينا ميثرا وفي الغيث  
 على ابي يوسف ان تدفع يديه واذ شاء اشارة المسجدين ويخرجون بالصبيان  
 والمهاجم ولا يحضرون معهم اهل الكفر يمنعون ان يستسقوا وحدهم ومنها  
 ركعتا شكر الزموا على ما تقدم في اداب الوضوء ومنها ركعتا تحية المسجد  
 وفي مختصر الحرم ودخوله المسجد بنية الفرض ولا اقتداء بنوب عن تحية المسجد  
 وانما يوم مرتبة المسجد اذا دخله لغير صلوة وبكفيه كل يوم ركعتان ولا



تكرر تكرار الركعة من صلاة الاقايين بعد المغرب وتقدم بيان فضيلة  
الاربعة والستة وعنه من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتا في الجنة  
ومنها ركعتا الاستخارة عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا  
الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذهم اذهم اذهم اذهم اذهم اذهم  
بالامر فليركم ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك  
واستقدرك بقدرتك واسئلك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا  
اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر  
خير لي في ديني ومعاشي واولي عاجل امري واجله فاقدري لي ويسره لي ثم  
بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة  
امري او عاجل امري واجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير  
حيث كان ثم رخصني به قال يسمى حاجته وينبغي ان يجمع بين الروايتين فيقول  
وعاقبة امري وعاجله واجله ثم يفعل ما يشاء لا صدره وينبغي ان يكرر  
سبعا ومنها ركعتا السفر عن مقصم بن المقدام قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ما خلف احد عندنا هذه افضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفر  
ومنها ركعتا القدوم من السفر عن كعب بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا يقدم من سفر الا يركع في الضحى فاذا قدم بدأ بالمسجد فصلى ركعتين  
ثم جلس نية ومنها صلوة السبوح وضعت على ما رواه الترمذي من رواية  
ابن المبارك ان يكبر ثم يقرأ سبحانك الله ثم يقول خمس عشرة مرة  
سبحان الله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يتعوذ ويسلم ويقرأ الفاتحة

وسورة ثم يقولن عشر مرات ثم يركع فيقولن من صلاتي ثم يرفع يديه فيركع  
عشر ثم يسجد فيقولن عشر ثم يرفع يديه من السجود فيقولن عشر ثم  
يسجد الثانية فيقولن عشر ثم يقوم الى الثانية فيفعل فيها كذلك  
وكذا في الثالثة والرابعة ففي كل ركعة خمس وسبعون تسبيحة ويبدأ في  
الركوع بسبحان ربّي العظيم وفي السجود بسبحان ربّي الاعلى وقيل لابن  
البارك ان سجد في هذه الصلوة هل يستحب في سجدة السجدة عشر  
قال لا تأمهي ثلثمائة تسبيحة ومنها صلوة الحاجة عن عبد الله بن ابي اوفى  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له حاجة الى الله او الى احد من بني آدم  
فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليؤمن على الله وليصل على  
النبي ثم ليقل لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله ربّ العرش العظيم الحمد  
لله رب العالمين اسئلك سوحيات رحمتك وغرايم مغفرتك والقبلة من  
كل بر والسلافة من كل اثم لا تدع لي ذنبا الا غفرت ولا همما الا فرجت ولا حاجة  
فيها ارضى الا قضيتها يا ارحم الراحمين ومنها صلوة الضحى وقد تقدمت  
ومنها قيام الليل والاختيار فيه كثيرة جدا والصلوة خير موضوع ماله بركة  
منها ارتكاب كونه واعلم ان المنفل جماعة على سبيل البداعي مكروه على  
ما تقدم ما عدا التراويح وصلوة الكسوف والاستسقاء فاعلم ان كلاً  
من صلوة الرغائب وصلوة البراءة وصلوة القدير بالجماعة مكروه على  
ما صرح به البخاري وغيره والاحاديث فيها موضوعة صرح به ابن  
المجوز وغيره على ما بيناه تمام في الشرح فائدة قال في المختصر



هو اذا ان يصلي في الصلاة في جهات **تصليها** فيل يصليها كما هي قال شرف  
 ائمة المكي اداء التفل بعد النذر فصل من ادائه دون النذر **فصل**  
 فيما يفسد الصلوة واذا تكلم المصلي في الصلوة بكلام التثنية ناسيا او  
 غاملا تفسد صلوة وانما من التكلم التلظ بجر فين او اكثر لا الكلام  
 النجوى وعند الشافعي الكلام ناسيا لا يفسد وعند مالك واهل الكلام  
 ناسيا الاصلاح الصلوة لا يفسد ودليلنا قوله **انه** ان هذه الصلوة  
 لا يصلي فيها شيء من كلام التثنية **انما هو** التسبيح والتكبير وقرآن  
 او ثلث في الشرح وانما تفسد الصلوة بالكلام بشرط ان يكون مسموعا لغيره  
 اي لنفس المتكلم وان لم يسمع ولو لم يسمع المتكلم حروف او حروف الكلام او  
 بشرط ان يكون المتكلم مصححا للحروف وان لم يسمع الكلام يعني بشرط  
 وجود احد الامرئين اما الصحيح او السماع حتى لو لم يحصل تصحيح ولا سماع  
 ما تفسد وان وجد احد هما دون الاخر تفسد وفيه نظر وقد ذكر في الحقايق  
 انه لا يصح الحروف ولم يكن مسموعا لا تفسد اتفاقا **فاما** الصحيح ان التفسد كلاما  
 امرين تصحيح الحروف والسمع لا احدهما على ما حققناه في الشرح وانما المصلي  
 في صلاته فتكلم وضحك وهوايم تفسد صلاته كذا في عامة الفتاوى **اختار**  
 في الاسلام عدم انفاد وقد تقدم في نوافل لوضوء وان ان المصلي في  
 صلاته بان قاله بقصر الهمة مفتوحة وتاوه بان قاله بفتح الهمة و  
 تشديد الواو مفتوحة وبضم همة وكان الواو قاله بعد الهمة  
 او كوفيها وارتفع بكأوه او حصل منه صوت مسموع ان كان ذلك الان

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

اول توة او بكاء من ذكر الجنة وبسبب تذكر الجنة او النار او خودك بما هو  
 من الامور الاخرية لم يقطر ما اذ لم يفد صلاته لانه بمنزلة النداء بالرحمة  
 والعفو وان كان ذلك وجع حصل له في بدنه او مصيبة اصابته في اهله او ماله  
 يقطعها لانه بمنزلة التكاية فكانه قال في وجع او اصابته مصيبة وهو من كلام  
 الترمذي في فداها وعن محمد انه كان شديد الوجع بحيث لا يملك نفسه <sup>تفقد</sup>  
 ولا فرق في الحكم المذكور بين قوله انه يشاوه وبين قوله اذ بالقصر والانيين  
 عند ابي حنيفة وعنده وهو قول ابي يوسف الاول وهو ظاهر الرواية وقال ابو  
 يوسف في رواية اخرى لا تفد صلاته في نحواه واف وقف بما هو مشتمل على  
 حرفين فقط احدهما او كلاهما من حروف الزيادة العشرة يجتمعها لك <sup>سألتموها</sup>  
 التين والهمزة واللام واليمم والواو والنون والياء والهاء والالف فقوله حرفان  
 كلاهما من الزوائد وقوله اف وقف مخففا حرفان احدهما اما لو كانت <sup>منها</sup> ثلثة احرف  
 من الزوائد او غيرها او حرفين من غيرها فتفد بالاتفاق وذكر في الملقط  
 ان المصلي اذا <sup>صلى</sup> السعة بحية فقال بسم الله الرحمن الرحيم فقد صلاته عند محمد  
 وفي الخلاصة عندهما خلافا لابي يوسف لانه بمنزلة البكاء بالصوت بسبب  
 الوجع وروى عن محمد انه قال ان كان المريض لا يملك نفسه من شدة وجع  
 وقال بسم الله الرحمن الرحيم وان تواتره لا تفد صلاته وكذا عن ابي يوسف  
 لانه لا يمكن الامتناع عنه يكون عفو كما لو نجس <sup>الرجل</sup> او عطس فارتفع صوته  
 وحصل به حروف حيث لم تفد صلاته بذلك اجماعا بعدد امكان  
 الامتناع عنه ذكره في الفتاوى والحقانية المنسوبة الى قاض خان وذكر

قصص



في انه خيرة الله اذا قال المنيض يارب او قال بسم الله لا يلحقه من المشرق والام  
 لا تقصد صلاته ولم يذكر خلافا والاصح انه قول ابي يوسف وعندهما تفقد  
 كما تقدم وتواب المصلين من قال مع الله لا اله الا الله او اخبر المصلين بما  
 يسره او بما يحبه فقال جوابا للخبر بما يحبه سبحانه الله او قال جوابا للخبر  
 بما يسره الحمد لله او قال جوابا للخبر بما يسره لاحول ولا قوة الا بالله <sup>تفقد</sup>  
 صلاته عندها خلافا لابي يوسف <sup>قصد</sup> انه ذكر فلا يفقد الصلوة ولها انه  
 به الجواب فصار كلام الناس وذكر القاضي الامام في الدين خلق في الجامع  
 لصغير قوله اي قول محمد اجاب يعني قيل هل له غير الله فقال لا اله الا الله و  
 لو اراد اعلامه الله في الصلوة ما يفقد ولو اخبر لو قويع مصيبة فقال جوابا  
 ان الله وانا اليه راجعون قيل تفقد اتفاقا والاصح انه على الخلاف المذكور  
 ولو عطس المصل فقل الحمد لله لا تفقد صلاته لانه لم يتغير بقصد عن  
 كونه شام وللخطاب فيه وعن ابي خنيفة ان هذا اذا حدث في نفسه من غير  
 ان يحرك شفتيه فان حرك فسدت والاوّل هو الظاهر ثم الذي ينبغي للعالم  
 هو ان يسكت وقيل يحرك في نفسه ولو عطس رجل اخر فقال المصل الحمد لله  
 يريد اي يريد استفهام اي طلب الفهم للعاطس اي يريد ان يفهمه الحمد لله  
 ويذكر آياته تفقد صلاته الحامد لقصد التفرغ وهذا مخالف لما في الخلا  
 وغيرهما من انه لا تفقد لكن ذكر في القنية عن ابي خنيفة رواية انها تفقد  
 والاصح انه لا تفقد لانه لم يتعارف جوابا واما لو قال للعاطس بركم الله  
 فانها تفقد في رواية شاذة عن ابي يوسف ولو عطس رجل في الصلوة

بسم الله

فقال

فقال له الحمد بركم الله فقال المصل العاطس امين يقصد صلاته لانه اجابه  
 ولو كان بجنب المصل العاطس مصل اخر فقال رجل ليس في الصلوة بركم الله فقال  
 المصليان امين فسدت صلات العاطس لانه اجابه لا صلوة الاخر لان تأمينة  
 ليس بجواب كذا في فتاوى قاضيه وان فتح المصل على من ليس معه في الصلوة  
 سواه كان في صلوة او خارج الصلوة والاحسن ان يقال على غير امامه تفقد  
 صلاته لانه تعليم وهو من كلام الناس هذا ان قصد الفتح اما لو قصد لو  
 قصد القراءة دون الفتح فحصل الفتح لقاري لا تفقد بشرط في الاصل الفاسد  
 التكرار بان يفتح مرة بعد اخرى ولم يشترطه في الجامع الصغير وهو الصحيح  
 وان فتح على امامه فقد قيل ان فتح بعد ما قرأ الاسماء مقدار ما تجوز به الصلوة  
 تفقد صلوة الفاتح وان اخذ الامام بقوله تفقد صلوة الكل وهو الصحيح  
 والصحيح انه لا تفقد صلوة الفاتح ولا صلوة الامام ان اخذ بقوله وهو  
 الاستحسان لانه لا صلاح صلاته لاحتمال ان يجري على لسان الامام <sup>تفقد</sup>  
 لو لم يفتح عليه والصحيح انه ينوي الفتح دون القراءة لانه ممنوع عنها لا عنه  
 وان انتقل الامام الى آية اخرى ففتح عليه المؤتم بعد الانتقال فقد قيل تفقد  
 صلوة الفاتح وان اخذ الامام بقوله تفقد صلوة الكل لان قضاء الحاجة وعامة  
 المشايخ على عدم الفساد مطلقا وهو الصحيح قاله في الكافي الا ان الاول ان  
 لا يعمل بالفتح ولا اماما ان لا يلجئهم اليه بل يركع اذا اجلس او انه او ينتقل الى آية  
 اخرى ذكره في الهداية والمراد باوانه بعد قراءة التجوز به الصلوة وقال بعضهم بعد  
 قراءة المستحب وهو الظاهر قال ابن الهمام في شرح الهداية والاوّل ان يراد بعدم

الركوع



قرة قدر الوحي <sup>عليه</sup> وان في غير المصلي على المصلي فاخذ بفتح نفسه صلاة  
 لانه تعلم وهو كثير وان اكل المصلي في صلاته وشرب عامدا او نسيا  
 انه في صلاة تفسد صلاته لانه عمل كثير ولا يعذر بالنسيان لان هيئة  
 مذكرة بخلاف الصوم فلا فرق بين الكثير والقليل اذ لم يكن بين شانه  
 حتى لو ابتلع سبعة من الخارج فقد وكذا يفسد بها العمل الكثير <sup>يؤتى كثر من حقيقة</sup> كما  
 ليس من اعمالها ولم يكن لا صلاة حيا وكل عمل لا يشك بسببه الناظر انه  
 ليس في الصلاة فهو عمل كثير وما دون ذلك بان يشك انه في الصلاة  
 انه لا في قليل وقال بعضهم كل عمل يسهل باليدين عرفا وعادة فهو كثير ولو  
 قدر انه عمل بيد واحدة وما كان يقل في العادة بيد واحدة فهو قليل <sup>ويستكر</sup>  
 ولو وقع انه عمل باليدين ولا يخفى ان هذا مخصوص بما هو من عمل اليد و  
 الاول ثم وذكر في المنقط ان لا يغبر في فساد الصلاة عمل اليد اي  
 حقيق ولكن تغبر لقلته والكثرة اما باعتبار غلبة ظن الناظر او بكونه ما  
 يغلب في عادة باليدين او بيد واحدة وقيل ان استكره المصلي فكثير ولا قليل  
 وعامة المشايخ على القول الاول وهو المختار ولو ادهن المصلي يدهن يده  
 من انا او كان في يده فاخذه بيده الاخرى فدهن به <sup>رأسه</sup> او لحيته او غيرها  
 من جسده او شرب شعره سواء شعر رأسه او لحيته فقد صلاته  
 وكذا لو <sup>كحل</sup> كحل واخذ ماء الورد فجعله على شيء من اعضائه ولو كان الورد  
 ونحوه في يده لم <sup>يسجد</sup> يسجد او بمضوا من غير ان يأخذه باليد الاخرى  
 لا تفد صلاته لانه عمل قليل وان حملت المرأة في الصلاة صبيا فارقت

في الصلاة

تفد

تفد صلاتها لانه عمل كثير وان مضى صبي ثلث امرأة فصل ينظر ان خرج بمص  
 منها اللبن تفد صلاته لانه ارشاع وهو عمل كثير ولا يشترط في ما يفد  
 الصلوة الاختيار فان من دفع فشي خطوات بسبب الدفع من غير ان يملك  
 نفسه تفد صلاته وكذا لو حمل رجل المصلي فوضعه على الدابة او اخرجته من  
 مكان الصلوة والآي وان لم ينزل منها اللبن فلا تفد صلاتها هذا ان مضى  
 مصته او بمصتين فان مضى ثلث مصات تفد وان لم ينزل ذكره فاضح خان  
 وغيره وان صالح المصلي احدا بيده يريد بها السلام تفد صلاته ولو رفع  
 لعمامة او القلنسوة من رأسه ووضع على الارض او رفع من الارض ووضع  
 على رأسه او نزع القميص او ثيابه وفعل كل واحد من المذكورات بيد واحدة  
 من غير تكرار متوال لا تفد صلاته لكن يكره ذلك ان كان بذير عذرا ما  
 في رفع العمامة فظاهر اما نزع القميص فكذا ذكره وهو مشكل جدا واما  
 التيميم فالمذكور في الفتاوى انه مقد وهو الصحيح وكذا المرأة اذا انصرفت  
 وان انقضت كود عمامة فسواء مرة او مرتين لا تفد لانه يحصل بيد واحدة  
 فينبغي ان يحل ما ذكره هنا على هذا ولو وضع العمامة على رأسه خوفا من البرد  
 او الحار ان يضمر لا يكره لانه بعذر وكذا لو اصاب ثوبه او عمامته نجاسة فنزع  
 لاجلها وذكر في فتاوى الحجة أن رفع القلنسوة او العمامة بعد القليل لا <sup>يقتض</sup>  
 افضل من الصلوة مع كشف رأسه بخلاف ما لو نجلت او احتاج في رفعها  
 الى عمل كثير ولو ضرب انسان بيد واحدة من غير ان يضرب بسوط ونحوه  
 تفد صلاته كذا في المحيط وغيره لانه متخاصمة او تاديب او ملازمة



وهو عمل كثير وذكر في التخيير ان المصلي على الدابة اذا ضربها لاستخراج السير  
 اي طلب سعة سيرها تفد صلاته وهو يتناول الضربة الواحدة كما في  
 ضرب الانسان وبعض المشايخ قالوا اذا ضربها مرة او مرتين لا تفد وان  
 ضربها ثلث مرات متواليات اي في ركعة واحدة هكذا قيد في الخلاصة تفد  
 وهو الاصح لانه عمل قليل فلا بد فيه من التكرار ليصير كثيرا بخلاف ضرب  
 الانسان فان الضرب في حقه بمنزلة التعليم والاعلام وهو مفيد و  
 بعض مشايخنا قالوا اذا كان معه سوط فبشرها به اي شطرها وركبها به  
 للسير وفي نسخة من نسخ الذخيرة بذلك فبشرها بها اي اصلحها  
 او غير ذلك لا تفد صلاته بذلك اذا لم يتكرر ثلثا متواليات وهو موافق  
 قبله ولو عدي به اي بالسوط اي ارشدها بالايام به الى الطريق اي حركه  
 لاجل ذلك ومنه سميت العصا بالهادية وضربها مع ذلك تفد صلاته  
 لان فيه تعلقا وضربا فكان عملا كثيرا وان حرك المصلي الركاب رجلا لاجل  
 لتوق ما على دوام بل مرة او مرتين في الركعة الواحدة لا تفد صلاته وان  
 حرك كلتا رجله معا تفد اعتبارا لها باليدين وقال بعضهم ان حرك  
 رجله معا قليلا اي ضعيفا بحيث لا يدركه الغير الابتأمل لا تفد ان لم  
 يول التكرار وروى عن ابي بكر انه اجاب في مسألة من قال لداي للمصلي كم  
 صليت فاشا رايه المصلي بيده ما صبعين منها الى انهم صلوا ركعتين  
 وبثلث الى انهم صلوا ثلثا ونحو ذلك لا تفد صلاته لانه عمل قليل  
 ومنه مروي عن عمارته وان كتب المصلي ما يستبين اي يظهر حرقه فان

كان بيان

ان كان اقل من ثلث كلمات لا تفد صلاته لانه عمل قليل وكذا ان يتبين حاله  
 تتبين حرقه بان كتب على هوا او ماء او باصبعه جافه على نحو ثوب  
 وحجرا لا تفد صلاته بل يكره لانه ثبت وينبغي ان يقيد بما اذا لم يكثر بحيث  
 يظنه الناظر انه ليس في الصلوة وان زاد في كتابة ما تتبين حرقه على  
 اقل من الثلث بان كان على ذلك ثلثا او اكثر تفد لانه كثير وفي  
 المنقط ولو قال المصلي مثل ما قال المؤذن تفد صلاته اي اذا قصد  
 اجابة المؤذن خلافا للويوسف وفاته في الفناوي الخافانية ان اذن في الصلوة  
 يرد به بالتأذين الاذان اي الاعلام بدخول الوقت تفد صلاته عند ايج  
 وقال ابو يوسف لا تفد ما لم يقل نحو على الصلوة حتى على الفلاح لانه اعلام  
 وعند ابي يوسف هو ذكر لكن المبتدئ خطاب ولو سمع المصلي اسم الله تعالى  
 فقال جل جلاله او خذ لك من الفاظ التعظيم او سمع اسم النبي فقال  
 صلى الله عليه وسلم ان اراد اي قصد بذلك اجابة اي اجابة ذكر الاسم تفد  
 صلواته لاجل ذلك القصد وان لم يرد به الجواب بل قصد ثناء وصلوة على  
 سبيل الاستيناف لا تفد لانه لا ينال الصلوة ولو ابتدأ اي ترتب ونظم  
 شعر او خطبة بكن يفرقه ولم يتكلم بلسانه لا تفد صلوة لانها لا تفد بحج  
 افعال القلب ولا كذا استدل الاساءة لتركه المشغوع وشغل قلبه  
 بغير الصلوة خصوصا ما ليس من جنس العبادة ولورد المصلي السلام  
 او برأسه او طلب منه شيء او ما برأسه او عينيه او حاجبيه اي قال نعم ولا  
 فان صلواته لا تفد بذلك وكذا لو اداه انشادها وقال اجبت خوفا وما



نعم اولاً لعدم الهد الكثير في جميع ذلك وفي الذخيرة ولا بأس ان  
 يتكلم الرجل مع المصلّي قال الله تعالى فنادته الملائكة وهو قائم يصلي  
 الآية وفي احكام القرآن للحوالي ولا بأس للمصلّي ان يجيب برأيه  
 اما لو قيل للمصلّي تقدم فقدّم او دخل فرجة الصف احد فجاب  
 المصلّي فوقفه فقد صدّ صلاته لانه امثل فيها غير امر الله وينبغي  
 ان يكث ساعة ثم يتقدم برأيه ولو قال في الصلوة اللهم اكرمني  
 او قال اللهم انعم علي او قال اللهم اصلي امرى او قال اللهم <sup>ارزقني</sup>  
 العافية او قال اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات  
 لا تقدر الصلوة في جميع ذلك وكذلك قال اللهم اغفر لوالدي او  
 اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والاصل ان كل ما يستحيل طلبه  
 من الخلق فالدعاء به لا تقدر ويجعل في الهبة اية اللهم ارزقني من  
 قبل ما لا يستحيل طلبه منهم وحكم بانه مفقود والاظهر انه لا تقدر  
 اذا اطلقه وان قيده بالملا ونحوه فقد واما قوله اللهم اكرمني  
 او انعم علي فهو على اختيار صاحب المحيط لا يفقد لانه معناه  
 موجود في القرآن والمختار ان ما هو في القرآن وفي الحديث لا  
 تقدر وما ليس في احدهما اعتبر فيه الاصل المتقدم ولو قال  
 اللهم اغفر لامي ففي اختلاف المتأخرين والاظهر عدم الفساد  
 ولو قال اللهم اغفر لعمي او لعمالي او نحو ذلك فقد اتفقا لعدم  
 وجوده في القرآن ولا في الآثار وعدم استجابة طلبه من الخلق

ولو

ولو قال اللهم اللهم ارزقني يوفيتك او جنتك او حج بيتك الحرام  
 فقد لانه لا يطلب من الخلق ولو قال اللهم ارزقني دابة او كوما  
 او زوجة ونحو ذلك او قال اللهم اقض ديني فقد لعدم استحالة  
 طلبه من الخلق ولو نظر المصلّي الى كتاب او مكتوب وفهم ما فيه  
 ان نظر غير مستفهم اي غير قاصد لفهم ما فيه لا تقدر صلاته بالاجماع  
 وان نظر اليه مستفهما اي قاصد لفهمه فقد ذكره في اللتقط انها تقدر  
 وهو مروي عن محمد وذكره في الاجناس انها لا تقدر عند ابي يوسف  
 وبه اخذ مشايخنا والصحيح انها لا تقدر بالاجماع ذكره في الهداية  
 والكافي وان قرأ المصلّي القرآن من المصحف او من الحراب فقد  
 صلاته عند ابي حنيفة خلافا لما قاله فان عند هاهنا لا تقدر لكنه يكره  
 لما فيه من التشبه باهل الكتاب واما تقدر عند ابي حنيفة لان  
 فيه قلب الاوراق وهو عمل كثير اولان فيه تعلما وهو عمل كثير و  
 لا فرق على قوه بين القليل والكثير وقيل لا تقدر ما لم يقرأ قدر  
 الفاتحة وقيل ما لم يقرأ اية وهو الاظهر وهذا اذا لم يكن حافظا  
 لما قرأه فان كان حافظا له لا تقدر بالاجماع لعدم التعلم ولو اخذ  
 المصلّي حجرا فرمى به طائرا ونحوه فقد صلاته لانه عمل كثير  
 ولو كان معه حجر فرمى به الطائرا ونحوه لا تقدر لانه عمل قليل  
 وقد اساء لاشتغاله بغير الصلوة ولورى بالحجر الذي معه  
 انسانا ينبغي ان تقدر كما هو ضربه بسوط او سبده لما فيه من

لوم



المخامرة وقال في الاجتناب ان ربي باطراف اصابعه واحد اي حجرا  
 واحد لا تقصد وكذا الورى مجريين لانه قليل وان ربي بسهم  
 تقصد لانه كثير ولو حرك المصلح جده مرة او مرتين متواليين  
 لا تقصد لقلت ولكن يكره وكذا لا تقصد اذا فعل الحكة مرارا غير  
 متواليات بان لم تكن في ركن واحد ولو فعل ذلك مرارا متواليًا  
 تقصد لانه كثير هذا اذا رفع يده في كل مرة اما اذا لم يرفع  
 في كل مرة فلا تقصد لانه حكة واحدة كذا في الخلاصة وذكر في  
 الاجتناب اذا قتل القملة مرارا اي بقتلات متعددة او قتل  
 قلات متعددة ان قتل قتلا متداركا بان لم يكن بين كل قتلين  
 قدر ركن تقصد صلاته وان كان بين القتلات فرصة اي مهلة  
 قدر ركن لا تقصد ولكن الكف <sup>بغير</sup> عنه افضل وكذا لا تقصد الصلوة  
 ولو روج المصلح بمروحة او ثوبه مرة او مرتين ولو روج مرات  
 متواليه تقصد على نسق ما تقدم ولو تنحنج المصلح يريد به اعلاما  
 اي اعلام الطالب لانه في الصلوة وسمع حروفه اي حروفه واستنحج  
 وكذا ان سمع منه حرفان نحو اح بالفتح او الضمة او تنحنج لتحسين  
 الصوت متعديا بان لم يكن مضطرا اليه تقصد صلاته عند اية  
 خيفة واية يوسف كذا ذكره في الاجتناب وصوابه عند اية خيفة  
 ومحمد كما هو في جميع الكتاب والفساد قول اسمعيل الزاهد  
 واليه ميل صاحب الهداية وقال غيره لا تقصد قال ابن الهمام

وهو الصحيح وفي مبسوط شيخ الاسلام ان ما هو لتحيين  
 الصوت لا تقصد اما ان كل بعذر بان كان مضطرا اليه  
 فلا يقصد اتفاقا لعدم امكان التحرز وكذا ان كان لا اجتماعا للرفق  
 في حلقه ولو استأذن رجل المصلح اي طلب منه الاذن في الدخول  
 وكذا لو ناداه فجهر المصلح بالقراءة ليعلمه انه في الصلوة او قال  
 الحمد لله لاجل ذلك او قال الله اكبر لا تقصد صلاته وكذا الوضوء  
 لاجل الاعلام لقوله ع من نابه شيء في صلاته فلينج وان قبلت  
 المصلح امرأته ولم يقبلها هو ولم يحصل له شهوة فصلاة تأمة  
 ولو قبل هو اي المصلح امرأته بشهوة او بغير شهوة فسدت  
 لان من رآه ظنة في غير الصلوة ولو قبل المصلح من زوجها بشهوة  
 او بغير شهوة تقصد صلاتها والفرق ذكرناه في الشرح ولو نظر  
 الى فرج المطلقة الرجعية بشهوة يصير مراجعا ولا تقصد صلاته  
 في المختار المصلح اذا وسوسه الشيطان فقال لاحول ولا قوة  
 الا بالله ان كان ذلك الذي وسوسه في امر من امور الآخرة لا  
 تقصد صلاته وان كان في امر من امور الدنيا تقصد كذا في الخبر  
 لان الوسوسة الممكنة <sup>تسمى</sup> حوقل بسبب امر اخروي في الاول و  
 بسبب امر دنيوي في الثاني المصلح اذا اراد ان يسلم على غيره  
 مساهيا فقال السلام فتذكراته في الصلوة فسكت ولم  
 يقل عليكم تقصد صلاته لانه تلفظ على قصد الخطاب وذكر

الاخر لا تقصد صلاته وان كان  
 في امر من امور الدنيا



في المشي في الصلوة اذا كان في الماشي حال المشي متقيل  
 القبلة غير منحرف عنها لا يفسد الصلوة اذا لم يكن متلاحقا  
 او بعضا لا حق لبعض من غير مهلة ولم يخرج من المسجد اذا كان  
 المصل في فيه وان كان في الفضاء اي الصحراء لا يفسد غير المتلاحق  
 ما لم يخرج المصل عن الصفوف يعني اذا مشى في صلاته الى  
 جهة القبلة مشيا غير متدارك بان مشى قدر صف ثم وقف  
 قدر صنف ثم مشى قدر صف اخر هكذا الى ان مشى قدر صفوف  
 كثيرة لا تفقد صلاته الا ان خرج من المسجد ان كان فيه او تجاوز  
 الصفوف ان كان في الصحراء فان مشى متلاحقا بان كان قدر صفين  
 دفعة واحدة او خرج من المسجد او تجاوز الصفوف في الصحراء  
 ففدت صلاته وان لم يكن قد اتم صفوف في الصحراء فالمعتبر  
 متجاوزة موضع سجوده والبيت المراءة كالمسجد عند ابي علي  
 النسخي وكالصحراء عند غيره وبعض المشايخ قالوا في رجل راى  
 فرجة في الصف الثاني او بالنسبة الى الصف الذي هو فيه وهو  
 الذي قد اتمه ليس بين وبين صف فمشى اليها الى تلك  
 الفرجة فسدها لا تفقد صلاته ولو مشى الى الصف الثالث  
 وهو الذي بين وبين صف تفقد صلاته وهذا القول ان حمل  
 على اطلاقه او سواء كان مشيا الى الثالث متلاحقا او غير  
 متلاحقا كان مخالفا لما قبله وان قيد بكونه متلاحقا

فلا هذا التفصيل كله اذا لم يكن الماشي في صلوة مشهور  
 القبلة بان مشى قد اتمه او يمينا او يسارا او قفرا وما اذا  
 استدبر القبلة فقدت صلاته سواء قليلا او كثيرا ولم يفسد  
 كما اذا استدبر القبلة على ظن انه رفعها وسبقة حدث آخر ثم  
 تبين انه لم يكن رفع ولا احدث فان صلاته قد فدت بالاستدبار  
 وان لم يخرج من المسجد لان استدباره وقع لفرض ضرورة  
 اصلاح الصلوة فكان مفدا ولو مضى العلك او مضى الهليلج  
 في الصلوة تفقد وان لم يبتلع وهذا اذا اكثر بان توالى  
 ثلث مضغيات ولو لم يمضغ الهليلج لكن دخل حلقه منه شيء يسير  
 لا يفقد ولو كان في فيه سكر او قانيد فابتلع ذوقه تفقد وان  
 لم يمضغه لانه كذلك يؤكل ولو ابتلع ما بقي بين اسنانه من المأكول  
 ان كان ذلك زائدا على قدر المصلحة تفقد صلاته وكذا  
 ان كان قدرها وان كان اقل من قدر المصلحة لا يفقد  
 صلاته ولا يفقد صومه وقد تقدم في فصل ما يكره ولو  
 اكل خلوا فبقي في فيه طعم الخلوة وهو في الصلوة وابتلع ريقه  
 لا يفقد لانه يسير جدا ولو نفع في الصلوة ان كان غير  
 مسموع لا يفقد لكن يكره وان كان مسموعا ان كان حروفا  
 مرهجة كان وقف تفقد وان عطر فحصل به حروف كاصب ونحوه  
 لا تفقد لانه اضطراري وكذا لو نجس فحصل به حروف كذا

مشي

هذه اركان



أطلقه فاضطرب وقيد في الكفا بما اذا كان مدفوعا اليه  
فان لم يكن مدفوعا اليه تفقد ولو تشاوب فخصديه جروف  
لا تفقد وكذا لو قيل له من اين جيت فقال <sup>البر</sup> من معطلة وقصر  
مشبه او قيل له ما مالك فقال الخيل والبقال والمخير يريد الجواب  
تفقد وان جرى على لسانه نعم فان كان عادة له يجرى على لسانه  
كثيرا في غير الصلوة تفقد لانه من كلامه والا فلا لانه قرآن و  
لو قال يا فارسي اري فهو على هذا التفصيل كذا في الفتاوى  
ولو قرأ من التوراة او الانجيل تفقد ان لم يكن ذكرا ولو  
اشد شعرا تفقد وان فيه ذكر ولو ابتلع دما خرج من لسانه  
لا تفقد ما لم يكن ملاء الفم وكذا الوقاد اقل من ملاء الفم فعاد  
الى خوف وهو لا يملك امساكه ولو رفع الفتيحة من السراج لا  
تفقد وكذا لو تردى برداء او حمل شيئا خفيفا يحمل بيد واحدة  
او حمل صبيا او ثوبا على عاتقه لا تفقد ولو ركب الدابة  
تفقد وان نزل عنها لا ولو اغلق الباب لا تفقد ولو فتح  
الفلق اى القفل تفقد ولو لبس القميص تفقد ولو تنقل  
او خلع نعليه لا ولو لبس الخف تفقد الا ان يكون واسعاً  
يلبس بيد واحدة وكذا الوزعه ولو لبس الدابة او اسرجها  
او نزع السرج تفقد وان امسكها او خلع الجمام لا وان  
شد الا اذا ادا الشراويل تفقد وان خلعت الا اذا

كان امنا يريد الازن تفقد

في الحديث

في الحديث في الصلوة من سبقت حديث سجاوى من جهة من وجب للوضوء  
في الصلوة انصرف من فوره وتوضاء من ان يستقبل بشيء غير  
ضروري في وضوئه وبني على صلاته عندنا ان لم يعرض له ما ينافيها  
خلافاً للائمة الثالثة لقوله من اصابه في <sup>او</sup> او عاف او  
فكسر او مذي فليصرف فليتوضأ ثم ليبن على صلاته وهو في ذلك  
لا يتكلم وفي رواية ثم ليبن على صلاته ما لم يتكلم والاستيناف  
افضل للمفرد عن شبهة الخلاف وقيل البناء في حق الامام والمفرد  
افضل احرازاً لفضيلة الجماعة الا ان يمكنها الاستيناف بجماعة  
اخرى ثم المفرد ان شاء الله في مكان وضوئه ان امكن او اقرب  
المواضع اليه ان لم يمكن وان شاء رجع الى مصلاه والمفرد يعود  
الى مكانه البتة ان لم يفرغ امامه فلو اتم في غيره لا يصح ان كان بينه  
وبين امامه ما يمنع صحة الاقتداء وان كان امامه قد فرغ تحية كما  
المفرد والامام حكمه حكم المقتدى لانه يصير مقتداً <sup>بما</sup> يستقله  
ثم استتلاف الامام غيره اذا سبقه الحديث جازئاً بما عايناه وروى  
عن عمر مرضه انه دخل في الصلوة ثم اخذ بيد رجل وانصرف ثم  
قال لما دخلت في الصلوة وكبرت رأيتني شيء فلمست بيدي  
فوجدت بلة ثم جواز البناء مقيده بان ينصرف على فوره فان  
مكث بعد الحديث في مكانه قدر ركن فسدت الا اذا احدث  
بالنوم فمكث زماناً ثم انتبه وان قرأ في ذهابه او اياها فقد

منه كركن

القلي يقتضين قوساً  
يخزون جيباً



في الصحيح وقيل القراءة في الايام لا تقيد وقيل في الذهاب لا تقيد  
والذكر لا يصح في الاصح ولو احدث راكعا فرفع مسمعا فسدت  
وكذا ان احدث ساجدا فرفع مكبرا بنيت اتمامه او بدو نية وان  
نوى به الانصراف لا تقيد ولو فرقه او سال دمه لشجته  
او عضة ولو شئت لنفسه استأنف لانه ليس بساوي وكذا لو  
اصابه نجاسة مانعة غير سبق حدث خلا فالاي يوسق فان كانت  
النجاسة من حدثه بنى اتفاقا ولو من حدثه <sup>كانت</sup> وغيره لا يبنى ولو اتحد  
محلها وكذا لا يبنى ليلان دمد غمرها فان سال لسقوط شئ من  
غير مبط فقل يبنى لعدم صنع العباد وقيل على الخلاف  
واختلف فيما لو سبق اعطاسه والاطهر انه يبنى لكونه سماويا  
وان تخلفه فالاطهر انه لا يبنى ولو سقط كرسقا بغير صنع سبولا  
بنت بالاتفاق وان يتحركها فعلى الخلاف وان لم يكن الحدث من بدنه  
كالانماء والجنون لا يبنى وكذا ان كان موجبا للفعل كالاختلام و  
ان شغل بفعل غير ضروري بان جاوز ماء يقدر على الوضوء  
منه الى بعد منه لا يبنى وله ان يتوضا ثلثا ثلثا في الاصح ويأتى  
بما اثنى الوضوء ولو وجد في الخوض موضعا للتوضؤ فجاوز  
الى موضع آخر ان كان لعذر كضيق مكان الاول بنى والا فلا ولو  
قصد الخوض وفي منزله ماء اقرب منه ان كان البعد قد رصفين  
لا تقيد وان اكثر فسد وان كان عادية التوضؤ من الخوض

فذهب

فذهب اليه ونسج ساء في بيته بنى ولو كان بعيدا او بقرية بنى  
مات ترك البئر لان الترع يمنع البناء على المختار وقيل لا يمنع ان  
عدم غيره وان عرض له ما ينافي الصلوة من كلام ونحوه وكشف  
عودة لا يبنى حتى لو كشفت راسها للسمح او ذراعيها للفعل  
لا يبنى في الصحيح وكذا لو كشف هواه في الاستنجاء في ظاهر  
المذهب وقيل ان لم يكن منه بد يبنى في السنة ان ينصرف بخذوب  
الظهر ممكنا فانهم انه رجع والاستخلاف للامام ان يأخذ  
بثوب رجل الى المحراب او يثير اليه وله ان يستخلف ما لم يخرج  
من المسجد او يجاوز الصفوف في الصفراء فان لم يستخلف  
حتى جاوزا وخرج بطلت صلوة القوم ان لم يستخلفوا لهم  
قبل خروجه وفي بطلان صلاته روايتان والاطهر عدم البطلان  
لانه في حق نفسه كالمفرد ويشترط كون الخليفة صالحا للامامة  
ولو كان مبوقا ولو لم يكن مع الامام الا واحد تقيين فلا يستخلف  
من غير تقيين ان كان صالحا للامامة والآيان كان صبيا او امرأة  
فقل يتقين فتقد صلاته وصلوة الامام والاصح انه لا  
يتعين فتقد صلاته <sup>في الايام</sup> ولو حصل سبق الحدث في ركوع  
او سجود يجب اعادتهما في البناء لان الانتقال من ركع الى ركع  
مع الطهارة شرط ولم يوجد فيعيد ما احدث فيه ولو لم يعد  
لا يجزئ به بخلاف ما لو تذكر فيهما السجدة فسجدها حيث

وان وجد بان يمينه من استنجاء  
وقيل لا يبنى تحت ثوبه  
ومع ذلك لا يبنى عند نية

لا يستنج من تحت ثوبه وكذا  
فصل الجنون ونسج راسها وتغسل  
ذراعيها ولا تكشف ان مكروا  
لزم يستنج في ذلك كله كغيره



لا يجب إعادة التمجيد وعن أبي يوسف تلزم إعادة الركوع  
لأن القومة فرض عند **فصل** في سجود السهو سجدة  
واجبت الصواب ان يقال سجود السهو واجب فكأنه اراد بالتجديد  
معنى السجود ولم يرد الواحدة فان الواجب سجدتان وهذا  
هو الصحيح وقيل هو سنة لا يجب سجود السهو الا بترك الواجب  
من واجبات الصلوة فلا يجب بترك الترتيب والمستحبات كما  
التقوى والتسمية والثناء والتأمين وتكبيرات الانتقال  
والتسبيحات ولا بترك الفرائض لان تركها مفقد ان لم يترك  
فيقارأ وبتأخيرها اي بتأخير الواجب عن محله وتأخير ركن  
عن محله اما ترك الواجب فهو كما اذا نسي او تركه وقت نيابة  
قراءة الفاتحة في الوتر والتشهد في إحدى القعتين الأولى  
والأخرة فانه واجب فيهما في اظهر الروايات وهو الصحيح  
وقيل هو سنة في الأولى كما اذا نسي تكبيرات العيدين  
وكما اذا جهر الامام فيما يخافت او خافت فيما يجهر واما المنفرد  
فلا يجب عليه بالخافة في الجهرية لانه مخير وكذا الوجه في  
موضع المخافة في ظاهر الرواية وفي رواية النواذر يجب  
السهو واليه مال ابن الهمام لان المخافة واجبة عليه وقيل  
ان جهر الجهر الامام يجب وان جهر بقدر ما يسمع نفسه فلا  
وذكر في الذخيرة ان سجود السهو يجب ستة اشياء فيجب

سهو

بتقديم

بتقديم ركن نحو ان يركع قبل ان يقرأ ويسجد قبل ان يركع هذا  
التمثيل من صاحب الذخيرة غير واقع في محله لان الركوع قبل  
القراءة والسجود قبل الركوع غير معتد به حتى يفرض إعادة الركوع  
بعد القراءة وإعادة السجود بعد الركوع واذا لم يقع معتد به  
لا يكون فيه تقديم الركن نعم اذا قل ذلك يجب سجود السهو  
لتأخير الركن بسبب الزيادة التي مرادها فليتامل ويجب  
بتأخير الركن هذا نافي السنة نحو ان يترك سجدة صلبية  
بضم الصاد منسوبة الى الصلب لاختصاصها بصلب الصلوة  
بخلاف سجدة التلاوة وسجدة السهو فلا يترك سجدة  
من ركعة سهو او فتذكرها في الركعة الثانية بعد تلك الركعة  
او فيما بعدها فسجد ما فقد آخر ركن عن محله او يؤخر القيا  
الى الركعة الثانية بان يجلس بعد السجدة الثانية من الركعة  
الأولى ثم يقوم ويجب تكرار الركن هذا ثالث السنة نحو  
ان يركع مرتين او يسجد ثلث مرات ويجب بتفجير الواجب  
من صفة الى صفة وهو رابع السنة نحو ان يجهر بالقراءة فيما  
يخافت فيه بها او يخافت فيما يجهر فيه ويجب بترك الواجب  
وهو خامس السنة نحو ان يترك القعدة الأولى للفرايض  
او الفاتحة او تكبيرات العيدين او غير ذلك من الواجبات  
ويجب بترك السنة المخافة الى جميع الصلوة وهو



السادس نحو ان يترد في القعدة الاولى فانه  
 يقال تشهد الضلوة ولا يقال تشهد القعدة بخلاف  
 تسبيح الركوع ونحوه فانه يضاف الى الركوع وهذا على  
 رواية كون التشهد الاول سنة وقال بعض المشايخ تشهد  
 في القعدة الاولى واجب وهو ظاهر الرواية وعليه المحققون  
 وهو الاصح وقيل وجوبه بشئ واحد قال صاحب الزخيرة  
 وهذا اجمع ما قيل فيه لان الوجوه كلها تخرج عليه لان الاتيان  
 بالركن في محله واجب ففي تقديمه او تأخير تركه وتكرار الركوع  
 يلزم منه تأخير ما بعده والباقي ظاهر وتوجب الامام  
 فيما يخافت او خافت فيما يجهر قدر ما تجوز به الصلوة  
 يجب عليه سجود السهو وهو اي التقدير بما تجوز به الصلوة  
 الاصح والآي وان لم يكن ذلك مقدارا ما تجوز به الصلوة  
 فلا يجب عليه سجود السهو ولم يفرق في ظاهر الرواية بين  
 الجهر والخافت وذكر في رواية النوادر انه ان جهر فيما يخافت  
 فعليه سجود السهو قل ذلك اوكثر وان خافت فيما يجهر  
 ان خافت الفاتحة او اكثرها او خافت من السورة ثلث ايات  
 قصار او اية طويلة فعليه السهو وان خافت آية قصيرة  
 يجب عنده اي عند ابي حنيفة خلافهما ففرق في النوادر  
 بين الجهر والخافت لان المخافت في موضع الجهر اخف من عكسه

اذا المخافة مشروعة في بعض المبريات كالمغرب والفتاء ولم يشرع  
 الجهر في صلوة المخافة وتامة في الشرح ثم ادنى الجهر ان يسمع غيره  
 وادنى المخافة ان يسمع نفسه وهذا هو المخار ذكره في الفنية وقد  
 تقدم في بحث القراءة ولوقام في الصلوة الرباعية الى الركعة الثامنة  
 او قعد بعد رفع رأس من السجود في الركعة الثالثة او قام الى  
 الرابعة في المغرب او الثالثة في الفجر او قعد بعد رفعه من الركعة  
 الاولى في جميع الصلوة يجب عليه سجود السهو بمجرد القيام في صورة  
 ويجزئ القعود في الصورة لتأخير الواجب وهو التشهد او السلام  
 في الصورة القيام وتأخير الركن وهو القيام في صورة القعود وان  
 نهض الى الركعة الثالثة ما هي ان كان الى القعود اقرب بقعد  
 لانه بمنزلة القاعد وفي وجوب سجود السهو عليه حينئذ اجتهاد  
 بين المشايخ والاصح عدم الوجوب لان فعله لم يعد قيا ما فكان  
 قعودا ولا فرق في هذا الحكم بين القعدة الاولى والاخيرة بخلاف  
 ما اذا كان القيام اقرب وانما يكون الى القعود اقرب اذا لم يرفع  
 مركبته كذا ذكر صاحب المحيط والاصح ما ذكره بدر الدين الكردوي  
 انه ان انتصب النصف الاسفل يكون الى القيام اقرب والا فهو  
 الى القعود اقرب فان كان الى القيام اقرب لم يقعد بل يعني على  
 صلاته كما لو لم يتذكر الا بعد تمام القيام ويسجد للسهو تركه  
 واجبا وهو القعدة الاولى ثم هذا التفصيل برواية عن ابي يوسف



اختارها متبايناً بخاري أما في ظاهر الرواية فمالهم بسوقاً فيما يعود و  
 ان استوى قائماً لا قال الشيخ كمال الدين ابن الهمام وهو الاصح ويؤيده <sup>بدر</sup>  
 قوله عدم اذا قام الامام في الركعتين ان ذكر قبل ان يستوى قائماً فليجلس  
 وان استوى قائماً فلا يجلس ويسجد سجدتين للسهو ثم لو عاد بعد  
 ما صار الى القيام اقرب قيل قد صلاته والصحيح انها لا تنفس  
 وان بعد ما استوى قائماً فسدت في الاصح لتكامل الجنابة برفض الفرض  
 بعد ما شرع فيه لاجل ما ليس بفرض وفي القنية لو عاد الامام يعني ما قام  
 من القعدة الاولى لا يعود معه القوم تحقيقاً للمخالفة وذكر بعضهم  
 انهم يعودون معه انتهى وهو يفيده عدم الفساد بالعود وفيها القنية  
 نسي الشهادة في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام عليه ان يعود ويتشهد  
 بخلاف الامام والمنفرد للزوم المتابعة كمن ادرك الامام في القعدة  
 الاولى فقعده معه فقام الامام اقبل شروع الميسوق في التشهد  
 فانه يتشهد تبعاً للشهد امامه فكذا هذا ولو كرر الفاتحة في ركعة  
 من الاولين متواليا او قرأ القرآن في ركوع او في سجوده او في  
 موضع التشهد يجب عليه سجود السهو للزوم تأخير الواجب وهو  
 السجدة في الصورة الاولى والقراءة في غير مباشرة فيه في البواق  
 والتحرر عن ذلك واجب وان قرأ الفاتحة ثم السجدة ثم الفاتحة لا  
 يلزمه السهو وقيل يلزمه وكذا لو قرأ الفاتحة الاخر فقام اعادها لا  
 سهو عليه كذا في الخلاصة وان قرأ الفاتحة في إحدى الركعتين مرتين

اوضح

اوضح فيها اليه سورة او قرأ السجدة دون الفاتحة او قرأ الشهادة  
 مرتين في القعدة الاخيرة او تشهد قائماً او راكعاً او ساجداً  
 لا سهو عليه كذا المختار لعدم تركه وجب في ذلك كله لان الفاتحة  
 لم تقين وحدها في الاخيرين على سبيل الوجوب والقيام والركوع  
 والتجود محل الشاء والشهادة ثناء وقيل ان تشهد في القيام  
 بعد قراءة الفاتحة فعليه السهو وصححه السروجي وقيل لا تشهد  
 في ركوعه او سجوده يلزم السهو ولو زاد في الشهادة في القعدة  
 الاولى ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد يجب عليه سجود السهو  
 بالاتفاق لتأخير الفرض وروى عن ابي حنيفة انه ان زاد حرفاً او كلمة  
 يجب عليه سجود السهو وروى عنها انه قال اللهم صل على محمد وآل محمد  
 ما لم يقل وعلى آل محمد وقد تقدم في بحث الشهادة وان سكنت  
 في الركعتين الاخيرين متعدياً فقد ساء وان سكنت ساهاً يجب  
 السهو هذا بناء على وجوب الفاتحة في الاخيرين وقال ابو يوسف  
 لا سهو عليه بناء على عدم الوجوب وقد تقدم الكلام عليه في  
 القراءة وان قرأ القرآن بعد قراءة التشهد في القعدة الاخيرة لا  
 سهو عليه وان قرأ محل التشهد يجب لانه محل الدعاء والثناء والقرآن  
 مشتمل عليهما وان تذكر القنوت بعد الركوع لم يعد الى القيام  
 لقراءته ولا يقرأ بعد الرفع من الركوع لفوات محله وان تذكره  
 هو بعد في الركوع ففيه اي في القصور روايتان قيل يعود

السهو في الركعة الثانية  
 انما هو في السجدة  
 بالمتن

في الامام ان يقرأ في الركعة  
 الثانية الفاتحة في الركعة  
 الاولى فليس عليه سجود  
 السهو في الركعة الثانية  
 فساد الى القيام وقراءة  
 الفاتحة دون الامام  
 صلوة النجوم وفعل الامام  
 فعل الجماعة فرض وفعل الامام  
 تطوع واقضاء الفرض بالنفل  
 لا يجوز جامع الغنم عنه



ويثبت والصحيح انه لا يعود ولا يقنت في الركوع وقال الناطقي  
سواء عاد او لم يعد يسجد للسهو وفي الخلاصة وعليه السهو  
عاد او لم يعد قنت او لم يقنت اما لو تذكر في الركوع انه ترك  
الفاحة او السجدة فانه يعود ويقرأ ويعيد الركوع وان لم  
يعده فقد صلاته لانه ارتفع بالعود والقرأة وان عاد و  
لم يقرأ ففي ارتفاض ركوعه روايتان والفرق مذكور في الشرح  
وان لم على رأس الركعتين في طهر على ظن انه انما غم تذكرانه انما صلي  
ركعتين فقط يتمها ويسجد للسهو لا سلامه وقع سهوا وان لم  
على رأس الركعتين على ظن انها اصل تجمعة او جري تأنف صلاة لانه  
سلم عالما ان صلي ركعتين فوقع سلامه عمدا فيكون قاطعا وان سرى  
عن القعدة الأخيرة في زوات الادبع وقام الى الخامسة يعود الى  
القعدة ماله يسجد للخامسة ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو لتأخير  
القعدة وان قيد الخامس بالسجدة تحولت صلاته نقلا عنه الى  
خليفة واجبه يوفى وبطلت اصلا عند سجدة وعليه ان يضم اليها ركعة  
سابعة عندهما ليصير متفلا بست ركعات وقوله وعليه يفيد  
ان الضم واجب والاصح ان الضم نذر فلو لم يضم لاشي عليه ثم  
بطلان الفرض يحصل بمجرد السجود في الخامسة عند ابي يوسف لان  
السجود يتم بالوضع عنده وعند محمد لا يبطل ماله يرفع رأسه لانها  
لا تتم الا بالرفع عنده وفائدة الخلاف انه لو سبق الحدث قبل رفعه

يتوضأ

يتوضأ ويتشهد ويضع فرضه عند سجدة خلافا لابي يوسف وقول محمد هو  
المختار ويسجد للسهو بعد تحولها نقلا على قول بعض المشايخ و  
الاصح انه لا يسجد قاله في النهاية لان قعد في الرابعة ثم قام قبل  
ان يسلم يعود ايضا ماله يسجد ويسلم ولا يسلم قائما ويسجد للسهو  
لانته اخرا واجبا فان سجدة الخامسة كان فرضه تاما لتمام انكائه ويضم  
الى تلك الركعة ركعة اخرى ويكون الركعتان نافلة له بناء على صحة النقل  
بتجربة الفرض وهل يتوبان عن سنة الظهر والعشاء قبل الغم والصحيح  
ان لا يتوبان والكلام في القيام الى الرابعة في المغرب والى الثالثة في الظهر  
كالكلام في القيام الى الخامسة في الرباعيات ثم الحكم وهو الضم  
في الظهر والعشاء والمغرب لا كلام فيه لعدم كراهة النقل بعدها  
اما في العصر والفجر فقد قيل لا يضم الا في العصر في الصورة الاولى  
وقيل يضم مطلقا وهو المختار لان التبرأ مما هو عن التنقل القص  
لا الواقع من غير قصد وكذا لو وقع تطوع اخر الليل فلما صلي ركعة  
طلع الفجر كان الاولى ان يتمها ثم يصلي ركعتي الفجر لانه لم يتنقل بعد  
الفجر قصد باكثر من ركعتيه ويسجد للسهو استحسانا والقياس  
ان لا يسجد لانه في صلاة غير التي سهو فيها وجه الاستحسان  
ان النقصان يدخل في فرضه بترك السلام فيه او بتأخيرها وادخال  
فعل زائد قبله وسهوا امام يوجب السجدة عليه أصالة وعلى القول  
بتبعاله فان تركه الامام لا يسجد المؤتم وسهوا المؤتم لا يوجب

في عدم القعود

ثم



يسجد على الايمان لانه يتبع لا يتبع ولا عليه لئلا يصير مخالفا لا  
 مامه وان سجد على الايمان يعني بالتسوية عن السلام انه طال لقعدة  
 الاخيرة ساكنا قدر ركن او اكثر على ظن انه خرج من الصلوة ثم علم  
 انه لم يخرج ولم يسلم فسلم بسجدة السهو لئلا يخرج الواجب وان سلم  
 من عليه السهو يريد به اي مره باسلامه قطع الصلوة يعني انه لا يريد  
 عند سلامه سجدة السهو وان يسجد للسهو بل نوى ان لا يسجد له  
 ثم بدا له بعد ما سلم ان يسجد للسهو فله ان يسجد ما يشاء ولا يستدبر  
 القبلة اي وما لم يستدبر القبلة فالمحصل ان نية عند السلام ان لا  
 يسجد لا تمنع وجوب السجود ولا تسقطه ما لم يعرض ما يتاخر في الصلوة  
 ومن شك في حال القيام انه هل كبر للافتتاح ام لا فتفكر في ذلك  
 او طال تفكره قد مراد اذ ركن وعلم بعد ذلك انه قد كان كبرا وظن اي عليه  
 على ظنه في الصورة المذكورة انه لم يكبر فاعاد التكبير ثم تذكر انه كان قد  
 كبر فعليه السهو لزوم تأخير الواجب وهو القراءة من تفكره وكذا ان  
 شك هل هو في الظهور ام في العصر مثلا او انة صلى ثلثا او اربعا  
 او فرغ من الفاتحة وتفكر اي سورة يقرأ وغو ذلك يجب عليه السهو  
 ان قال تفكره ثم الاصل في حكم التفكير ان منعه عن اداء الركن  
 قراءة اية او ثلث ايات وكروع او سجود او عن اداء واجب كالقعود  
 يلزم السهو لا يستلزم ذلك ترك الواجب وهو الايمان بالركن  
 والواجب في محله وان لم يمنعه عن شيء من ذلك بان كان يؤدّي

الاركان ويتفكر لا يلزم السهو بل نوى ان لا يسجد له  
 عن القراءة او عن التسبيح يجب عليه سجود السهو والافلا فعلى هذا  
 القول لو شغله عن تسبيح الركوع وهو رافع مثلا يلزمه السجود  
 وعلى القول الاول لا يلزمه وهو الاصح وان سلم المسبوق ساها  
 مع امامه او على اثر تسليمه الاول كساير المقتدين فانه لا سهو  
 عليه لانه مقتد بقدر وسهو المقتدى لا يوجب السجود وان سلم بعده  
 او بعد سلام امامه يجب عليه سجود السهو لوقوعه منه بعدما  
 صار منفردا او في المحيط ان سلم في الاول مقامه بالسلام فلا  
 سهو عليه لانه مقتد وبعده يلزم لانه منفرد انتهى فعلى هذا يراد  
 بالنية حقيقةها وهو نادرا لوقوع وذكر في المنقسط ان المسبوق  
 اذا سلم مع امامه وكبر ايام الشرب تكبير الشرب مع امامه سهو  
 فعليه السهو لما قلنا انه صدر منه بعد انفراد المسبوق يتابع  
 امامه في سجود السهو وان كان وقوع السهو منه قبل اقتداءه  
 لا التزامه متابعته ولو ظن الامام ان عليه سهوا فسجد وتابعه  
 المسبوق ثم علم ان لا سهو عليه ففي رواية لا تقصد صلوة  
 المسبوق وبه انما صدر الشبهة وفي رواية تقصد وهو الاصح  
 لا يقتضي به في موضع الانفراد وان قام المسبوق قبل سلام  
 الامام وقراءه وركع ولكن لم يسجد حتى يسجد الامام للسهو  
 يتابعه المسبوق فيه وان لم يتابعه لا تقصد صلاته ولكنه يسجد



عند فراغه ويرتفع قيامه وقرأته وركوعه اذا تابعه لان انفراد  
 لم يستحكم بعد فلو لم يتابعه ويلزمه اعادة ما فعله قبل حتى  
 لو اعتبره وبنى عليه ولم يفتد فسدت صلاته وان كان قد قيد  
 الركعة التي قام اليها بالسجود لا يتابع الامام في سجود السهو و  
 ويسجد اذا فرغ وان تابعه فسدت صلاته واذا لم يتابع الموقوف  
 الامام في سجود السهو يسجد لاجل ذلك السهو اذا فرغ من الصلوة  
 استحسانا لانه اخر صلاته وان سجد فيما يقض بعد فراغ الامام  
 يسجد للسهو ايضا لا تنفرد والمنفرد يسجد لاجل سهوه وان  
 كان لم يسجد مع الامام سهوه ثم سجد هو ايضا كفته سجدة ثان  
 عن السهوين لان السجود لا يتكرر بتكرار السهو ولا ينبغي السجود  
 اي لا يباح بل يكره تحريما ان يقوم الى قضاء ما سبق به قبل سلا  
 الامام الا ان يكون القيام لضرورة قصور صلاته عن الفساد كما  
 اذا خشي ان انتظره ان تطلع الشمس قبل تمام صلاته في الفجر او  
 يدخل وقت العصر في الجمعة او يمضي مدة مسجدة او يخرج الوقت  
 وهو صاحب عذر او يبدؤه الحدث او يخاف مرور الناس بين يديه  
 فخذ ذلك فلا يكره حينئذ ان يقوم قبل سلامه بعد قعوده قدر  
 الشبهة ولا يقوم قبل قعوده قدر الشبهة اصلا فان قام قبل ان  
 يفرغ الامام من الشبهة اي قبل ان يقعد قدر الشبهة فالمسئلة  
 حينئذ على وجه مباهل على ان ما يؤد به من قيام وقرأة وركوع

وسجود

وجود قبل قعود الامام قدر الشبهة لا يقعد به وان ما يقضيه  
 اول صلاته في حق القراءة اذا علم هذا فلا يجلو اما ان كان مسوقا  
 بركعة او بركعتين او بثلاث ركعات او بربع ركعات فان كان  
 مسوقا بركعة ينظر ان وقع من قرأته بعد فراغ الامام من الشبهة  
 مقدار ما تجوز به الصلوة على حسب اختلافهم جازت صلاته و  
 الا اذا كان لم يقع من قرأته بعد فراغ الامام من الشبهة راد  
 ما تجوز به الصلوة فسدت صلاته ولا اعتداد بما قرأه قبل ذلك لان  
 قيامه وقرأته قبل فراغ الامام من الشبهة لا تعتبر على ما مر والقراءة  
 فرض عليه في الركعة التي يقضيها اذا لم يبق من صلاته ما يمكن تدارك  
 القراءة فيه تفسد لترك الفرض وكذا الحكم ان كان مسوقا بركعتين  
 لا فراض القراءة عليه فيها وعدم ما يمكن تداركها فيه بعد هاتجلا  
 ما اذا كان مسوقا باكثر من ركعتين حيث لا تفسد صلاته بعدم  
 وقوع ما تجوز به الصلوة من قرأته بعد فراغ الامام من الشبهة  
 لتمكث من تداركها فيما بعد حتى لو لم يقرأ بعد الركعتين مما يقضيه مقدار  
 ما تجوز به الصلوة واعتد بما قرأ قبل فراغ الامام من الشبهة  
 ومضى عليه تفسد صلاته ايضا واعلم ان المسبوق هو من وقع  
 شروعه مع الامام بعد ما فاتة الركعة الاولى معه واللاحق من فاتة  
 شروعه منها معه بعد التقية به والمدرك من لم يفت مع الامام شي  
 من الركعات ثم من احكام المسبوق ايضا انه فيما يقضى كالمنفرد الا

وان كان مسبوقا بثلاث ركعات فان وجد  
 بعد ما قعد الامام قدر الشبهة قيام  
 وان لم يبق بعد الفقرة الاخيرة لان القراءة  
 وعليه ان يقضيها في الثالثة القياسية  
 في الركعتين من الفرض وفي الثالثة القياسية  
 وان لم يبق بعد ما قعد الامام قدر  
 الشبهة فسدت صلاته على ما مر



في أربع مسائل فيها لا يجوز الاقتداء بهما ما لو شئ أحد المسبوقين  
 احتسا وبين قدر ما عليه فلا يحط صاحبه في القضاء من غير اقتداء صح  
 وثانيها انه لو كبرناويا للاستئناف يصير مستأنفا قاطعا لا يخلو  
 المنفرد فانه لو كبرناويا للاستئناف لا يصير مستأنفا ما لم يوصل  
 اخر غير الله هو قياها لثما ما تقدم انه يسجد مع امامه بعد ما قام قبل  
 التقييد بالسجدة والمنفرد لا يلزمه السجود لسر وغيره وابعها انه  
 يأتي بتكبير الشريك اتفاقا والمنفرد لا يجب عليه عند اية خيفة ولو  
 قام المسبوق حيث يصح له القيام وفرغ قبل سلام الامام وتابعه في  
 السلام قيل تفسد صلاته والفتوى ان لا تفسد ولو تذكر امامه سجد  
 تلاوة فسجدها بعد قيام المسبوق قبل ان يقيد ما قام اليه بالسجدة فانه  
 يرفضه ويتابع الامام في سجدة التلاوة ولو لم يتابعه فسدت صلاته  
 وان كان قيدا ما قام اليه بالسجدة لا يتابعه ولو تابعه فسدت صلاته  
 وان لم يتابعه قيل تفسد ايضا والاصح عدم الفساد ولو تذكر  
 الامام سجدة صليبة يتابعه المسبوق وان لم يتابعه فسدت وان كان  
 قيدا ما قام اليه بالسجدة تفسد في الروايات كلها تابعه ولو لم يتابعه  
 وان ادرك مع الامام ركعة من المغرب يقرأ في الركعتين اللتين سبق  
 بهما السجدة مع الفاتحة ويقعد في اولها يقضي اول صلاته في حق  
 القراءة وانها في حق القعدة ولكن لو لم يقعد فيها سهوا لا يلزمه  
 سجود السهو ولو كونا اوله من وجه ولو ادرك ركعة من الرباعية بقو

ويقضي

ويقضي ركعة بفاتحة في سجدة ويقعد ثم ركعة كذلك ولا يقعد  
 وفي الثالثة الفاتحة فقط ان شاء ولو كان امامه ترك القراءة وقضاها  
 في الاخرين وادرك المسبوق الاخرين فالقراءة فيما يقضي فرض عليه  
 ايضا لان تلك القراءة التحقت بمحلها من الشفع الاول فخلا الشفع  
 الثاني منها واذا فرغ المسبوق من التشهد قبل سلام الامام يكره  
 من اوله وقيل بكون كلمة الشهادة وقيل يكت وقيل يأتي بالصلوة  
 والدعاء والصحيح انه يترسل ليفرغ من التشهد عند سلام الامام  
 والصحيح انه لا يأتي بالشاء في الصلوة المهرية حتى يقوم الى القضاء  
 واما المتقدم اذا فرغ من التشهد الاول قبل فراغ امامه فانه  
 يسكت قولاً واحداً وان قام الامام الى خامسة فتابعه المسبوق  
 فان كان الامام قعد في الرابعة فسدت صلوات المسبوق بمجرد  
 القيام وان لم يكن قعدا تفسد ما لم يقيد معه الخامسة بالشئ  
 واما الاحق فقد يكون بسبب ما فاتة النوم او سبق الحدث  
 والاشتغال بالوضوء او زحمة بحيث لم يجد مكانا وحكما انه  
 يقضي ما فاتة اولاً ثم يتابع الامام ان لم يكن فرغ عكس المسبوق  
 ولا يقرأ ولو بعد فراغ الامام لانه خلف الامام حكما ولذا لو  
 لا يسجد للسهو وان سجد الامام للسهو وهو لم يتم صلاته لا  
 يسجد معه بل يسجد بعد فراغه ولو كان مسافرا وامامه مسئلة  
 فتوى الاقامة لا تنصير صلاته اربعاً بخلاف المسبوق في جميع



ذلك وذكر في فتاوى الحاقانية فقال يجد صل ولم يذكر اتصاله  
 ثم ادبها قال ان كان ذلك اول ما سرى استقبل قبل اول  
 ما سرى في هذه الصلوة وقيل في سنة وقيل بعد بلوغه وقيل  
 يعني اول ما سرى في عمره وعليه اكثر المشايخ وان لقي ذلك الشك  
 احيى صا دقه ووقع له غير مرة يتمى اي يطلب ما هو الاخرى  
 بالعمل فان وقع تحريم على المصل ركعة من صلوة ذات ركعتين  
 يضيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسهر وان وقع تحريم على  
 انه صلى ركعتين في الصورة المذكورة يقعد ويتشهد ويسلم  
 ويسجد وان لم يقع تحريم على شيء اخذ بالاقل لانه المتيقن و  
 معنى الاخذ بالاقل انه ان كان في صلوة الفجر مثلاً وشك انه  
 صلى ركعة او ركعتين يجعل كانه صلى ركعة فيقعد مع ذلك  
 احتياطاً لاحتمال انه صلى ركعتين والقعدة عليه فرض وقال  
 في الذخيرة لو شك في ذوات اربع انما هي الركعة التي عرض فيها  
 الشك هل هي الركعة الاولى او الثانية يقعد على رأس ركعة  
 ركعة اي انما لم يقع تحريم على شيء فيجعل تلك كانتها الا وكيفية  
 ويقعد لاحتمال انها الثانية ثم يصلي اخرى ويقعد لانها الثانية  
 باعتبار ما اخذ به ثم اخرى ويقعد لاحتمال انها الرابعة ثم يصلي  
 اخرى ويقعد لانها الخامسة فيعمل بالاحتياط في جميع ذلك وفي  
 فتاوى الفضل اذا اراد يعني تردد المصل بين الثانية والثالثة

اي شك

اي شك في قيامه ان الركعة التي قام منها هل هي الثانية والثالثة  
 لا يقعد وهو الصحيح لانها اذا كانت في ظاهر وان كانت ثانية فقد  
 تقدم انه اذا قام عز القعدة الاولى لا يعود الا في المغرب والوتر  
 لاحتمال انها الثالثة والقعود فيها فرض فيتشهد ويقوم فيصلي ركعة  
 اخرى للتحال ان تلك كانت ثانية ولو شك في الفجر في قيامه ان التي قام  
 اليها ثانية او ثالثة او في المغرب والوتر انها ثالثة او رابعة او في  
 الرباعية انها رابعة او خامسة فانه يقعد ويتشهد ثم يقوم فيأتي  
 بركعة اخرى لاحتمال وكذا لو شك كذلك في ركوعه او بعده قبل تقيدها  
 بالسجدة اما لو شك في السجدة الاولى امكنه اصلاح صلاته على  
 قول محمد لان تلك الركعة ان لم يكن زايدة فعليه انما ما وان كانت  
 زائدة لا تقعد عنده لانه لما عرض الشك في السجدة الاولى ارتفعت  
 كما لو سبق الخدوت فيما في فضلها ويقعد ويتشهد ثم يصلي ركعة  
 اخرى وان كان الشك بعد ما رفع من السجدة الاولى بطلب صلاة  
 اتفاقاً لاحتمال انها زائدة وقد ترك القعدة الاخيرة وان بدا المصل  
 بالسجدة قبل الفاتحة ساهيا في الركعة الاولى والثانية فعليه السهر  
 وان قرأ واحداً كذا في الحاقانية لانه اخر واجبا ولم يعف عنه عند  
 القليل لان السهر فيه غير غالب بخلاف الجهر وضيقه ويعود فيقرأ  
 الفاتحة ثم السجدة وكذا الوتر ذكر بعد الفراغ من السجدة وكذا  
 لو تذكر في الركوع وسجدة السهر اي وسجود السهر وسجود ثان



يسجد ما بعد السلام وعند الشافعي واجبه قبله وعند مالك  
 ان كان السهو بزيادة فبعده وان كان بنقصان فقبله وهو رواية  
 عن احمد والخلاف في الافضية حتى لو سجد قبل السلام اجزاء  
 عندنا على ظاهر الرواية ثم قيل يسجد بعد الصلاة واحدة وهو قول  
 الجمهور منهم شيخ الاسلام وفخر الاسلام وقيل بعد التسليمتين  
 وهو اختيار شمس الايمه وصدر الاسلام اخي فخر الاسلام وقال  
 صاحب الهداية هو الصحيح وكذا صح في الظهرية والمقيد والنايع  
 ويشهد به السجدين ويسلم لما روي انه عم فعل ذلك ويأتى  
 بالصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذا القعدتين فعدة الصلوة و  
 فعدة السهو وهذا مختار الطحاوي وقال الكرخي يأتى بالصلوة والآدعية  
 في فعدة السهو قال في الهداية هو الصحيح وقيل عند أبي خنيفة وأبي يوسف  
 في فعدة الصلوة وعند محمد في فعدة السهو ولا وجه لما صح صاحب  
 الهداية واعلم ان الاختلاف في الايمان بالصلوة والآدعية سواء  
 والمصنف فرق بينهما في الخلاف بقوله يأتى بالصلوة في كلتا القعدتين  
 والآدعية في فعدة السهو وقال بعضهم يأتى الآدعية فيهما يأتى  
 بالآدعية فيهما ولم اعتبر على ذكر هذا الفرق لغيره <sup>صلى ركعتين</sup>  
 تطوعا فسرها فيهما وسجد للسهو ليس له ان يبني على تلك التجربة  
 اخبرين لئلا يكون سجود في وسط الصلوة بدون ضرورة ولو قيل  
 فلا فساد وبعبارة السجود في الصحيح اما المسافر لو صلى <sup>الظهر ركعتين</sup>

وسه وسجد للسهو ثم نوى الإقامة فانه يتيم صلاته وان بطل به  
 سجود السهو لانه مضطرب تصحى صلاة نسي التشرية في آخر  
 الصلوة فلم يتركها فاشتغل بقراءة التشرية ثم سلم قبل تمام  
 فسدت صلاته عند أبي يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول  
 محمد وعلى هذا الوسي الفاتحة أو السورة فتذكرها في ركعة فعد  
 لقراها فلم يقرأ أو يسجد قيد فقد صلاته والاولى ان لا تقدر <sup>بتمام</sup>  
 جهر فيما يخاف او يخافت فيما يجهر فذكر في بعض الفاتحة يعيد  
 الفاتحة جهر في الجهرية لئلا يؤدي الى الجمع بين الجهر والخافه  
 في ركعة واحدة اراد ان يقرأ سورة بعد السورة التي قرأها فقرأ  
 سورة قبلها لا يلزمه السهو وسلام من عليه السهو يخرج من الصلوة  
 خروجا موقوفا عند أبي خنيفة وأبي يوسف فان سجد للسهو عاد اليها  
 وآثافلا وعند محمد لا يخرجها أصلا ويستني على هذا انه لو أقدم عليه  
 احد بعد السلام يصح اقتداؤه مطلقا عند محمد وعندهما ان  
 سجد للسهو وآثافلا ولو كان مسافرا فنوى الإقامة بعد السلام  
 نصير صلاته اربعاً عند محمد مطلقا وعندهما ان سجد ولو فقهه  
 بعد السلام ينتقض وضوءه عند محمد لا عندهما <sup>في</sup>  
 بيان احكام رتبة القاري الواقعة في الصلوة الاصل فيه  
 اي في الدلالة والخطأ انه ان لم يكن مثله اي مثل ذلك اللفظ في القرآن  
 والمعنى اي وانما لان معنى ذلك اللفظ بعينه من معول لفظ القرآن



متغيرا معنى لفظ القرآن بغيره فاحشاً فويأى حيث لا مناسبتا  
 بين المعنيين أصلاً تفيد صلاة كما اذا قرأ هذا القارئ مكان  
قوله هذا الغراب وكذا اذا لم يكن مثله في القرآن ولا معنى له حتى  
يحكم عليه بالبعد او بعده كما اذا قرأ يوم تبلى السرائل باللام  
في آخره وكان الرأى في السرائل وان كان مثله في القرآن والمعنى اى  
معنى اللفظ الذى قرأه بعيد من معنى اللفظ المراد ولم يكن معنى  
اللفظ المراد متغيراً باللفظ المرقو تغيراً فاحشاً تفيد ايضا  
 عند ابي خنيفة ومحمد وهو الاحوط وقال بعض المشايخ لا تفيد  
 لعموم البلوك وهو قول ابي يوسف وان لم يكن مثله في القرآن ولكن  
 لم يتغير به المعنى نحو قيامين مكان قوامين فالخلاف على العكس  
 تفيد عند ابي خنيفة لا عندهما فالمعتبر في عدم الفساد عند  
 عدم تغير المعنى كثيراً وجود المثل في القرآن عنده والموافقة عنده  
 والمعنى فلهذه قواعد الايئة المتقدمين في هذا الفصل واما المتأخرين  
 كتحدين مقاتل ومحمد بن سلام واسمعيد الراهد وابي بكر بن  
 اسمعيل البخاري والهندواني وابي الفضل والجلواني فاتفقوا على  
 ان الخطأ ان كان في الاعراب لا يفيد مطلقاً وان كان متراً  
 اعتقاده كقرآن اكثر الناس لا يميزون بين وجوه الاعراب  
 قال قاضى خان وما قال له المتأخرون اوسع وما قاله المتقدمون  
 احوط لانه لو تفهده يكون كفراً وما يكون كفراً لا يكون من القرآن

ازند غلبه ترانك  
 معنائه شامع  
 اوليه

من المتأخرين  
 ما

قال

قال ابن الهمام فيكون متكلماً بلامه لثبوت الكفار وهو متكلم  
 تكلم بكلام الناس ساهياً مما ليس بكفر فكيف وهو كافر انه  
 واختلفوا فيما اذا كان الخطأ بابدال حروف على ما بيناه في النسخ  
 ويأتى بعضه ولا يفسد ما يزللة القارى بعضه مما ليس مذكوراً  
 عن الايئة المتقدمين والمتأخرين على بعض مما هو مذكور لا يعلم كامل  
 في اللغة والعربية والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج اليه التفسير لعلم  
 ما اعتقاده كقر وساهو بعيد فاحشاً او غير فاحش وما ليس  
 كذلك على قول المتقدمين وللعلم بخارج الحروف فيميز ما هو قريب  
 في المخرج من غيره على قول بعض المتأخرين وان بدل القارى حرفاً  
 مكان حرف كان الاصل فيه اى في ذلك التبدل ان كان بينهما  
 اى بين الحرفين قرب المخرج كالقاف مع الكاف او كان من مخرج  
 واحد كالسين مع الصاد لا تفيد صلاة وزاد في المحيط  
 قيد الابد منه وهو ان يجوز ابدال احدهما من الآخر فان الجيم  
 والياء والسين من مخرج واحد ولا يجوز ابدال احدهما من الآخر  
 كما اذا قرأ فاما التيسر فلما تكسر بال كاف مكان القاف  
 في فلا تفيد وذلك على القاعدة المذكورة وكذا قول ابي خنيفة  
 ومحمد فان المكسر في اللغة بمعنى القهر وكذا الوقراء لثلاث  
 كرىش مكان قريش ما اذا قرأ مكان الدال المعجمة ظاد معجمة  
 كما اذا قرأ تلظ الاعين مكان تلذ او تماظر مكان ذرا او قراء



لفظ المعجزة مكان الضاد المعجزة او على القلب كالمفطور مكان  
 المفطور وضفر مكان ظفر نقصد صلاة وعليه اي على القول  
 بالفساد اكثر الائمة للتغيير الفاسد في بعضها وعدم المعنى  
 في البعض مع عدم الجواز ابدال الظلم من الذال وان كانا من يخرج  
 واحد وهو يؤيد تقييد صاحب المحيط وروى عن محمد بن  
 سلمة انها لا تقصد لان الهم لا يمترون بين هذه الحروف وكما  
 القاضي الامام الشهيد المحسن يقول الحرف في اي في الجواز  
 في الابدال المذكور ان يقول اي المقنى ان جرى ذلك على لسانه و  
 لم يكن ميم بين بعض هذه الحروف وبعض وكان في زعمه انه في  
 الكلمة على وجوبها لا نقصد صلاة وكذا اي مثل ما ذكر المحسن  
 روى عن محمد بن مقاتل وعن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد  
 وهذا معنى ما ذكر في فتاوى المعجزة انه يفتى في حق الفقهاء باعادة  
 الصلوة وفي حق العوام بالمحو ونحوه ما ذكر في الذخيرة انه اذ لم  
 يكن بين الحرفين اتحاد المخرج ولا قربا الا ان فيه اي في ابدال احدها  
 من اللخر بلوى عامة نحو ان يأتي بالذال المعجزة مكان الضاد المعجزة  
 كان يقرأ في تذييل مكان تضليل او نحو ان يأتي بالزاع المحقر اي  
 مخالصة مكان الذال المعجزة او الضاد اي يأتي بالضاد المعجزة مكان  
 ضاد المعجزة لا نقصد عند بعض المشايخ وهذا فصل وهو  
 ابدال احده هذه الحروف الثلاثة من غيره منها ولم اعثر على مثله

ابدال فيها الزا بالذال ولنورد ما ذكره قاضي خزان من هذا الفصل  
 قرأ والقاد يات فبحا بالطاء مكان الضاد نقصد ليقض بهم لكفارة  
 بالضاد وليقيد بالذال مكان الضاء لا نقصد خطا بباطاء المرحلة  
 او المعجزة مكان الضاد نقصد غير المفطور بالضاد او الذال نقصد  
 ولا الضاد بالطاء المعجزة او الذال المرحلة لا نقصد ولو بالذال المعجزة  
 نقصد هضم بالذال المعجزة او بالطاء المعجزة مكان الضاد نقصد  
 بضلام للمعيد بالذال المعجزة مكان الضاد نقصد فلم يوفقكم  
 بالضاد المعجزة مكان للطاء لا نقصد فضا غليظ القلب بالضاد  
 المعجزة مكان الطاء في كل منهما نقصد وجاءكم التذير بالطاء المعجزة  
 مكان الذال لا نقصد وهو مكظوم بالضاد او الذال المعجزة  
 نقصد ناضرة الى ربها ناظرة الاولى بالضاد المعجزة مكان الضاد  
 والثانية بالعكس لا نقصد ربك فزضو بالطاء المعجزة مكان  
 الضاد نقصد وذلك قطوفها تذيلا بالضاد المعجزة مكان  
 الذال نقصد ولو بالطاء المعجزة لا نقصد فضلت اعناقهم بالضاد  
 المعجزة مكان الطاء او بالذال لا نقصد وذلك لئلا هم بالضاد المعجزة  
 مكان الذال نقصد ولو بالطاء المعجزة لا نقصد في تضليل بالذال  
 المعجزة مكان الضاد لا نقصد وبالطاء المعجزة نقصد ان يتفقوا  
 الا الضن وان الضن بالضاد المعجزة مكان الطاء نقصد اذا عوا  
 بالطاء المعجزة مكان الذال لا نقصد من يضلل الله بالطاء المعجزة



يمكن الضاد لا تفيد فرض عليكم القرآن بالظاء المعجمة مكان ال  
 بضاد نفس المعجمة فيكون الضاد المعجمة مكان ال الضال لا  
 يذللنا بالظاء المعجمة مكان الضاد لا تفيد فرض فرض  
 الخج بالظاء المعجمة مكان الضاد او بالذال المعجمة يفسد وزرو  
 ظاهرا لا تخ بالظاء المعجمة مكان ال او بالضاد المعجمة يفسد  
 وجعلوا لله ما ذرأ بالضاد او الظاء المعجمتين مكان ال الضال  
 تفيد وتلذ الاعين بالضاد المعجمة مكان ال الضال او بالظاء المعجمة  
 يفسد واما ابدال الزاي بالذال المعجمة فينبغي ان يكون التفضيل  
 فيه ما في الالفة كما يأتي ان شاء الله تعالى **واما** في قطع بعض  
 الكلمة عن بعض بان اراد ان يقول الحمد لله فقال ال فانقطع نفسه  
 ونسب الباقي ثم تذكر فقال حمد لله اوله يتذكر فترك الباقي و  
 انتقل الى كلمة اخرى فقد كان الشيخ الامام شمس الائمة اعلموا في  
 يفتو بالفساد في مثل ذلك وعلامة المشايخ قالوا لا تفيد لعموم  
 البلوى في انقطاع النسيان والنسيان وعلى هذا الوجه قصدا  
 ينبغي ان تفيد وبعضهم قال ينظر الى الكلمة ان كان ذكرها  
 مفسد فذكر بعضها كذلك والافلا قال قاضي خان وهو الصحيح  
 وذكر انه لو قرأ مطلع الفجر فلما قال الفج انقطع نفسه فركع  
 لم تفسد صلاة و فرق بعضهم بين الاسم والفعل فقال  
 في الاسم لا تفيد وفي الفعل كاذب ان يقرأ يشكرون فقال لا يفسد

مثلا

وتركا

وتلك الباقي تفيد لان الاسم في الاسم زائدة بخلاف الفعل  
 لكن هذا الفرق انما يستقيم على هذا ان ال باللام وحدها اما  
 لو ضم اليها شيئا اخر كما في الفج او الخ فلا يستقيم وقال بعضهم  
 ان كان لبعض المذكور معنى صحيح لا يتغير به المعنى فاحتسا  
 لا تفيد ولا تفيد والاولى الاخذ بقول العامة في انقطاع  
 النفس والنسيان وبها صححة القاضي وهذا التفصيل الاخير  
 في العهد اما الوقف في غير موضعه والابتداء من غير موضعه فلا  
 يوجب ذلك فساد الصلوة ايضا لعموم البلوى بانقطاع النفس  
 والنسيان وعدم معرفة المعنى في حق العوام والعجم هذا عند  
 عامة علمائنا وعند بعض العلماء تفيد ان تغير المعنى بغير فاحتسا  
 نحو ان يقرأ لا اله الا الله ووقف وابتدأ بقوله الا هو هذا مثلا الوقف  
 او قرأ ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ووقف و  
 ابتدأ بقوله واياكم ان اتقوا الله او قرأ يخرجون الرسول ووقف  
 وابتدأ واياكم ان تؤمنوا بالله ربكم الى غير ذلك من الامثلة كان  
 يقف على وقالت اليهود وابتدأ عزير ابن الله او يد الله مقلولة او  
 وقف على لقد كفر الذين قالوا وابتدأ ان الله هو المسيح ابن مريم  
 او ان الله ثالث ثلاثة ونحو ذلك فالصحيح عدم الفساد في ذلك  
 كله لما تقدم ولو وصل حرفا من الكلمة بكلمة اخرى بان قراء  
 اياك تفيد واياك **ينسلكون** يوصل كاف اياك بنون تفيد



ونستعين او قرأنا اعطينا كالكثرة بوصول كاف اعطينا كلام  
الكثرة او قرأنا اذ جاء نصر الله بوصول همة جابسون نصرته وما  
اشبه ذلك فان صلواته لا تقصد على قول العامة من العلماء  
قال قاضي خان وان تعد ذلك وفي شرح التهذيب هو الصحيح لان  
من ضرورة وصل الكلمة اتصال اخر لا ولي باول الثانية قال  
في فتاوى الحجة المصلحة اذ يبلغ في الفاتحة اياك نعيد واياك  
نستعين لا ينبغي ان يقف على اياك ثم يقول نعيد بلى الاو ولا يصح  
ان يصل اياك نعيد واياك نستعين وعلى قول بعض المشايخ  
تقصيد صلواته والظاهر ان مراد هذا القائل انما هو عند السكت  
على ايا ونحوها والا فلا ينبغي لعاقل ان يتوهم فيه الفساد  
فضلا عن العالم وبعض المشايخ فصلوا وقالوا ان علم القارئ  
ان القرآن كيف هو اى علم ان الكاف من الكلمة الاولى لا من الثانية  
الا انه جرى على لسانه هذا الوصل لا تقصد صلواته وان كان في  
اعتقاده ان القرآن كذلك اى ان الكاف من الكلمة الثانية  
صلواته لان ما قرأه ليس بقرآن نظرا الى ما اراده والصحيح قول  
العامة لان هذه كلها تكلفات باردة واذا استقر انظم فلا عبرة  
بالارادة وذكر في الملتقط انه لو قرأ في الصلوة الحمد لله  
بالله مكان الماء او قرأ كل هو الله احد بالكاف مكان الله  
والحال انه لا يقدر على غيره كما في الأثر كونهما يجوز صلاة

ايا او زركت  
ايده كنعيد  
دبره نمازي  
فاسد الورد

ولا تقصد وكذا لو قال الحمد لله بالجملة والذي ينبغي ان يكون الحكم  
فيه كالحكم في الاثني على ما يلائم قريبا انشاء الله تعالى ولو قرأ قل  
اعود بالذال المهملة مكان الجملة او قرأ فاصباح المندرين  
بكسر المذال لا تقصد صلواته لان اعود بمعنى ارجع والياء بمعنى الى  
فكانه قال ارجع الى رب الفلق ولا نصابا المندرين الى الله تعالى  
بصحيحهم قومهم المكذبين وكذا لو قرأ يهودون رجالا بالمهملة او قرأ  
كيف كان عاقبة المندرين بكسر المذال اى في نصرته على قومهم الكافرين  
ولو قرأ الاثني لت باللام مكان رب بالراء لا تقصد الاثني بالشاء  
المثنية بعد اللام من الاثني بالتحريك وهو اللغزة بضم اللام ويكون  
الشاء وهو تحوّل اللسان من السين الى الشاء او من الراء الى الغين  
او الى اللام او الى الياء او من حرف الى حرف القاموس والمختار في حكمه  
انه يجب عليه بذل الجهد دائما في تصحيح لسانه ولا يعذر في تركه فان  
كان لا ينطق لسانه فان لم يجد اية ليس فيها ذلك الحرف الذي  
لا يحسن تجوز صلواته به ولا يؤم غيره فهو بمنزلة الا في حق من  
يحسن ما عجز هو عنه واذا امكن قد اؤده بمن يحسنه لا تجوز صلاة  
منفرد او ان وجد قدر ما يجوز به الصلوة مما ليس فيه ذلك  
الحرف عجز عنه لا تجوز صلواته مع قرارة ذلك لان جواز صلواته  
مع التلفظ بذلك الحرف ضروري فيقدم بانعدام الضرورة  
هذا هو الصحيح في حكم الاثني ومن يفتننا من تقدم انفا وعنا



الشيخ

حقيقة فمن قرأ واذ بتلى ابراهيم نزلهم الميم وقام الباء او  
قرأ الحالق البتار المصور بفتح الواو او قرأ وهو يطعم بفتح  
العين في الاول وكسر في الثانية انه لا تفسد صلاته على ان المراد  
بالتلى دعا وبالضمير وهو غير الله او على ان المصور مفعول  
البارئ وهذا اذا لم يرفع المصور فان رفع تفسد وتمام تحقيق  
في الشرح وان زاد القارئ في الصلوة حرفا نظر لم يغير المعنى باز قرأ  
وامر بالمعروف وانه عن المنكر زيادة الف في اللفظ بعد الهاء او قرأ  
ومن يفسد شئ ورسوله وينتعه حدوده يدخلهم نار ازيادة ميم  
لجمع لا تفسد صلاته انفاقا وان غيرا المعنى خوان يقرا والقرآن الحكيم  
وانك لمن المرسلين ازيادة الواو وكذا الوقر وان سعيكم لشتي وخو  
ذلك فقد قالوا تفسد صلاته لانه جعل جواب القسم قسما وينبغي  
ان لا تفسد لانه ليس بتغير فاحش ولو نقص حرفا فان كان من  
اصول الكلمة وتغير المعنى تفسد في قول اي حقيقة وحده كما الوقر  
وتمازق قناهم بحذف الراء او الزاد او قرأ وليقلوا درست  
بغير دال او خلفا بغير خاء او جعلنا بغير جيم وكذا اذا لم يكن من  
لاصول ولكن حذف يؤدى الى ما اعتقاده كقربان حذف الواو  
من وما خلق انذكر والان تفسد واما اذا كان الحذف على وجه  
الترخيم بان قرأ يا مالك بحذف الكاف فلا تفسد اجماعا وكذا  
اذا لم يكن من اصول الكلمة بان قرأ الواقعة بغير ها ومن لاصول

الامين ولم

ايضا مع حذف الراء  
في تمام التفسير بالانفاق  
كسب

منه

الامين

ولم يتغير المعنى بان قرأ تلاجه ربنا بغير ياء ودكر في كنازلة القار  
للشيخ الامام حسام الدين ابى سعيد النسفي ايه لو قرأ الله الضمد  
بالتين مكان الصاد لا تفسد صلاته وهو اختيار الشيخ الامام  
نجم الدين ابو حفص عمر النسفي وهذا مبنى على ما تقدم من اختيار  
بعض المؤخرين وكذا على قول المقدمين لصحة فان السبب لعلو  
واكتبر واعلم ان الصاد والتين والزاي من مخرج واحد وكثيرا ما  
يبدل بعضها من بعض فلنذكر ما اورده قاضي خان مبنيا على قول  
المقدمين من بغير اذا اجاء نسرا لله بالتين او يعوق ونصرا بالصا  
لا تفسد الشهادة بالتين قال شمس الايمه الشرعي لا تفسد اصاطير  
الاولين بالصاد مكان التين لا تفسد خاسا وهو حصر بالضاد  
ولا تفسد الوثقى لا انقسام لها بالتين مكان الصاد تفسد فيها  
عصيته بالصاد مكان التين لا تفسد وكذا ان كان عسوك  
مكان الصاد لا تفسد للمخاتئين حيثما بالتين مكان الصاد  
تفسد عن سدد ناكم مكان صدد ناكم لا تفسد لذلكم تسطون  
بالتين مكان الصاد لا تفسد بشئ يخص مكان يخص لا تفسد  
في البحر صريا مكان سريا تفسد هذا انصبا مكان نسبا تفسد او  
السنخه مكان السنخه تفسد وطفقا يخسفان مكان يخسفان  
تفسد في اي صورة مكان صورة لا تفسد صوفا عذاب  
مكان صوفا عذاب تفسد فرت من قصور رب مكان من كسوة



تفسد هذا القسمة <sup>ولا سيما</sup> كان افضح لا تفسد لئلا يسأل السادقين عن  
 سد قهرهم مكان الضاد <sup>لا تفسد</sup> عن صفة قهرهم وفيه نظر وكانوا يسرون  
 على الخشت مكان بصرون لا تفسد وقولوا قولا صديدا مكان سديدا  
 تفسد فالغاية بجها مكان صبحا تفسد وتواسوا باليتين مكان  
 وتواسوا بالصبر تفسد <sup>مجانلة</sup> الشتاء والشتيف مكان الصيف  
 تفسد خاسدا اذا حصده مكان خاسدا اذا اخسده لا تفسد ثم عموما  
 مكان وصوا تفسد بالناسية ناسية فيها مكان الضاد لا تفسد  
 وكذا النصفعا مكان لنسفا ايام خصوصاً مكان حسوما تفسد  
 بنه خاسا مكان حالصا لا تفسد وكذا اصايفها مكان سايفها وفيها  
 نظر فلذلك من ليس فتريسوا باليتين فيها مكان الضاد تفسد ان  
 يوزن سمها منشرة تفسد ولوقر عني بالعين اشهره مكان حتى لا تفسد  
 لا تبالغة فيها وتوسم الله لرحمة باللام مكان التون برحمة ان لا تفسد  
 لقرب المخرج والظاهر ان حكمكم الانثى ولوقر يدع اليتيم  
 ندال او بضم الدال وترك الشديدي في العين لا تفسد لعموم البلوى  
 فيه نظر ولذا حكم قاضي خان بالفساد في تكرن الدال بخلاف ترك  
 التشديد فانه لا يغير المعنى ولوقر ان الذين امنوا وعلوا الصالحات  
 ووقف وقرأ بعد لوقفه التام ولتصاحب المحكم اولئك  
 هم شريكتهم او قرأ والذين كفروا وكذبوا باياتنا ولتصاحب  
 الجنة هم فيها خالدون وما اشبه مما يغير حكم الله على عند الفريقين

بضده

لا تفسد

بضده  
 لا تفسد

بضده لا تفسد لصيرورة يكيلهم <sup>بشيء</sup> مبتدأ به ثم تفسد بالاول  
 فلم يفتن الحكم بالضد ولولم يفتن <sup>بشيء</sup> وصيلا قال جماعة المشايخ تفسد  
 لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله تعالى به ولما اعتقده يكون كقراو عن عبدالله  
 ابن المبارك وابي حفص الكبير بخاري ومحمد بن مقاتل وجماعة من مرواة  
 جمع مرويات نسبة الى مروءة على غير قياس انه اي الشأن لا تفسد صلاته  
 لان فيه ضرورة سبق اللسان وكذا افق ابو نصر المازني قال قاضي  
 خان والصحيح هو الاول ولوقر ان الله برى من المشركين ورسوله بكسر  
 اللام لا تفسد عند المتأخرين واما عند المتقدمين فذكر قاضي خان في  
 الفساد لان اعتقاده كفر لكن ذكر في الكشاف انهما قرأة والجر في رسوله  
 على القسم او الجوار ولوقر انك انت مذكورين بفتح الدال تفسد قطعاً  
 على قول المتقدمين وكذا لوقر وانت خير المنزلين فتح الرأى او قرأ  
 نحن خلقنا بفتح القاف وقد رنا بفتح الراء وجعلنا وانزلنا بفتح  
 اللام فيها او قرأ ومن يفر الذنوب الا انت او ما يعلم تأويله لانه  
 بفتح الهاء فيها او ولا يفرنكم بالله افرو بكسر الراء كل ذلك يفسد  
 عند المتقدمين لا المتأخرين وذكر في فتاوى قاضي خان لوقر يدع اليتيم  
 بتكرن الدال تفسد صلاته لانه عكس المراد وكذا ذكر فيها لوقر  
 يتخلون بالتاء مكان الدال في يدخلون تفسد ولوقر نحن خلقنا  
 في اعتاقهم اغلا لا مكان انا جعلنا او قرأ اياك نعبد وبتكرن التشديد  
 لا تفسد صلاته عند المتأخرين هذان فصلان الاول ذكر كلمة مكان

رسوله بكسر



كلمة والاصالة ان تقارب الكلمات معني ومثله في القرآن لا تقصد وان  
 تقاربها ولم تكن الجدة في القرآن فذلك مجدها وعز اليه يوسف روايتا  
 وان لم تقاربها والمبدلة في القرآن تقصد على قياس قولها لا قول ابي  
 وان لم يكن المبدلة مثله في القرآن وليس بما اعتقاده كفر بقدر اتفاقا  
 ان لم يكن ذكره وان كان في القرآن لكن مما اعتقاده كفر واصل تقصد عند  
 عامة المشايخ وقال بعضهم على قياس قول ابي يوسف لا تقصد والصحيح  
 انما تقصد اتفاقا مثال الاول العليم مكان الحكيم والخبير مكان  
 البصير ونحوه ومثال الثاني آية مكان آواه والساين مكان التواين  
 ومثال الثالث سطحت مكان نصبت وبالعكس مكان رفعت و  
 بالعكس وخالفت مكان رفعت وبالعكس ومثال الرابع الفيار  
 مكان الغراب ونحوه ومثال الخامس غافلين مكان فاعلين الفصل  
 الثاني تخفيف المشدد وتشديد المخفف والاصل فيه انه ان كان  
 لا يغير المعنى كان قرأ وقتلوا واعتبلا ويثولونك عن الساعة با  
 بالتخفيف في قتلوا والساعة وكذا يدرككم الموت ويادوه اليك و  
 نحوه لا تقصد وان غير المعنى بان ترك التشديد في رب الفلق ونحو  
 او في ظلالنا عليهم نعام او في الامامة بالسوء واختيار عامة  
 المشايخ انما تقصد وقال ابو علي النسفي لا تقصد بترك التشديد الا  
 في رب العالمين وايالك نعبد فعلم ان التفصيل المشكوك على قول المتقدمين  
 وهو الاحوط وحكمه بتشديد المخفف حكم عكس في المخلاف

والتفصيل قلوبهم فلو قرأ ففهمنا بالتشديد لا تقصد اهدنا الصراط  
 باظهار الالام لا تقصد وكذا امانا شرب ماؤذعك بالتخفيف لا تقصد  
 تنبيه ومن ذكر كلمة مكان كلمة تقير بالنسب ولو قرأ عيسى بن لقمان  
 تقصد ولو قرأ موسى بن مريم لا تقصد ولو قرأ موسى بن عيسى  
 لا تقصد على قول ابي يوسف وعليه عامة المشايخ وكذا الوقر ابو موسى  
 بن لقمان ولو قرأ عيسى بن سارة تقصد وكذا الوقر امرم بنت غيلان  
 جميع هذا يخرج على ما تقدم من الاصل ولو قرأ الا ما اضطررتم  
 بالزا او بالطاء او بالذال مكان الضاد تقصد ولو قرأ ما اضطررتم  
 بالياء مكان الطاء لا تقصد ولو قرأ الامن خطف الخطفة بالياء  
 مكان الطاء فيها تقصد لعدم المعنى وهذا فساد وهو ابدال هذه  
 الاحرف الثلاثة التاء والذال والطاء بعضها من بعض فليورد ما  
 ذكره قاضي خان من ذلك قرأ الطحيا او الدحيات مكان التحيات  
 قال ابو علي النسفي لا تقصد بذلك ما اشتق من القنوت او بالعكس  
 تقصد وعند الوجوه مكان وعنت الوجوه تقصد لانتم اشد رهبا  
 بالطاء مكان الباء لا تقصد بفتح البيت الكبرى بالياء مكان الباء  
 فيها تقصد اظلم واتقى مكان واظفى لا تقصد اهدنا الطرايت  
 مكان صراط تقصد من ديارهم بترامكان بطل لا تقصد وعند  
 تلها هضيم مكان طلعها لا تقصد وامرنا عليهم مترامكان امطرنا  
 عليهم مطرا تقصد من التوفيق كتاب مكان والطور تقصد وكتاب

من القنوط ما اشتق



مستور مكان مستور لا تفقد لولا ان تربتنا مكان ربنا  
 تفقد لو ت مكان لو ط لا تفقد وما يلتق عن مكان ينطق لا  
 تفقد كساحب المحوطة مكان الموت لا تفقد ثم يجعلك يتما  
 مكان يجعلك تفقد ولا يسطنون مكان <sup>بعض</sup> تفقد  
 طائفة مكان است لا تفقد ولو قرأت طائفة مكان طائفة تفقد كاد  
 خاتمة مكان خاطئة لا تفقد هل طر مكان ترى من فتور مكان <sup>قطر</sup>  
 لا تفقد والطين مكان والطين تفقد لعل مكان اطلع لا تفقد  
 فتاف عليها تائف مكان طائف تفقد فاولئك يتخلون مكان  
 يدخلون تفقد ولو قرأ فرب عيتم بالصاد لا تفقد وقد تقدم  
 ولو قرأ الشيطان بالناء مكان الطاء لا تفقد وقد تقدم ايضا  
 ولو قرأ فلهواته امد بالناء مكان الدال تفقد لعدم المعنى وكذا  
 لو قرأ ثم يلت ولم يولت بالناء مكان الدال ولو قال اللهم سل  
 علي محمد بالتيين مكان الصاد لا تفقد لصحة كونه من السلوات وعلم  
 بمعنى الباء اي سلنا محمد عن غيره من امور الدنيا ولو قرأ ما وردك  
 بترك التشديد لا تفقد لانه بمعنى الترك ولو ترك التشديد في  
 ربة تفقد وقد تقدم ولو قرأ الله يجعلك كيدهم في تضديد  
 بالظلم مكان الصاد تفقد ولو قرأ بالذال المعجمة مكان زلا تفقد  
 لبعده الفاحش في الاول وصحة المعنى في الثاني وقرأتان الخطب  
 بالناء مكان الناء تفقد وقد تقدم ولو قرأ من الجنة ولا ترين

الناء مكان الناء تفقد  
 محالة الخطب مكان الخطب تفقد

بحجيم اي يفهمها لا تفقد لان ماخذ الاستفاق واحد والله علم فوايد  
 لو قدم بعض حروف الكلمة على بعض كعقصر مكان عصف او سرخ مكان  
 خسر يفقد ان غير المعنى وان ترك كلمة من اية فان لم يتغير المعنى كالمو  
 قرأ وما تلهى نفسك <sup>من</sup> فترك ذا او قرأ ولين اتبعته احوالهم  
 من بعد ما جاءك من العلم وترك من او قرأ وجزاء سيئة سيئة مثلها  
 بترك سيئة الثانية لا تفقد وان يغير المعنى بان قرأ فالحمة لا يؤمنون  
 وترك لا او قرأ وان اقرأ عليهم القرآن لا يسجدون وترك لا فانه  
 تفقد صلاة عند العامة وقيل لا تفقد والاول هو الصحيح وان  
 زاد كلمة في اية فان كانت الزيادة في القرآن ولا يتغير المعنى بل قرأ لا  
 تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وراؤى القرية او قرأ ان اشكأ  
 غفور ارحم اعلما لا تفقد وان يغير المعنى ككثير في القرآن بان قرأ من  
 امن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا وكفر فلهم اجرهم او قرأ واما من  
 بخل واستغنى وامن وكذب بالحسنى ونحو ذلك مما يكفر مقتدة تفقد  
 صلوة وكذا ان الله يكن في القرآن وتغير المعنى اما ان لم يكن في القرآن ولا  
 يتغير المعنى بان قرأ من ثمره اذا اثم ولا استحصد او قرأ فيها فالكه  
 ونخل وتفاير ورمان فلا تفقد صلواته الكل من فتاوى قاض خان  
 فيما يكره من القراءة في الصلوة وما لا يكره وفي القراءة  
 خارج الصلوة وفي سجدة التلاوة ولا يكره بقراءة القرآن في الصلوة  
 على الثاليف عرفت ذلك بفعل الضحية وفيه التمرز عن هجر البعض



والمستحب في قوة الفصل والافضل ان يقرأ في كل ركعة سورة تامة  
ولو قرأ بعض السورة في ركعة وباقيها في ركعة قيل يكره والصحيح  
انه لا يكره واذا اراد ان يقرأ اخر سورة في الركعتين او سورة تامة  
فأكثرها فضلا وان اراد ان يقرأ اية طويلة او ثلث آيات فالصحيح  
ان يثليث اذا بلغت مقدار قصير سورة افضل وان قرأ اخر سورة  
في ركعة قيل يكره ان يقرأ اخر سورة اخرى في الركعة الثانية والظاهر  
انه لا يكره قاله قاضي خان وكذا الوقوف في الاولى من وسط سورة اخرى  
او من اولها او سورة قصيرة الاصح انه لا يكره لكن الاولى ان لا يفعل  
من غير ضرورة وعلى هذا الانتقال من اية الى اية اخرى من سورة واحدة  
لا يكره اذا كان بينهما ايتان او اكثر لكن الاولى ان لا يفعل بلا ضرورة  
ولو قرأ في كل ركعة سورة وترك بين السورتين سورة يكره الا ان  
يكون السورة اطول من التي قرأها بحيث يلزم اطالة الركعة الثانية  
على الاولى اطالة كثيرة ولو ترك بينهما ثلث سور لا يكره ولو ترك سورتين  
فكذلك لا يكره هو الصحيح ولو جمع بين سورتين في ركعة واحدة الاولى  
ان لا يفعل في الفرض ولو فعل لا يكره الا ان يترك بينهما سورة او اكثر  
ولو انتقل في الركعة الواحدة من اية الى اية يكره وان كان بينهما آيات  
بلا ضرورة فان سهر ثم تذكر يعود مراعاة لترتيب الآيات وان كثر  
ايه واحدة مرارا ان كان في تطوع يصلي به وحده لا يكره وفي الفرض يكره  
حالة الاختيار لامالة العذر والنسيان كما في المحيط ولو قرأ في الثانية

او من اولها ثم قرأ في الثانية  
او من وسط سورة

سورة فوق سورة التي قرأها في الاولى يكره الا ان يكون بغير قصد  
وقيل في النقل لا يكره ويشترط ان يقرأ في الركعة الاولى من الظهر  
الفلق وفي الثانية قل هو الله احد فلا يبلغ الله الصمد تذكرا ان عليه ان  
يقرأ قل اعوذ برب الناس فيقال يتم سورة الاخلاص وفي الخلاصة  
افتتح سورة وقصده سورة اخرى فلما قرأ اية او اثنين الاما ان  
يترك تلك السورة ويفتح التي ارادها يكره واذا قرأ في الاولى قل  
اعوذ برب الناس ينبغي ان يقرأ في الثانية ايضا قال البرازي لا  
التكرار اهون من القراءة منكوسا وفي الواجبة من يختم القرآن في الصلوة  
اذا فرغ من المعوذتين في الركعة الاولى يركع ثم يقوم في الركعة الثانية  
يقرأ فاتحة الكتاب وشي من سورة البقرة وفي فتاوى الحجة القراءة  
على ثلاثة اوجه في الفرض على التؤدة والترسل والندب ترحفا خروفا وفي  
التراخي يقرأ بقراءة الائمة بين التؤدة والسرعة وفي التوافل بالليل  
ان يسرع بعد ان يقرأ كما يفهم والقراءة بالروايات السبع كلها جائزة  
لكن الاولى ان لا يقرأ بالقراءة العجيبة والروايات الغريبة لان بعض  
السفهاء ربما يفتقون في الاثم فلا يقرأ عند العوام مثل قراءة ابي جعفر  
وابن عامر ومحمزة والكسائي صيانة لدينهم فربما يستخفون ويضحكون  
وان كان لهما صحبة فصيح طيبة وشايعا اختاروا المرأة الى  
عمره وحقق عن عاصم كذا في فتاوى الحجة اما القراءة خارج  
الصلوة فاعلم ان حفظ ما تجوز به الصلوة فرض على كل مكلف



وحفظ فاتحة الكتاب وسورة وايت وحفظ سائر القرآن  
 فرض كفاية وسبحة عن افضل من الصلوة النقل وقرأة القرآن من  
 المصحف افضل لا يجمع بين عباد في القرأة والنظر في المصحف  
 ويتحب ان يقرأ على طهارة مستقبل القبلة لا بأس ان يتباه  
 ويستفيد ويستمع والتقوى يستحب مرة واحدة ما لم يفصل بعمل  
 ديني أو حو لورد السلام واجاب المؤذن أو سبح أو هليليس  
 على اعادة التقوى ذكر في فتاوى المحجة ولا يستحب في اول رأة  
 وقبل ان ابتدأها يستحب وان وصلها بالانقال لا يستحب ذكره في التوال  
 ثم قيل الاول ان يختم القرآن في كل اربعين يوما وقيل يختمه في السنة  
 مرتين وقيل ان اراد ان يقضي حق يختمه في كل اسبوع وقيل في كل  
 شهر وبه اثنى ابو عصمة قال ابن المبارك تعجبنى ان يختم في  
 الصيف اول النهار وفي الشتاء اول الليل ولا يستحب ان يختم  
 القرآن في اقل من ثلثة ايام لقوله عدم لا يفقه من قرأ القرآن في  
 اقل من ثلث وقرأة قل هو الله احد ثلث مرات عند ختم القرآن  
 لم يستحسنها بعض المشايخ وقال ابو الليث هذا شيء استحسنه  
 هذا القرآن واثمة الاسصار فلا بأس به الا ان يكون الختم في المكتوبة  
 فلا يزيد على مرة ولا بأس بالقرأة مضطجعا اذ ضم رجلية والقرأة  
 ماشيا او هو في عمل ان لم يشغل المشى والعمل قلبه لا تكروه ولا تنكرو  
 وسئل البقال قرأة القرآن في الاوقات التي تكروه فيها الصلوة افضل

في اربعين يوما  
 في كل اربعين يوما  
 في كل اربعين يوما  
 في كل اربعين يوما  
 في كل اربعين يوما  
 في كل اربعين يوما  
 في كل اربعين يوما  
 في كل اربعين يوما  
 في كل اربعين يوما  
 في كل اربعين يوما

ام الصلوة على النبي صلعم والذكر والتسبيح فقال الصلوة على النبي  
 صلعم والتمتع والتسبيح افضل والقرأة في الحمام ان لم يكن ثم أخذ  
 مكشوف العورة وكان الموضع طاهرا بخود جهر او خفية وان لم يكن  
 كذلك فان قرأ في نفسه فلا بأس به ويكره الجهر وكذا تركه القراءة في  
 الخلع والمقتل وموضع النجاسة وتكره عند القبور عند الخفية  
 ولا يكره عند محدوبه أخذ المشايخ رجل يكتب الفقه ويحبته رجل يقرأ  
 القرآن ولا يمكن الكاتب الاستماع فالأثم على القارئ لقراءه تبجيرا في  
 موضع اشتغال الناس بأعمالهم وعلى هذا لو قرأ على السطح في الليل  
 جريا والناس ينام يأثم كذا في الخلاصة ولا يغفلوا عن ضرب صبي يقرأ  
 في البيت واهله مستغلون بالعمل يذرون في ترك الاستماع ان اقتضوا  
 العمل قبل القرأة والآفة وكذا قرأة الفقه عند قرأة القرآن ولو كان  
 القارئ في المكتب واحدا يجب على المارين الاستماع وان اكثر ويقع  
 الخلل في الاستماع لا يجب عليهم يكره للفوم ان يقرأ القرآن جملة  
 لتضمها ترك الاستماع والانصاف وقيل لا بأس به الكل في الفقيه  
 والاصول فيه ان الاستماع للقرآن فرض كفاية على ما حققناه في الشرح  
 رجل يقرأ والى جنبه رجل يدرس أو يكره فقها ولا يمكنهم الاستماع  
 للقارئ فالأثم على المتأخر ولا يكره قيام القارئ للقادم اذا كان  
 مستحقا للتعظيم ذكره في الفقيه واستماع القرآن افضل من تلاوته  
 وكذا من الاشتغال بالتطوع لانه يقع فرضا والقرض افسد من

كان القارئ



النفذ والجري بالقرآن افضل ان لم يكن عند مشغولين مالم يخالطه  
 نزاهة وتعلم المراءة القرآن من المراءة افضل من تعلمها من الاعمى  
 لغير المحرم وقيل يكره تعلمها منه لان صوتها عورة كذا ذكره و  
 لا بأس بتعليم الكافر القرآن والفقهاء رجاء ان يصحبه لكن لا يمس  
 المصحف مالم يقتل عند محمد ومطلقا عند ابى يوسف ومن تعلم  
 القرآن ثم نسى يائثم والنسيان ان لا يمكن القراءة من المصحف رجل  
 يقرأ ويلحن يجب على السامع ان يردّه الى الصواب ان علم انه لا يقع  
 بسبب ذلك عداوة وضيقة والافيه في سنة من تركه ويكره التزم  
 والتلحين بقراءة القرآن عند عامة المشايخ لانه تشبه بفعل الفقه  
 هذا اذا كان لا يغير الحروف اما اللحن المغتفر فحرام بلا خلاف ويكره  
 تصغير المصحف وكتابه بقلم رقيق وكتابة القرآن على ما يقرش و  
 كتابته على الجدران والمجاريب غير مستحسنة المصحف وكذا ولا بأس  
 بتعليقه المصحف وكذا انقط وتفتيره واذا صار المصحف بحيث  
 لا يقرأ فيه يجعل في خرفة طاهرة وتدفن في ارض طاهرة ولا يجوز  
 ان يجلد به القرآن وقيل ان كذا غدا الاخبار يجوز استعمالها في  
 تجليد المصحف وكتب الفقه دون كتب النحو ويكره توثيق المصحف  
 لغير الحفظ ويجوز الحفظ كما يجوز الركوب على الجوالق هو  
 للضرورة **باب في قراءة آية السجدة وهي اربعة**  
**عشر موضعا اخر الا عراف وفي الردع وفي النخل والاسراء**

روى  
 في  
 نسخة  
 من  
 نسخة

ومريم واولي الحج وفي الفرقان وفي النمل والم تنزل وروى  
 وفصلته والنجم والانبيا والعلق فانه يجب عليه ان يسجد  
 بشرائط الصلوة الا التحريمة سجدة بين تكبيرين مستحبتين وعند  
 الشافعي ثمانية الحج منها وصليست منها وعند مالك الثلث الاخير  
 ليست منها وعند الايمم الثلاثة هي سنة وليس فيها رفع يد ولا  
 تشهد ولا سلام وتجب على التالى وعلى السامع سواء قصد السماع  
 او لم يقصد وتجب على المؤتم بتلاوة امامه وان لم يسمعها فان لم  
 يسجد ها الامام لا يسجد المؤتم وان سمعها لانه يتبع ولو تلاها المؤتم  
 لا تجب عليه ولا على من سمعها منه ممن هو معه في تلك الصلوة وعند محمد  
 يسجد ونها بعد الفراغ من الصلوة وتجب على من سمعها منه من ليس في صلاة  
 اجماعا ولو سمعها المصلح من ليس في صلاته يسجد ها بعد الصلوة و  
 لا يسجد ها في الصلوة ولو سجد ها فيها لا تسقط عنه ولا تقسده الصلوة  
 وتجب على من سمعها من حايض او نفساء او كافرا وصبي او مجنون وكذا  
 من نائم في الصحيح ولو سمعها من الطائر او الصدى لا تجب عليه ولو نكح  
 بها لا تجب عليه ولا على من سمع وكذا لا تجب بالكتابة او النظر من غير  
 تلفظ وان تلاها او سمعها ركبا جاز اذا بها بالاياء وان تلاها او سمعها  
 غير ركب لا يجوز الاياء بها ركبا الا من عند يمينه في الفرض ولو تلاها  
 وهو قادر على السجود فلم يسجد ها حتى عجز عنه بمرض ونحوه  
 جاز الاياد بها ولا يلزم اعادةها اذا صح كالحق قضاء الصلوة وسجدة

عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
 احب الله احب الله كلام الله القديم  
 افضل مني فانه كلام الله القديم  
 غير مخلوق واني مخلوق وهو امامي  
 وانا به اقدر ان اتبع الامام يوحى  
 الى ابي الخاف عصيت ربي عذاب يوم  
 عظيم ان مت ففقدت تركت قبيح ما ان  
 اتبعته ثم فاني نضلو به بعد ايام  
 فطعنه ذكره السيوطي والبقاعي  
 في فضائل القرآن لعظيم



ان يقوم في سجدة من القيام وكذا القيام بعد الرفع منها ويستحب  
 ان يتقدم التلويح ويصغى السامعون ولا يرفعوا قبله ولا يكره مخالفة ذلك  
 بان يسجد واجبا كانوا ولو قدامه او يسجدوا ويرفعوا قبله ولو  
 ظهر فساد سجدة التلويح لا تفسد سجدة ترم ويستحب التلويح اخفاؤها  
 ان لم يكن السامع منهيا للسجود وان كان منهيا يستحب جهرها ولا  
 يجب على الفور حتى لو سجد لها بعد سنة او اكثر تقع اداء لا قضاء الا  
 انه يكره تأخيرها من غير ضرورة بشرط نية السجود للتلاوة لا التيقن  
 حتى لو كان عليه سجدة متعددة فعليه ان يسجد عددها وليس  
 وحده لانه كذا عليه ان يمين ان هذه السجدة لاية كذا ويطلبها ما يبطل الصلوة من تكلم  
 والفقه والمحدث قبل الرفع على قول واحد وهو الاصح خلافا لابي يوسف  
 ومن سمعها من مصل واقفى به قبل ان يسجد المصل لها سجدة واحدة  
 بعد ما سجد لها وان كان اقفاؤه في الركعة التي تليها سقطت عنه  
 ان ادرك معه الركوع والا فلا بد من سجوده لها بعد الصلوة كما لو لم  
 يقف به وكل سجدة وجبت في الصلوة ولم يؤد فيها لا تقضى ابدا  
 واذ اتاها في الصلوة فركع ونويها فيها اولم يؤف سجدة للصلاة سقطت  
 عنه اذا لم يقرأ بعد اكثر من ثلث ايات وفي ما اذا قرأ ثلثا خلافا  
 فان قرأ اكثر من ثلث فلا بد من السجود لها قصد الا تادى بالركوع  
 ولا يسجد الصلوة ولو تليت بالعربية فيجب على من سمعها ولم يفهمها  
 ان يقرأ بها بما عا ولولايت بالفارسية تلو من سمعها ولم يفهمها اذا

انما

الاستدلال

اخبر عنه ابي حنيفة خلافا لها ولا تجب على من يسمعها وان كان في مجلس  
 التلاوة ويقول فيها في سجود الصلوة هو الاصح وقيل يقول سبحان ربنا  
 ان كان وعد ربنا لمفعولا وانتان بعض المتأخرين وفيه بعضهم بما  
 اذا لم تكن في صلوة الفرض ولو كررت تلاوة اية في مجلس واحد كفت سجدة  
 واحدة سواء كانت بعد جميع التلاوة او بعد بعضها ولو تبدل المجلس او  
 الاية تكررت السجدة وتبدل المجلس والاية تكررت السجدة وتبدل المجلس  
 حقيقى بان ينتقل من مكانه في الصحراء او ما هو في حكمها بثلاث خطوات  
 او اكثر وحكى بان يشرع في عمل اخر بان اكل ثلث لقبات او شرب ثلث جرعات  
 او تكلم ثلث كلمات من غير ان يقوم من مكانه والاتحاد الحقيقي ظاهر والمكسب  
 هو كائنا بين ايهما ما يطلق عليه مكان واحد عرفا كما لمسجد والبيت  
 والمناوت وكذا مشى اقل من ثلث خطوات في نحو الصحراء اذا عرف  
 هذا فان وجد الاتحاد حقيقة او كما عند تكرار اية كفت سجدة واحدة  
 والا فلا من مشى خطوة او خطوتين او اكل لقمة او لقمتين او شرب  
 جرعة او جرعتين او انتقل من زواية المسجد او البيت الى زواية اخرى  
 او دسا ما او ثقت عاطسا ثم كررها كفت سجدة واحدة بخلاف  
 تسدية الثوب والدياسة والكراب في الانتقال من غرض الى غرض  
 وكذا لو تكلم كلمات او شرب جرعات او عقد نكاحا او بيعا او نحو  
 ذلك فانه لا تكفي سجدة واحدة ولو اطال المجلس من غير ان ينتقل  
 بشغل ما تقدم ثم كرت ما يجب عليه تكرار السجود ولو كرتها ركبا

في سجدة واحدة  
 في سجدة واحدة  
 في سجدة واحدة



يتكرر الوجوب ان لم يكن في الصلوة فان كررها في الصلوة لا يتكرر سواء  
كانت في ركعة او اكثر وهو قول الجيوسف رحمة الله وهو الصحيح وعند  
محمد رحمة الله ان كررها في ركعة اخرى تكرر والنقطة كالبيت ولو تبدل  
بجلس السامع دون التالي تكرر الوجوب على السامع اجماعا ولو تبدل بجلس  
تالي دون السامع تكرر على السامع ايضا عند البعض وعند البعض لا يتكرر  
ومتح في الكتاب الاول وفي الهداية وفتاوى قاضي خان الثاني وعليه الفاء  
واعلم ان حكم الصلوة على النبي عدم عند ذكر اسمه على القول بوجوبها حكم  
السجدة في عدم تكرار الوجوب عند اتحاد المجلس لكن يندب تكرار الصلوة  
حينئذ دون تكرار السجود والفرق ان الصلوة على صلواته عليه ولم يقرب  
بها مستقلة وان لم يكر بخلاف السجدة فانها لا تقرب بها مستقلة من غير تلاوة  
ولو قرأية سجدة خادمة لصلوة ولم يسجد ها ثم شرع في الصلوة من  
غير ان تبدل المجلس وقراها فيها وسجد لها كفت هذه السجدة عن التلاوة  
وان سجد الاولى لم تكف تلك السجدة عن التلاوة وان لم يسجد الاولى  
والثانية حتى خرج من الصلوة سقطت وفي النوادر ان الاولى لا تسقط  
والاولا حتى ولو تلاها في الصلوة الاولى وسجد ها ثم قرأها بعد ما يسجد  
بسجد ثانيا ولا تكفي الاولى وقيل ان لم يتكلم بعد السلام قبل فراستها  
تكفي الاولى وان تكلم لا ولو قرأها في الصلوة ولم يسجد ها حتى سلم وقرأها  
مرة اخرى كفت سجدة واحدة وسقطت عنه الاولى ولو قرأ سجدة ثم  
سجد في ذلك المكان من اخر ثم من اخر فلهما جزا كفت سجدة واحدة سواء

في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة

كان هو في الصلوة ولا على ظاهر الرواية والمسبوق اذا سجد ها مع امامه  
ثم قرأها فيما يقضي لا يسجد على مقتضى قول أبي يوسف خلافا لمحمد رحمة  
ولولم يكن يسجد ها مع الامام يسجد اتفاقا وان اتلا سجدة في الصلوة  
ولم يقرأ بعد ها فوق تلك ايات فان شأناها في الركوع والسجود وان  
شاء سجد لها استقلالاً ثم اذا سجد ها على سبيل الاستقلال لكره ان يقول  
ويركع من غير ان يقرأ بعد ها شيئا بل يقرأ شيئا ثم يركع فان كانت ختم  
النورة يقرأ ايات من سورة اخرى وان بقي منها ايات اولئك كسورة بني  
اسرائيل والانشقاق فكذلك ينبغي ان يوصل بها سورة اخرى وان لم يوصل لا يكره  
وكذلك امام ان يقرأ اية السجدة في صلوة يخاف فيها وكذا في نحو الجف والميد  
الا ان يكون في آخر السورة بحيث تؤدي بركوع الصلوة وسجودها و  
ينبغي حينئذ ان ينوي بها في الركوع تؤدي بالسجود من الجميع ويكره ان يقرأ  
سورة ويترك اية السجود لانه يشب الفرائض السجود ولا يكره ان يقرأ  
بالسجدة وحدها ويترك سائر النورة لكن المستحب ان يقرأ معها  
ايات وآية دفع التوه هو التفضيل **الآية** منها ما حث  
لامامة الصلوة بالجماعة سنة مؤكدة وقبل واجبت وفي البدائع يجب على  
العقلاء البالغين الاحرار القادرين على الجماعة من غير حرج ان يقيموا الصلاة  
تساعدا على ما ذكرنا في الشرح والاعذار التي تبطل التخليق عنها المرض الذي  
يبيح اليتم ومثله كونه مقطوع اليد والرجل من خلاف او مفلوجا والنظر  
والطيق والبرود الشديد والظلمة الشديد في الصحيح وكذا الاستحفا  
وغيره

فلا  
في  
من  
الشجور  
لها  
استقلال  
اي  
وان  
يقرأ  
بعد  
ها  
فوق  
تلك  
ايات

لانما  
ميراث  
نقد  
فناو  
نوازل  
من  
عنه  
في  
باب  
الامامة



من سلطان او غيرهم وهو معسر ولا يستطيع المشى واعني واولي الناس  
 بالامامة اعلمهم بالشيء فان تساوا في العلم فاقراءهم فان تساوا فيها  
 فاورعهم <sup>عنه</sup> اكثرهم تحريفا فان تساوا في الاوصاف الثلاثة فاكثرهم  
 سنا فان تساوا في الاربعة فاحسنهم خلقا والمراد بحسن الخلق الخلق  
 والرفق والحياثم ان تساوا في الخمسة فقليل صبرهم وجها وقليل نسبهم  
 فان تساوا فاقرع بينهم ويكره تقديم الفاسق كراهة تحريمه وعند  
 مالك لا يجوز تقديمه وهو رواية عن احمد وكذا المبتدع ويكره تقديم  
 البعد والاعرابي وولد الزنا والاعمى والكراهة فيهم دون تلك الكراهة  
 وفي المحيط لابن ابي عمير بان يؤتم الاعمى العالم والبصير اعمى ولو علم ان اليد  
 او الاعرابي او ولد الزنا فلا كراهة والمبتدع منه يقتقد شيئا على خلاف  
 مقتداهل السنة والجماعة وانما يجوز الاقتداء به مع الكراهة اذا لم  
 يؤدي ما يقتضيه الى الكفر فان ادعى الكفر فلا يجوز اصلا الاقتداء  
 به كقراءة الروافض ومن يقتد بالصديقة او ينكر خلافة الصديق  
 وصحبة ائمة الشيعة وكلمة مهية والقدسية والمشيئة القائلين  
 بان الله تعالى جسم كاللحم ومن ينكر الشفاء والرؤية او عذاب القبر  
 او الكرام الكاتبين اما من يفضل عليا ولا يستفرد ممن يجوز الاقتداء  
 بهم مع الكراهة وكذا من يقول انه تعالى جسم كاجسام او يقول لا يرى  
 لجلاله وعظمته وعن ابي يوسف رحمه الله انه قال لا يجوز الاقتداء بالمتكلم  
 وان تكلم بحق قيل الماديه من مناظر في ذلك علم الكلام وقيل من يبدع

من سئل عن رجل قال لا يجوز الاقتداء بالمتكلم  
 قال لا يجوز الاقتداء بالمتكلم  
 قال لا يجوز الاقتداء بالمتكلم  
 قال لا يجوز الاقتداء بالمتكلم

خلة خصية عند المناظرة في الكلام فانه كفر لا تنجبه كفر خصمه ويجوز  
 الاقتداء بالشافعي ونحوه قديم مع الكراهة وقيل من غير كراهة اذا  
 لم يتحقق منه ما يقصد الصلوة على راي المقتد ولا يصح اقتداءه  
 بالمرأة ولا بالصبي في التصحيح ولا اقتداء الفاضل بالمفتوه ولا اقتداء  
 الفاسق بالاتب بالآخر ولا مستورا لعمرة بمكشوفها ولا غير المكشوف  
 ولا المولى قاعدا بالمولى مستلقيا او على جنبه ولا الظاهر بخاص  
 العذر ولا صاحب عذر بخاص عذر اخر فان اخذ في العذر جازوا  
 لا يقتدى المقتدر بالمتفطر واما اقتداء الفوائت بالفوائت يجوز مثل  
 الظهور في الظهور لوافقه فيها في القضاء والنية ولا من يصل في ضابن  
 يصل في رضا اخر يجوز اقتداء المتفطر بالمفطر ولا يصح اقتداء المتفطر  
 بالناذر الا اذا قال بعد نذر صاحبه نذرت تلك المذمومة التي  
 نذرها فلان ويجوز اقتداء الخالف بالمخالف وبالنارذ دون الكفر  
 ومصليا ركعتي الطواف كالتأذين لا يجوز اقتداء احدهما بالآخر  
 ولو اشركا في نافلة فافداها صح اقتداء احدهما بالآخر في القضاء  
 بخلاف ما لو افداها بعد الشروع غير مشتركين حيث لا يصح اقتداء احدهما  
 بالآخر ولا بالناذر ولو صليا الظهر ونوى كل امامة انخرصت صلواتها  
 ولو نوى كل الاقتداء بالآخر فسد ويجوز اقتداء من يصل السنة بعد  
 الظهر من يصل السنة قبلها وكذا سنة الفشل بالتراويح وكذا اقتداء  
 من يرى الوتر واجبا بمن يراه سنة عند سجد بن الفضل والاولى عدم الجواز

ولا الاصح  
 بالمرأة



ويجوز اقتداء الفاسل بالماسح وكذا اقتداء المتوضي بالمتيمم والقائم  
 بالقاعد خلافاً لمحمد فيها وكذا اقتداء بالقائم بالاحدب الذي بلغت حدته  
 ركوع ولو لم تصل الى حد الركوع فالاصح الجواز اتفاقاً ويجوز امامة  
 المختلئ المشكل للنساء وكذا امامة المرأة لمن يكن يكره ان يصلين ومدتهن  
 جماعة وان فعلن يكن ان يتقدم الامام عليهن بل تقف وسطهن كما اذا  
 ام القاري العرا ويجوز اقتداء المولى بالمولى ويجوز اقتداء الاخرس  
 بالاي دون العكس والاخرس مع الاي كالاي مع القاري وفي المحيط  
 ان القاري اذا كان على باب المسجد او بجوار المسجد والاي في المسجد  
 يصل وحده ان صلوة جائزة بالاخلاق وكذا اذا كان القاري في صلوة  
 غير صلوة الاي جاز للاي جاز للاي ان يصل وحده ولا ينظر فراغ القاري  
 بالاتفاق اما اذا صلى القاري في ناحية والايتي في ناحية وصلواتهما متوافقة  
 فقد ذكر ابو جازم عدم الجواز على قول ابي حنيفة رحمه الله وفي رواية  
 الجواز والاول بناء على ما لو اقتدى قاري واي باحيث تقدر صلوة  
 الكل عن ابي حنيفة وعندهما صلوة القاري فقط ولا يجوز تقدم  
 المؤتم على امامه خلافاً للمالك والمقبور موضع القدم حتى لو كان المقدم  
 اطول من امامه يقع سجوده قدام الامام لكن قدمه غير مقدمة عليه  
 يجوز والمقبور في القدم العقب حتى لو كان عقب المقدم غير متقدم  
 على عقب الامام لكن قدمه اطول تقع اصابعه قدام اصابعه ويجوز  
 ان يصل مع واحد يقف عن يمينه وان صلى مع اثنين تقدم عليه من  
 محمد

محمد ان لواحد يجعل اصابعه عند عقب الامام وعن ابي يوسف انه  
 يتوسط الاثنين ولو اقام الواحد خلفاً وعن يساره يكره وقيل لا  
 ولو توسط الاثنين لا يكره ولو توسط الاكثر يكره يصنف الرجال ثم  
 الصبيان ثم النساء ثم المختلئ المشكل يقوم قدام النساء والترتيب  
 بين الرجال والصبيان سنة لا فرض هو الصحيح اما بينهم وبين النساء  
 ففرض عندنا حتى لو حاذت امرأة او صبوية مشتهرة رجلاً او تقدمت  
 عليه قدر ركن وصلواتهما مطلقاً مشتركة تحريمية واداً واتحد المكان  
 والجهة بلا حائل ونويت امامتها فسدت صلوة الرجل فشرط  
 المجازات المفسدة عشرة على ما قالوا الاول كونها بالغة او صبوية  
 مشتهرة وهي بنت سبع مطلقاً او ثمان اوسبع اذا كانت عيلة و  
 سبعة فلو لم يكن كذلك لا تقصد ولا فرق بين المحرم وغيره الشاك كونها  
 تعقل الصلوة فان كانت لا تعقلها لا تقصد الثالث ان يكون المجازات  
 قدر ركن عند محمد رحمه الله واداء الركن معها شرط عند ابي يوسف رحمه  
 الرابع ان يكون الصلوة مطلقاً اي ذات ركوع وسجود فلا تقصد  
 المجازات في الصلوة المجازاة وسجدة التلاوة الخامس كون الصلوة  
 مشتركة من حيث التحريمية بان ينشئ المرأة تحريمها على تحريمية الرجل او  
 تحريمها على تحريمية ثالث فلا تقصد المجازات فيما اذا صليا صلوة واحدة  
 منفردين او مقترنين بالحدس اماماً لم يقتديه الاخر السادس كون الصلوة  
 مشتركة من حيث الاداء بان يكون الرجل امامها او كان لهما امام فيما  
 ارسلوا امره فيما

كوكون الصلوة  
 مشتركة من حيث  
 التحريمية



لا يورثه حقيقة كالمقدّر أو تقديرا كالأحقين بعد قراغ الإمام فلا تقصد  
 في المحاذرة إذا كانا مسبوقين قاما إلى قضاء ما سبقا السابق اتحاد المكان  
 حتى لو كان أحدهما على دكان قد وقامة والاخر على الأرض لا تقصد الثامن  
 اتحاد البعثة فلو اختلفت ما كان يصليان في جوف الكعبة كل منهما إلى  
 غير جهة الاخر لا تقصد المحاذرة التاسع عدم الحايث بينهما حتى لو كان بينهما  
 استوانة ونحوها لا تقصد والفرجة التي بين أناسا كالحايث العاشر ان  
 يتوحد الإمام امامة الساد فانه ان لم يتوحد لا يصح اقتداؤه به ولا  
 تقصد محاذرتها وقيل محاذرة الامر مفيدة كالمرأة وهو غير صحيح و  
 يشترط لصحة الاقتداء اتحاد مكان الامام والمقتدى حكما فلو كان بينهما  
 حائط فان كان قصيرا دون القامة ذليلا عرض غير زايد على ما بين الصفيين  
 لا يشترط والاتقان كان فيه باب أو كوة يمكن الوصول الى الامام منه وهو مفتوح  
 فلهذا لا يمنع وان كان الباب مدورا او الكوة صغيرة لا يمكن النفوذ  
 او مشبكة فان كان لا يشبه عليه حال الامام برؤيته وسماعه لا يمنع على  
 اختيار الحلواني قال في المحيط وهو الصحيح وان كان الحايث على خلاف  
 ما ذكر بان كان عريضا طويلا وليس فيه ثقب منع وان لم يكن بينهما حائط  
 ولكن بينهما اوبن المقعد وبين النصف اذ قداه بعد فان كان اقل مما  
 يمكن فيه منفذ وعرف فيه العجلة لا يمنع مطلقا وان كان قدرا ما يقوم فيه  
 صفوان كان في المسجد لا يمنع وان كان خارج المسجد يمنع الا ان يقو  
 فيه ثلثة فانهم حصل به اتصاف من ولاهم بمن قدامهم بالاتفاق بخلاف

الواحد فانه لا يحصل به الاتصال بالاتفاق وكذا الاثنان عندها خلافا  
 لابي يوسف فان الاثنين عنده كالثلثة في ذلك وفي حكمه انفق جميع الاما  
 معها وفي حكم محاذرات النساء وقد قالوا ان المسجد اذا كان كبيرا  
 كمسجد بيت المقدس المشتمل على المساجد الثلاثة وقام المقتدى في اقصاه  
 من غير اتصال الصفوف لا يجوز ولو اقتدى من سطح المسجد فالكلام  
 فيه كما لو اقتدى من وراء المذبح وكذا الشذية ولو اقتدى على جدار بيت متصل  
 بالمسجد ولا يخفى عليه حال الامام جاز بخلاف ما لو قام على سطح حيث  
 لا يجوز وان كان لا يخفى عليه حال الامام ولو صلى على دكان خارج  
 المسجد ان اتصلت الصفوف جاز والا فلا ولو كان بين الامام والمقتدى  
 في الجامع او غيره شرفان كان صغيرا لا يمنع وان كان كبيرا يمنع والصحيح  
 ان الصغير لا يمكن فيه الزواجر وان امكن فهو كبير ومضى للمعتمد  
 كالمسجد في الحكم **فصل** في ما يتابع المقتدى فيه الامام وبالا  
 يتابع لا خلاف في لزوم المتابعة في الاركان الفعلية واما الركن القد  
 وهو القراءة فلا يتابعة فيه عندنا بل يستمع وينصت سواء كان يجهر  
 الامام بالقراءة او لا وعند الشافعي تلزم المتابعة في الفاتحة مطلقا  
 الا اذا خاف قوته بالركعة وعند مالك واحد في الخافه دون الجهر  
 اما جواز القراءة خلف الامام فقال به محمد في السرية وعند هاتيك  
 فيها ايضا كراهة تحريم وفي ما بعد القراءة من الاذكار يتابع او ياتي به  
 المقتدى كما ياتي به الامام ويستثنى عن لزوم المتابعة في الاركان ان



المقتدى لو رفع رأس من الركوع أو السجود قبل الامام ينبغي ان يعود  
 ولا يصير ذلك ركوعين ولو رفع الامام رأس من الركوع أو السجود  
 قبل تسبيح المقتدى ثلثا فالصحيح انه يتابع الامام اما لو قام الى الثالثة  
 قبل ان يتم المقتدى التشهد فانه يتم ثم يقوم وان لم يتم وقام  
 جازا وكذا لو سلم في القعدة الاخرة قبل ان يتم المقتدى التشهد فانه  
 يتم ثم يسلم ولو سلم ولم يتم جازا ولو سلم قبل ان ياتى المقتدى  
 بالصلوة والدعاء يتابعه لا نهائيه والتشهد واجب وكذا لو تكلم  
 الامام بعد تمام القعدة قبل اتمام المقتدى التشهد يتم ويسلم  
 بخلاف ما لو احدث الامام عمدا في هذه الحالة فانه لا يتم بل ان كان  
 قد قدر ما يمكن فيه قراءة التشهد صحت صلوته والا فلا ولو ركع  
 في الوتر قبل ان يتم المقتدى يتابعه <sup>القنوت</sup> ان كان قراء شيئا منه وان لم يكن  
 قراء شيئا يقرأ قدر ما لا يفوته الركوع معه وفي النظم الزندوس  
 خمسة اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يفعلها القوم المقنوت وتكبيرات  
 العيدن والقعدة الاولى وسجود سهوا ربعة اشياء اذا فعلها الامام  
 لا يتابعه الامام <sup>جماعة</sup> لو زادة سجدة او زاد على احوال الصلوات وتكبيرات  
 العيد وكان المقتدى يسمع التكبير منه او زاده على الابع في تكبيرات  
 الجنازة او قام الى الخامسة ساهيا فانه كان قد عد على الرابعة ينتظره  
 قاعدا فان عاد سلم من غير اعادة التشهد وسلم المقتدى معه فان  
 قيد الخامسة بالسجدة سلم المقتدى وحده وان كان لم يقعد على الركعة

والسجود الثلاثة

فيما

فان عاد تابعا وان قيد الخامسة بالسجدة فسد صلواتهم جميعا  
 ولا يعيد المقتدى تشهده وسلامه وثمة شيئا اذا لم يفعلها الامام  
 لا يتركها القوم ورفع اليدين في التحيمه والثناء مادام الامانة في القعدة  
 فان شرع في السورة لا يفعل المقتدى ايضا عند سجدة رحمه خلافا  
 لابي يوسف وتكبير الركوع والتجود والتسبيح فربما والتسبيح وقراءة  
 التشهد والسلام وتكبيرات الشريف والله اعلم في قضاء  
 الفوات من ترك الصلوة لزمه قضاؤها سواء تركها بعد غير مسقط  
 او بغير عذر وبقدمها على صلوة الوقت لان الترتيب بين الفاشة ولو  
 وبين الفوات شرط عند خلافا للثاني في الا انه يقطع بالبيان وضيق  
 الوقت وبكثرة الفوات فلو صدق فساد اكر ان عليه فاشة قبل فساد  
 فرضه فساد موقوف عند ابي حنيفة وبابا عندها ومعنى الوقف عنده  
 انه ان يقصر الفاشة حتى صلى سنا وهوذا اكرها <sup>ركعتا</sup> د كل صحيحا مثالا فانه  
 صلوة الفجر فصل الظهر والعصر والمغرب والعشاء والمغرب من اليوم  
 الثاني قبل ان يقضى الفاشة صحت الظهر والمغرب قبلها وان قضى الفاشة  
 قبل ظهر اليوم الثاني تقر فساد الخمس هذا معنى قولهم صلوة تصح  
 خا و صلوة نقد خا فالتى تصح هي ظهر اليوم الثاني اذا ادبت قبل  
 الفاشة والتي نقد هي الفاشة اذا صليت قبل ظهر اليوم الثاني و  
 التذكر في خلال الصلوة كالتذكر في اولها في الحكم المذكور وان ستم  
 النسيان الى ان يسلم صحت لسقوط الترتيب بالثاني وضيق الوقت

ثلاثة وهوذا اكر الفاشة في كل واحدة منها فساد الخمس  
 فاشة فساد موقوف عند ابي حنيفة فاشة فاشة فاشة



لا يكون ما بقى منه لا يسمى الفائتة والوقتيه معا بل كان بحيث لو صلى  
 الفائتة يخرج قبل تمام الوقتية مسقطا للترتيب فتقدم الوقتية و  
 لو كان الفائتة متعددة والوقت يسع بعضها مع الوقتية دون  
 كلها فلا بد من تقديم ذلك حتى لو فاتت المشاء والوتر وقد بقي من  
 وقت الفجر ما لا يسع الا خمس ركعات فلا بد ان يقضى الوتر عند ايج  
 ثم يصل للفجر ثم المعتبر حقيقة اسماء الوقت لا غلبة الظن حتى لو كان  
 من عليه المشاء ضيق وقت الفجر فصلبها وفي وقت سعة يكررها الى  
 ان تطلع الشمس وفرضه ما يلي الطلوع وما قبله تطوع وقبل يشرع  
 في صلاة في المشاء فان طلعت قبل الفراغ صحته فجزءه والا فلا كذا في  
 شرح المراهدي ولو قدم الفائتة عند ضيق الوقت صح لكنه يا ثم ثم  
 المراد تضيق اصل الوقت لا الوقت المستحب حتى لو تذكر في وقت  
 العصر ان عليه قضاء الظهر وعلم انه لو اشتغل بقضائها تقع العصر  
 في الوقت المكروه يسقط الترتيب عند حين بن زياد لا عندنا وعند  
 يوافق في رواية ولو بقي من المستحب ما لا يسع الظهر بتمامها سقط  
 الترتيب بالاتفاق فيصل العصر ويؤخر الظهر ما بعد الغروب و  
 لو شرع في العصر والشمس حمراء ذكرنا للظن ثم غربت وهو فيها انها  
 وقال ابنهما يقطعها ثم يترتب ثم العبارة لوقت الافتتاح حتى لو  
 افتتحت الوقتية اول الوقت وهو ذكر للفائتة واطال حتى يضيق او  
 خرج لا تنصم قال المراهدي ويراعى الترتيب وان لم يقدر على اداء الوقتية

من ترك صلاة في وقت  
 المكروه لم يفسد ما قبله  
 ولا يفسد ما بعده

الا بالتخفيف في قصر القراءة والافعال ويقتصر على اقل ما يجوز  
 به الصلوة والكره المسقط للترتيب ضرورة الفوائت ستا  
 بخروج وقت السادسة وعن محمد انه اعتبر دخول وقت السادسة  
 والا قبل هو الصحيح ثم الفوائت نوعان قديمة وحديثة فالحديثة  
 تسقط الترتيب عند الكثرة اتفاقا واختلف في القديمة كن ترك صلاة  
 شهر ثم ندم وشرع يصل ولم يقض تلك الصلوات حتى لو ترك صلواته  
 انكر ذكرا للفائتة الحديثة لم يجزه البعض وجعل الماضي من الفوائت  
 كان لم يكن وجوزها الاكثر وعلية الفوق ولو قضى بعض الفوائت حتى  
 زالت الكثرة عاد الترتيب عند البعض بان ترك صلاة شهر ثم قضاها  
 حتى بقي اقل من ستين ثم صلى الوقتية ذكرنا لما بقي لم يجز عند هؤلاء  
 الجواز لان الشاق لا يعود فلا يصير صاحب ترتيب في مثل هذه الصلوات  
 ما لم يقض جميع الفوائت ترك صلوات يوم وليلة ونسيتها ولم يقع تحريم على شيء  
 يعيد صلاة يوم وليلة يخرج عما عليه يقيين وان ترك صلاتين من يومين و  
 كذا لو نسى ثلث صلوات من ثلثة ايام او اربعاً من اربع قال عمرو بن ابي عمر  
 سألت محمد بن يحيى عن سجدة صلواته ولم يدرك من الصلوة هي قال يعيد  
 الخمس قلت فان نسى خمس صلوات من خمسة ايام قال يعيد صلاة خمسة  
 ايام حتى صلى المشاء ثم بلغ قبل طلوع الفجر يلزمه اعادتها وهي واقعة محمد  
 بن الحسن سألها ابا خيفة فاجابه بذلك فقضاها ومن فاتت صلوات في الصبح  
 قضاها في المصباح حاله من يتم او يعود او يماه فان صح بعد ذلك

كثره فينا كذا القوط كبير

لان العلة هي الكثرة ولم تسقط كبر

في ترك صلاة في وقت  
 المكروه لم يفسد ما قبله  
 ولا يفسد ما بعده

من ترك صلاة في وقت  
 المكروه لم يفسد ما قبله  
 ولا يفسد ما بعده



لا يلزمه اعادةها والاولة قضاء الفائتة في البيت سببا للزينة تتكفي  
صلاة انه ضاها ام لا ان كان في الوقت يضيقها ومن خرج الوقت ثم شك  
فلا شيء عليه ومن مات وعليه صلوات فاوصى بمال معين يعطى لكفارة  
صلواته لزمه ويعطى لكل صلاة كالفطرة وللوتر كذلك وكذا الصوم  
كل يوم وانما يلزم تنفيذها من الثلث وان لم يوص فبترع ببعض  
لورثة جاز وان كانت الصلوات كثيرة والمخاطة قليلة يعطى ثلثة اصوغ  
عن صلاة يوم وليلة مع الوتر لفقيه ثم يدفعها الفقير الى الوارث ثم  
يدفعها الوارث اليه هكذا يفعل مرارا حتى يستوعب الصلوات ويجوز  
اعطاؤها للفقير واحد دفعة بخلاف كفارة اليمين والظهار والافطار  
ولو فرغ من صلواته في مرضه لا يصح كذا في التارخانية ومن اراد ان  
يقضى الصلوات التي صلاها فان كان لا يجد نقصان دخله فحسن والا  
فلا فقيد يكره وقيل لا يكره الا بعد الفجر والعصر لانه نفل في  
صلوة المسافر اقل مدة السفر عندنا مسافة ثلثة ايام من قصر ايام  
السنة بالنيران الوسط وهو مشي القدم والابل في البر واعتدال الرياح  
في البحر وعن ابى يوسف يومان واكثر الثالث وصح صاحب الهداية  
انه لا يعتبر تقدير بالفراخ لكن قال المرغيناني وعمامة المشايخ  
قدوها بالفراخ فقيلا احدى وعشرون فرسخا وقيل وثمانية عشر فرسخا  
قال المرغيناني وعليه الفتوى وقال القسبي في جوامع الفقه وهو  
المختار ويعتبر في الجبل ما يليق به وهو ان يسير فيه سيرا وسطا

من لم يجد نقصان دخله فحسن والا فلا فقيد يكره وقيل لا يكره الا بعد الفجر والعصر لانه نفل في صلاة المسافر اقل مدة السفر عندنا مسافة ثلثة ايام من قصر ايام السنة بالنيران الوسط وهو مشي القدم والابل في البر واعتدال الرياح في البحر وعن ابى يوسف يومان واكثر الثالث وصح صاحب الهداية انه لا يعتبر تقدير بالفراخ لكن قال المرغيناني وعمامة المشايخ قدوها بالفراخ فقيلا احدى وعشرون فرسخا وقيل وثمانية عشر فرسخا قال المرغيناني وعليه الفتوى وقال القسبي في جوامع الفقه وهو المختار ويعتبر في الجبل ما يليق به وهو ان يسير فيه سيرا وسطا

مكروه بعد كبر

مسافة ثلثي ايام وانما يصير مسافرا اذا فارق بيوت مصره او قريته  
ناويا الى اهلها الى موضع معين وبين المسافة المذكورة فلا يصير مسافرا  
قبل ان يفارق عمران ما خرج منه من الجانب الذي خرج منه حتى لو كان  
هناك محلة منفصلة عن المصر وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا  
ما لم يجاوزها وان جاوز العمان من جهة خروج وان كان بخذ ثلثي  
من الجانب الاخر يصير مسافرا اما قضاء المصر فان كان بينه وبينه اقل من غلوة  
ولم يكن بينهما من دعة تعتبر بمجاوزة ايضا والا فلا ثم للمسافر احكام  
يخالف فيها المقيم كاباحة الفطر في رمضان واستداء مدة المسح ثلثة  
ايام وسقوط وجوب الجمعة والقيدين والاضحية ومن ذلك قصر  
الاربعة من الصلوات فان فرضه في كل منها ركعتان والقصر عندنا الا اذا  
حتم انه يكره الا تمام وان اتم فان فعد في الثانية قدر الشهد اجزائه  
والاخر ايانا فله ان يصير شيئا لتأخير السلام ولكونه بنى النفل على تحريمه فكبر  
الفرض وان لم يقعد في الثانية بصل فرضه لتركه فرضا كما في الفجر والجمعة  
وكذا الوتر ترك القراءة في احدى الاوليين ثم لا يزال المسافر على حكم السفر  
حتى يدخل وطنه او ينوي إقامة خمسة عشر يوما بموضع واحد بمصر او قرية  
غير وطنه ولا نشترط بنية الإقامة في دخول وطنه فلو نوى في غير وطنه  
اقل من خمسة عشر يوما لا يزول حكم السفر وكذا ان نوى خمسة عشر  
يوما بموضعين متتاليين لا ان يكون بتبوت في احدىها وان كان يقول  
غدا اخرج او بعد غد اخرج واستمر على ذلك لا يصير مقيما عندنا

انما يصير مسافرا اذا فارق بيوت مصره او قريته ناويا الى اهلها الى موضع معين وبين المسافة المذكورة فلا يصير مسافرا قبل ان يفارق عمران ما خرج منه من الجانب الذي خرج منه حتى لو كان هناك محلة منفصلة عن المصر وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا ما لم يجاوزها وان جاوز العمان من جهة خروج وان كان بخذ ثلثي من الجانب الاخر يصير مسافرا اما قضاء المصر فان كان بينه وبينه اقل من غلوة ولم يكن بينهما من دعة تعتبر بمجاوزة ايضا والا فلا ثم للمسافر احكام يخالف فيها المقيم كاباحة الفطر في رمضان واستداء مدة المسح ثلثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والقيدين والاضحية ومن ذلك قصر الاربعة من الصلوات فان فرضه في كل منها ركعتان والقصر عندنا الا اذا حتم انه يكره الا تمام وان اتم فان فعد في الثانية قدر الشهد اجزائه والاخر ايانا فله ان يصير شيئا لتأخير السلام ولكونه بنى النفل على تحريمه فكبر الفض وان لم يقعد في الثانية بصل فرضه لتركه فرضا كما في الفجر والجمعة وكذا الوتر ترك القراءة في احدى الاوليين ثم لا يزال المسافر على حكم السفر حتى يدخل وطنه او ينوي إقامة خمسة عشر يوما بموضع واحد بمصر او قرية غير وطنه ولا نشترط بنية الإقامة في دخول وطنه فلو نوى في غير وطنه اقل من خمسة عشر يوما لا يزول حكم السفر وكذا ان نوى خمسة عشر يوما بموضعين متتاليين لا ان يكون بتبوت في احدىها وان كان يقول غدا اخرج او بعد غد اخرج واستمر على ذلك لا يصير مقيما عندنا

المسافة



ولو بقي سنين عديدة وفي القباية المسافر اذا دخل مصر على غير ما  
متى حصل غرضه خرج لا يصير مقيما الا انه اذا كان مقصودا يعلم انه لا  
يحصل في اقل من خمسة عشر يوما فانه يصير مقيما وان لم ينو الاقامة  
ولا تصح نية الاقامة من العكر في دار الحرب بخلاف من دخل اليهم باما  
حين تصح منه ولا تصح نية الاقامة في الصحراء الا من اهل الاخية فانهم  
لو نزلوا في نووها وعندهم من الماء والكلاء ما يكفيهم مدة صاروا  
مقيمين ولو ابرجوا عنه ونووا الذهاب الى موضع بين مسافة السفر  
مسافرين والا فلا الكافر في دار الحرب اذا اسلم فهو على اقامة ولو  
خاف ففر منهم يبريد سفر ثلثة ايام تقبر نية ويصير مسافرا في الصحيح  
واقعي في السفر والاقامة نية الاصيل دون البيع كالحليفة والامير مع  
الجند والزوج مع زوجته والمولى مع عبده والمستاجر مع اجيره والاشاد  
مع تايده ولا فرق في الجندى مع الامير بين ان يكون مرتقا من الامير ومن  
بيت المال وقد امره السلطان بالتوجه فهو الصحيح بخلاف المطوع بالمال  
ومن حذر جلاظا ولا يدرك المحمول اين ذهب به فان سأل فلم يجبه  
نم متى يصير ثلثا ثم يقصر وكذا لا سير يد القدر وكذا ينبغي ان يكون  
حكم كل تابع اذا لم يعلم قصد متبوع وسأه فلم يجبه فانه يعلم بالا  
الذي كان عليه من اقامة او على سفر حتى يتحقق خلاف وتعدر السؤال  
بسبب من الاستيلاء بمقالة السؤال مع عدم الاخبار والمديون ان  
غريمه ان كان مفسرا يقصر ان لم ينو الاقامة وكذا ان كان مفسرا وان

موضعهم

متى يصير ثلثا ثم يقصر وكذا لا سير يد القدر وكذا ينبغي ان يكون حكم كل تابع اذا لم يعلم قصد متبوع وسأه فلم يجبه فانه يعلم بالا الذي كان عليه من اقامة او على سفر حتى يتحقق خلاف وتعدر السؤال بسبب من الاستيلاء بمقالة السؤال مع عدم الاخبار والمديون ان غريمه ان كان مفسرا يقصر ان لم ينو الاقامة وكذا ان كان مفسرا وان

ان يقضي ولم يعرف شيئا فان غرضه ان لا يقضيه يتم لانه بمنزلة  
نية الاقامة كذا في المحيط ونحن ابو يوسف انه ان كان مفسرا يتم  
وكذا ان كان مفسرا الا ان يوطن نفسه على اية والعكبين شريكين منهم  
ومسافر ان تباحثه منه يتم في نوبة المقيم ويقصر في نوبة الاخر وان لم  
يتربا يفرض عليه ان يقعد على رأس الركبتين ويتم احتياطا على  
هذا فلا يجوز له الاقتراب بالمقيم اصلا في الوقت ولا خارجا والحليفة  
كغيره في انه ان طاف في ولاية بلا نية سفر يتم وان قصد مسافة السفر  
فيها يقصر هو الصحيح خلافا لما ذكر في الخلاصة لان النبي صلى الله عليه وسلم  
الراشد من كانوا يقصرون اذا ذهبوا من المدينة الى مكة فخرج  
قاصدا مدة السفر فاسلم في الطريق وقدم في مقصده اقل من  
ثلثة واختار في الكافر انه يقصر بخلاف اليهود وقيل يقصران والحاضر  
اذا طهرت وقدم في مقصدها اقل من ثلثة تتم في الصحيح ثم اعلم  
ان الصلوة ما دام وقفا باقيا فهو قابلا للغير من صفة الصفة بتغير  
حال العبد ما لم تؤذ فاذا خرج بغيره في الذمة على مكانه عليه من  
باعتبار حاله والمعتبر في ذلك اخر الوقت عندنا بحيث لا يبقى منه  
ما يسع قوله انه اكبر وصلوة المسافر تقير من الركعتين في الاربعينية  
الاقامة ما دام في الوقت وكذلك بالاقتراب بالمقيم ان تم الاقتراب  
افلوا اقتد المسافر بالمقيم في الوقت نحو ولزمه الا تمام وان اقتد به خارج  
الوقت لا يصح تقير الصلوة في ذمة ركعتين ولا تغير بالاقتراب

يتم ايام القصر وكذا في النجس اذا خرج من حاله  
فيمنع في الطريق وقدم في مقصده اقل من ثلثة

في السفر والاقامة والمخير والظن  
بما ينبغي والاسلام واليقين التحريم  
عند ما يكون في اول الوقت  
منه في ذلك



كما لا تفتقر نيّة الإقامة فيلزمه اقتداء المفتقر بالمتفقر في حق القعدة  
ولو اقتدى به في الوقت ثم قدمت صلاة فانه يصح ركعتين لروا  
الاقتداء ولو اقتدى المقيم بالمسافر في الوقت وخارجه فاذا صلى  
المسافر ركعتين سلم ويقوم المقيم فيتم صلاته بغير قراءة ولا صح  
وقيل بقراءة ويجب للمسافر ان يقول اتموا صلاتكم فان اتموا  
سفر اتموا مسافرون من صلاة وهو مقيم في سفر قضاها اربعاً ومن  
فاته صلوه وهو مسافر فاقام قضاها ركعتين لما تقدمت والوطن اما  
اصل او وطن اقامة او وطن سفر فالاصل هو مولد الانسان او مو  
ضع تأهله ومن قصده التغير به لا الارتحال عنه اما لو كان له اهل  
ببلد غير مولده وهو بالغ ولم يتأهل به فليس ذلك وطنه وفي البسوط  
هو الذي نشأ فيه او توطن فيه او تأهل فيه فقوله ما توطن فيه يتناول  
ما عزم القار فيه وعدم الارتحال وان لم يتأهل ولو تزوج المسافر  
ببلد ولم ينو الإقامة به فقل لا يصير مقيماً وقيل يصير هو الوجه  
ولو كان له اهل ببلدين فأتى ما دخل حياً مقيماً فان ماتت زوجته  
في احدهما وبقي له فيها دور وعقار قيل لا يبقى وطناً له وقيل يبقى وطن  
الإقامة ما ينوي فيه الإقامة خمسة عشر يوماً فصاعداً ولم يكن مولد  
ولا له به اهل ووطن السفر ما نوى فيه إقامة اقل من خمسة عشر يوماً  
فصاعداً من ذلك ويسمى وطن السكن والمحققون على عدم اعتبار  
وطنهم الاصل ينتقلون بمثل حق لو كان له وطن اصل فانتقل عنه واستوطن

غيره

غيره خرج عن كونه وطنه حتى لو دخل بعد ذلك لا يلزمه الا تمام ماله  
ينوي الإقامة ولا ينتقص بوطن الإقامة ولا بالسفر واما وطن الإقامة  
حتى لو دخل وطن الإقامة ثم مضى بعده الاول ليس بينهما مدة السفر  
فيستقص بوطن الإقامة الا ان لم يكن بينهما سفر وكذا ينتقص بالسفر  
وكان لم يطر عليه وطن اقامة اخر ثم السفر ليس بشرط ثبوت الوطن الاصل  
بالاجماع وكذا الثبوت وطن الإقامة في ظاهر الرواية وعن محمد انه ينتقل حتى  
لو خرج من مصره لانتقل من السفر فوسل الى قرية ونوى إقامة خمسة عشر  
يوماً بها لا يصير وطن اقامته له وعلى ظاهر الرواية نصير في الصورتين و  
يرخص للمسافر ترك السن وقيل لا والا عدل ما قال المحدث وان فعلها  
افضل حاله النزول والترك افضل حاله السير لاستتار الجرح والاصح والاطمئنان  
في سفره الرخص سواء عندنا وعندنا وعند الثلثة ليس للعاصي بسفره كالابق  
او في سفره كقاطع الطريق ان ترخص بالترخص المشروعة للمسافر ولا  
يجوز الجمع عندنا بين صلاتين في وقت واحد سوى الظهر والعصر برفة  
والغرب والعشاء بمزدلفة وعند الثلثة يجوز الجمع بين الظهر و  
العصر وبين المغرب والعشاء في وقت واحد بعد السفر والمطر  
بقديما وتأخيراً بان يصلي المتأخرة في وقت المتقدمة او يؤخر المتقدمة  
فيصليها في وقت المتأخرة والدليل في جميع ذلك المذكورة في الشرح  
في صلاة الجمعة صلاة الجمعة فرض عين على من استجمع شرائطها  
ولها شروط للوجوب زائدة على شروط سائر الصلوات من الاسلام  
والعقل والبلوغ والطهارة عن الحيض والنفساء وشروط تزداد زيادة

لا يصير مقيماً الا بالنية وكذا  
ان اسافر عنه او الى وطن الاصل  
لا يصير مقيماً الا بالنية وكذا  
ان اسافر عنه او الى وطن الاصل  
لا يصير مقيماً الا بالنية وكذا  
ان اسافر عنه او الى وطن الاصل

لا يصير مقيماً الا بالنية وكذا  
ان اسافر عنه او الى وطن الاصل  
لا يصير مقيماً الا بالنية وكذا  
ان اسافر عنه او الى وطن الاصل

نية الجمعة  
نحو انظر ارادت وقتها ولم  
اصلي بعد الا بغير يومها ما يجب  
عليه بانفس الوقت في ظاهر المذهب  
المنجي



على شروط سائر الصلوات من الطهارة وتخيرها <sup>في</sup> شروط الوضوء  
فستة اولها لكونه فلا تجب على المراءة والثاني لاقامة فلا تجب  
على المسافر والثالثية الخزية فلا تجب على العبد ولو اذله المولى فيرا قبل  
تجب عليه وقيل بتخير المكاتب تجب عليه وكذا معق البعض دون  
المعتق وقيل للستاجران يمنع الاجير عنها والاصح انه لا يمنع لكن <sup>يسقط</sup>  
عنه من الاجر قد اشتق له ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يسقط عنه  
شيء الرابع الصحة اي عدم المرض فلا تجب على المريض اذا خاف زيادة  
المرض او بطلان البر بان هاب اليها ومثله الشيخ الكبير الضعيف عن العي  
الخامس سلامة العينين فلا تجب على الاعمي مطلقا وعندهما ان وجد  
قائدا تجب عليه السادس سلامة الرجلين فلا تجب على المقعد ومقطوع  
الرجلين وان وجد من يجمل والمرض كالمريض ان بقي المريض ضايعا بذهابه على  
الاستنج فالتريض من جهة الاعذار المبيحة للتخلف عن الجمعة والجماعة وكذا  
المحرف من ظالم ونحوه والمطر والثلج والوحل ونحوها فربؤلاه الذين لم  
يستكملوا الشرائط لا يجب عليهم الا انهم لو حضروا وصلوها اجرتهم  
عن فرض الوقت كالفقير اذا اجمع واما شروط الاداء فستة ايضا الا  
المصرا وفناؤه فلا تصح في القرى عندنا واختلفوا في تفسير المصرو  
المتحيز <sup>بشيء</sup> اختار صاحب الهداية انه الموضوع الذي له امير وقاض ينفذ  
الاحكام ويقيم الحدود وامر القدرة على اقامة الحدود وصرح به في  
تحفة الفقهاء ولا بد من كون المرئيه المذكورة <sup>بشيء</sup> وسائق  
جارنا <sup>نحوه</sup> فصرح به

صرح به في غير هذا الا انه ضاعبة الهداية تركه بناء على ان الغالب ان  
الامير والقاضي شانه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحدود  
ولا يكون الا في بدله رسائيق واسواق وسكك <sup>جميع الجماعة</sup> والمنسجرات <sup>جميع الجماعة</sup> مع  
بشرط فتجوز في فناء المصرو هو ما اتصل به بعد المصالحمة من ركض  
الخيول وجمع العساكر والمناضلة ودفع المولى وصلوة الجماعة ونحو  
ذلك وتجوز اقامته <sup>بشيء</sup> في الموضع ان كان هناك الخليفة او امير الجاه  
خلاف المجد بخلاف ما ذكره المير الموصم اي امير الحاج فانها بالاتفاق  
لا تجوز ولا يصلح بها العيد اتفاقا ايضا للاشتغال فيه بامور الحج  
وانما تجوز اقامة الجمعة في المصرفة موضع واحد لا اكثر في ظاهر الرواية  
عن ابي حنيفة وعنه كقول محمد انما تجوز في مواضع متعددة قيل  
وهو الاصح وعن ابي يوسف تجوز بموضعين لا غير وعنه لا تجوز بموضعين  
الا ان يكون بينهما من فاصل ثم على القول بعدم جواز التعدد لو تعددت  
فالمجموع لمن سبق قيل بالغراغ والتخريج بالافتتاح فان صلوا معا ووقع  
الاشتباه فعدت صلوة الكل وعن هذا وعن الاختلاف في المصرا وال  
في كل موضع وقع شك في جواز الجمعة ينبغي ان يصل اربع ركعات بنيت  
اخر ظهر ادر كركت وقتة ولم يقطع عن يد حتى ان صحت الجمعة وكان عليه  
ظهر يسقط عنه والا فقلد الاول ان يصل بعد الجمعة سنة ثم انما لا يجز  
بهذه السنة ثم ركعتين سنة الوقت فان صحت الجمعة يكون قد ادى  
سنة واحدة وجبها ولا فقد صلى الظهر مع سنة وينبغي ان يقرأ سورة



مع القاضى في الاربع التي بينة المظفر ان لم يكن عليه قضاء فان وقع  
 فرجها فالسورة لا يشرع ان وقع بغير قراءة السورة واجبة ومن هو  
 في اطراف المصر ليس بين وبينه فيجب بكالاتية متصلة فعليه الجمعة  
 وان كان بين وبين المصر فرجة من المزارع والمراعي فلا جمعة عليه وان كان  
 يسمع النداء وعند ان يسمع النداء فعليه الجمعة وان دخل القروى المصر  
 يوم الجمعة فان نوى المكث الى وقتها الزمت وان نوى الخروج قبل دخوله  
 لا يلزمه وان نواه بعد دخول وقتها تلزمه وقال الفقيه ابو الليث  
 لا يلزمه وهو مختار قاضى خان الشرط الثاني كون الامام فيها السلطان  
 او من اذنه السلطان ولو قلنا العبد على ناحية فصلى بهم الجمعة جاز  
 والمغلب الذي لا منشور له اذا كانت سيرته في الرعية سيرة الامراء  
 يجوز له اقامتها وليس للقاضى ان يصلى بهم اذا لم يؤمر به صريحا او  
 دلالة وكذا صاحب الشرط وعن ابى يوسف يجوز لصاحب الشرط  
 ان يصلى دون القاضى فان مات واولى المصر فصلت بهم خليفة قبل ان  
 قال اذ صرح وكذا الوصل القاضى او صاحب الشرط فان لم يكن احدهم  
 هو لا فاجتمع النكاح على واحد صلى بهم جاز ومع وجود احدهم لا  
 يجوز الا باذنه للضرورة هناك لاهنا ولومات الخليفة وله امره  
 وولاية على اشياء من امور العامة كان لهم اقامة الجمعة لانهم  
 لم ينزعوا بيموت ولو شرع المأمور بها فيها ثم حضر اخر مكانه مضي  
 عليها سلطانت يجوز امرارها بامتها لا اقامتها والى المأمور بالجمعة

والقاضي والقاضى  
 والامام والامام  
 والامام والامام

بمن يتخلف غيره ولا يلزمه في الامم يوزن له في الامم يتخلفه بالقاضى  
 ولا فرق بين المذرعة وبين الخطبة والصلوة على ما عتقناه  
 في الشرح والاذن في الخطبة اذن في الصلوة وبالعكس الشرط الثالث  
 الوقت فانها لا تصح بعده بخلاف سائر الصلوات ووقتها وقت الظهر  
 اجماعا ولا يجوز قبل الزوال الا في قول احمد بن حنبل ولا بعد دخوله وقت  
 العصر خلا لما لك ولو خرج الوقت وهو فيها يستأنف الصلوة ولا يبيت  
 عليها عندنا خلا للشافعى الشرط الرابع الخطبة وعليه المأمور بركوعها  
 كونها في الوقت لا تصح قبله وان تكون بحضرة الجماعة في الخطبة وحده  
 ثم حضرت الجماعة في الصلاة لا يجوز ويشترط الاحضور بهم عندنا  
 لا سائرهم لربا بعد ان يكون خبرا حتى لو بعدوا او ناموا او كانوا صما  
 اجزاء وركعتها مطلقا ذكر الله تعالى بينها عندنا في حنيفة ومالهما ذكره  
 يسمى خطبة وواجبة كونهما مع الصلاة والقيام وسر العورة و  
 سترها كونها خطبتين بجلية بينهما شتم كل من على الحمد والتشديد  
 والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله على تلاوة آية والوعظ والثانية على  
 الدعاء للزمنين والمومنات بدل الوعظ وهذه كلها فرائض عند  
 الشافعى ولو قالوا الحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله ونحو ذلك اجزا  
 اذا كان على قصد الخطبة عندنا في حنيفة بخلاف مالو غطس فحمد لا يخل  
 فانه لا يجزى عنها بكرة ويكره للخطيب ان يتكلم حال الخطبة بكلام الدنيا  
 ولو خطب ففرغ من مكان حاضرا واجاب الغزاة فصلت بهم استقبال الخطبة

الخطبة والخطبة



الجهر ثم ولو خطب ثم ذهب فتوضأ في منزله ثم جاء فضلاً يجوز ولو  
 تغتسل فيه أو جامعاً فاعتل استقبل الخطبة وقيل في القعدة يستقبل  
 ولو خطب جنباً فاعتل استقبل الكل في شرح الهداية للزوجي  
 الشرط الخامس الجماعة وأقلهم ثلثة سوى الإمام وعند أبي يوسف  
 ثلثان سواء وعند الشافعي أربعون وهو ظاهر مذهب أحمد وعند  
 مالك من يقرأ بهم قرية وفي رواية ثلثون ويشترط كون الجماعة رجالاً  
 عاقلين فلا تنفقه بالنساء والصبيان لا كونهم أحراراً ومقيمين فتعقد  
 بالبيد والمسافرين وتنصح امامتهم فيها وكذا المرضى ونحوهم من  
 المعتدين زين علفا لفرق فعهده لا تنصح امامته من لا يجب عليه فيها  
 ويشترط بقاء الجماعة إلى السجدة الأولى عند أبي حنيفة فلو نفرأ قبلها  
 أو نقصوا أو استقبل من بقي الظهر وعندها يشترط بقاءهم إلى التسمية  
 فلو نفرأ بعدها يتم من بقي الجمعة وعند زفر يشترط بقاءهم إلى القعود  
 قدر التسمية فيها الشرط السادس الأذن العام حتى لو أن السلطان  
 ونحوه أغلق باب قصره وصلى فيه جشمه لا يجوز جمعة وإن فتحه  
 أذن للناس بالتخول جازت سواء دخلوا أو لا ويجب التكبير إلى الجمعة  
 والفعل والطيب والسواك ولبس أحسن الثياب ويجب التسبيح  
 ترك الاشتغال بالأذن الأول وهو الذي على المشارة بعد دخول الوقت  
 وقيل الذي بين يدي المنبر الأول الصحيح وإذا صعد الإمام المنبر يجب  
 على الناس ترك الصلوة شافياً وتركة الكلام عند أبي حنيفة وقالوا

بياح الكلام حتى يشرع في الخطبة ويكره الخطب بخطب قراءة القرآن ورد  
 السلام وتسمية العاظم وكذا الأكل والشرب وكل عمل وإن أقر الخطبة  
 أن الله وملائكته يصلون على النبي الآية عند أبي حنيفة ومحمد أنه ينصت  
 عن أبي يوسف أنه يصلي سراويه عند بعض المشايخ والأكثر على أنه ينصت  
 وفي الحجة لو سكت فهو أفضل وعز أبي حنيفة إذا عطس يحمده الله في نفسه  
 ولا يجبر وهو الصحيح وكذا الوشمة أورد السلام في نفسه جاز وكذا الو  
 شارب أو عينه أو يده عند رواية المنكر ولم يتكلم بلسانه الصحيح  
 أنه لا يكره وقال بعضهم يجب الانصات إلى أن يشرع في مدح الظلمة فلا يجب  
 حينئذ ولذا ذهب بعضهم إلى أن البعد في زماننا أفضل كيلا يسمع مدح  
 المظلمة لكن الصحيح أن القرب أفضل والبعيد يجب عليه الانصات في  
 الصحيح وقيل يجوز له القراءة ونحوها وعز أبي يوسف أنه كان ينظر في كتابه  
 ويصلي بالقلم وإذا جلس الإمام على المنبر أن المؤذن بين يديه الأذان الثاني  
 ويستحب للقوم أن يستقبلوا الإمام عند الخطبة لكن الرسم الآخر أنهم يستقبلون  
 القبلة للمخرج في تسوية الصفوف لكثرة الزحام كما في شرح الهداية للزوجي  
 وإذا فرغ من الخطبة قاموا واصلوا بهم ركعتين على ما هو المعروف بقراءة  
 قدر ما يقرأ في الظهر **مسائل متفرقة** ومن أدرك الإمام في ما صلى  
 معه ما أدركه وبني عليه الجمعة ولو أدركه في التسمية أو في سجود السهو أو  
 قال آمين أدركه معه ركوع الثانية بني عليه الجمعة وإن أدركه فيما بعد ذلك  
 بني عليه بالظهر وإذا صعد الخطيب على المنبر لا يسلم على القوم عندنا



خلاف المشافقة واحمد وكل بلد فتح بالخطيب فيها بالتصنيف كذا في التي  
 اسلام اهلها طوعا كذا المدينة بخطيب فيها بلا سيف وفي التتابع الجهر في  
 الخطبة الثانية دون الجهر في الاول ويكره اشد الكراهة وصف السلاطين  
 بالمسرفين لان فيه خلط العبادة بالمقصية وهي الكذب ومن صلى الظهر  
 يوم الجمعة قبل صلاة الامام الجمعة ولا عذر له صحته ظهره خلاف الزفر  
 كثيرا يكون عاصيا بترك الجمعة ثم ان بداله ان يصلي الجمعة بعد ذلك فتكون  
 اليها قبل الفراغ منها بطلت ظهره بمجرّد السعي سواء ادركها والاحق انه  
 يجب عليه إعادة الظهر اذا لم يدرك الجمعة او بداله ان يرجع فراجع وقال  
 ابو يوسف ومحمد لا تبطل ظهره مالم يشرع في الجمعة وفي رواية مالم يتم  
 الجمعة ولو كان من صلى الظهر معذورا كالمسافر ونحوه ففيها قبل  
 لا تبطل ظهره بالسعي اتفاقا والصحيح من المذهب عدم الفرق بين المذبح  
 وغيره ولو كان في الجامع فسمع الخطبة ثم قام فصل الظهر جاز ظهره ولا  
 ينتقض والذي ينبغي انه ان شرع في الجمعة ينتقض ويكره المعتزدين و  
 المحبون اداء الظهر جماعة في المصرب يوم الجمعة سواء كان قبل الفراغ  
 من الجمعة او بعده ويستحب للرخصان لا يصلي الظهر قبل فراغ الامام  
 من الجمعة لوجاء البر في كل ساعة والاولى ان لا يصلي الا من خطب  
 ولو صلى غيره جاز وان تذكر الفجر في الجمعة وهو صاحب ترتيب يقظها  
 ويصلي الفجر في الوقت سعة فان قلت الجمعة صلى الظهر وقال محمد  
 الخاف فوت الجمعة لا يقظها ومن حث والمسيح لان ان تحذف

يؤدى الناس لا يتخطى وان كان يؤدى احدا بان لا يخطا ثوبا ولا جذا  
 لا بأس بان يتخطى ويؤدى من الامام وذكر الفقهاء بوجوبه عن محبنا  
 لا بأس بالخطى مالم يأخذ الامام في الخطبة ويكره اذا اخذه فعلى هذا  
 جواز التخطى مشروط بشرطين احدهما ان لا يؤدى احدا والثاني ان لا  
 يكون الامام في الخطبة ذكر ينبغي ان يقيد هذا بما اذا وجد مكثا اما اذا  
 لم يجد وفي القدم مكان خال فله ان يتخطى اليه للضرورة ويكره تخطى  
 الخطبة بان تزيد الخطبتان على سورة من طوال المفصل لا سيما في ايام  
 الشتاء ويكره السفر بعد الزوال يوم الجمعة قبل ان يصليها ولا يكره قبل  
 الزوال هو الصحيح **فصل** في صلاة العید صلاة العید واجبة على من  
 نفرض عليه الجمعة هو الصحيح من المذهب ويشترط لها جميع ما يشترط للجمعة  
 وجوبا واداء الا الخطبة فانها ليست بشرط لها بل هي سنة بعدها يستحب  
 يوم الفطر ان يأكل شيئا قبل الصلاة والاولى ان يكون غمرا ان يتسرا والا  
 فشيئا حلوا ويوم الاضحى يؤخر الاكل الى ما بعد الصلاة وقبل هذا في حق من  
 يضحي لاف حقه وغيره والاول اضحى انه لا يكره الاكل قبل الصلاة هنا ولا تركه  
 خلا ويستحب اداء صدقة الفطر قبل الصلاة في الفطر ويستحب  
 استجابة الى المصلي ما شئ ان قدر ولا يكره الركوب كذا في الجمعة ويستحب  
 التكبير جهر في طريق المصلي يوم الاضحى اتفاقا ويوم الفطر لا يجهر به  
 عند اية حنيفة وعندهما يجهر وهو رواية عنه والخلاف في الفضلية  
 اما الكراهة كسنة عن الصادق ثم قيد بقطع التكبير بوصول الى المصلي وقيل

والاصح



لا يقطع ما لم يفتح الصلوة ويكره التنفل قبل صلوة العيد وقد  
تقدم في وقت الصلوة يارتقاء الشمس وخرج وقت الكرا  
يصلى الامام بالنسركتين بلا اذان ولا اقامة يكبر تكبيرة الاحرام  
ثم يضع تحت سترته ويثنى ثم يكبر ثلث تكبيرات يفصل بين كل تكبيرتين  
سكتة قدر ثلث تسبيحات ويرفع يديه عند كل تكبيرة منهن ويرسلها  
في اثنتين ثم يضعها بعد الثالثة ويتعوذ ويقراء الفاتحة وسورة  
ثم يكبر ويركع فاذا قام الى الركعة الثانية يبتدئ بالقرأة ثم يكبر يدها  
ثلاث تكبيرات على هيئة تكبيرة في الاولى ثم يكبر ويركع فالزايد في كل  
ركعة ثلاث عند نا والقرأة في الاولى بعد التكبير في الثانية قبله وهو رواية  
عن احمد في ظاهر قوله وهو قول مالك يكبر في الاولى ستا وفي الثانية  
خمس او يقرأ فيها بعد التكبير ثم يحط بعد الصلوة خطبتين يبداء فيها  
بالتكبير يعلم في القطر احكام صدقة الفطر وفي الاضحية احكام الاضحية و  
تكبير الشريق وهو سنة يسر فيها ما يسر في خطبة الجمعة ويكره فيها ما يكره  
فيها ويستحب الرجوع في طريق غير طريق الذهاب كثيرا للشهود ومن لم يذكر  
صلوة العيد هو الامام لا يقضيه وان حدث عذر منع عن الصلوة يوم  
القطر قبل الزوال صلوها من الغد قبل الزوال وان منع عذر عن الصلوة  
في اليوم الثاني لم يقض بعدها بخلاف الاضحية فانها تصل في اليوم الثالث  
ايضا ان منع عذر في اليوم الاول والثاني وكذا ان اخرها بالاعداء في  
اليوم الثالث او الثالث جاز لكن مع الامساك ولا تصليان بعد الزوال على

بجاء ذلك  
كل

كل حال يخرج الى المصلي وهو الجبابة سنة وان كان يسلم المصلي  
عليه عامة المشايخ ويجوز ان يمتد في المصلي في يوم الجمعة  
وتجوز الخطبة قبل الصلوة ويكره ادراك الامام ركعا كبر للاخرا ثم  
للعيد ان ظن انه يدركه في الركوع ويكبر برأى نفسه لا برأى امامه و  
ان خاف فوت الركوع مع الامام ركع وكبر للعيد في ركوعه وعزله يوسف  
يترك التكبير ويستحب تسبيح الركوع ولا يرفع يديه اذا كبر في ركوعه واذا  
رفع الامام رأسه سقط عنه ما بقى من التكبيرات فلا يتمها في الركوع و  
لا في القومة ويتبع الامام في التكبير وان خالف برأيه الا ان جاوز اقول  
الصحابة وهو يسمع تكبيرة فانه لا يتبعه فان لم يسمع تكبيرة وانما  
سمع المبلغ يتبعه وان جاوز الاقوال لكن ينوي بكل تكبيرة الدخول في الصلوة  
وكذا الاضحية يكبر برأى الامام بخلاف المسبوق قد نسي التكبير في الاولى  
حتى قرأ بعض الفاتحة او كلها ثم تذكر يكبر ويعيد الفاتحة وان تذكر  
بعد الفاتحة والسورة يكبر ولا يعيد القرأة سبق بركعة يقرأ في  
قضاء ما سبق او لا ثم يكبر وقيل بالعكس والاول هو ظاهر الرواية  
التسليم ان اردن ان يصلي صلو الاضحية يصليان بعد ما صلى الامام  
كذا في الخلاصة ويستحب تعجيل الصلوة في الاضحية وتأخيرها في القطر  
وفي القنية تقدم صلو العيد على الجنازة وصلوة الجنازة على  
الخطبة ويندب لمن اراد ان يصلي تأخير تقديم الاضحية وخلق الرأس  
ولا يجيب وان استلزم التأخير الكواهي لا يؤخر وهو ما زاد على

لا تفت انه عليه الصلوة والسلام  
كان يخرج يوم الفطر ويوم الاضحية  
الى المصلي فان ضعف القوم عن  
الخروج امر الامام ان يصلي بهم  
من المسجد  
لانه مسبق وهو منفرد فيها  
يقنع وفات الذكر يقضى  
قبل الفراغ بخلاف فائ  
الفعل



الاربعين قال في الحقيبة الا في فضل ان يقيم الجفارة ويقتصر  
 ويحلق عاتيه ويتنظف يديه بالاغتسال في كل اسبوع فان لم يفعل  
 ففي خمسة عشر يوما ولا عذر في تركه وراء الاربعين فالاسبوع الا فضل  
 والخمسة عشر هو الاوسط والاربعون الا بعد ولا بأس بقول الرجل  
 لغيره يوم العيد تقبل الله منا ومنكم والتعريف الذي يفعله  
 بعض الناس من الاجتماع عشية عرفة في الجموع او في مكان خارج  
 البلد فيدعون ويتشبهون بأهل عرفة ليربثنى قبل ان يشر بشئ  
 مندوب ولا مكروه وقيل يكره وهو الظاهر والتكبير الشريف  
 عقيب الصلوة قيل سنة عندنا والاكثر على انه واجب بشرط الاقامه  
 والحرية والذكورة وكون الصلوة فريضة بجماعة مستحبة في المصالح  
 كله عندنا خفيفة فلا يجب على مسافر ولا عبد ولا امرأة الا اذا  
 اقتدوا بمن يجب عليه ولا يجب عقيب الواجب كالوتر وصلوة العيد  
 ولا عقيب النوافل ولا على المنفرد ولا على المعذورين الذين صلوا  
 الظهر بجماعة يوم الجمعة ولا على اهل القرى وعندنا يجب على كل  
 من يصل المكتوبة وابداؤه في عرفة عندنا وعند مالك ظهر يوم  
 التمر واخره عصر يوم النحر عندنا في خفيفة فيكون ثمان صلوات  
 وبعضها اخر ايام التشريق عندها فيكون ثلثا وعشرين صلوة و  
 العمل على قولها وصفة ان يقول بعد السلام الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر ومنه الحمد مرة واحدة في التكبير ان قيل

ولا عذر فيها ولا الاسباب  
يستحق العبد انتها  
كتب

وَعَنْ مَا لَكَ أَنْ تَكُونَ وَفَالَهُ  
مِنْ فَعْلٍ أَلَا عَاجِمٌ وَأَلَا  
أَنْ يَكُونَ وَأَلَا ظَرْفٌ  
بِهِ نَاقِبَةٌ مِنَ الْأَنْزِ كَبِيرَةٍ

التعليق

التبريد والتبريد بان يمد موعده الثاني في قبل التبريد ثلث تكبيرات امام  
 نسي التكبير وقام وذهب فماله يخرج من المسجد يعوده ويكبر و  
 ان خرج لا يعود ولا يكبر بل يكبر للقوم وحدهم وكذا ان كان الامام  
 لا يرى التكبير والمقتدى يراه يكبر وحده ترك صلاة في ايام الشريق  
 فقصاها في يوم من ذلك العام كبر ولو تركها في غيرها فقصي فيها و  
 بالعكس لا يكبر وكذا لو ترك فيها فقصي فيها من عام احدث عمدا  
 سقط التكبير ولو سبق كبر بلا وضوء ولو اجتمع سجود السهو و  
 التكبير والتبعية بدأ بالسهو ثم بالتكبير ثم بالتبعية ولو قدم التبعية  
 سقط التكبير والسهو الكل في الكاف **فصل** في المنابر يستحب  
 ان يوجه المحضر الى القبلة على شقة اليمين واليسار ان يوضع مستقيما  
 وقدامه الى القبلة ويرفع رأسه قليلا ليكون وجهه الى القبلة ويلقن  
 الشهادة بان تذكر عنده ليتذكر دون ان يومر بها واما التفتين بعد  
 الدفن فلا يومر به ولا ينهي عنه <sup>بانه يضره في نفسه</sup> فان مات غمضت عيناه وشد عياه  
 بعصابة عريضة من فوق رأسه ونمدا اطرافه ويقول مغض بسم الله  
 وعلى ملة رسول الله الله يسمع عليه امره وسهل عليه ما بعده  
 واسعه بلفاءك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه وتخلع ثيابه  
 ويجعل على سرير او لوح ويوضع على بطنه سيف او شئ من الحديد  
 ولا يوضع على بطنه المصحف وتكره الكراهة عنده حتى يقبل ويبرأ  
 في تجهيزه الكل في شرع الهداية للمترجم وفي المحيط لا بأس

卷之三

آخر



يجلس المايض او الجيد عند الميتة واذ ارادوا غسله يستحب  
 ان يضعوه على سريره او لوح قد جمر اى الجمر استحب بالبحر حوله  
 وتراثلثا او خمسا او سبعا ويوضع على قفاه ورجلاه الى القبلة  
 ان امكن والا فكيف ينسوي مجرد من ثيابه عندنا وعن الشافعي انه  
 يغسل في قميصه وتستر عورته الفليضة فقط في ظاهر الرواية  
 وفي رواية تستر كل عورته من السترة الى الركبة وهو الصحيح لما  
 خذ به ويلف الفاسل على يده خرقة لاستنجائه وقال ابو يوسف  
 لا يستنجى اصلا ثم يوضي فيبدا بغسل وجهه ولا يغمض ولا  
 ينشق عندنا خلافا للشافعي لكن يسمي اسنانه ولهاثة وشفتيه  
 ومنخره بخرقه يلفها على اصبعه ويمسح برأسه في ظاهر الرواية هو  
 الصحيح وقيل لا ولا يؤخذ غسل رجله هذا في حق البالغ والمضى  
 الذي يعقل الصلوة اما الذي لا يعقلها فلا يؤضأ على ما قالوا ثم  
 يغسل رأسه وحيته بالخطمي العراقي من غير تسريح ثم يفيض عليه  
 ماء يغلي بسدر او خطمي او اشنان قبل طمحه وهو الموضع او بصان  
 ان تيسر شيء من ذلك والا فيسحق فراخ ويغسل ثلثا يوضع كل  
 مرة على شفة الابر فيفعل شقة اليمين حتى يصل الماء الى تحت  
 ثم على شفة اليمين فيفعل الايسر كذلك ولا يكتفى على وجهه بغسل  
 ظهره ثم يقوده بعد المرة الاولى او بعد المرتين ويسند الى  
 صدره اريده او ركبه ويمسح بطنه معيار رقيقا وان خرج منه شيء

راوند

سراج

ارأله ولا يبيد غسله ولا وضوءه وفي البدأ يغسل في المرة الاولى  
 بالماء القراح ليبتل بدنه والنجاسة التي عليه وفي الثانية بالماء المتدر  
 او ماجرى مجراه وفي الثالثة بالقراح وشي من الكافور ولا يؤخذ  
 شيء من شعر الميت ولا من ظفره ولا يجتن وتقبل ان انكر ظفره  
 فلا يمس باخذه وليس في غسل استعمال القطن وقيل تجنبي فدهو  
 مسامعه به ويوضع على وجهه وقيل تحشي بخارقه كانه وفيه  
 وجوز بعضهم في دبره واستحبوا مشايخنا قاله قاضيان واذ  
 اتم غسله تشفه بثوب وجعل الخوطة على رأسه وحيته وكبره  
 الرعفران والورس في حق الرجال ويجعل الكافور على مواضع  
 سجوده وهي جبهته واثفه ويدا وركبته وقدماه ثم غسل الميت  
 وتكفينه والصلوة عليه ودفنه فروض كفاية ولومات امرأة بين  
 الرجال يتم ولا تقتل فيحرمها يتمها بيده ولا جنبتي بخرقه وكذا الرجل  
 بين النساء يتم ولا يجزئ الفرق عن الفل والاولى في الفسل ان يكون  
 اقرب النسل الى الميت فان لم يوجد فاهل الامانة والورع وينبغي  
 للفعل ولزم حفرا ان رأى ما يجب الميت ستره ان يستره ولا يحدث  
 ببعض العيوب الكاتبة قبل الموت او الحادثة بعده كسواد وجهه ونحو  
 الاذن ان كان مشهورا ببدعة فلا يمس بذلك تحزير النكاح من بدعته  
 وان رأى حسنا من امارات الخير كاضافة الوجه والتبسم ونحو ذلك  
 يستحب له اظهاره والتبسم ان يكن الرجل في ثلثة اثواب فيصعد

قراح وهو الذي لم يخالط  
شيء سبيل

موتنا يجوز ان يرأسه طبيب  
او ركب برعطر دراج



وازاد ولقافة المرأة في خمسة درج وخيار وازاد ولقافة وخفة  
 تربط على ثديها والكفاية في حق ان يقتصر على ازار ولقافة وفي حقها  
 على ازار وخمار ولقافة والفرص في حقها ثوب يستر البدن واللحافة من  
 القرن الى القدم وكذا الانرار والقميص من الكتف الى القدم والاربع  
 هو القميص الذي فتحته على الصدر دون الكتف وعرض الخرقه من اصل  
 الثديين الى السرة وقيل الى الركبة وهو استروصفة التكفين ان تبسط  
 اللقافة على بساط او حصرا ونحوه ثم يذرع عليها الطيب ثم يبسط الازار  
 عليها ويذرع عليها الطيب ثم القميص كذلك ثم يوضع الميت بالتوبة  
 الذي نشف فيه فيقتصر ويحيط ثم يعطف الازار من جهة اليسار ثم  
 من اليمين ثم اللقافة كذلك ويربط اخيرا انتشارة والمرأة تقصر ثم  
 يجعل شعرها ضفرتين على صدرها فوق الذراع ثم يوضع الخمار على  
 راسها كالمقنعة منشور فوق ذلك تحت الازار ثم يعطف الازار  
 واللحافة كما مر ثم تربط الخرقه فوق الاكفان وقيل بين الازار و  
 اللقافة والامة كالمحرة والمراهق والمراهقة كالبالغ والبالغة واذله  
 براهق يكفن في ازار واللحافة وان كفن في ثوب واحد اجزاء وقيل  
 الصبي بثوب والقبية بثوبين وقال قاضي خان الاحسن ان يكفن  
 في ما يكفن فيه البالغ وان كفن في ثوب واحد جاز والسقط والمولود  
 ميتا يلف في خرقه والخشوي المشكل كالانثى ولا يلف بل يتم بالجد  
 في الكفن والقيل ولو خلفا سواء وبسحب فيه البياض ويجوز

وان شق بينا قميص الذراع  
 شق الى الصدر الصحيح  
 كتاب فقهنا

بان شق برؤسهم صحيحا

من القطن والكتان والبرود وان كان لها اعلان ما لم تكن ثيابا ويكون  
 للرجال المزعفر والمصفر والمكبر والابكره للثبات فان لم يوجد لا يعمل  
 الا الحرير يجوز الكفن به لكن لا يزداد على ثوب للضرورة وينبغي ان  
 يكون الكفن في السنة مثل ملبوس في الجمعة والعيدين والمرأة تلبس  
 في زيارة اهلها وقيل يعبر اوسط ما يلبس في الحيوة وفي المرتبة  
 ان في المال كثرة وفي الورثة قلة فكفن السنة اوله والاقا الكفاية او  
 مع جواز السنة ونجم الاكفان قيل ان يدرج الميت فيرا وراة او  
 ثلثا او خمسا والمحرم كغيره عندنا وقال الشافعي واهله لا يقطن ثوبه  
 ولا يمس طيبا والكفن من جميع المال مقدما على الدين والوصية والميراث  
 الا ان يكون التركة عبدا جانيا او شيئا رهونا فان حق ولي الجنائية  
 والمزني من مقدم على التكفين واذالم يكن للميت مال فكفنه على ما تجب  
 عليه نفقته في حياية وكفن الزوجة على الزوج عند ابيه يوسف ان كانت  
 معسرة وقيل وان كانت موسرة ايضا عنده وقال احمد والشافعي على  
 من تجب عليه نفقتها ان لم تترك مالا وهو الاوجه على ما حققناه  
 في الشرح ولو كفنته من يرثه يرجع به في تركته وان كفنته من لا يرثه من  
 اقرار به بغير امر الوارث لا يرجع سواء اشهد بالرجوع او لم يشهد ثم  
 الصلوة عليه فضر كفاية كما مر وشرط صحتها شرائط الصلوة  
 وسلام الميت وطهارته ووضع امامه المصلي وبهذا القيد علم  
 انها لا تجوز على غائب ولا حاضر محمول دابة او غيرها لا يختلف



المكان ولا موضوع تقدم عليه المصلحة وذكرها القيام فلا يجوز قاعدا  
 بلا عذر وكذا ركبا والتكبيرات سوطا ولو فاتها شرط والدعاء الا  
 انه يجزئ الامام عن الموقوف اذا انشأ ان يرفع فانه يكفي بالتكبيرات  
 وبترك الدعاء والاوى بالامامة فيها السلطان ثم القاضي ثم امام  
 الجوف ثم امام المحي ثم الولى على ترتيب الارث وله ان ياذن لغيره  
 اذا انتهى الحق اليه وليس لغير المذكورين ان يتقدم بلا اذنه فان تقدم  
 فله ان يعيده انشاء وان صلى هو فليس لغيره ان يصلي بعده من السلطان  
 فمن دونه وعند ابي يوسف هو واولى من يجمع وهو قول الشافعي وروى  
 عن الجعفي وفي فناوى قاضي خان قال الفقيه ابو جعفر اذا حضر  
 السلطان يقدمه الاولياء وان حضر الى المصطفى القاضى فالوا الى اولى  
 ان يقدم وان لم يحضر الوالى ولا القاضى وحضر امام المحي وصاحب  
 الشرطة فصاحب الشرطة اولى ان يقدم وان حضر خليفة والى المصطفى  
 اولى بالتقديم من القاضى ومن صاحب الشرطة وان لم يحضر احد من  
 المذكورين وحضر الاولياء وامام المحي ينبغي للاولياء ان يقدموا اما  
 المحي وان لم يحضر امام المحي وحضر المودن فليس على الاولياء تقديم  
 وان حضر الوالى خليفة او القاضى وصاحب الشرطة وامام المحي و  
 الاولياء فاي الاولياء ان يقدموا احد من هؤلاء وارادوا ان يقدموا  
 فله ذلك ولهم ان يقدّموا من شاءوا ولا يتقدم واحد من هؤلاء  
 الا باذنهم وهذا فيس قول ابي حنيفة وابي يوسف وزفر وبه انه الحسن

انتهى

الرباعون

انتهى ثم عدم جواز صلوة غير الولى بعده من جنابه قال مالك وقال  
 الشافعي لمن لم يصل ان يصلي وله في اعادة من صلى قولان صحهما <sup>الحج</sup>  
 عدمها وهي اربع بكتبات بقاء دعاء الاستفتاح عقيب الاول وبصلي  
 على النبي صلعم كما بعد التشهد عقيب الثانية ويدعو لنفسه والميت  
 وسائر المؤمنين عقيب الثالثة وسلم عقيب الرابعة من غير ان يقول  
 شيئا في ظاهر الرواية وقيل يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة  
 حسنة وفنا عذاب النار وقيل سبحان ربك رب العزت عما يشركون  
 وينوي بالنسليتين الميت مع القوم وقيل لا ينوي الميت وقيل ينوي  
 في التسليمة الاولى فقط وصفة الدعاء بعد الثالثة ان يقول اللهم  
 اغفر لنا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذاكرنا و  
 اثنا اللهم من احببتنا فاجبنا على الاسلام ومن توفيت منا فوف  
 على الايمان وخص هذا الميت بالروح والرحمة والمغفرة والرضوان  
 اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا فنجنا وزعنا  
 ولقنا الاسن والبشر والكرامة والولفي بعثتك يا ارحم الراحمين ويجوز  
 غيره من الادعية اذ ليس فيه دعاء موقت وان كان الميت غير  
 مكلف يقول بعد قوله ومن توفيتنا فوفنا على الايمان اللهم اجعله لنا فرطا  
 اجعله لنا اجرا وزخرا اللهم اجعله لنا شافعا متقاعا ثم يتم  
 الدعاء للمؤمنين وفي المفيد ويدعوا الى الطفل وقيل  
 يقول اللهم ثقل به موازينهما واعظم به اجورهما اللهم اجعله

اجعله لنا فرطا

الرباعون



في كفاية ابراهيم والمحقق بصالح المؤمنين والمجنون كالطفل  
وينبغي ان يقيد بالمجنون الاصل دون العارض بعد البلوغ ومن لم  
يحضر عند اول التكبير اذ حضر لا يشرع ما لم يكن امام تكبيره  
ما لحضوره بخلاف من كان شاهدا عند تكبيره سبقه الامام  
بها فانه لا ينتظر وقال ابو يوسف بكبره الموقوف ايضا كما حضر تكبيره  
ان فتاح وبقوله نأخذ من جاء بعد ما كبر الامام الرابعة يكبر فاذا  
سلم الامام قضى ثلث تكبيرات عنده وعليه الفتوى وعندهما  
فاته الصلوة وذكر في المحيط ان محذاه ابي يوسف في هذه الصلوة  
ويقضى الموقوف ما فاته من التكبيرات متواليه من غير دعا ولا  
يرفع قبل فراغه فتبطل صلاته فاذا رفعت على الاكتاف قبل فراغه يقطع  
التكبير لا يربط بطلت وقبل وضعها على الاكتاف لا تبطل وان رفعت  
على الارض ولا ترفع الايدي في صلوة الجنازة الا في التكبير الاول  
في ظاهرها الرواية وكثير من سماع بلخ اختار والرفع عند كل تكبيره  
وهو قول الاثني عشرية ويقوم الامام بحذاء الميت ذكر اكان  
او انثى في ظاهرها الرواية وعن ابي حنيفة انه يقوم بحذاء وسط المرأة  
وكذا الرجل في رواية والمختار هو ظاهر الرواية ويستحب ان يصفوا  
ثلاثة صفوف حتى لو كانوا سبعة يتقدم اقدمهم للامامة ويقف  
وراءه ثلثة ووراءهم اثنان ثم واحد وفضل صفوف الجنازة  
غيرها بخلاف سائر الصلوات ولو اخطا في الوضع فوضعوا

رأس

رأسه مما يلي يسار الامام جائز في الصلوة وان تعدوا فقد اساءوا  
وجازت وتكره الصلوة عليه في مسجد جماعة عندنا قال الشافعي  
واحد لا بأس به ولو وضعت خارج المسجد والامام وبعض القوم  
معها والباقي في المسجد والصفوف متصلة لا يكره ولو وضعت  
على باب المسجد والامام والقوم في المسجد اختلف المشايخ فيه  
ومن رفق ولم يصل عليه صلى على قبره ما لم يغلب على الظن انه تقبض  
ولا يصلي على عضو الا اذا كان في حكم الكل باثنا وجد اكثر الميت او  
ومعه الرأس بخلاف ما لو وجد نصفه شقوقا بالطول ولا يصلي  
عليه باغ ولا ناطع طريق اذا قتل حال الحرب ولا يفلان وان قتل بعد  
وضع رزاقها يصلي عليها ومكتم الفتولين بالمعصية والكفار من خريز  
في المصر بالليل حكم قطع الطريق ومن قتل احد ابويه لا يصلي عليه  
ومن قتل نفسه يصلي عليه خلافا لابي يوسف ومن علمت حياته عند  
ولادته باستمر لال او حركة غلب وصلى عليه وكذا لو خرج اكثره حيا  
الا غل ولا يصلي عليه وان سبي صبي ومات فان لم يب مع احد  
ابويه يصلي عليه وان سبي مع احد هال يصلي عليه الا ان اسلم احد هال  
او اسلم الصبي يتيم وكان يعقل الاسلام والسنن في حمل الجنازة  
عندنا ان يحملها اربعة نفر جوا فيها الاربعة خلافا للشافعي ويحب  
ان يحملها من كل جانب عشر خطوات لقوله ع من حمل جنازة اربعين  
خطوة كبرت عنه اربعين كبيرة وينبغي ان يبدأ بمقدمها فيضعه على

الوجه

والمقتل ولا يقبل ان يحكم الشفيع  
وان قتل بالشفيع صل عليه



بمينة ثم مؤخرها كذا ثم بمقدمة ما على يساره ثم مؤخرها كذا ومعد  
 الصبي على الايدي اولى من حمله على الذابة ولا يمس ان يحمله رجل واحد  
 على يديه او يحمله على يديه وهو راكب ولا يكون ان يحمله في سبط او طبق  
 ويكره حمله الميت على الظهر والذابة ويسرعون في المشي بهادون  
<sup>الجبك</sup> وهو ضرب من العدو ودون العنق وهو المخطو الضيق <sup>دوره كتمية</sup>  
 والمزاد الاسراع من غير ان تضطرب ولا يكره المشي قدما بها الا ان  
 المشي خلفها افضل عندنا والراكب يسير خلفها ولا يتقدمها الا ان  
 يبعد كيلا يؤذي باثارة الفبار والمشى افضل ولا يقوم احد  
 للجنازة اذا مرت به الا اذا اراد ان يتبعها وما ورد في الاحاديث  
 من القيام لها منسوخ ولا ينبغي ان يرجع حتى يصلي عليها وبعد ما  
 صلى قالوا لا يرجع الا باذن الولي وفي المحيط قيل الرفق ان يسف  
 الرجوع بغير اذنه وهو الاوجه والاوى وينبغي لمبتهرا ان يكون متخفعا  
 متفكرا في مال متعظا بالموت وبما يصير اليه الميت ولا يتحدث بأحاديث  
 الدنيا ولا يضحك ومع ابن مسعود رجلا يضمك في جنازة فقال  
 له انضحك وانت في جنازة لا كلمتك ابدا وينبغي ان يطيل الصمت  
 ويكره رفع الصوت فيها بالذكر وقراءة القرآن كراهة تحريم وقيل  
 ترك الاوى وليذكر في نفسه ويقرأ في نفسه ولا ينبغي التناد ان يخرج من  
 معها بل يكره كراهة تحريم في زماننا ويجرم النوح وشق الجيوب  
 وخمش الخدود ولطمها ونحو ذلك لقوله عدم ليس منها من شق

الجيوب

الانفاس

للجيوب وخمش الخدود وما يدعوى الجاهلية ولا بأس بالكاء  
 برسالة الدموع في الجنازة وفي المنزل لقوله عدم ان آتت لا يند  
 يد مع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار الى لسانه  
 او يرحمه وان كان مع الجنازة صايحة او نايحة ترجح فان لم ترجح <sup>ينع اتم</sup>  
 لا يترك اتباع الجنازة لذلك وينكر بقلبه واذا انزلت الجنازة الى  
 القبر يكره المكون قبل ان توضع عن الاعناق واذا وضعت يجلسون  
 ويكره القيام ذكره قاضي خان وهو مقيد بعدم الحاجة <sup>والضرورة</sup>  
 والا فضل في القبر الممدان امكن والا فالشق وذلك بان تكون  
 الارض رخيق <sup>او يسف</sup> والممدان يخفف في جانب القبلة من القبر حفرة فيوضع  
 الميت وينصب عليه اللبن والشق ان يحفر حفرة كالتنير ويبني  
 جانبها باللبن او غيره ويوضع الميت بينها ويسقف عليه باللبن  
 او الخشب ولا يسمى السقف الميت قال في المنافع اختار والشق في  
 ديار الرخاوة الاراضي حتى اجازوا اجمدا الخشب واتخاذ النابوت  
 ولو من حديد ومثل في المبسوط ويكوه التابوت من ريس المال اذا  
 كانت الارض رخوة او ندية <sup>يسف</sup> مع كون التابوت في غيرها مكروها في  
 قول العلماء قاطبة وينبغي ان يفرش فيه الزراب وتطين الطبة العليا  
 ما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف من بين الميت ويساره ليصير بمنزلة  
 الخمد وفي المحيط واستحسن مشايخنا اتخاذ التابوت للنساء يعني  
 ولو لم يكن الارض رخوة ومقدار عمق القبر قيل قدره نصف قامة و



في الذخيرة الى صدر الرجل او وسط القامة فان زواها فهو الافضل  
 وان عمقوا مقدار رقامة فهو احسن فعلم ان الاول نصف القامة والا  
 تمامها ويوضع الميت في قبره موضعاً من جهة القبلة مستقيماً القبلة عند  
 وضعه ولا يكسر يدها من يمينه عند رجل القبر ثم يسل من قبل راسه <sup>منحدر</sup>  
 خلفه للشافعي واحمد ويقول واضع بسم الله وعلى منة رسول الله ولا يقين  
 في عدد الواضعين من وتر او شفيع بل المقبر حصول الكفاية وذو الرثم  
 المحرم اولى بوضع المرأة فان لم يكن فاهل الصلاح من الاجانب ولا  
 يدخل القبر امرأة ولا كافراً وان كانا قريبين ذكرًا كانا الميت او انثى  
 ويستحب تسجيد قبر المرأة بثوب حال الوضع حتى يسود اللبن ونحوه  
 اللحد ولا يستحب في حق الرجل خلافاً للشافعي ويوجه الميت في القبر  
 الى القبلة على شقة اليمين ولا يلقي على ظهره وتحمل العقدة وفي السابع  
 السنة ان يفرش في القبر التراب يعني في الارض <sup>التي</sup> قال المروزي  
 وفي كتيب الشافعي والمناذلة يجعل تحت راسه لبنة او حجر ولم اقف  
 عليه لاصحابنا انتهى ويكره ان يوضع تحت مضربة او تحدة ويسند  
 الميت من وراءه بتراب او نحوه ثلثاً ينقلب ويسوى اللبن على اللحد  
 اي يقيم اللبن عليه من جهة القبلة وتسد شقوقه كيداً ينزل عليه  
 التراب منها ولا يثر بالقصب قال الدبري يستحب اللبن والقصب و  
 الخيش في اللحد واختلف في وضع البوري فوق اللبن يكره وقيل  
 لا يكره الجوز والمنشب وقيل لا يثر به عند رجاوة الارض ثم

بهال التراب ولا يزداد على التراب الذي خرج من القبر ويكره الزياضة  
 وعن محمد لا يثر بها ويستحب حق التراب عليه ثلثاً ولا يثر برش الماء  
 عليه ويستحب القبر والسطح عندنا خلافاً للشافعي وفي المحيط نتم  
 القبر قد رابح اصابع او شبر وفي البدايع قد رثبوا اكثر ويكره  
 تخصيص القبر وتطينه لما روى انه عدم مهي عن تخصيص القبر  
 وان يكتب عليها وان يبني عليها وان توطأ وفي منية المفتي المختار  
 انه لا يكره التطين وعزاي خيفة يكره ان يبني عليه بناء من بيت  
 او قبة او نحو ذلك وكذا يكره وطئه والمكول عليه وكرة ابي يوسف  
 الكتابة ايضاً في الشريد والمراد به الحكمي الذي يتعلق  
 نوع مخصوص من احكام الشرع الجارية على المكلفين في الدنيا واما  
 الشريد الحقيقي الذي وعده الله الثواب المخصوص فليس من يتعلق  
 به الاحكام المذكورة غير الاعتقاد انه الذي قتل في سبيل الله ومن  
 الحق به والله اعلم بمن قتل في سبيل الله والشريد الحكمي على قول ابي حنيفة  
 مسلم مكلف طاهر وعلم انه قتل ظلماً قتلاً لم يجب به مال ولم يرث جعفر  
 وعلى قولهما يترك قيد التكليف والطهارة فهذا شامل لمن قتله اهل  
 الحرب او البغي باي شيء كان وباي سبب كان ولمن قتله غيرهم اذ لم يجب  
 بنفس القتل مال سواء لم يجب اصلاً كقتل الاسير مثله في دار الحرب  
 عند ابي حنيفة وقتل السيد عبده عند الكل او وجب له ارض كقتل الاب  
 ابنه والصلح عن العمد وشبه ذلك وخرج من قتل من البغاة وقطاع



الطريق واهل العصبية والمقول بحد او قصاص لانهم لم يقتلوا  
ظلماً وخرج من وجب بقتل مال كقتيل غير العمد وكذا الذي وجب بقتله  
القيام وخرج بقيد العلم من لم يعلم قاتله سواء وجب فيه القصاص  
اولم يجب هو الصحيح لاحتمال انه قتل بسبب شيء لقتله وخرج الصبي  
والجنون والجنب والحائض والتفاسد على قول ابي حنيفة خلافاً لها وخرج  
من ارثت باتفاق اثمتا والارثت ان يأكل او يشرب او ينام او يداوى  
او ينقل من المعركة حياً او يأويه خيمته او نحوها وهو حي او يمضي عليه وقت  
الصلوة وهو يعقل ولو اوصى بشيء فان كان من امور الدنيا فهو ارثاً  
اتفاقاً فان كان من امور الآخرة فكذلك عند ابي يوسف خلافاً للمعتز وقيل  
المخلاف فيما اذا اوصى بامور الدنيا اما بامور الآخرة فلا يكون مرثاً  
اتفاقاً وقيل لا خلاف بينهما فجواب ابي يوسف فيما اذا اوصى بامور الدنيا  
وجواب متحد فيما اذا اوصى بامور الآخرة ومن الارثت ان يبيع او  
يشترى او يتكلم بكلام كثير وعن متحد انه ان بقي مكانه حياً يوماً وليلة  
فهو مرث وان لم يكن يعقل هذا كله بعد انقضاء الحرب اما قبل انقضاءها  
فلا يصير مرثاً بشيء مما تقدم ثم حكم الشهيد المذكور ان لا يفصل بين  
يدفن بدمه وثيابه التي قتل فيها الاموال من جنس الكفن كالقرد والخنزير  
والحقة والسلاح وكذا السر ويل فان كان ما عليه ناقصاً عن كفن السنة  
يزاد عليه بان لم يكن فيه ازار ولعافه وان كان ازهد من ذلك وينقص منه  
ويجلى على الشهيد عندنا اوقال الله والشافعي والدليل في المشرح

شاهد كذا جند

ابو يوسف

ميل

مسألة متفرقة من خيار لا يأس بالاذن في صلوة الجنائز ما كان من الوط  
لغيره في الصلوة وفي بعض النسخ لا يأس بالاذن اي الاعلام بان يعلم  
بمضمرهم بعضا ليقضوا حق كذا في الهداية وان مات المسلم قريب كافراً  
له ولي من الكفار يفصل غسل الثوب النجس ويلقى في خرقه ويحفر له  
حفرة يلقيه فيها من غير مراعاة السنة وذلك وان دفعه الى اهل دينه  
جاز وان كان له ولي من الكفار لا ينبغي للمسلم ان يتولى امره بل يخلو بينه  
وبينهم ويتبع جنازته من بعيد ان شاء هذا كله اذا لم يكن كفره بالارث  
اما لو كان مرثاً يلقيه في حفرة كالكلب من غير غسل ولا تكفين ولا يدفنه  
الجاهل الدين الذي انتقل اليه مات وليس له مال ولا من يجب كفته  
عليه وجب كفته على الناس بطريق الكفاية فيجب في بيت المال فان لم يكن  
او منع ظلماً لو امن الناس فان فضل ما سألوا شيء صرفه الى كفن آخر  
ان لم يعرف صاحبه بعينه وان عرف ردة اليه وان لم يوجد ميت اخر تصدق  
بدينار الميت وهو طري كفن ثانياً من جميع المال فان كان قد قسم ماله  
فعلى الورثة لا على اهل بيته ما وكفن رجل ميت من ماله ثم وجد الكفن في يد  
رجل او اقرض الميت شيء فالكفن له لان الميت لا يملكه خرج من الميت شيء  
بعد ما ادرج في كفته لا يفصل منه شيء عندنا يجوز ان تغسل المرأة زوجها  
بالاجاع ما دامت في العدة ولا يجوز غسل الزوج زوجة عندنا خلافاً  
للسنة ولا ان تغسل لو انقضت عدها بالولادة خلافاً للمالك والشافعي  
وكذا الوباينة منه قبل موته او ارثت قبله او بعده او قبلت ابنه

فقه

الوكو او غلى او بسم

الافند



او ياد او طبت يشبه المطلق الرجعية تغسل خلافا للشافعي وانه  
 الولد لا تغسل يدها وان كانت في العدة هو الاصح وفي رواية  
 عن ابي خنيفة تغسل وهو قوله زفر ومالك ولعمد ولو غسل الميت  
 وكفن ونسوا عضو لم يصبه الماء ينقض الكفن وينقل المصنوع  
 وتعاد الصلوة ان كانوا صلوا عليه وكذا لو علموا بذلك بعد وضوءه  
 في القبر قبل ان يها التراب ولو اهيل لا ينش ولا يخرج وسقط غسل  
 وعادته الصلوة عليه الى الجواز وفي المبسوط سقط غسله ويصلى على  
 قبره وهو الاظهر وكذا لو لم يغسل اصلا ولم يكفن فانه لا ينش  
 بعد ما اهيل التراب ولو بقيت اصبع او نحوها لا ينقض الكفن خلافا  
 لمحمد ولو علم ذلك قبل التكفين غسل اتفاقا ولو دفن ثوب او درهم  
 للغير او في ارض مفصولة واخذت بشقة يخرج وان وقع في القبر  
 متاع فعلم به بعد اهيل التراب ينش واخرج ولا يجوز ينش القبر  
 لغير ما ذكرناه ولم يجز واما ما يقيموا وصلوا عليه ثم وجد ماء  
 غسلوه وصلوا عليه ثانيا وقيل لا يباد الصلوة والى اولى بالثبوت  
 المشترك بينه وبين الميت او الموروث ان كان مضطرا <sup>او سب</sup> <sup>او سب</sup>  
 يخشى من التلف والافالميت اولى وكذا الماء ان اضطر الى  
 للعطش قد تم على غسل الميت به والا فلا ولا يجوز الجمع بين  
 اثنين في كفن واحد عند با وجوزه الشافعية والحنابلة عند الضرورة  
 ولا يجوز دفن اثنين او اكثر في قبر واحد الا عند الضرورة

وجبت جعل بينهما حاجزا من التراب او حيا ان يصلى عليه فلان قالوا  
 باطلا وليس له ان يتقدم للابرضي الاولياء وكذا الوصية بنفسه  
 واخالة القبر وفي رواية ابن شريم انها جازية ولو صلى النساء  
 وحدهن على الجنائز جازت وسقط بها الفرض ويستحب ان يصلين  
 منفردات معا ويجوز جماعة ولو اجتمعت الجنائز جاز ان يصلى  
 عليهم صلوة واحدة ويجعلون واحدا خلف واحد ويجعل الرجال  
 سائلي الامام ويتولى فيه الميت والعبد في ظاهر الرواية ثم الضياع  
 ثم المختل ثم النساء وان شاءوا جعلوا هم صفوا واحدا وجاز ان  
 يصلى على كل واحدة على حدة وهو الافضل ولو كثر على جنازة  
 في باخرى يكمل الاولى ويستقبل الاخرى واذا اختلط موت المسلمين  
 وموت المشركين فان وجدت علامة عمدا فاقبل علامة المسلمين  
 الختان والخصاب وفقص الشارب ولبس اسود لكن الختان  
 انما يكون علامة اذا لم يكن فيهم يهود واما لبس الاسود فكثير  
 في الكفار من الفريخ وغيرهم فلا يكون علامة وكذا قصر الشارب  
 ينبغي ان لا يكون علامة لانه يندب للغاري توفير الشارب في  
 دار الحرب وان لم توجد علامة وكان المسلمون اكثر عند الكل  
 وصلى عليهم وينوي المسلمين وان كان الكفار اكثر غسلوا ولم  
 يصلى عليهم وانه كانوا سواء قيل يصلى وقيل لا واما الدفن  
 فقيل في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقيل في مقابر



على حدة ونسوى قيودهم ولا تنم واصل الاختلاف في كتابية تحت  
 مسلم مات جلي لا يصلي عليها بالاجماع واختلف الصحابة في دفنها  
 قال بعضهم تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر المشركين وقال عتبة  
 بن عامر وثلاثة بن الاسقع تتخذ لها قبر على حدة وهو الخوطة في بعض  
 كتب المالك يجعل ظهرها الى القبلة لان وجه الجنين الى ظهرها قال  
 السروجي وهو حسن ولو وجد قتيلا في دار الاسلام فان كان عليه  
 سب على يها والاف في رواية يقل ولا يصلي عليه والصحيح انه يصلي  
 عليه تبعا للدار كما لو وجد في دار الحرب ولا علامة قال الصحيح انه كافر  
 يحكم الدار ولو حضرت الجنازة في وقت المغرب قدم صلاة المغرب  
 ثم الجنازة ثم سنة المغرب وقيل يقدم السنة ايضا على الجنازة  
 ولو حضرت وقت صلاة العيد قدمت العيد ثم هي على الخطبة  
 ولو جرت الميت صبيحة الجمعة يكره تأخيرها الى وقت الجمعة ليصلي  
 عليه جمع عظيم اما لو خافوا فوت الجمعة بسبب دفنه آخر واذا دفن  
 واتباع الجنائز افضل من التوافل ان كان بجوار او قرابة او صلا  
 مشهود والا فالنوافل افضل ويجوز الاستيجار على حمل الجنازة و  
 حفر القبر ولا يجوز على غل الميت وبعض المشايخ يجوزوا ذلك ايضا  
 ويستحب في القبر والميت دفنه في مقابر المكان الذي مات فيه وان  
 نقل قبل الدفن قدر ميل او ميلين فلا بأس به ودل هذا على ان نقله  
 الى بلد آخر مكروه وقيل يجوز فيما دون السفر وقيل لا يكره في مدة

من بلاد الشام  
 من بلاد الشام

التفريقا واما بعد الدفن فلا يجوز اخراجه بوقية الا ان يكون الارض  
 حقا للغير حينئذ ان شاء ذلك الغير اخراجه وان شاء سوى القبر  
 وزرع فوقه وفي الفقه مقابر يبلغ اليها حطم <sup>نحو</sup> لا يجوز نقلهم الى  
 موضع آخر ويكره الدفن في البيت الذي مات فيه سواء كان صغيرا  
 او كبيرا لان ذلك خاض بالانبياء ولا يحفر قبر لدفن آخر مالم يكن  
 الاول فلم يبق له عظم الا عند الضرورة بان لم يوجد فيتم دمج  
 عظام الاول ويجعل بينها وبين الآخر حاجزا من تراب ومن مات في  
 سفينة ليس بقبرها ارض غيل وكفن وصلي عليه ويلقى في البحر ويكره  
 قطع النبات الرطب من اعلى القبر دون اليسر ولو رأى طريقا و  
 انه محدث وان تحت قبر اكره المشي فيه ويكره النوم عند القبر وقضا  
 الحاجة بل اولى وكل مالم يعهد في السنة والمعهود الا زيارتها والله  
 عندها قائما ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا انشد  
 الله تعالى بكم لاحقون اسأل الله ولكم العافية واختلف في اجلاء  
 القارين عند القبر والمختار عدم الكراهة ولا يكره الدفن ليلا و  
 المستحب انما امرأة ماتت واضطرب الولد في بطنها وغلب على  
 رأيهم انه حي يشق بطنها اما لو ابتلع لؤلؤة او مالا لانسان فقل  
 لا يشق وقل يشق قال ابن الهمام وهذا اولى ولا تكسر عظام اليهود اذا  
 وجدت في قبورهم قاله قاضي خان ويستحب زيارة القبور للرجال  
 ويكره للنساء ويدعوا قائما مستقبل القبلة وقيل ينقبض وجه الميت



وهو قول الشافعي وكذا الكلام في زينة عليه السلام وفي الهبة قال ابو  
 النبي لا يترك وضع اليد على القبر سنة ولا استحباب ولا تركه بأسا  
 وقال شرف الائمة بدعة وفي الاحياء انه من عادة النصارى انهم  
 ولا شك انه بدعة لاسنة في عذبة السلام ولا عن احد من الصحابة  
 ويجوز الجلود للصبيته ثلثة ايام وهو خلاف الاول ويكره في المسجد  
 وتحت الثنية بان يقول اعظم الله اجرك واحسن عزاك وغفر  
 لميتك ان كان الميت مكلفا والا فلا يقول وغفر لميتك ويكره اتخاذ  
 الضيافة من اهل الميت على ما قالوا ويستحب لميراث الميت والاقرباء  
 الاباء عتبة طعام لهم وان لم يلح عليهم في الاكل وذكر البرازي انه يكره  
 اتخاذ الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام  
 الى القبر في الداسم واتخاذ الدعوة بقراءة القران وجمع الصلوات و  
 التمس الختم او القراءة سورة الانعام او الاخلاص قال والحاصل  
 ان اتخاذ الطعام عند قراءة القران لاجل الاكل يكره وان اتخذ طعاما  
 للفقراء كان حسنا انتهى ولا يخلو اعز نظري جعل ارض مقبرة فبنى  
 فيها رجل بيتا للوضع النعش واللين ونحوها ان كان في الارض سنة  
 لا بأس به ولا يهدم ويحفر فيه لان صاحبها جعلها مقبرة ولو حفرا  
 فاراد اخذ من ميت فيه ان كانت المقبرة واسعة كره وان ضيقة  
 جان ويضمن من انفق الاول وهذا المكن بسطة بنشاط او مصلية في مسجد  
 او مجلس ان كان المكان واسعا كره لغيره ان يزيله والافعال ومن حفر

فقد ربح نفسه

لنفسه قبرا فلا بأس به ويوجب عليه وقيل يكره والذي ينبغي ان لا يكره  
 تهية نحو الكفن لان الحاجة اليه تحقق غالبا بخلاف القبر لقوله  
 وما تدرى نفس باي ارض تموت وذكر البرازي عن الضفادلو  
 كتب على جبهة الميت او عمامتها وكفنه عهدا مديري ان يفقراته سجدا  
 الميت وعن بعض المتقدمين انه اوصى ان يكتب في جبهته وصده  
 بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم روى في المنام وسئل عن خاله  
 فقال لما وضعت في القبر جاءني ملائكة العذاب فلما رأوا مكتوبا على  
 جبهتي وصدري بسم الله الرحمن الرحيم قالوا اميت من العذاب  
 لما سمعنا العلم **فصل في احكام المسجد تحيية صيانة المسجد** عن  
 ادخال الرايحة الكريمة لقوله عليه السلام من اكل التوم والبصل  
 والكرات فلا يقربن مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى  
 منه بنوا آدم وعن حديث الدنيا وعن البيع والشراء وانشاد الاشعار  
 واقامة الممدود ونشاد الضالة والمرور فيها لغير ضرورة ورفع  
 الصوت والخصومة وادخال المجانين والصبيان لغير الصلوة  
 ونحوها بجميع ذلك ورد التبرؤ في عليه الصلوة والسلام وبيع  
 البيع والشراء بقدر الحاجة المعتكف لا التجارة والكسب والمراد  
 من انشاد الشعر ما ليس فيه نوع ذكر وعبادة ويكره التوضؤ فيه  
 الا ان كان فيه موضع اعد لذلك وكذا الحياطة فيه تكره الا اذا  
 كان لضرورة حفظه عن الصبيان ونحوهم اما الكاتب ومعلم



الصبيان فان كان باجر كبره وان كان حبيبة فقيد لا يكره والوجه  
كرهه التعليم ان لم يكن ضرورات ويجرم التوال فيه ويكره الاعطاء  
وقيل ان لم يتخط الرقاب ولم يترتب يدي المصلي لا يكره الاخطاء و  
الاول احوط ولا يشرق على حيطان المسجد ولا على ارضه ولا على البوارك  
وكذا الخياط ولكن يأخذه بطرف ثوبه ويدلك بعضه ببعض وان  
اضطرب يرفقه تحت الحصر وفوق البوارك <sup>ان ينفذ</sup> لا تراه ليست من  
اجزائه وكذا يكره مسح الرجل ونحوها من الطين بجائط المسجد  
او اسطوانته وان مسح بتراب مجموع فيه او خشبة موضوعة في قلاية  
به وان مسح بقطف حصر ملقاة فيه لا يصلي عليها قلاية ايضا و  
الاولى ان لا يفعل وان كان التراب مفروشا فيه كره المسح به ولا  
يحفر في المسجد بئر ماء وان كان قدما ترك ويكره غير الشجر فيه  
الا اذا كانت ارضه نورة لاستقر فيها الاساطين ولا بأس ان يتخذ فيه  
بيت لوضع الحصر ومناجاة وان تطير المسجد بلا عذر ثم ندم فليرجع  
عدا ما لا يجزى ويكره ان يطين بطين نجس او يصبغ فيه بدهن نجس  
والكلام المباح فيه مكروه وكذا النوم فيه لغير المعتكف وقبل لا  
يلبس للفرجة ان ينام فيه والاولى ان يتوى الاعتكاف ليخرج من  
الخلوة ويخرج فيه من مزيج شئ من ريح ونحوه ولا بأس بالجلوس  
فيه لغير الصلوة الا للصبي فانه يكره وكل ما يكره في المسجد يكره  
فوقه ايضا واقتل المساجد المسجدة الحرام ثم مسجد المدينة

طاهر

ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قبا ثم الاقدم فالأقدم ثم الاعظم  
فالا اعظم وذكر قاضي خان وغيره ان الاقدم افضل فان استويا في  
القدم فالأقرب فان استويا وقوم احدها أكثر فان كان فقيرا فله  
به يذهب الى الذي جماعة اقل وغير الفقير بتخير والا فضل ان  
يختار الذي امامه اصلي وافقه ومسجد حية وان قل جمعه افضل  
من الجامع وان كثر جمعه وان فائت الجماعة في مسجد حية فان الى مسجد  
اخر يدركها فيه فهو افضل الا في المسجد الحرام ومسجد النبي  
صلى الله عليه وسلم وينبغي ان يستثنى المسجد الاقصى ايضا و  
ان لم يدرك الجماعة في مسجد آخر في مسجد حية اول قضاء الحجة  
ولهذا الولم بحضور جماعة يصلي المؤذن فيه وحده ولا يذهب الى المسجد  
في جماعة وكذا الجماعة لو غاب المؤذن لا يذهبون الى غيره بل يتقدم احدهم  
وكذا الوفاة احدهم بكبرة الافتتاح او ركعة او ركعتان ويمكنه اد  
راكها في غيره لا يذهب اليه وان كان يصلي العشاء قبل غيابه البياض  
فالا فضل ان يصلها وحده بعد البياض وفي النظم ومسجد سادة  
للدلالة اوليها والاختيار افضل بالاتفاق وذكر قاضي خان اذا  
كان امام الحنابلة او اكل الربوا له ان يتحول الى مسجد اخر وكذا  
ينبغي ان كان فيه خصله يكره بها امامته وان دخل مسجد او اقيم في مسجد  
اخر لا يخرج من الاقل حتى يصلي ويكره الخروج من المسجد اذن في عالم  
يصل الصلوة التي اذن لها الا اذا كان ينتظم به امر جماعة اخرى



بان كان اسما او مؤذنا في مسجد المحروكا لا يكره ان يخرج بعد ما  
 صلى تلك الصلوة الا اذا شرع في الاقامة في الظهر والعشاء للام  
 يتكلم بالرفض مع ان الاقتداء متفلا مباح في هذين الوقتين  
 ومصلى العيد والمنارة له حكم المسجد عند الفقيه ابى الليث و  
 الاصح عدمه عند الشافعي ووقف قاضي خان بان له حكمه عند اداء  
 الصلوة حتى يصح الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة وليس  
 له حكمه حتى لو اقتدى منه حتى وان لم تتصل الصفوف ولا امتلاء  
 المسجد وينبغي ان يخص بهذا الحكم دون حرمة دخول الجنب ونحوه  
 وفناؤه وهو المكان المتصل به ليس بين وبينه طريق والمساجد  
 التي على قوارع الطريق ليس لها جماعة رابته في حكم المسجد لكن  
 لا يعتكف فيها اذ فيها مسجد ان كانت لو اغلقت كان للمسجد  
 جماعة من فيها ولا يمنعون احد من الصلوة فيه فهو مسجد جماعة ثبتت  
 فيه جميع الاحكام المتقدمة ويصح فيه الاعتكاف وان كانت لو اغلقت  
 لم يكن له جماعة ولو فتحت كان له جماعة فليس بمسجد جماعة وان كانوا  
 لا يمنعون من الصلوة فيه يعني يكون بمنزلة مسجد الطريق ثبتت  
 فيه الاحكام سوى جواز الاعتكاف ولو اتخذ في بيت موصفا  
 للصلوة فليس له حكم المسجد اصلا ولا يترك سراج المسجد  
 ذلك الليل ولا يترك اكثر من ذلك الا اذا شرطه الواقف او  
 كان معتمدا في ذلك الموضع ويجوز ان يدرك الكتاب بضمه

والحائض وفناء المسجد له حكمه  
 في حق المروءة وحرمة دخول الجنب

قبل الصلوة وبعدها مادام الشئ يصلي فيه واذا لم يكن للمسجد  
 امام ومؤذن راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيه باذان واقامة بل  
 هو الافضل اما لو كان له امام ومؤذن فكره تكرار الجماعة فيه باذان  
 واقامة عندنا وعند ابى حنيفة لو كانت الجماعة الثانية اكثر من ثلثة يكره  
 التكرار والا فلا وعن ابى يوسف اذا لم تكن على هيئة الاولى لا تكره و  
 الا تكره وهو الصحيح وبالعديل عن المراءب تختلف الهيئة رجل ي  
 مسجد في ارض غصب لا بأس بالصلوة فيه ذكره في الاجناس وذكر في  
 الواقعات رجل يبنى مسجد على سور المدينة لا ينبغي ان يصلي فيه لانه حق  
 العامة فلم يخصه بقا كالمبني في ارض مفضوبة ضاق المسجد  
 على الناس ويحجب ارض لرجل يؤخذ ارضه بالقيمة جنبا ذكره في المحيط  
 رجل يبنى مسجد ويجعله لله تعالى فهو احق برمته وعمارته ولبط المصير  
 ونحوها والقاديل والاذان والاقامة والامامة فيه ان كان أهلا  
 وان لم يكن فالراي في ذلك اليه وكذا ولد الباقي وشيرته من بعده اولى  
 من غيرهم وان تنازع الباقي في نصب الامام والمؤذن مع اهل المحلة  
 فان كان من اختاره اولى من الذي اختاره الباقي فاخيارهم اولى  
 وان استويا فاخيار الباقي اولى سئل ابو القاسم عن اشتراك  
 المصير والمصير للمسجد ليهما افضل قالها سواء قال ابو الليث  
 ان كان المسجد محتاجا الى احد هاهنا فهو افضل وان كان سواء في  
 الحاجة كانا سواء في الثواب ويكره تعليق بلب المسجد والاصح عدمه



الكراهة في دلتنا صيانة لمناجاة عن التلويح ولا يثني بنقش المسجد  
 بالحصى والسدح وماء الذهب ونحوه كما لا يثني بحلقة المصحف  
 لكن تركه أولى لأن منهم من كراهه وحل الكراهة المكلف بدقائق  
 التفوق ونحوها خصوصا في جدار القبلة هذا إذا فعل من مال  
 نفسه أما المتولى فلا يجوز أن يفعل من مال الوقف إلا ما يرجع  
 إلى أحكام البناء حتى لو جعل البياض فوق السواد للبقاء ضمن  
 كذا في الغاية **فصل** في ما نلشت من كتاب الصلوة وهي الحائنة  
 الصلوة داخل الكعبة جائزة فرضا ونقلا خلافا لما لك في الفرض  
 فإن صلوا جماعة فيجعل بعضهم ظهره إلى ظهر الإمام جاز وكذا  
 لو كان وجهه أو ظهره إلى جنب الإمام أو وجهه إلى وجهه جاز  
 إلا أنه يكره المواجهة بلا ما نلوا أن كان ظهره إلى وجه الإمام  
 لا يجوز وكذا لو كان متوجها إلى جهة توجب الإمام وهو أقرب  
 إلى الجدار منه وإذا صلى الإمام خارج الكعبة في مسجد الحرام  
 وتحلق المقتدون حولها جاز لمن في غير جهة أن يكون أقرب  
 إليها منه لا لمن كان في جهة الصلوة فوقها يجوز عندنا مع الكراهة  
 وقال مالك لا تجوز أصلا وعند الشافعي وأحمد لا تجوز مالم  
 يكن بين يديه ستر ذكر الزاهد في شرح القديري المسجدة  
 خمس صلوات وهي فرض وسجدة سهو وسجدة تلاوة وها واجبات  
 وسجدة نذروية واجبة بأن قال الله على سجدة تلاوة وإن

كثرة بغير من

للتقاء بالملك

للقدم عليه

أيدين وترتك

لم يقيد هابل لتلاوة لا يجب عند الخفيف خلافا لما لا يوجب  
 وسجدة شكر ذكر الطحاوي عن أبي خنيفة أنه قال لا يراه شيئا  
 قال أبو بكر الرانزي معناه ليس بواجب ولا مستنون بل هو مباح  
 لا بدعة وعن محمد بن كرهها قال ولكننا نسجدها إذا أتاه ما يسه  
 من حصول نعمة أو دفع نقمة وبه قال الشافعي فيكبر مستقبل  
 القبلة ويسجد فيحمد الله تعالى ويشكوه ويسبح ثم يكبر فيرفع رأسه  
 أما تغيير سب فليس بقرينة ولا مكروه وما يفعل عقب الصلوة  
 فمكروه لأن الجهر بالاعتقاد ونهائنه أو واجبة وكل مباح يؤدي  
 إليه فمكروه انتهى والفتوى على أن سجدة الشكر جائزة بل  
 مستحبة لا واجبة ولا مكروهة وأما ما ذكره في المضمرة أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة ما من مؤمن ولا مؤمنة بسجدة سجدتين  
 إلى آخر ما ذكر في حديث موضوع باطل لا أصل له على ما حققناه في الشرح  
 وذكر قاضي خان لا يثني أن يصلي على البساط والفرش والبود والصلوة  
 على الأرض أو ما تنبت الأرض أفضل إذا كان يصلي في بيت غيره فلا فضل  
 أن يستأذنه وإن لم يستأذن فلا يثني ولو صلى في بيت رجل يوم باذن  
 من له المكنى رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام عاده  
 لتزول المخالفة بالموافقة مع ثوب ريباح طاهر وثوب كبري فيه  
 من النجاسة قدر ما ينفذ فيه ما يزيلها به صلى في الوضوء شرع منفردا  
 في صلوة جهرية فقرأ الفاتحة بخافتة ثم اقتدى به الغيب بغير النورة

بعد الوتر



ان قصد الامامة والا فلا يلزمه الجهر بجهر المنفرد في موضع المخافة  
 يكون ميثا ولا يلزمه السرور لوسهوا ويكره له الجهر في نوافل النهار  
 ايضا وفي كفاية الشعبي يخاف الامن عذر وهو ان يكون هناك من  
 يتحدث او يغلب النوم ويكره ذب الذباب والبعوض الا عند الحاجة  
 بعد قليل وفي التعليق تفصل على صلوة الحافي اضعافا مخالفة للبر  
 سري الامام فافت بالفاحة ثم تذكروا بجهر بالتسوية ولا يصيد و  
 لو غاف بآية او اكثر نيتها جهر ولا يصيد فاف ان ختم التسوية ان  
 يخرج الوقت ان يقتصر على اوفى الفرض وخض فخر الاسلام هذا الج  
 وقيل تراعى سنة القراءة في غير الفجر وان خرج الوقت والظاهر ان  
 يراعى قدر الواجب في غيرها امام قرأ وانتقل الى موضع اخر فذكر كلمة  
 او كلمتين كان غيره نحو ان قرأ مكان لعلم تشكروا قليلا ما تشكرون  
 يعود الى المراتب الاول وكذا ان كان آية او اكثر ان انتقل الى ما  
 فوقه والا فلا وقيل يعود الى ترتيب قرأته على كل حال كذا في الفينة  
 اصابعه وجع سن لا يضيف الا بامساك شئ في فيه وضاق الوقت  
 يقتصر بغيره فان لم يجد صلى بغير قراءة ويعذر شكا انه قرأ الفاتحة  
 ام لا ان كان قبل السورة يقرأها ثم السورة وان بعد السورة  
 لا يقرأها لان الظاهر انه قرأها وان كان له رأى عليه تلا سجدة  
 وسجدة فظن المؤتون انه ركع فركعوا وسجدوا لم تفد صلاتهم  
 وان سجدوا اخرى ففدت الاشتغال بالجماعة لثلاث نفوت ركعة

ولا يكره الصلاة في الجاه

افضل

افضل من ابلاغ الوضوء ثلثا والوضوء ثلثا اولي من ادرك التكبير  
 الاول شرع في فائته ثم اقيمت الجماعة لا يقطع وان لم يكن صاحب  
 ترتيب امامه لا ياتي بالطهانية لا يعذره الا قد لا به ويقدر بمن  
 ياتي بها في الفتوة فركع ولم يتابعه القوم فرفع رأسه وقت وركع  
 وتابعوه ففدت صلاتهم ادرك الامام ركعا ان قام في الصف  
 الاخير يدرك الركعة وان مشى الى الاول لا يدركها لا يمشی وان كان  
 بحيث لو مشى الى الصف فافته الركعة وان قام وحده لا تقوت  
 يمشی ولا يقوم وحده وفي الفينة امام يترك الامامة لزيارة  
 اقرابه في الرساق اسبوعا ونحوه او لمصيبة او لراحة لا يكره  
 ومثله عقوى العادة والشرع انتهى والظاهر ان المراد به وقوع  
 ذلك في السنة مرة بيقين للامام انه صلى بغير وضوء يجب عليه  
 الاخبار بقدر الممكن وقيل لا يجب خاف ان صلى سنة الفجر على وجهها  
 الجماعة وان اقتصر على الفاتحة وعلى تسبيحة في الركوع والتسبيح يدركها  
 فله ان يقتصر وكذا ترك الشاء والتقوى ومثلها سنة الظهر اقام  
 المؤذن ولم يصل الامام سنة الفجر يصلها ولا تعاد الا قامت شرع  
 في النقل على ظن سعة الوقت ثم ظهر انه ان اتم شفعا يقوت الفرض  
 لا يقطع كما لو شرع في النقل ثم خرج الخطيب افتتح التطوع قائما ثم  
 قعد ثم افسد فقضاهما قاعدا جاز ولو افسد قبل القعود لم  
 يحز قام التطوع الى الثالثة ثم ذكر انه لم يقعد يعود وان كان

ما كان في صف من ركعة وترك المكن

ان لا يجزئ قطع العبادة  
 الا لا كما لا كبر



ستة الظاهر وعن الزيد وى انه لا يعود وقيل هذا قول ابي حنيفة  
 والاول قول محمد وسجد للستره على كل حال وان لم يكن نوى اربعا  
 يعود اتفاقا وان لم يعد فقد كذا في القنية اذا لم يتم الركوع والسجود  
 يؤمر بالقضاء في الوقت لا بعده وقيل مطلقا وهو الاصح صلى  
 خلف امام لم يحسن ينبغي ان يعيد وعمران لم يجد الاجل ميتة غير مدبوغة  
 لا يستتر به للنجاسة الاصلية بخلاف الثوب النجس ويجوز حمل  
 نعل في الصلوة انما ضياع ما لم يكن فيه نجاسة والا فضل ان يضعه  
 قدامه لئلا يشغل قلبه به شرع في الصلوة بالاجل ثم خالطه الوباء  
 فالعبارة للسائق امكنه النظر في العلم بها والصلوة في الليل فقل  
 والا فان كان له ذهن ويعرف الزيادة من نفسه والنظر في العلم  
 افضل الصلوة لاداء المخصوص لا تفيد بل يصلي لوجه الله  
 فاذا لم يعف خصه يؤخذ من حسنا تجماء في بعض الكتب انه يؤخذ  
 لذائق ثواب سبعة صلوة بالمعانة الكل في البرازية ترك تكبيرة  
 المقنوت قبل يجب سجود السهو وقيل لا الاشتغال بقضاء الفوتة  
 اول واحد من النواقل للاثنتين المعروفة وصلوة الضحى وركعة  
 التجميع والصلوة التي رويت فيها الاخبار فتلك تصلح بنية النفل  
 وغيرها بنية القضاء كذا في فتاوى الحجة تلامذتنا اول السجدة  
 اكثر من نصف الآية وترك الحرف الذي في السجدة لم يسجد وال  
 قرأ الحرف الذي في السجدة ان قرأ ما قبلها وبعده اكثر من نصف

وانما السجدة  
 الدور

سجدة  
 او سجد  
 فقلت  
 رتبة

المتعجب والا فلا وقال الفقيه ابو جعفر اذا قرأ حرف السجدة  
 ومعه غيرها قبلها او بعدها ما فيه امر بالسجدة سجدة وان كان  
 دون ذلك لا يسجد وهذا اقرب وفي الملقط تأخير سجدة  
 السلاوة وان طالت المدة ولا اثم عليه وذكر الطحاوي مطلقا  
 ان تأخيرها مكروه وفي الحجة يستحب للتالي والتامع اذا لم يمكن  
 السجود ان يقول سمعنا واطعنا غفرانك ربنا واليك المصير  
 واذا صلى من الرباعية اكثرها بان قيد الثالثة بالسجدة ثم  
 اقيمت الجماعة واحب <sup>يفرض</sup> الذي يجعل ماصلا نفلا ويؤدي الفرض  
 بالجماعة فالحيلة ان يتروك القعدة الاخيرة ويقوم الى الخامسة  
 ويضم اليها سادسة او يصلي الرابعة قاعدا لتقلب صلاة  
 نفلا عند ابي حنيفة وابي يوسف نذرا ان يصلي ركعتين بغير  
 طهارة فنذرهما باطل عند محمد وقال ابو يوسف يلزمه ان  
 يصليهما بالطهارة ولو نذرا ان يصليهما بغير قراءة لزمناه  
 بالقراءة عندنا وقال زفر لا يلزمه شيء ولو نذرا ان يصلي ركعة  
 واحدة لزمه شفع عندنا وقال زفر لا شيء عليه ولو نذرا ان  
 يصلي ثلثا لزمه ان يصلي اربعا عندنا وعند زفر يلزمه ركعتان  
 ولو قال لله على ان اصلي كذا في المسجد الحرام جاز ان يصلي  
 في اي مكان شاء وقال زفر يلزمه ان يصلي فيه ولو نذرت  
 امرأة ان تصلي عند كذا وان تصوم عند كذا حاضنة في لزمها



قضاء ذلك اذا ظهرت خلافا لافرو ويؤمر الصبي بالصلاة  
اذا بلغ سبعا ويضرب عليها اذا بلغ عشرة <sup>بها</sup> ورد الحديث  
وكذا من في حجره يتيما ان يضربه اذا بلغ عشرة على ترك  
الصلاة وكذا الزوج له ان يضرب زوجته على ترك الصلاة  
والفصل في الاصح كما ان له ان يضربها على ترك الزينة اذا  
ارادها والواجبة الى فراشه اذا دعاها والخروج بغير  
اذنه وان لم تنس عن تركها بالضرب يطبقها ولو لم يكن  
قادر على مهرها <sup>الصلوة</sup> ولان يلقي الله تعالى ومهرها في ذمته  
خير له من ان يطا امرأة لا تصلي قال الله تعالى  
وامرأهك بالصلاة واصطبر عليها لانك من رقا  
نحن نتركك والعاقبة للمتقين ونال الله تعالى حسن  
العاقبة لنا ولاخواننا واحبا بنا وجميع المسلمين انه  
خير منول واكرم سامول وله الحمد اولاً واخراً وظاهر  
ويأطنا وسراً وعلانية على كل حال وصلى الله على سيدنا  
محمد وعلى آله وصحبه وسلم دائماً متصلاً الى يوم المحشر  
والتمنا تم هذا الكتاب بحمد الله الملك الوهاب

قد وثق المرفوع بحرف هذا المفعول الرفيع  
المسيح زعيم طلبة في بلدة تونقات  
فما جاء بخاتمهم في ليلة عيد الفطر